



السلسلة الاقتصادية

# الاقتصاد السياسي للعولمة

تحرير: نعيم وودز  
ترجمة: أحمد محمود

575



# الاقتصاد السياسي للعملة

تحرير : نجير وودز

ترجمة : أحمد محمود





**المشروع القومي للترجمة**

**إشراف : جابر عصفور**

– العدد : ٥٧٥

– الاقتصاد السياسى للعولمة

– نجير وودز

– أحمد محمود

– الطبعة الأولى ٢٠٠٣

**هذه ترجمة لكتاب**

**The Political**

**Economy of Globalization**

**تحرير : Ngaire Woods**

**الناشر : Palgrave Macmillan Ltd .**

**London, 2000**

---

**حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة**

**شارع الجبلية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤**

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

**Tel. : 7352396 Fax : 7358084**

---

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

## المحتويات

	<b>الفصل الأول : الاقتصاد السياسى للعولة</b>
7	نجير وودز .....
	<b>الفصل الثانى : العولة والجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبى المباشر</b>
31	جون إتش داننج .....
	<b>الفصل الثالث : التجارة والنزعة الإقليمية والخطر الذى يهدد تعددية الأطراف</b>
75	ديانا توسى - نجير وودز .....
	<b>الفصل الرابع : النقد فى عالم معولم</b>
103	بنجامين جى كوين .....
	<b>الفصل الخامس : هل تنكمش الدول ؟</b>
141	جيفرى جاريت .....
	<b>الفصل السادس : العولة باعتبارها نمط تفكير فى الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى</b>
193	توماس جيه بيرستىكر .....
	<b>الفصل السابع : المجتمع المدنى الكونى</b>
225	جان آرت شولت .....
	<b>الفصل الثامن : التحدى الذى تواجهه المؤسسات الدولية</b>
261	نجير وودز .....



## الفصل الأول

### الاقتصاد السياسى للعولمة

نجير وودز

أصبحت العولمة طريقة رائجة إلى حد كبير لتحليل التغيرات فى الاقتصاد الدولى والسياسة العالمية. ويقال إن التقدم الذى شهدته التكنولوجيا والاتصالات الحديثة أطلق العنان للاتصالات وتبادل الأفكار فيما بين الشعوب والحركات الاجتماعية والشركات المتعدية للقوميات والحكومات. وكانت نتيجة ذلك مجموعة من العمليات التى أثرت على السياسة الدولية والقومية بطريقة خارقة للعادة. وتناقش فصول هذا الكتاب طبيعة هذا التحول وأثاره .

ونحن نستخدم مصطلح الاقتصاد السياسى بتروء لأنه استخدم لوصف عدد من الأشياء المختلفة فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ من تطبيق النزعة الفردية العقلانية إلى دراسة السياسة، إلى الجدل بشأن السياسة ذات البعد الاقتصادى<sup>(١)</sup> وفى هذا الكتاب يستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقة المتغيرة بين النظم (القومية والدولية) والقوى الاقتصادية<sup>(٢)</sup> بعبارة أخرى، يُعنى الكتاب بكيفية تأثير القوى الاقتصادية على متخذى القرار، وكذلك كيفية تأثيرهم على تلك القوى. واتباعاً للتراث التقليدى الخاص بالاقتصاد السياسى، تعالج فصول الكتاب الجدل الأخلاقى الذى يدور حول العولمة، بدءاً من السؤال "من يستفيد من ذلك؟" أو "لمصلحة من؟" أو "من المستفيد؟"، وتتناول التبعات المحتملة للفرص والتفاوت فيما بين عدد كبير من الجهات الفاعلة فى العالم المتعولم<sup>(٣)</sup>.



ولكى نفهم ما هو جديد بشأن العولة، لابد أن نميز بدقة بين جانبيين من التغير: البعد الكمي والبعد الكيفي. فمن الناحية الكمية تشير العولة إلى زيادة فى التجارة وحركات رأس المال والاستثمارات والبشر عبر الحدود. ويشير البعض إلى هذه القوى الجديدة باعتبارها "نزعة عبور القوميات" و"الاعتماد المتبادل". إلا أنه كما يشير الكثير من المتشككين، ليس هناك الكثير مما هو جديد فى هذا. فنزعة عبور القوميات والاعتماد المتبادل كانتا كلمتين مبتذلتين، ليس فقط قبل عشرين سنة<sup>(٤)</sup>، بل قبل ثمانين سنة، ناهيك عن انتشارهما فى القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال كتب نورمان أنجل Norman Angell فى عام ١٩١٢ عن أثر "البريد السريع، والانتشار الفورى للمعلومات المالية والتجارية عن طريق التلغراف، والتقدم غير المعقول لسرعة الاتصال بشكل عام". وكان أنجل يرى أن النتيجة هى:

اعتماد مالى متبادل لرؤس أموال العالم من التعقيد بحيث ينطوى حدوث اضطراب فى نيويورك على اضطراب مالى وتجارى فى لندن، وإذا كان الأمر على قدر كبير من الخطورة فإنه يجبر الممولين فى لندن على التعاون مع نظرائهم فى نيويورك لإنهاء الأزمة، ليس من باب الأثرة والغيرية، بل باعتبار ذلك مسألة تتعلق بحماية النفس من الناحية التجارية<sup>(٥)</sup>.

ومع أنه من المفترض أن التجارة ورأس المال وحركة الشعوب زادت جميعها زيادة كبيرة منذ بداية القرن العشرين، فإن هذا الافتراض مضلل. ذلك أنه بالنسبة لسبع عشرة دولة تتوفر بيانات عنها، لم تزد انتقالات السلع ورأس المال والبشر زيادة ضخمة. ففي عام ١٩١٣ بلغت صادرات تلك الدول باعتبارها جزءاً من إجمالى الناتج المحلى ١٢,٩ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى مقابل ١٤,٥ بالمائة فى عام ١٩٩٣. وبالمثل لا تزال انتقالات رأس المال باعتبارها جزءاً من إجمالى الناتج المحلى أصغر مما كانت عليه فى تسعينيات القرن التاسع عشر. بل إنه بينما كانت هناك حركة كبيرة للناس فى أنحاء العالم فى عصور العولة القديمة، فاليوم صارت الهجرة أكثر تقييداً إلى حد بعيد<sup>(٦)</sup>.

فما هو الجديد إذن بشأن العولمة فى نهاية القرن العشرين؟ تكمن الإجابة عن هذا السؤال فى التغيرات الكيفية فى السياسة الدولية. بعبارة أخرى، التغيرات فى الطريقة التى يفكر بها الناس والجماعات وتعرف بها نفسها، والتغيرات فى الطريقة التى تتصور بها الدول والشركات وغيرها ، من الكيانات الفاعلة ، مصالحها وتسعى لتحقيقها. وهذه التغيرات يجرى توضيحها فى الفصول المتعاقبة من هذا الكتاب، حيث نربطها بالاتجاهات الاقتصادية والظواهر السياسية المحددة.

والغرض من هذا الفصل هو تحديد العناصر الجوهرية للعولمة وتقييم الافتراضات الأساسية بشأن أثرها تقييماً نقدياً. فعلى سبيل المثال، يشيع أن العولمة تنتقص من سياسة الدولة. إلا أن هذا الفصل يوحى بأن أثر العولمة لا يختلف فقط تبعاً لقطاع الاقتصاد الذى تجرى دراسته (كما تبين المقولة العامة لهذا الكتاب) بل كذلك طبقاً لطابع كل دولة. فالدول القوية لم تؤثر على طبيعة العولمة وسرعتها وحسب، وإنما تحكمت بالمثل فى اندماجها فى الاقتصاد الدولى. وربما تتغير سيادتها من الناحية الكيفية، ولكن من المؤكد أنها لا تنتقص. إلا أن العولمة توجد أنواعاً جديدة من الحكم (مثل المؤسسات الإقليمية) وتضيف كيانات فاعلة جديدة فى العملية (مثل المنظمات غير الحكومية والمحكمين والمنظمين المتعدين للقوميات). وقد تتيح هذه التطورات فرصاً جديدة وكذلك تحديات حتى للدول الضعيفة التى فى النظام.

## عناصر العولمة الجوهرية

تتكون العولمة، بالمعنى الذى يستخدم به هذا المصطلح فى أجزاء هذا الكتاب المختلفة، من ثلاثة عناصر متشابكة هى اتساع الأسواق، وتحديات الدول والمؤسسات، وظهور الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة. ولا تمثل هذه العناصر تعريفات بديلة أو نظريات متضاربة. بل إنها تعكس جوانب مختلفة للعولمة جديدة بأن نعرضها مفصلة.

## اتساع الأسواق

أول جوانب العولمة الجوهرية هو تغير النشاط الاقتصادي الكونى. فقد سمح التغير التكنولوجى وإلغاء القيود الحكومية بإنشاء الشبكات المتعدية للقوميات فى الإنتاج والتجارة والتمويل. وقد بلغ الأمر بالبعض إلى تسمية هذا بالعالم "الخالى من الحدود"<sup>(٧)</sup> وتمثل شبكات "الإنتاج" الجديدة الشركات والشركات متعددة الجنسيات التى تستخدم وسائل الاتصال المتقدمة وتقنيات الإنتاج المرنة من أجل نشر أنشطتها فى أنحاء الأرض. وفى التجارة، تشير العولمة إلى حقيقة زيادة كمية وسرعة السلع والخدمات التى يجرى التعامل فيها عبر أنحاء الأرض، كما ازداد الانتشار الجغرافى للمشاركين، وقوة المؤسسات التى تيسر التجارة وعمقها، وأثر التجارة على الترتيبات الاقتصادية المحلية.

وأخيراً جرى تيسير العولمة فى مجال التمويل عن طريق الأدوات المالية الجديدة التى تسمح بمدى أوسع من الخدمات التى تباع وتشترى فى أنحاء الاقتصاد العالمى. وتتميز العولمة المالية الشاملة بتزايد السرعة والكمية والانتشار الجغرافى وأثرها على التمويل الدولى؛ أى خلق ما يمكن تسميته بحق "النظام المالى الكونى". وكما سيأتى فى الفصل الرابع، فإن إحدى النتائج هى أن العملات الوطنية - التى كان يعتقد لفترة طويلة أنها حجر الزاوية بالنسبة للسيادة - أصبحت غير مرتبطة بالأرض، حيث تركت الحكومات تتنافس فى السوق الكونية من أجل هيمنة عملتها واستخدامها.

ومن المهم تذكر أن التكنولوجيا وحدها لم تشجع هذا التوسع فى الأسواق الكونية. بل إن التقدم التكنولوجى ومعه سياسات الحكومات أوجد الآثار التى ذكرناها آنفاً. فعلى سبيل المثال، إن قرارات الدول الخاصة بمنح المزيد من الحرية للعاملين فى السوق وإلغاء القيود المفروضة على رأس المال فى فترة ما بعد الحرب هى التى جعلت عولمة التمويل المتزايدة فى السبعينيات ممكنة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فقد اختارت الدول فى تلك الفترة العزوف عن فرض المزيد من القيود المؤثرة على رأس المال<sup>(٨)</sup>.



## تحول السياسة

العنصر الثانى من عناصر العولمة سياسى. وهناك من يتطرف قائلاً إن "سياسة كونية" جديدة فى سبيلها للظهور تتميز، شأنها شأن "الاقتصاد العالمى الخالى من الحدود"، بالنظام السياسى الكونى الذى تصبح فيه الحدود السياسية للدول أقل أهمية بكثير<sup>(٩)</sup> وفى النظام القديم كانت الدول ذات السيادة تتفاعل مع بعضها البعض طبقاً لقواعد اتفقت عليها باعتبارها دولاً. أما فى النظام السياسى المتشابك الجديد فيقال إن النفوذ والنشاط السياسيين يمتدان عبر حدود الدول القومية.<sup>(١٠)</sup> وبدون قبول الرأى القائل بأن السياسة بأكملها أصبحت "كونية"، يمكن بيان العديد من التغيرات المهمة فى النفوذ السياسى والسلطة السياسية. وتعود هذه التغيرات إلى كل من التقدم التكنولوجى فى الاتصالات، وإلى التغيرات السياسية، حيث إن الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة تعيد تصور مصالحها ومجال سلطتها المشروع.

ظهرت "القضايا الكونية" فى المقام الأول، مما يقتضى من الدول تنسيق وضع السياسات على مستويات تتعدى الدولة القومية. وتشمل هذه القضايا حقوق الإنسان والانحدار البيئى والأمان النووى. بل إن التكنولوجيات والسياسات نفسها التى تجعل أنواعاً جديدة من النشاط الاقتصادى ممكنة، تيسر فى الوقت ذاته انتشار الجريمة المتعدية للقوميات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين. وطبيعة هذه التطورات من القوة بحيث لا يمكن لدولة من الدول تنظيمها تنظيمًا فعالاً بمفردها. ولهذا السبب تكشف عولمة السياسة عن تغير فى اتخاذ القرار يصل إلى المستوى الإقليمى أو الدولى. فعلى المستوى الإقليمى شهد العقد المنصرم انتعاشاً فى الترتيبات الجديدة؛ على سبيل المثال فإن كل دولة من دول العالم هى الآن بالفعل جزء من اتفاقية تجارة إقليمية ما. وكذلك الحال على المستوى العالمى، حيث نجد زيادة ليس فقط فى عدد المؤسسات، بل كذلك فى عمق واتساع القضايا المطلوب معالجتها. وهذه التغيرات فى اتخاذ القرار لا توحى بالضرورة بوجود انتقاص من نفوذ الدولة وسلطتها الحاليين. بل إن ما تغير هو الطريقة (والمتديات) التى تستخدم فيها الدولة نفوذها وسلطتها؛ حيث تختار الدولة الآن بين المشاركة فى الأنظمة التى تتخذ فيها القرارات بالتنسيق أو التعاون مع غيرها من الدول.

ويصاحب الزيادة فى اتخاذ القرار الإقليمى والدولى تغير فى الطريقة التى تتفاعل بها الحكومات، فالاتصالات الحديثة تعنى أن متخذى القرار القوميين (أو حتى دون القوميين) يمكنهم التفاعل تفاعلاً أفقياً مع المسؤولين فى بلاد أخرى، وبينما كانت العلاقات الدولية تدار فيما مضى من خلال القنوات الدبلوماسية أو الاجتماعات رفيعة المستوى، فمن المحتمل أن يتصل المسؤولون على كل مستويات الحكومة اتصالاً مباشراً عبر الحدود مع بعضهم البعض<sup>(١١)</sup> وربما يقوى هذا الروابط الإقليمية أو ينقضها؛ كما هو الحال فى أوروبا.

إن الحكومات وحدها هى التى تتفاعل أفقياً، وهناك عدد كبير من الكيانات الفاعلة من غير الحكومات يتفاعل بطريقة متشابهة، بما فى ذلك الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات دون القومية مثل النقابات المهنية أو الأقلية المحلية. وأدى الترابط المتزايد بين تلك الجماعات إلى تقوية وجودها الدولى، مما جعل تلك الكيانات الفاعلة من غير الدول جانباً آخر من جوانب السياسة المعولة.

وأخيراً فإن العولة لا تشجع على حدوث تغير فى اتخاذ القرار فى الاتجاه لأعلى ناحية المنتديات الإقليمية والدولية وحسب، بل تشجع فى الوقت ذاته على حدوث تغير إلى أسفل تجاه المنتديات دون القومية. بعبارة أخرى، لا تشجع العولة على زيادة اتخاذ القرار دون القومى وحسب، بل تشجع فى الوقت ذاته على لا مركزية اتخاذ القرار داخل الدول. ونجد أحد أمثلة ذلك فى أوروبا، حيث زادت المناطق دون القومية شيئاً فشيئاً من مكانتها داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى. والواقع أن الاعتراف المتزايد بالمناطق دون القومية أصبح جزءاً مهماً من التمثيل الديمقراطى المتنامى والمحاسبة فى الاتحاد الأوروبى. وبالمثل فإن البنك الدولى وغيره من بنوك التنمية المتعددة الأطراف تسعى لتحقيق المزيد من البرامج التشاركية والقابلة للمحاسبة فى العالم النامى من خلال أسلوب أكثر لا مركزية يشجع مستويات الحكم المحلية<sup>(١٢)</sup>.

## ظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة

تأثير العولة أكبر من تأثير الأسواق والدول. فهى تغير حياة الناس فى أنحاء العالم وتؤثر على ثقافتهم وقيمهم. وتعنى نظم الاتصال الجديدة أن الإعلام والموسيقى

والكتب والأفكار والقيم الدولية يمكن نشرها جميعاً بطريقة كونية وفورية بالفعل. وينتج هذا ما يصفه البعض بأنه "ثقافة كونية". إلا أن هذا الوصف يتجاهل الطريقة التي تنتج بها العولمة في الوقت نفسه أنواعاً شديدة الاختلاف من ردود الأفعال والثقافات. فعلى سبيل المثال، فإنه في الوقت الذي انتشرت فيه القيم والأفكار الغربية (إلى جانب سلاسل المطاعم) في روسيا والشرق الأوسط، نجد في هاتين المنطقتين من العالم كذلك تأكيداً قوياً على الهوية القومية أو الدينية "المضادة"؛ حيث النزعة القومية القوية في روسيا والظهور القوي للإسلام السياسي في الشرق الأوسط. و"ردود الأفعال" و"أشكال التمرد" تلك المضادة للغربنة تحظى بدورها بمساعدة من التكنولوجيات الجديدة التي تجعل الاتصال والربط عبر الحدود ممكناً؛ كذلك الشبكات المتعدية للقوميات المقامة حول الإسلام السياسي<sup>(١٣)</sup>.

والملمح الشائع لكل من الغربنة وردود الأفعال المضادة لها هو تلك الجماعات والحركات التي تنظم نفسها باستخدام التكنولوجيا الجديدة والطرق الجديدة للربط عبر الحدود؛ التي يصفها البعض بأنها "المجتمع المدني الكوني". وبشكل أكثر تواضعاً، فإن الجديد هو مدى فقدان الموقع الإقليمي والمسافة الإقليمية والحدود الإقليمية لنفوذها المحدد. وتعني التكنولوجيا الحديثة أن بإمكان الناس الارتباط في فضاء لا تحده الأرض. ويمكن تغطية المسافة بفاعلية في لمح البصر ولا تمثل الحدود الأرضية أى عائق ذي بال. ونتيجة ذلك أن بإمكان الجماعات المنظمة تنظيمياً متعدياً للقوميات أن تترابط مع بعضها بطريقة جديدة، حيث تتشكل حول فرضية التضامن المتعدى للأقاليم بدلاً من أن تكون داخل القيود القومية، سواء أكانت حول الطبقة أو النوع أو المعتقد الديني أو المهنة<sup>(١٤)</sup>.

والأمر الشائع في كل عناصر العولمة هو الإحساس بأن الأنشطة التي سبق القيام بها داخل الحدود القومية يمكن القيام بها على المستوى الكوني أو الإقليمي؛ حيث تكون "غير مرتبطة بالأرض" إلى حد ما. ويصدق هذا بالمثل على أبحاث الشركات، واستخدام العملات الوطنية، وبعض القضايا السياسية الكونية، والحركات الاجتماعية. والسؤال المهم هو من الذين تؤثر عليهم هذه التغيرات؟

## أثر العولمة

أثر العولمة مصدر جدل لا انتهاء له. ويدور الجدل بصورة خاصة حول التفسيرات المتضاربة للآثار على الاستثمار وتدفق رأس المال وفرص العمل والأرباح والرفاهية. والافتراض الرئيسى هو أن العولمة تقلل قدرة الدول على تعزيز أهداف الرفاهية داخل حدودها. ويعالج هذا الأمر معالجة تامة فى الفصل الخامس، إلا أنه يستحق بحثاً أولياً هنا.

كثيراً ما يقال إن التقدم التكنولوجى الذى يحرك العولمة يمكن الشركات متعددة الجنسيات من التصرف بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويعنى هذا أنها تستطيع الاستجابة بشكل أسرع وأكثر جذرية للتغيرات فى الأجور وتكاليف الضرائب عن طريق نقل إنتاجها، على سبيل المثال، إلى مواقع أرخص. وتجبر مثل هذه الاستجابات الحكومات على إلغاء القيود على تنافسها على الاستثمار؛ وهى المنافسة التى توصف بأنها "سباق إلى القاع" حيث تلغى الحكومات البنى التنظيمية التى تحافظ على ارتفاع الأجور والضرائب<sup>(١٥)</sup> ويقول البعض إن إلغاء القيود هذا يؤدى فى المقام الأول إلى قدر أكبر من "الكفاءة التخصيصية"، وقدر أقل من تدخل الحكومة، وتكاليف أقل، وأرباح أكبر، وفرص عمل أكثر. ويشير آخرون إلى العيوب المصاحبة للأجور المنخفضة وتدنى مستويات الرفاهية والظلم المتزايد. إلا أن كلاً من هذه المقولات بشأن آثار العولمة مضلل.

بدايةً، هناك دليل ضعيف على أن الحكومات تسعى فى الواقع إلى الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى بإلغائها القيود كى تخفض الأجور وتقلل الضرائب على رأس المال<sup>(١٦)</sup> ثانياً: فى العالم المتعولم لا تجتذب الأجور المنخفضة والضرائب المنخفضة الشركات متعددة الجنسيات<sup>(١٧)</sup> بل إن قدرتها التنافسية وجاذبية مواقع الاستثمار تعتمد بصورة أكبر على متطلبات إنتاج المعرفة المكثفة. باختصار، فإن المعطيات الأساسية للرأى القائل بأن العولمة سوف تؤدى إلى إلغاء الدولة كما نعرفها لا أساس لها فى واقع الأمر، حتى لو بدا أنها تتمتع بجاذبية طبيعية.

من الواضح إذن أنه لا بد من تحليل أثر العولمة، مع إعطاء اهتمام كبير للحقائق وكذلك النظريات التفسيرية المحتملة؛ وهو ما تحاول فصول هذا الكتاب عمله. وفى هذا



السياق يجدر بيان بعض التجمعات العريضة للفائزين والخاسرين نتيجة للعولمة فى الصناعة، وفى القوى العاملة، وفى المجتمعات، وفى المجتمع الدولى.

ففى الصناعة، من المحتمل أن تخسر كل الشركات التى لا تتمتع بأنواع الامتيازات التنظيمية - المبينة فى الفصل الثانى - أمام المنافسين الذين يتمتعون بتلك الامتيازات. بل إنه من المحتمل أن تخسر الشركات التى كانت تعتمد فيما مضى على الاستثمار الحكومى (على سبيل المثال فى تلك الأوضاع التى كانت الحكومات تتمنى فيها نشر النمو الاقتصادى بشكل أكثر مساواة فى أنحاء بلد من البلاد، أو حماية فرص العمل من خلال دعم "المنتجين الوطنيين") بمرور الوقت، ذلك أنه بينما لا تقلل العولمة التدخل الحكومى بالكامل، فمن المؤكد أن هذا النوع من الاستثمار يقلله.

وفى القوى العاملة، هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن العمال الذين يعتمدون على الحد الأدنى من الأجور أو من ظروف العمل الذى تضعه الحكومة سوف يخسرون، حيث إن هذه السياسات الحكومية تصبح غير متوافقة زمنياً فى عصر جديد من التنافس الكونى. إلا أنه من الجدير بالذكر أنه فى العامين الماضيين وضعت الحكومة البريطانية حداً أدنى للأجور، وأجازت الحكومة الفرنسية تقليل ساعات العمل الأسبوعية إلى ٣٥ ساعة. وهاتان الدولتان تتلقيان أكبر قدر من تدفق الاستثمارات الواردة فى أوروبا (انظر الجدول ٢-٢). وبالطبع لا يمكن طرح مقولات مشابهة بشأن الظروف فى الدول النامية (انظر ما يلى). بل إن الكثير من العمال يعانون - على الأقل على المدى القصير - من آثار العولمة. وحتى أكثر الروايات تفاؤلاً بشأن التكامل الاقتصادى والتحول الاقتصادى تقبل أن العمال الذين لا يتنقلون، والذين لا تقبل مهاراتهم النقل، قد يعانون من الاقتصاد العالمى المتعولم. فعلى سبيل المثال، توحى الأدلة فى الدول الصناعية بأن العمال ذوى المهارات المنخفضة يدفعون الثمن بالفعل<sup>(١٨)</sup>.

وفى مجتمعات فى أنحاء العالم هناك الكثير من الفائزين والخاسرين بسبب عناصر العولمة المختلفة وبسبب توليفة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتوحى الأدلة القائمة بالفعل بأنه بما أن الحكومات حررت السياسات لكى تندمج بشكل أكثر اكتمالاً فى الاقتصاد العالمى، فقد ازداد الظلم الاقتصادى بدون استثناء<sup>(١٩)</sup>.

وفيما يتصل بالحقوق والحريات السياسية، ليس للعولمة سجل أفضل بكثير. ومنذ مدة ليست بالبعيدة كان هناك أمل فى انتشار المعايير الجديدة لحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الشبكات التى عززتها العولمة؛ والواقع أن الدول الصناعية كانت تحلم فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بتصدير توليفة من اقتصاد السوق المفتوحة والديمقراطية. إلا أن تجربة العقد المنصرم توحى بأن التغير السياسى لا يعقب بالضرورة الدمج الاقتصادى بشكل سلس ويسير؛ ذلك أن اتساع الأسواق لا يزيد بشكل آلى عدد الدول التى تعتنق الديمقراطية. وفى كثير من الدول النامية يتطلب تحرير الاقتصاد خيارات أو أولويات سياسية تتعارض مع الدافع الموازى إلى التحول الديمقراطى<sup>(٢٠)</sup>.

كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول، حيث خلقت الفائزين والخاسرين على المستوى العالمى. وفى إحدى الدراسات توصف النتيجة بأنها عالم يضم "منطقة سلام" و"منطقة اضطراب"<sup>(٢١)</sup> وفى الدول الصناعية الغنية، قد تنتج العولمة إلى حد كبير "مجتمعاً آمناً تعددياً ضخماً"،<sup>(٢٢)</sup> ونظاماً جمهورياً متماسكاً "يتمحور حول النمو الاقتصادى والحكم الديمقراطى والتسامح الليبرالى"<sup>(٢٣)</sup> إلا أن منطقة الاضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة. وبينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الاقتصادى المتزايد والحركات الارتجاعية السياسية والدينية والقبلية العنيفة المضادة للعولمة التى سبق ذكرها، فإن النتيجة فى حالات كثيرة هى المزيد من إضعاف الدولة والديمقراطية وتزايد الاضطراب والفقر<sup>(٢٤)</sup>.

وعلى المستوى الدولى، توفر العولمة لبعض الدول فرصاً جديدة، ولكنها تبرز كذلك النفوذ والامتيازات الحالية للدول الكبيرة والقوية. وكما يشير الفصل الثامن، فإن النشاط الاقتصادى المتزايد للقوميات يتطلب قواعد ونظماً وتعزيزات كونية على المستوى الدولى. بل إنه يخلق الحاجة إلى من يطبق القواعد. ولهذا السبب، تلقى العولمة الاقتصادية ضوئاً على أكبر وأقوى الدول فى الاقتصاد الكونى - وبشكل أخص الولايات المتحدة - والدور الذى قد تقوم به الدولة فى ضمان فاعلية المؤسسات الدولية. ويجدر بنا أن نضيف هنا أن دور هذه الدولة القوية لا يكمن فى تطبيق القواعد وحسب، بل كذلك فى توليد وتشكيل الأفكار التى تبدو "عالمية" والاتفاق بشأن ما ينبغى أن تكون عليه

القواعد الدولية. وفي عام ١٩٩٤ قال جون ويليامسون John Williamson وستيفان هاجارد Stephan Haggard إننا "من الناحية الفكرية على الأقل، نعيش في عالم واحد وليس ثلاثة عوالم"<sup>(٢٥)</sup> وهذا العالم الفكرى "الواحد" (الخاص بتحرير السياسات والتحول الديمقراطي) ينظر إليه كثيرون ليس على أنه علامة من علامات الحكم الكونى وإنما باعتباره إحدى علامات الهيمنة الأمريكية.

وتتطوى العولة على عمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية يسرت الأمر لظهور فائزين وخاسرين جدد. ويتيح هذا القدر المتزايد من تكنولوجيا الاتصالات والسفر والاتصالات فرصاً جديدة بالنسبة لكثيرين يبحثون عن التحرر أو التغير الإيجابى، إلا أننا نجد فى الوقت ذاته أن القلق الأساسى بشأن العولة هو أنها تؤدى إلى تفاقم التفاوت بحيث تجعل جماعات داخل الدول النامية، بل ومجموعات من الدول نفسها، أكثر فقراً من الناحية الاقتصادية وأقل قدرة من الناحية السياسية على التأثير على قواعد اللعبة<sup>(٢٦)</sup> ومن الواضح أن أثر العولة سوف يعتمد فى معظم الحالات على قوة الدولة وقدرتها على التكيف، ليس فقط باعتبارها موضع نفوذ وسلطة، بل كذلك باعتبارها موضع تمثيل وديمقراطية.

## العولمة وموت الدولة القومية

فى العلوم السياسية، أكثر الافتراضات كافة مثاراً للجدل بشأن العولة هو فكرة أنها تُنتقص سيادة الدولة واستقلالها. وبما أن "الدولة" هى وحدة التحليل الجوهرية فى جزء كبير من العلوم السياسية ومعظم العلاقات الدولية، فهذه مسألة مهمة. فمن ناحية يصف كل من "الاقتصاد العالمى الخالى من الحدود" و"السياسة الكونية" و"المجتمع المدنى الكونى" (كما سبقت مناقشته) جميعها عالمًا تُنتقص فيه سيادة الدولة وقدرات أية حكومة. ورداً على هذا الزعم، هناك أدبيات مساوية ومعارضة تقول إن الدولة باقية، بل إن بعض عناصر العولة تعزز دور الحكومة، رغم ادعاء ما هو عكس ذلك<sup>(٢٧)</sup>.

والواقع أن أثر العولة متباين، وهناك محدّد بعينه هو قوة الدولة<sup>(٢٨)</sup> فكل الدول تتأثر بالعولة مادامت تغير إمكانياتها وفرصها. إلا أن قدر انتقاص الاستقلال الذى يحدث للدول الضعيفة أكبر من ذلك الذى يحدث للدول القوية.

وفى هذا السياق نجد أن الدول "القوية" لديها القدرة على التأثير على أدوار الاقتصاد الدولى، والقدرة على التحكم فى إدماجها فى الاقتصاد العالمى. فالولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية - على سبيل المثال - كان لها دور مهم فى تشكيل العولة. وقد شجعت قرارات هذه الدول الخاصة بإلغاء القيود والتحرر بالعديد من الطرق تدفق العملات والسلع والخدمات إلى جانب النشاط متعدد الجنسيات عبر الحدود الذى نربطه بالعولة. وكما أشرنا من قبل، فإنه فيما يتعلق بالتمويل أُرست القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية فى الستينيات والسبعينيات قواعد عولة النقد وتدفق رؤوس الأموال.

وفى الوقت ذاته تفرض العولة قواعد حتى على الدول القوية. والمثال الواضح على ذلك هو الطريقة التى تفرض بها أسواق رأس المال الدولية عقوبة مدمرة وسريعة على أية حكومة تنفذ سياسة مالية أو سياسة أسعار صرف غير لائقة، كما حدث مع المملكة المتحدة وإيطاليا والبرازيل. إلا أن مدى عقوبة الأسواق لأنواع السياسات الأخرى التى تنتهجها الدول القوية غالباً ما يكون مبالغاً فيه. فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يدل على أن الحفاظ على دولة الرفاهية ذنب تعاقب عليه الأسواق. بل على العكس من ذلك، فإن عولة الأسواق نفذتها فى أغلب الأحيان الحكومات التى زادت فى الوقت نفسه من حجم دول الرفاهية الخاصة بها. ومنطق ذلك هو أن الحكومة التى تنفتح على التجارة العالمية كان عليها أن "تخفف" عن مواطنيها ضربات الأسواق العالمية وصدماتها كى تحول دون الاحتجاجات وردود الأفعال السياسية ضد الاقتصاد الكونى، كما حدث فى الثلاثينيات<sup>(٢٩)</sup>.

والدول القوية هى كذلك تلك التى يمكنها التحكم - إلى حد ما - فى طبيعة سرعة دمجها فى الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، نجحت بعض الدول فى تهدئة السرعة



أو التحكم في الشروط التي اندمجت على أساسها في أسواق المال العالمية. وغالباً ما تكون هذه الدول حراساً قساة لاستقلالها في السياسة الدولية وحقوق الإنسان والقضايا الأمنية، وكذلك تترتيباتها السياسية المحلية. وهذه الدول "القوية" نسبياً لا تشمل فقط الدول الصناعية مثل فرنسا والمملكة المتحدة، بل كذلك مجموعة كبيرة من الدول النامية من قبيل البرازيل وماليزيا والصين والعراق وإيران. واللافت بشأن هذه الدول "القوية"، باستثناء المملكة المتحدة، هو أن كلاً منها يطرح إستراتيجية قومية قوية وأساساً منطقياً لرفض ما يسميه البعض "الرأسمالية الأنجلو أمريكية". بعبارة أخرى، فإنها تدخل الاقتصاد العالمي وهي مسلحة بأفكارها الخاصة لتحاشي ما أسماه روبرت ويد Robert Wade "الليبرالية القسرية"<sup>(٢٠)</sup> وفي هذه الحالات كافة يكون للعولمة تأثير قوى، وهو ما تدل عليه إعادة هيكلة الصناعات القومية والخاصة في فرنسا، والعقد المنصرم من التحرر الاقتصادي في البرازيل، وبطريقة مختلفة تماماً من خلال التدخلات القسرية الدولية في العراق. إلا أنه في الوقت ذاته فإن أيّاً من هذه الدول إما تستخدم قيود رأس المال أو على الأقل تفكر فيها جدياً. وكذلك فإن كلاً منها تحتفظ بحواجز حمائية في قطاعات مهمة من الاقتصاد. وتعتمد قدرتها على تحقيق ذلك على مصفوفة من العوامل التي تشمل حجمها ومواردها وامتيازاتها الجيوإستراتيجية وقوتها الاقتصادية، وكذلك أيديولوجيتها القومية وقوة الدولة على المستوى المحلي؛ سواء أكانت تقوم على القمع أم الاتفاق.

وعلى النقيض من ذلك، تعاني الدول الضعيفة من الاختيار في علاقاتها الاقتصادية الدولية. فإن لها تأثيراً قليلاً أو معدوماً فيما يتعلق بوضع القواعد وتطبيقها في النظام، وهي لا تتحكم كثيراً في دمجها في الاقتصاد العالمي. بل إنه في أعقاب أزمة الديون في الثمانينيات فتحت دول ضعيفة كثيرة اقتصاداتها وحررتها وألغت القيود، وهو ما كان نتيجة لما أسميناه من قبل "التحرير القسري" أكثر منه بسبب الاختيارات السياسية. وفي التسعينيات، وكما أوضح داني رودريك Dani Rodrik، فقد استمر ذلك بـ"التوافق الجبري"، الذي أجبرت بمقتضاه الدول النامية، في حالة المفاوضات التجارية بشأن الملكية الفكرية على سبيل المثال، على الدخول في اتفاق ينقل ما قيمته "مليارات الدولارات" من أرباح الاحتكار من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية تحت ستار حماية حقوق الملكية الخاصة بالمخترعين<sup>(٢١)</sup>.

وقد ازدادت الدول الضعيفة ضعفاً بسبب العجز عن التعامل مع الاضطراب السياسى والاجتماعى والتمرد الناتج عن العولمة. وفى كثير من الأحيان كان التحرر الاقتصادى وإلغاء القيود يصاحبه الحد من دور الدولة؛ فى كل من الاقتصاد والمجتمع فى العالم النامى (بينما ظلت نواة صلبة للنشاط الحكومى فى الدول الصناعية، على امتداد العقدين الماضيين من العولمة، بلا مساس - ولا يمكن مسها - مثل هيئة الصحة القومية فى المملكة المتحدة). وفى الدول النامية حيث كانت الحكومات فى الغالب ضعيفة قبل أى شىء، ترك "الحد من دور الدولة" بغرض تشجيع التنافس الكونى فراغاً فى السلطة السياسية. وقد اتضح ذلك بشكل كبير فى جنوب وشرق المتوسط حيث إنه فى أعقاب خفض الدعم والخدمات الأساسية خلال الثمانينيات أسرعت الجماعات الإسلامية وغيرها من الكيانات الفاعلة غير الحكومية بالدخول لتحل محل الحكومة بتقديمها الرعاية الصحية والغذاء والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. إلا أن الإحلال كانت له آثار أعمق بالنسبة للدولة، حيث إن الكثير من الجهات الفاعلة غير الحكومية لم يقدم السلع الاجتماعية وحسب، بل شكل تحدياً مباشراً لسلطة الدولة ومشروعيتها.

خلاصة القول أن أثر العولمة على سياسة الدولة واستقلالها كان يختلف تبعاً لقوة الدولة. كما أنه يختلف عبر مجال القضية، كما تبين الفصول التى نعرضها فيما يلى.

## الاقتصاد السياسى للعولمة

ترصد الفصول المتبقية من هذا الكتاب آثار العولمة فى سبعة من مجالات النشاط المختلفة فى الاقتصاد السياسى الدولى؛ المشروعات والاستثمارات المتعدية للقوميات، والتجارة الدولية والنزعة الإقليمية، والتمويل الدولى والمال، واتخاذ القرار القومى، وأنماط تفكير الفاعلين، والمجتمع المدنى الكونى، والمؤسسات الدولية. وفى كل حالة من الحالات تحلل آثار العولمة على كيانات فاعلة وعمليات بعينها.

يبحث الفصل الثانى التغيرات الكبرى فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد شهدت التسعينيات زيادة ضخمة فى الاستثمار فى آسيا (جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا) وكذلك فى أوروبا الوسطى والشرقية، وزيادة متواضعة فى اليابان والاتحاد الأوروبى، ومكاسب أصغر نسبياً فى مناطق أخرى من العالم. فما الذى يفسر هذه التغيرات إذن؟ ترجع هذه التغيرات من ناحية إلى عوامل محددة خاصة بالقطاعات والدول والشركات. إلا أنها تعكس كذلك تحولاً فى أنشطة الشركات التى تنشر الآن أنشطتها فى أنحاء الأرض. وتعنى العولمة أن معظم المشروعات المتعدية للقوميات الناجحة هى تلك التى لها "قدرات جوهرية" قوية، أى تلك التى تجيد الإدارة وتنظيم الإنتاج والقدرة على الوصول إلى الأسواق والبحث والتطوير. وقد غيرت المشروعات متعددة القوميات فى الاقتصاد العالمى المتعولم كذلك ما تسعى إليه حين تستثمر فى الخارج. ففى السبعينيات كانت تبحث عن الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة وتسعى للوصول إلى الأسواق التى تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبى. وفى التسعينيات تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن العمالة الماهرة أو نصف الماهرة، والبنية التحتية الفيزيائية الجيدة، والسياسات الحكومية الصديقة للأسواق، والحد الأدنى من تكاليف التعاملات المتصلة بالمسافات، و(فى بعض القطاعات والدول) عن "التجمعات" التى تخلق فوائد مثل تجمع العمالة المتخصصة؛ كما يتضح فى مناطق تجهيز الصادرات. والنتيجة هى أن تدفق الاستثمارات المباشرة تغير، وعلى عكس الرأى الشائع فى الثمانينيات، لن يكفى التحرير الشامل وإلغاء القيود لاجتذاب الشركات متعددة الجنسيات.

ويبحث الفصل الثالث أثر العولمة على العلاقات السياسية فى نظام التجارة العالمى. فحتى الثمانينيات كان يسيطر على مفاوضات التجارة الدولية وقواعدها الدول الصناعية التى أوجدت نمط تحرير ونزعة حمائية يعملان إلى حد كبير لما فيه مصلحتها. ويواجه هذا النظام عدداً كبيراً من الأعضاء الجدد حيث حررت الدول النامية اقتصادها ودخلت دول "الكتلة السوفيتية" السابقة الاقتصاد العالمى. بل إن التجارة لم تعد على ما كانت عليه. فعلى سبيل المثال تعنى الأنشطة المتعدية للقوميات الخاصة بالشركات (كما أوضحناها من قبل) أن الكثير من السلع والخدمات لم تعد تعبر من شركة فى دولة إلى شركة فى دولة أخرى، بل إنها تُنقل داخل مشروعات

متعددة الجنسيات تعمل فى دول مختلفة. وأدت هذه التغيرات فى عضوية وطبيعة التجارة العالمية إلى جعل الكثيرين يتوقعون رؤية تقوية فى تعددية الأطراف؛ أى تقوية مؤسسات إدارة وتنسيق التجارة على المستوى الدولى. إلا أن هذا ليس هو الحال بالضرورة. بل إن تغيراً ثالثاً ربما كان أقوى يعيد تشكيل العلاقات التجارية. فظهور التكتلات التجارية الإقليمية القوية قد يكون إلى حد كبير بمثابة عقبة فى سبيل ظهور مؤسسات دولية قوية، بالرغم من وجود منظمة التجارة العالمية التى أنشئت منذ فترة قريبة نسبياً. إلا أنه من الممكن كذلك أن تعزز الأقاليم المكونة بطريقة مفتوحة وشاملة من الناحية السياسية تعددية الأطراف وتؤدى إلى إطار سياسى أكثر عدلاً لإدارة التجارة العالمية.

ويبحث الفصل الرابع العولة فى التمويل، وخاصة العلاقة بين الدول والعملات الوطنية. فعلى امتداد عقود كانت العملات الوطنية واحدة من العلامات البارزة لسيادة الدولة؛ حيث كانت الدول تحافظ محافظة غيرة على قيمة عملاتها وتدافع عن السيطرة عليها، على الأقل لأسباب تتعلق بالكبرياء الوطنى. إلا أن العلاقة بين الحكومة الوطنية والعملة الوطنية تغيرت بعد أن أصبحت الأسواق المالية أشد اندماجاً فى النظام المالى العالمى. ففى النظام المالى الكونى أصبحت العملات قابلة للإحلال. ونتيجة لذلك تتنافس الحكومات الآن كى ترى أن عملتها تستخدم فى أكبر عدد ممكن من التعاملات والأماكن. وفى الوقت ذاته فقدت الحكومات السيطرة التى كانت لها فى يوم من الأيام على استخدام كل من عملتها وقيمتها. وأبرزت أزمة ١٩٩٧ المالية فى شرق آسيا أنواعاً من القيود التى تواجهها الحكومات الآن. ففى شرق آسيا لم يكن بمقدور حكومة من الحكومات التى تأثرت الحفاظ على الثقة فى قيمة عملتها حين انتشرت الأزمة المالية عبر المنطقة. وأجبر هذا حكومات المنطقة على بحث بدائل مثل مجالس العملات والاتحاد النقدى وقيود رأس المال باعتبارها طرقاً لإدارة العملات الوطنية فى نظام لولاه لانفصلت الدولة عن عملتها الوطنية.

ويرد الفصل الخامس على مقولة ضياع السيادة النقدية ببيان أن العولة تفرض عدداً من القيود على السياسة الاقتصادية - على الأقل فى الدول الصناعية (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) - أقل مما يشيع اعتقاده. وهو يبين فى المقام الأول أن



النظرية التى تقول إن العولمة تحرم الحكومات من الاختيارات وتجبرها على القضاء على دولة الرفاهية نظرية واهية. إلا أنه من الخطأ افتراض أن بإمكان قطاع الأعمال التجارية فى الدول الصناعية إجبار الحكومات على تغيير ترتيبات قومية تشيع بين المواطنين مثل دولة الرفاهية. بل إنه حتى فى حال حدوث أزمة أو حين يتدهور الأداء الاقتصادى الكلى تدهوراً كبيراً بحيث تواجه الحكومات حافزاً لكى تعمل، تكون هناك عقبات كبيرة أخرى فى سبيل الإصلاح المؤسسى. وهذه المقولة النظرية تدعمها بقوة أدلة السياسات الحكومية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولم تؤد العولمة إلى قيام حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بفتح الحواجز والحدود "على مصراعها". بل إن دولاً كثيرة انفتحت أمام التجارة، ولكن انفتاحها أمام أسواق رأس المال كان أقل بكثير، وبالتحديد أكثر، ليس هناك ما يدل على أن سياسة "السباق إلى القاع" حدثت من خلال فرض العولمة القضاء على دولة الرفاهية. وأخيراً لا تبين الأدلة أن هناك تدهوراً فى الأداء الاقتصادى الكلى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مدى العقدين الماضيين، ولكن هذا يمكن تفسيره فى ضوء عوامل أخرى غير العولمة.

ويعرض الفصل السادس جوهر العولمة باعتبارها تغييراً أساسياً فى الطريقة التى يفكر ويعمل بها الفاعلون المؤسسيون فى أنحاء العالم. وهذا لا تدل عليه الشركات والطريقة التى أقامت بها شبكات مواقع الإنتاج الكونية ووضعت إستراتيجيات الاستثمار التى تنشر المخاطرة والخضوع للضرائب، ولا يدل عليه المستثمرون الدوليون الذين أصبحوا كونييين وحسب، بل تدل عليه كذلك عوامل أخرى. وتكشف زيادة الأنشطة الكونية للمنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، وعمق نشاط المنظمات الدولية عن طرق جديدة تتصور فيها الكيانات الفاعلة الدولية هويتها ومبرر وجودها، وبالمثل أعادت الحكومات والدول فى الوقت الراهن رسم المجالات التى تطالب بالسيادة عليها، وكذلك الأسس التى تبرر بمقتضاها تدخلها. ويوضح هذا كله تغييراً فى أنماط التفكير والعمل ذات الآثار المختلطة على العلاقات الدولية. ومن الصعب تعميم أثر التباين بين الدول وغيرها من الفاعلين على سبيل المثال. ويمكن بيان أن العولمة تؤدى إلى تفاقم التباين بين الدول وبعضها وداخل كل منها، حيث يضرها إلغاء القيود

والتقشف والاستثمار المتغير. إلا أن هناك كذلك أدلة توحى بأن العولة تمنح فرصاً جديدة حتى للدول الضعيفة من خلال الإنتاج المنتشر والأسواق الأكثر اتساعاً والتراكم المرن. وأخيراً فإن عمق العولة - وأثرها ليس فقط على أنماط التشغيل وإنما على التفكير كذلك - يعنى أنه رغم إمكان تقليل سرعة بعض جوانب العملية فإن محاولة نقضها ستكون عملاً شديداً الضخامة.

ويتناول الفصل السابع ظهور المجتمع المدنى الكونى، حيث يعرفه بأنه مجتمع مدنى يتصف بوحدة أو أكثر من هذه الصفات: فهو يعالج القضايا ذات الصبغة العالمية (مثل التغير المناخى أو الإيدز)، ويشمل الاتصالات العابرة للحدود (مثل وسائل الإعلام الإلكترونية وشبكات الكمبيوتر)، وبه تنظيم كونى (سواء أكان مركزياً أم عبر إحدى الشبكات)، وهو يعمل على افتراض وجود تضامن متعدداً للأقاليم (كأن يكون طبقاً لمفهوم العرق، أو التوجه الجنسى، أو المفهوم الكوزموبوليتانى للمواطنة). ومن الواضح أن العولة جعلت كل الأنشطة السابقة أيسر وأكثر انتشاراً، ونتيجة لذلك اتسع المجتمع المدنى الكونى بسرعة خلال العقدين الماضيين. وكان أثر ذلك على السياسة هو خلق ولاءات سياسية متعددة الطبقات وكذلك توسيع مجال الممارسة الديمقراطية عن طريق إضافة قنوات جديدة من المشاركة الشعبية والتشاور والجدل والتمثيل. إلا أن الآثار ليست جميعها إيجابية بالضرورة. فوسائل الإعلام المعولة نفسها التى تستخدمها جماعات دولية جديرة بالاحترام يمكن أن تستعملها كذلك جهات غير جديرة بالاحترام؛ ولتكن الجريمة العابرة للقوميات أو العنصرية أو الأصوليين المتعصبين. وحتى حين تكون للجماعات أهداف تحظى بالاحترام، فإنها قد تسعى إلى حد كبير لتحقيق سياسات مضللة؛ حيث تخطئ فى تقدير حاجات العملاء أو تسعى فهم الرأى العام، وبذلك تؤدى إلى نتائج سلبية. وربما يكون الأمر الأكثر خطورة هو أن المجتمع المدنى الكونى يعانى من مشاكل التمثيل والمحاسبة. فعلى عكس الحكومات، لا يمكن للمنظمات غير الحكومية زعم كونها منتخبة أو خاضعة للتمحيص العام الرسمى. ومع ذلك فإن المجتمع المدنى الكونى يمثل طريقة مهمة يمكن بها للمواطنين فى أنحاء المعمورة السعى المشروع للتأثير على السياسات التى توضع على المستوى الدولى أو الكونى.

ويتناول الفصل الثامن المؤسسات الدولية ويحلل كيفية محاولة الدول لإدارة العولمة على المستوى الدولي. والتحدى الكبير هو إذا ما كان بالإمكان استغلال المؤسسات الدولية فى تنظيم مجموعة جديدة وأكثر تدخلاً و"محلية" من القضايا بطريقة أفضل مما كان عليه الحال فيما مضى. ويطلب فى الوقت الراهن من المؤسسات متعددة الأطراف اقتحام السياسة الداخلية لتنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بقضايا تتراوح بين حقوق الإنسان وتقنين الملكية الفكرية. ولكى تكون فعالة لا بد لها من إذعان ليس فقط من جانب الحكومات وإنما من جانب المواطنين كذلك. إلا أنه لن يتحقق لها الإذعان العميق فى الوقت الذى تعتمد فيه على حوافز قصيرة المدى للحكومات وعلى قمع الحكومات القوية. غير أن توقع اتباع المنظمات الدولية لأسلوب سيطرة أكثر تشاركية ومساواة أمر محتمل. والتنافس القائم الآن بين الدول على السلطة والنفوذ، وعجز الدول القوية عن التخلي عن امتيازاتها الخاصة داخل المنظمات الدولية، والمصالح المستترة المنظمة داخل البلاد، تمثل جميعها عقبة كئوداً فى سبيل التغيير.

## خاتمة

تقدم فصول هذا الكتاب فى مجملها ارتياباً محسوباً يقوم على النظرية والأدلة بشأن الروايات المتفائلة أو المتشائمة البسيطة الخاصة بالعملة. وليست العملة مجرد طغيان الأسواق على سيادة الدول. فالدول والأسواق وغيرها من العوامل تدخل فى عملية تشكل طبيعة العملة وسرعتها. وبينما تُنتقص بعض أشكال سيادة الدولة (مثل ما يتعلق بالسياسة النقدية الرسمية)، فإن حركات جديدة للقوة والمنافسة تنفتح. وتشمل هذه الحركات المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والتنافس بين العملات. وفى الوقت ذاته لا تغير العملة ما تفعله الدول والشركات والبشر وحسب، بل تغير كذلك الطريقة التى يرون بها أنفسهم وما يريدونه. وهى لا تؤدى إلى تقارب كونى؛ ففى حالة الشركات متعددة الجنسيات تقوم الشركات بعمل حسابات معقدة متعددة الظلال بشأن كيفية التنظيم ومكان الإنتاج. وفى حالة الشعوب، تندمج بعض الجماعات والمجتمعات بشكل أوثق فى العالم الذى يحدده الغرب، بينما تحدد جماعات ومجتمعات غيرها هويات وقيماً بديلة وتدعو لها. وفى المجال السياسى، بينما تفقد الدول والشركات وغيرها من الكيانات الفاعلة الاستقلال فى بعض المجالات، فهى تكسب نفوذاً فى غيرها. إلا أن المكاسب والخسائر ليست مقسمة بالتساوى بين الدول القوية والضعيفة. وعلى المستوى الدولى قد تزيد العملة إلى حد كبير من تمكين تلك الدول التى شكلت العملة فى المقام الأول؛ حيث تعزز قدرتها على تنظيم أثرها الحالى.



## الهوامش

1. For a useful, concise overview see Peter A. Gourevitch, 'Political Economy', in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World* (Oxford: Oxford University Press, 1993) pp. 715-19.
2. For an account of the impact of globalization on global justice, see Richard Devetak and Richard Higgott, 'Justice Unbound: Globalization, States and Transformation of the Social Bond', *International Affairs*, 3 (1999) 483-500.
3. For a study focused specifically on the effects of globalization on inequality see Andrew Hurrell and Ngaire Woods (eds), *Globalization, Inequality, and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
4. Richard N. Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community* (New York: McGraw-Hill for the Council on Foreign Relations, 1968); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge: Harvard University Press, 1971).
5. Norman Angell, *The Great Illusion: a study of the relation of military power in nations to their economic and social advantage* (London: Heinemann, 1912), p. 50.
6. UNDP, *Human Development Report* (New York: OUP for the United Nations Development Programme, 1997), p. 83.
7. K. Ohmae, *The Borderless World* (London: Collins, 1990); K. Ohmae, *The End of the Nation State* (New York: Free Press, 1995); W. Greider, *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism* (New York: Simon & Schuster, 1997).
8. Eric Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s* (New York: Cornell University Press, 1994); and see Chapter 8 of this book.
9. Anthony McGrew and P. G. Lewis (eds), *Global Politics* (Cambridge: Polity Press, 1992); T. Nierop, *Systems and Regions in Global Politics: An Empirical Study of Diplomacy, International Organization and Trade 1950-1991* (Chichester: John Wiley, 1994).
10. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press, 1999), p. 49.
11. In the case of Britain, this is well portrayed by M. Clarke, *Britain's External Relations* (London: Macmillan, 1992).
12. Ngaire Woods, 'Good Governance in International Organizations', *Global Governance*, 5 (1999) 39-61 at p. 56.

13. Dale Eickelman and James Piscatori, *Muslim Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1996).
14. P. Waterman, *Globalization, Social Movements, and the New Internationalisms* (London: Mansell, 1998).
15. See Chapter 5 of this volume.
16. See Chapter 5.
17. See Chapter 2.
18. Adrian Wood, *North-South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World* (Oxford: Oxford University Press, 1994).
19. Frances Steward and Albert Berry, 'Globalization, Liberalization, and Inequality: Expectations and Experience', in Hurrell and Woods, *Inequality, Globalization and World Politics*, pp. 150-86.
20. Stephan Haggard and Steven Webb, *Voting for Reform* (Washington, DC: World Bank, 1994).
21. Max Singer and Aaron Wildavsky, *The Real World Order: Zones of Peace, Zones of Turmoil* (New Jersey: Chatham House, 1993).
22. Barry Buzan, *The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era* (London: Pinter, 1990).
23. Dan Deudney and John Ikenberry, 'The Logic of the West', *World Policy Journal*, 10 (1993) 17-25.
24. Andrew Hurrell and Ngaire Woods, 'Globalization and Inequality', *Millennium*, 24, 3 (1995) 447-70.
25. John Williamson and Stephan Haggard, 'The Political Conditions for Economic Reform', in *The Political Economy of Policy Reform* (Washington: International Institute for Economics, 1994), p. 530.
26. Hurrell and Woods, 'Inequality and Globalization'.
27. Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question* (Oxford: Polity Press and Blackwells Publishers, 1996); Robert Wade, 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated', in Suzanne Berger and Ronald Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).
28. For a discussion of strong and weak states see: Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton NJ: Princeton University Press, 1988); Paul A. Cammack, *Strong States, Weak States, and Third World Development* (Manchester Papers in Politics 9/92, Department of Government, Victoria University of Manchester, 1992); Michael Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1990).
29. This two-level process of globalization and state-welfarism has been called 'embedded liberalism': John Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', in Stephen Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca: Cornell University Press, 1983); and see Chapter 5.

30. Robert Wade, 'National power, Coercive Liberalism and "Global Finance"', in Robert Art and Robert Jervis (eds), *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues* (New York: Addison/Wesley Longman, forthcoming).
31. Dani Rodrik, *The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work* (Washington, DC: Overseas Development Council, 1999), p. 148.



## الفصل الثانى

### العولمة والجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبى المباشر

جون إتش داننج

تأثرت التطورات التى شهدتها الاقتصاد العالمى على مدى العقدين الماضيين تأثراً عميقاً بنمط الاستثمار الأجنبى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات<sup>(١)</sup>، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة فى الاستثمار فى آسيا ووسط وشرق أوروبا، وزيادة متواضعة فى اليابان والاتحاد الأوروبى، ومكاسب أصغر نسبياً فى مناطق العالم الأخرى كافة<sup>(٢)</sup>، وتوحى الأدلة المقدمة بأن الشركات متعددة الجنسيات غيرت أنماط استثمارها استجابة لثلاثة عوامل هى: التغيرات التى طرأت على قدرتها التنافسية، والتعديلات التى أدخلت على ما تسعى للحصول عليه من الدول التى تستثمر فيها، والتحول الذى حدث فى طريقة ربط الإنتاج بالأسواق المحلية. وترتبط هذه العوامل ببعضها ارتباطاً قوياً ويمكن تعريفها بشكل فنى أكثر بأنها:

(١) امتيازات الشركات التنافسية أو المتعلقة بالملكية.

(٢) امتيازات الدول التنافسية أو المتعلقة بالموقع.

(٣) الأساليب التى تنسق بها الشركات امتيازاتها المتنقلة المتعلقة بالملكية مع امتيازات الدول الثابتة المتعلقة بالموقع (على سبيل المثال إذا كانت الشركات تختار شراء أو بيع الأصول أو حقوق الأصول من خلال أسواق المنتجات الوسيطة وعلاقات الشبكات، أو إذا كانت تفضل اندماج الأسواق بالنسبة لهذه الأصول أو الحقوق)<sup>(٣)</sup>.



ويشير الفصل إلى أن الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية الأخيرة، إلى جانب التقدم التكنولوجي، أثرت على الامتيازات المتعلقة بالملكية والموقع دمج الأسواق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٤)</sup> كما يشير كذلك إلى أن هذه الأحداث نفسها أحدثت تغييراً أساسياً - قد لا يمكن نقضه - في الأهمية النسبية لمتغيرات كل من امتيازات الملكية والموقع دمج الأسواق، باعتبار أنها تؤثر على كل من إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وموقع أنشطتها ذات القيمة المضافة<sup>(٥)</sup> وهو في هذا يولى الاهتمام في المقام الأول للتفريق بين حاجة الشركات المتصورة للاستغلال (الاستيلاء على الربح الاقتصادي مثلاً) من ناحية امتيازات الموقع المحددة الموجودة بالفعل، وحاجتها إلى حماية هذه الامتيازات وزيادتها<sup>(٦)</sup> كما كان هناك اهتمام كذلك بالأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة، كما يشهده - على سبيل المثال - التوسع الكبير في أنشطة البحث والتطوير الضخمة التي تقوم بها الفروع الأجنبية للمشروعات متعددة الجنسيات بصورة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، وإن لم يقتصر الأمر عليها<sup>(٧)</sup>.

ويمضي الفصل بالطريقة التالية: يوضح الجزء التالي التحديات التي في جغرافيا تدفق الشركات متعددة الجنسيات فيما بين الفترتين من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ومن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦. وبعد ذلك نقدم بعض التفسيرات للتغيرات التي جرى تحديدها. وتلى ذلك مناقشة لكيفية تنوع الشركات متعددة الجنسيات تبعاً لإستراتيجية الشركات المستثمرة، والأنشطة التي تشارك فيها، والدول التي تنتمي إليها أصلاً. وتلخص الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها الفصل.

## الجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر

يبين الجدول (٢-١) التوزيع المتغير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب إقليم ودولة المقصد فيما بين النصف الثاني من السبعينيات والست سنوات الأولى من التسعينيات<sup>(٨)</sup>. ففي الفترة الأولى يستخدم متوسط سنوي لمدة سبع سنوات من التدفق، وهي فترة من الطول بما يكفي لتسوية أي دمج أو تملك "وعر". ويستخدم تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي، وليس بيانات السندات، لأن صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD يجمعها بانتظام،<sup>(٩)</sup> وهي قابلة للمقارنة بشكل معقول على مر الزمان.

ويشير الجدول (٢-١) إلى أنه كانت هناك تغيرات مهمة جداً في جغرافيا الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد العقدين الماضيين. ومقارنة البيانات التي في العمودين ٢ و ٤، وكذلك تلك التي في العمود ٥، تبين أنه من بين المناطق الرئيسية في العالم زادت مناطق جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا حصتها من الاستثمار الوارد إليها زيادة كبيرة، بينما حققت اليابان والاتحاد الأوروبي<sup>(١٠)</sup> مكاسب متواضعة. ومن ناحية أخرى، فإنه بينما سجلت الاقتصادات المتقدمة الأخرى في الأمريكتين وغرب آسيا وأفريقيا كذلك زيادة مطلقة في الاستثمارات الواردة - وفي حالة الولايات المتحدة زيادة ضخمة<sup>(١١)</sup> - فقد خسرت بعض جاذبيتها الأولى، مقارنة بمكاسب المناطق أو الدول الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

جدول ١-٢ توزيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنطقة أو الدولة المضيفة ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٩٠-١٩٩٦ (بالدولار الأمريكي)

مؤشر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٧٥-١٩٨٠=١٠٠	١٩٩٦-١٩٩٠		١٩٩٠-١٩٧٥		إجمالي التدفق
	%	المتوسط السنوي	%	المتوسط السنوي	
٧٢٩,٢	١٠٠	٢٣٤٧٢٤	١٠٠	٣٢١٨٢	الاقتصادات المتقدمة
٦٢٢,٢	٦٥,٢	١٥٣٣٨١	٧٦,٦	٢٤٦٤٢	أوروبا الغربية
٦٦٥,٢	٢٩,٢	٩٢٢٩٥	٤٣,١	١٣٨٧٤	ومنها: الاتحاد الأوروبي(أ)
٦٣٦,٤	٢٥,٨	٨٣٩٤٧	٤١	١٣١٩٠	أمريكا الشمالية
٥٨١,٧	٢١,٧	٥٠٩٤٢	٢٧,٢	٨٧٥٧	ومنها: الولايات المتحدة
٥٦٦,٩	١٩,١	٤٤٧٥٧	٢٤,٥	٧٨٩٥	اليابان
٦٦٦,٧	٠,٤	١٠١٢	٠,٥	١٥٢	اقتصادات متقدمة أخرى
٤٩٢,٢	٢,٩	٩١٦٩	٥,٧	١٨٥٩	ومنها أستراليا
٤٥٦,٧	٢,٥	٥٨٠٥	٣,٩	١٢٧١	الاقتصادات النامية
٩٩١,٩	٢١,٩	٧٤٧٧٨	٢٣,٤	٧٥٣٩	أفريقيا
٤٣١,٩	١,٥	٢٤٩٨	٢,٥	٨١٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
٥٦١,٤	٩,٦	٢٢٥٣٦	١٢,٥	٤٠١٤	ومنها: أمريكا الجنوبية
٥٣٩,٥	٥,٥	١٢٨٢٤	٧,٤	٢٣٧٧	آسيا
٩٣١,٥	٢٠,٥	٤٨٠٧٥	٧,٧	٢٤٨٩	ومنها: جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
٢٣٢٦,٦	١٩,٥	٤٥٨٥٧	٦,١	١٩٧١	غرب ووسط آسيا(ب)
٤٢٨,١	٠,٩	٢٢١٧	١,٦	٥١٨	دول نامية أخرى(ج)
٢٩٥,٨	٠,٢	٦٨٨	٠,٧	٢٢٦	وسط وشرق أوروبا
٢١٨٨٤٧,٦	٢,٨	٦٥٦٥	لا يوجد	٢	ملاحظات:

ملاحظات:

(أ) يضم ١٢ دولة في عام ١٩٩٤ .

(ب) بما في ذلك دول الشرق الأوسط.

(ج) الباسيفيكي وأوروبا النامية.

المصادر: UNCTC, *Transnational Corporations and World Development* (New York, UN 1988), UNCTAD, *World Investment Report 1995 Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, UN 1995), UNCTAD, *World Investment Record 1998* (Geneva and New York: United Nations 1998).



يقدم الجدول (٢-٢) تفاصيل عن المتلقين الرئيسيين للاستثمار المباشر الوارد خلال فترتين في الدول المتقدمة والنامية. وإجمالاً كانت أكبر عشر دول متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تمثل ٧٤,١ بالمائة من كل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كان ما يزيد قليلاً على النصف يوجه إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا. ويحلول النصف الأول من التسعينيات كان ذلك التركيز الجغرافي قد هبط إلى ٦٦,٥ بالمائة، مع أن أربعاً من كبار الدول هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، لا تزال تمثل ٤٦,٤ بالمائة من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويبين الجدول (٢-٢) كذلك أنه من بين أهم التغيرات في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بين الدول النامية على مدى العقدين الماضيين هو صعود الصين إلى مركز ثانى أكبر متلقٍ، ثم تداعى قوة البرازيل الجاذبة وواحدة من أكبر الدول المصدرة للبترول في السبعينيات، وهي مصر. وكان هناك بعض التغير في ترتيب أكبر المتلقين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن بين الدول المتقدمة زادت حصة كل من فرنسا وإسبانيا وكندا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى العقدين، ومن بين الدول النامية عززت سنغافورة والأرجنتين وتايلاند مراكزها تعزيزاً كبيراً.

وجدير بالذكر أن هناك بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية الرائدة التي لم تتلق من الاستثمار الأجنبي المباشر ما كانت تتوقعه. واليابان أوضح مثال على ذلك؛ فهي تمثل ٠,٦ بالمائة من التدفقات إلى الدول المتقدمة في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ و٠,٩ بالمائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦. ومن بين الدول الأوروبية الكبرى، تلقت إيطاليا ربع حصة فرنسا فقط في الفترة الأولى وخمسها في الفترة الثانية، بينما اجتذبت بعض الدول الصناعية الجديدة الأكثر سكاناً في آسيا - إندونيسيا وكوريا وتايوان والفلبين - كميات متواضعة (وإن كانت متزايدة) من تدفق رؤوس الأموال الجديدة.



وتعد حالات الهند، بل وبشكل خاص حالات بعض دول وسط وشرق أوروبا، لافتة للانتباه من حيث كونها تظل صغيرة جداً رغم حصتها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن معدل نمو الاستثمارات الموجه إلى هذه الدول على مدى العقدين يزيد كثيراً على المتوسط<sup>(١٣)</sup> إلا أنه بصورة عامة كان هناك اتجاه طفيف نحو التوزيع الجغرافي الأكثر مساواة للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي حالة الدول المتقدمة كان الانحراف المعياري في حدود متوسط كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة البالغ ١٢٦٥ مليون دولار في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ هو ١٩٩٥ مليون دولار، وبالنسبة للدول النامية التي متوسطها في حدود ١٩٥ مليون دولار، كان ٣٥٤ مليون دولار. وكانت المتوسطات والانحراف المعياري بالنسبة للكمية السنوية المتوسطة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ هي ٦٦٠٩ ملايين دولار و ٨٨٤٨ مليون دولار بالنسبة للدول المتقدمة، و ٩٥٠ مليون دولار و ١٣٣٥ مليون دولار للدول النامية.

### تفسير التغيرات التي تحدث في جغرافيا نشاط الشركات متعددة الجنسيات

عند تفسير التغيرات التي تحدث في التركيبة الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في العشرين سنة الأخيرة، يجدر بنا أولاً بحث التغيرات الأساسية في السيناريو السياسى والاقتصادى الكونى على امتداد تلك الفترة. ومع أنه ليس هناك حد فاصل واضح في الوقت أدى إلى حدوث التغيرات، فإن بداية حكومتى مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة (١٩٧٩) ورونالد ريجان في الولايات المتحدة (١٩٨٠) تصلح لأن تكون حداً فاصلاً بين حقبتين من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل أى تاريخ آخر. وبما أن هذه التغيرات معروفة إلى حد ما، فهي ملخصة في الجدول (٢-٣) الذى يوردها مرتبة ترتيبياً زمنياً، مع أن الكثير من هذه التغيرات يعتمد على بعضه البعض اعتماداً متبادلاً. وعموماً فإن القول بأن آثارها المجمع على (أ) الامتيازات التنافسية المتحركة للمشروعات و(ب) وجاذبية الموقع الثابتة الخاصة بالدول قد غيرت تنظيم الشركات متعددة الجنسيات وجغرافيتها.

## القيمة المتغيرة للامتيازات التنافسية

قبل أواخر السبعينيات كانت الامتيازات التنافسية الأساسية التي فى حوزة الفروع الأجنبية للمشروعات متعددة الجنسيات مقابل نظيراتها المحلية (وكان بعضها مشروعات متعددة الجنسيات) هى وصولها المتميز إلى أصول غير ملموسة بعينها. ونحن فى هذا الفصل نستخدم الحرف "ك" لوصف امتيازات "التنافس" أو "الملكية" هذه التى تشمل إدارة وتنظيم الشركة، ووصولها إلى الأسواق والبحث والتطوير الخاص بها.<sup>(١٤)</sup> وفى الغالب كانت تلك القدرات الجوهرية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات تعكس هبات الموارد الخاصة بدولها الأم وليس هبات موارد الدول المضيفة التى تعمل فيها. وكان القليل من الشركات متعددة الجنسيات فى تلك الفترة يمارس إستراتيجيات الإنتاج أو التسويق المتكاملة على المستوى الكونى، مع أنه كانت هناك تجارة فيما بين الشركات داخل الاتحاد الأوروبى، وخاصة بين الفروع الأمريكية. وبينما كان ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة المكون الأجنبى فى إجمالى أنشطتها ذات القيمة المضافة يؤدى إلى الاستثمار الأجنبى المباشر الأكثر تسلسلاً أو الباحث عن الكفاءة،<sup>(١٥)</sup> فإن معظم الشركات كانت تسعى لتحقيق الإستراتيجيات متعددة المحلية وصولاً إلى عملياتها الكونية. وكانت معظم فروع الشركات الأجنبية خارج قطاعات التصنيع القائم على الموارد والعمالة المكثفة تدار على أساس "مستقل" وقليلًا ما كانت تتعامل مع بعضها البعض.

## الجدول (٢-٣) بعض ملامح السيناريو الاقتصادي العالمي المتغير: من أواخر السبعينيات إلى

### منتصف التسعينيات

١- نهضة اقتصاد السوق باعتباره الشكل الغالب للتنظيم الاقتصادي الذي تبنته معظم الدول. وراكب هذه النهضة التحرر الاقتصادي وإلغاء القيود وخصخصة الأسواق مما قلل التكاليف المصطنعة لحركة السلع والخدمات والأصول.

٢- وفي ضوء ١، كان هناك إعادة توجيه لفلسفات الحكومات القومية الخاصة بالاقتصاد الكلي والتنظيم الكلي من أجل سياسات أكثر تمكيناً للأسواق وأقل تشويهاً لها؛ على الأقل فيما يتعلق بأنشطة خلق الثروة.

٣- دخول جيل جديد من التطورات التكنولوجية مجال العمل، وخاصة ما حدث في الاتصالات، مما أدى إلى تسريع الاتجاه نحو الرأسمالية القائمة على المعرفة، وما قلل في الغالب إلى خفض نفقات اجتياز الفضاء نفقات الأصول والسلع والناس.

٤- في ضوء الثلاث نقاط السابقة كان هناك تشجيع للكثير من الخطط الاقتصادية الإقليمية (وخاصة استكمال السوق الداخلية في أوروبا والناقتا والآسيان).

٥- في ضوء النقاط الأربع السابقة كان هناك تنافس متزايد بين الشركات؛ بما في ذلك الشركات التي تنتمي إلى جنسيات مختلفة. وفي الواقع يحل التنافس الإقليمي والكوني على الموارد والأسواق محل التنافس القومي؛ وخصوصاً في الصناعات الدولية.

٦- وفي ضوء النقاط الخمس السابقة أعادت الشركات تنظيم وهيكله مجال وتركيبه أنشطتها ذات القيمة المضافة. وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى تقليص حجم أسواق المنتجات الوسيطة. وفي حالات أخرى شجع ذلك على مزيد من الدمج والتملك بحيث يمكن للشركات تحقيق فوائد أفضل من الاقتصادات كبيرة الحجم وتملك الأصول التي تشجع على التنافس.

٧- وكان من بعض نتائج النقاط من ١ إلى ٦ وظهور الصين والدول الصناعية الجديدة واقتصادات أوروبا الوسطى باعتبارها كيانات فاعلة في اقتصاد السوق الكونية، حيث كان لكل منها ميول مختلفة لأن تستثمرها الشركات الأجنبية وأن تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، أن حدثت تغيرات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ منتصف السبعينيات.

وفي سيناريو السبعينيات، وفيما يتعلق بتأثير جغرافيا الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع الامتيازات المتعلقة بالملكية بين الشركات متعددة الجنسيات، غالباً ما كان



هذا يعكس كذلك بنية الأصول الطبيعية والمخلقة والأسواق فى دولها الأم. وهناك الكثير من الأدلة الإمبريقية، الخاصة بكل من جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر وجغرافيا الدول المتلقية التى تجتذب الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد، التى تدعم هذا التأكيد<sup>(١٦)</sup> بل إن هذه الامتيازات نفسها المتعلقة بالملكية تساعد على الأقل فى توضيح الاستثمار الأجنبى المباشر المعاصر؛ وخاصة الاستثمار الأجنبى المباشر الأوروبى والأمريكى فى اليابان<sup>(١٧)</sup>، والاستثمار الأجنبى اليابانى المباشر فى الولايات المتحدة<sup>(١٨)</sup> والاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقوم به مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات<sup>(١٩)</sup>.

تغيرت على مدى العقدين الماضيين طبيعة وصفة الامتيازات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات. فبصورة عامة صار بلد المِلْكِيَّة الخاصة بهذه الشركات محدداً أقل أهمية وأصبحت درجة تعدد جنسياتها - وهى متغير يتعلق بالشركات - أكثر أهمية. بل إنه رغم استمرار كون قدرات الشركات الجوهرية هى الامتلاك الحصرى أو المميز لأصول بعينها، فإن هذه هى الطريقة التى يجرى بها حكم وتنسيق هذه الأصول باستخدام أصول شركات أخرى وما تتمتع به الدول والأقاليم التى تعمل فيها من قدرات محددة، الأمر الذى يحرك إلى حد كبير الإستراتيجية الكونية للمشروعات متعددة الجنسيات وتحديد مواقع أنشطتها المتعددة ذات القيمة المضافة.

وهناك امتيازات عديدة للسلطة المشتركة للعمليات المتداخلة العابرة للحدود. وتشمل هذه العمليات تكاليف التعاملات المنخفضة والفوائد المنسقة التى تزيد فى حجمها عن تلك التى تحدثها أو تقدمها الأسواق الخارجية؛ ويتضح هذا بشكل خاص فى حالة الشركات القائمة على المعرفة أو العلم التى لها قواعد متعددة الأوطان<sup>(٢٠)</sup> وهذه الشركات هى التى تحتل أفضل المواقع للاستفادة من تحرير الأسواق والتكامل الإقليمى ولتعزيز تقسيم العمل الدولى غير القائم على اتجاه الموارد الطبيعية، وإنما على اتجاه الأصول المُخَلَّقة. إن جغرافية الإنتاج الجديدة لها آثار شديدة الاختلاف بالنسبة لموقع نشاط الشركات متعددة الجنسيات. وفى وقت سابق استعويض عن محددات مثل

جودة الموارد الطبيعية وتكلفتها والعمالة شبه الماهرة بعوامل مثل توافر البنية التحتية الفيزيكية والبشرية المساندة والمتقدمة وسهولة الوصول إلى الأسواق الكونية<sup>(٢١)</sup>.

ولم يكن تأثير الامتيازات المتغيرة المتعلقة بالملكية الخاصة بالشركات على جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من تأثير البحث والتطوير عليها. وفيما قبل السبعينيات كان هناك قدر قليل نسبياً من البحث والتطوير - وعلى الأخص البحث والتطوير الأساسي - الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات خارج دولها الأم<sup>(٢٢)</sup> بل إنه حيثما كان البحث والتطوير يجرى في الخارج كان الدافع الأساسي بالنسبة للنشاط الاستحدثي الذي يجرى في الخارج هو تعديل البحث والتطوير الذي أجرى في الدولة الأم وخلق منتجات وعمليات هاشية؛ وهو ما يشير إليه كوميرل Kuemmerle على أنه "البحث والتطوير المستغل الذي يجرى في الدولة الأم"<sup>(٢٣)</sup>.

وعلى مدى العقدين الماضيين لم يحدث فقط أن ارتفعت نسبة النشاط الاستحدثي الذي قامت به الشركات متعددة الجنسيات خارج دولها الأم ارتفاعاً حاداً،<sup>(٢٤)</sup> بل إن أسباب القيام بهذا النشاط - على الأقل في الدول الصناعية - اتسعت لتشمل كلاً من خلق منتجات وعمليات جوهريّة جديدة وتملك منشآت البحث والتطوير اللازمة لتقديم إنتاجية البحث والتطوير المحلي، أو كما يقول كوميرل لزيادة حجم البحث والتطوير الذي يجرى في الدولة الأم<sup>(٢٥)</sup> وهذه الإستراتيجية لها آثار عميقة على أنماط الاستثمار. والواقع أنها توحى بنمط جغرافي أكثر تركيزاً للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من تجمعات الخبرة والتكلفة التكنولوجية. ومن المؤكد أن الأدلة الإمبريقية الموجودة<sup>(٢٦)</sup> تدعم هذا الاعتقاد وتشير إلى أنه رغم هذه الزيادة في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية في السنوات الأخيرة، فإن حصة نشاط البحث والتطوير الذي توجهه الشركات متعددة الجنسيات هذه الوجهة ربما يكون قد انخفض إلى حد كبير<sup>(٢٧)</sup> ولا يعني هذا القول بأن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بقدر أقل من البحث والتطوير في الدول النامية، بل إن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالاستحداث لم يتبع النمط المكاني نفسه الذي اتبعته أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى.

## الامتيازات المكانية المتغيرة الخاصة بالدول

فى الوقت الذى ازداد فيه نشاط الشركات متعددة الجنسيات اتساعاً وعمقاً (من الاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن الأسواق والباحث عن الموارد الطبيعية إلى الكفاءة والاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن الأصول الإستراتيجية)<sup>(٢٨)</sup> كان على الشركات أن تعيد تقييم إستراتيجياتها المكانية. وفى الوقت ذاته كان للأحداث الاقتصادية العالمية أثر مباشر على بنية وطابع الامتيازات التنافسية للدول.

وفى السبعينيات كانت الامتيازات المكانية للدول تكمن فى المقام الأول فى امتلاكها المميز للموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة وسهولة وصولها إلى الأسواق للحصول على المنتجات المصنعة. واجتذبت الهبات المتعلقة بالموقع المستثمرين الأجانب الواردين الساعين إلى إضافة القيمة إلى امتيازاتهم التنافسية (أو المتحركة المتصلة بالملكية). وكانت نظرية الموقع التقليدية تميل إلى تصنيف المتغيرات المؤثرة على تحديد مواقع الإنتاج الأجنبية إلى ثلاث مجموعات، وهى المتصلة بالتكاليف والمتصلة بالإيرادات والمتصلة بالأرباح<sup>(٢٩)</sup> ومن الطبيعى أن الامتيازات التى تتمتع بها دولة بعينها كانت تؤثر كذلك على الضرائب التى تفرضها الحكومة أو الدعم الذى تقدمه<sup>(٣٠)</sup>.

وفى بعض القطاعات، ومن أجل الاستثمار الأجنبى المباشر المرشّد (أى الباحث عن الكفاءة)، كانت عوامل مثل تكاليف المعاملات وفوائدها لها بعض الأهمية كذلك، وخاصة تلك العوامل التى كانت تتيح للشركات فرصة استغلال الاقتصادات ذات الأحجام الكبيرة والاستيلاء على فوائد السيطرة المشتركة على الأنشطة ذات الصلة. بل إنه فى القطاعات ذات التكنولوجيا الفائقة والمعرفة المكثفة، كانت فروع الشركات متعددة الجنسيات الراسخة فى الدول المضيفة تجتذبها العمالة ذات المعرفة المكثفة أكثر من العمالة منخفضة التكلفة. وكان ذلك مرجعه إلى أن العمالة ذات المعرفة المكثفة تضيف قيمة إلى الأصول المتعلقة بالملكية التى تنقل من دولها الأم. بل إن الامتيازات كانت أكبر حين كانت الفروع مسئولة عن خطوط الإنتاج الكامل الخاص بها. وهذه الشركات ذاتها كانت تتقدم بمطالب أقوى بشأن البنية التحتية الفيزيائية المحلية، وخاصة النقل والاتصالات، وكانت عادة ما تقيم وجود التجمعات دون القومية الخاصة بأنشطة القيمة المضافة المتصلة بأنشطتها.

وعلى مدى العقدين الماضيين أصبح النوع الأول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قدر كبير من الأهمية. وكان ذلك يرجع إلى حد ما إلى تعدد جنسيات الكثير من المستثمرين الأجانب، وهو ما شجع فروع الشركات على الدخول في التخصص الأفقى. ويرجع تغير نمط الاستثمار كذلك إلى التخلص من التكاليف المتصلة بالمسافة أو الحد منها (انظر الفصل السادس)، وخاصة فيما بين الدول التى هى جزء من اتحاد جمركى ما أو منطقة تجارة حرة ما كالاتحاد الأوروبى. والنتيجة هى أن نمو التجارة بين فروع الشركة الواحدة وبين أجزاء الإقليم الواحد فاق إلى حد كبير نمو التجارة فيما بين الشركات وفيما بين الأقاليم<sup>(٣١)</sup> وفى التسعينيات نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر يحدده بشكل أقل التكلفة المتصلة بالدولة الخاصة بهبات عناصر الإنتاج أو حجم الأسواق المحلية، وتحدده بصورة أكبر تلك المتغيرات التى تيسر الاقتصادات الضخمة الخاصة بالشركة أو المصنع،<sup>(٣٢)</sup> والاستغلال الفعال للأسواق الإقليمية والكونية.

ويميل الاستثمار الأجنبى المباشر الأكثر بحثاً عن الكفاءة فى الدول النامية إلى أن يكون متكاملأً أفقياً، مع وجود مستثمرين يبحثون عن المواقع التى تتيح عرضاً مناسباً من العمالة شبه الماهرة والماهرة قليلة النفقات، والبنية التحتية الجيدة، والسياسات الحكومية الصديقة للسوق، والحد الأدنى من تكاليف المعاملات المتصلة بالمسافات. بل إن "التجميع" قد يتيح كذلك جاذبية مكانية، وخصوصاً فى الدول التى تترك قاعدتها الصناعية العامة شيئاً يمكن تمنيه. و"التجميع" (أو "اقتصادات التكتل") الذى كان أول من عرفه ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٩٢٠) يمكن الشركات المشاركة من الاستفادة من البنية التحتية المشتركة، والتجمع المتخصص للعمالة أو المستهلكين، والتعلم من اتحادات المنتجين المحلية ومنافسيها. ومن ثم تطوير مناطق تجهيز الصادرات أو مناطق التجارة الحرة والمحاولات المتعمدة من جانب الحكومات المحلية لتيسير إقامة المناطق الصناعية من نوع أو آخر<sup>(٣٣)</sup> وأمثلة هذا النشاط الاقتصادى فى الدول النامية كثيرة<sup>(٣٤)</sup> وهى عديدة بصورة خاصة فى تلك البلاد التى تجتذب فى الوقت الراهن قدراً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى شرق آسيا؛ فى الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا، وفى سنغافورة التى هى فى حقيقة الأمر "مدينة دولة".



وعلى العكس من ذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر دمجاً من الناحية الأفقية يتركز في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. ولا نلاحظ في هذه الاقتصادات - وعلى الأخص في بعض القطاعات ذات المعرفة المكثفة - التجمعات الإقليمية ذات النشاط الاقتصادي وحسب، بل إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى هذه التجمعات. وكذلك هناك أمثلة كثيرة من التجمعات التي تكونت مؤخراً<sup>(٣٥)</sup> وتشمل هذه التجمعات، في الولايات المتحدة، تكتلاً لشركات التكنولوجيا الحيوية وأشباه الموصلات في وادي السيليكون ومنطقة الخليج بولاية كاليفورنيا، وشركات الأدوية والاتصالات في نيو جيرسي، إلى جانب مجموعة من شركات التكنولوجيا الفائقة على امتداد محور إم فور M4 في المملكة المتحدة (وعلى الأخص في المنطقة بين سلو وسويندون)، والخدمات المالية في حي السيتي بلندن، وتجمع أكبر مصانع البحث والتطوير وشركات أشباه الموصلات في منطقتي طوكيو وأوساكا باليابان<sup>(٣٦)</sup>.

إلا أن هناك رد فعل آخر من جانب الشركات تجاه الأحداث الاقتصادية الأخيرة - وخاصة تحرير الأسواق والتقدم التكنولوجي - التي أثرت كذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من حالات الدمج والتملك والتحالفات الإستراتيجية التي استهدفت على وجه التحديد حماية أو تعزيز الربحية الكونية أو حصة السوق الخاصة بالشركات المشاركة. وفيما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٦، على سبيل المثال، يقدر أن حالات الإدماج والتملك عبر الحدود في أنحاء العالم بلغت ٥٥ بالمائة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ثلاثة أرباع ذلك تقريباً فيما بين الدول المتقدمة<sup>(٣٧)</sup> وبالمثل تضاعف عدد اتفاقيات التكنولوجيا الدولية بين الشركات التي أبرمت فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وبين ١٩٩٢ و ١٩٩٦<sup>(٣٨)</sup>.

ونجد في التسعينيات أن الشركات التي ترغب في الحفاظ على امتيازاتها التنافسية القائمة بالفعل أو زيادتها تميل إلى تملك الشركات الموجودة في مواقع أخرى التي تتمتع ببنية من الأصول الطبيعية والمخلقة المشابهة لها إلى حد كبير أو الأكثر تقدماً أو الاندماج مع هذه الشركات. ومن المؤكد أن هذا ينطبق على حالات الإدماج والتملك والتحالفات المقصود بها تقوية أو استكمال القاعدة التكنولوجية الخاصة بالشركات المستثمرة، أو تسريع عملية الاستحداث. وكانت تلك المشروعات الساعية



للحصول على الأصول، ومعها الرغبة في الوصول إلى الأسواق غير المألوفة، تمثل أغلبية كبيرة من كل العلاقات العابرة للحدود في السنوات الأخيرة<sup>(٣٩)</sup>.

وفي المقابل، فإنه في الأسواق الناشئة حديثاً، وبشكل خاص في الصين، كانت مشروعات "المجال الأخضر" المملوكة بالكامل أو المشتركة النمط الأساسي الخاص بدخول الشركات متعددة الجنسيات. وطبقاً لما ذكرته مصادر مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، فإنه على مدى العقد الأخير تحقق خمس أنشطة الدمج والتملك عبر الحدود فقط في الدول النامية، مع أن هذه النسبة تزيد حالياً زيادة حادة<sup>(٤٠)</sup> والواقع أننا نشك - رغم وجود القليل من الحقائق للمؤسسة التي تدعم هذا الشك - في أن هناك استثماراً أجنبياً مباشراً يسعى للحصول على الأصول الإستراتيجية من جانب الشركات الكورية والتايلاندية والماليزية والتايلاندية والبرازيلية في أوروبا يزيد على الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي للحصول على الأصول الإستراتيجية الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية في آسيا أو أمريكا اللاتينية، وأن ذلك هو الحال على وجه التحديد في الجزء الأول من التسعينيات.

### بعض التغيرات في طريقة تنظيم الامتيازات التنافسية للشركات

أخيراً يبحث هذا الجزء من الفصل بإيجاز المدى المحتمل لتأثر جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيرات في الأنماط التي تنظم بها الشركات أنشطتها العابرة للحدود. ويقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لاستغلال وزيادة الامتيازات المتعلقة بالملكية مازال يزداد أهمية. إلا أن الطرق الجديدة لتنسيق امتيازات الشركات كان لها أثر أقل بكثير. ولنتذكر أن الشركات يمكنها تنسيق امتيازاتها المتعلقة بالملكية المتنقلة وامتيازات المواقع الثابتة الخاصة بدول بعينها عن طريق اختيار شراء الأصول، أو حقوق الأصول، أو بيعها من خلال أسواق المنتجات الوسيطة وعلاقات الشبكات، أو يمكن للشركات عوضاً عن ذلك أن تدمج السوق من أجل هذه الأصول أو الحقوق. إلا أنه ليس من الواضح أن طرق العمل هذه لها أثر كبير على جغرافية نشاط الشركات ذي القيمة المضافة<sup>(٤١)</sup> وربما يرجع هذا إلى الموقف الأكثر

استرخاء بكثير من الملكية الأجنبية للأصول المحلية فى أجزاء أخرى من العالم، وعلى الأخص فى الأنظمة الاشتراكية السابقة والعديد من دول أمريكا اللاتينية؛ مثل ماليزيا وكوريا والمكسيك وشيلي. وفى الوقت نفسه فإن الموقف من تقليل الحواجز الموجودة بين أجزاء الإقليم الواحد فى سبيل التجارة، وشبكات الإنتاج العابرة للحدود الأكثر دمجاً - وبشكل خاص تلك التابعة للمشروعات متعددة الجنسيات اليابانية وغيرها من المشروعات الآسيوية فى جنوب وشرق آسيا والمشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات فى أمريكا اللاتينية - يزيد من سرعة الاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الأجزاء من العالم. ونقدم ملخصاً للتفسيرات المقترحة بالنسبة للتغيرات الأخيرة فى جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فى الجدول (٢-٤) (ولم تخضع هذه الاستنتاجات بعد لأى اختبار إحصائى رسمى).

## بعض العوامل الخاصة المتعلقة بالدول والقطاعات والشركات المؤثرة على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر

هناك بعض التغيرات فى جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر على مدى هذه الفترة وهو ما يمكن تفسيره عن طريق مجموعة من المتغيرات البنيوية والإستراتيجية المتعلقة بالشركات. فعلى سبيل المثال، زادت حصة الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر لأن واحدة من الدول المصدر الرئيسية - وهى هونج كونج (التي كانت لا تزال خاضعة للبريطانيين باعتبارها معارضة للصينيين فى تلك الفترة) - زاد استثمارها الأجنبى المباشر فى الصين مقارنة باستثمارات الدول الأخرى. وبالمثل فإنه بينما توجد الخدمات المصرفية والمالية عالية القيمة فى المقام الأول فى الدول الصناعية المتقدمة، ويتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى تلك الخدمات ينمو مقارنة بالنشاط فى القطاعات الأخرى، فى حال بقاء العناصر الأخرى بلا تعديل، فمن المتوقع أن تكون جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر ككل فى مصلحة تلك الدول. ومن ناحية أخرى يبدو أن الدول النامية هى المتلقى الرئيسى لتدفق رأس المال الناشئ عن خطط الخصخصة وتجدد اهتمام الشركات الأجنبية بمشروعات تطوير البنية التحتية<sup>(٤٢)</sup>.

وفيما يلي يبحث هذا الفصل ثلاثة أنواع من التغيرات التي أثرت على توزيع رأس المال الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقدين الماضيين؛ وهى البنية المتغيرة للدول المصدرة لرأس المال، والتركيبية المتغيرة لامتيازات الشركات متعددة الجنسيات، والصفات والاستراتيجية المتغيرة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات.

## بنية الدول المصدر

كما يبين الجدول (٢-٥) كان التغير الرئيسى فى التركيب الجغرافية لرصيد الاستثمار المتجه للخارج فيما بين ١٩٧٣ وأوائل ١٩٩٦ هبوطاً مقداره ٢, ٢٣ بالمائة فى نصيب الولايات المتحدة، وهو ما يقابل ٤, ٣ بالمائة زيادة فى نصيب اليابان، و٣, ١١ زيادة فى نصيب غرب أوروبا وغيرها من اقتصادات السوق المتقدمة، و٦, ٧ بالمائة زيادة فى نصيب الدول النامية. وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى زاد معظمها من نصيبه فى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد - وهو ما ينطبق إلى حد كبير على فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا وإسبانيا وبلجيكا - إلا أن عدداً قليلاً، وهو هولندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، قلل نصيبه.

**جدول (٢-٤) الجغرافية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر: بعض التفسيرات المقترحة**  
**المعلنة فيما يخص أشكال الامتيازات المتعلقة بالملكية والموقع ودمج الأسواق التي تواجه**  
**الشركات المستثمرة**

١٩٩٠ - ١٩٩٦	١٩٧٥ - ١٩٨٠	امتيازات الملكية (الخاصة بالشركات)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلك المرتبطة بتعدد الجنسيات في حد ذاته .</li> <li>• التعليم المؤسسي والقدرة على البحث عن الأصول التكميلية واستغلالها .</li> <li>• القدرة على إنجاز محفظة دنيا من الأصوب والجمع بين امتيازات الملكية والهبات المتصلة بالموقع الخاصة بالدول الأجنبية .</li> <li>• توفير الموارد والقدرات المرتبطة بالموقع التي تساعد الشركات على استغلال وزيادة امتيازاتها التنافسية القائمة بالفعل .</li> <li>• التحديث المستمر للأصول المرتبطة بالموقع بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عالي القيمة دائماً .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلك الامتيازات المرتبطة بامتلاك الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنولة أو الوصول المميز إليها ، أى التكنولوجيا والعلامات التجارية والخبرة الإدارية وتنظيم المشروعات ، والوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج أو المنتج الوسيط أو السلع النهائية .</li> <li>• المتغيرات المتعلقة بالموقع التي لها صلها بـ : <ol style="list-style-type: none"> <li>(١) تكاليف عوامل الإنتاج المحلية .</li> <li>(٢) حجم الأسواق ونموها .</li> <li>(٣) تكاليف المواصلات والرسوم وغيرها من الحواجز الاقتصادية والنفسية .</li> </ol> </li> <li>• الحوافز أو العقوبات التي تفرضها الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما فى ذلك شروط الأداء .</li> <li>• البيئة الاقتصادية الكلية أو التنظيمية الكلية الميسرة للأسواق التي توفرها الحكومات المضيفة .</li> <li>• النظام السياسى والاقتصادى المستقر .</li> </ul>	<p>الامتيازات المكانية (الخاصة بالدول)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلك الناتجة عن الملكية أو السيطرة على الأنشطة المتداخلة فى المناطق الجغرافية المختلفة. وتشمل هذه الامتيازات نشر المخاطر السياسية والبيئية والدمج الكلى للوظائف والاستراتيجيات الضرورية جداً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تلك الناتجة عن الأسواق غير الكاملة من أجل أصول محددة غير ملموسة، ومن تعلم الخبرات والسيطرة على الأنشطة المتداخلة ذات القيمة المضافة فى السوق المحلية بشكل أساسى.</li> </ul>	<p>امتيازات دمج الأسواق</p>

والآن يبرز سؤالان. أول هذين السؤالين هو كيف يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول التي ازدادت حصتها الشاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول التي نقصت حصتها الشاملة ؟ أما السؤال الثانى فهو إلى أى حد أثر هذا الاختلاف على الجغرافية الشاملة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وفيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ ؟

الجدول ٢-٥ أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول والأقاليم الأم الرئيسية ١٩٧٣-١٩٩٦ (بالمليار دولار)

	١٩٩٦		١٩٩٠		١٩٨٠		١٩٧٣	
الاقتصادات المتقدمة	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٩٨.٥	٢٠٥	الاقتصادات المتقدمة
غرب أوروبا	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٣٩,٧	٨٢,٦	غرب أوروبا
ومنها	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	١٣,٢	٢٧,٥	ومنها
الملكة المتحدة	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٤,٢	٨,٨	الملكة المتحدة
فرنسا	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	٥,٧	١١,٩	فرنسا
ألمانيا	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	١,٥	٣,٢	ألمانيا
إيطاليا	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	٧,٦	١٥,٨	إيطاليا
هولندا	٢	٢	٢	٢	٢	١,٤	٢	هولندا
السويد	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٣,٤	٧,١	السويد
سويسرا	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥		٥,٥	سويسرا
دول أخرى	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١		١٠٩,١	دول أخرى
أمريكا الشمالية	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣		١٠١,٣	أمريكا الشمالية
ومنها	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨		٧,٨	ومنها
الولايات المتحدة	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣		١٠,٣	الولايات المتحدة
كندا	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩		٢,٩	كندا
اليابان	١	١	١	١	١		١	اليابان
دول متقدمة أخرى	(١)٣	(١)٣	(١)٣	(١)٣	(١)٣		(١)٣	دول متقدمة أخرى
أستراليا	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر		قدر لا يذكر	أستراليا
ومنها	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١		٢٠٨,١	ومنها
اقتصادات نامية								اقتصادات نامية
وسط وشرق أوروبا								وسط وشرق أوروبا
الإجمالي								الإجمالي

ملحوظة :

(١) محسوب بطرح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ ١٩٧٤-١٩٧٩ من بيانات رصيد ١٩٨٠ (UNCTAD, 1988).

المصادر: UNCTC Transnational Corporations and World Development ; (New York, UN 1988) UNCTAD, World Investment Report 1988 (Geneva and New York: United nations 1988)



يعرض الجدول (٦-٢) بعض التفاصيل الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بغرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة<sup>(٤٣)</sup> في النصف الأخير من السبعينيات والسنوات الست الأولى من التسعينيات. فما الذي تبينه؟ إنها أولاً وقبل كل شيء تصور في كلتا الفترتين بعض الاختلافات الأساسية في جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالمناطق أو الدول الثلاث. ففي الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠، وجهت المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات نسبة من استثمارات إلى الدول النامية، وخاصة آسيا، أعلى إلى حد كبير مما وجهته نظيرتها الأوروبية أو الأمريكية. وفي المقابل كانت حصتها من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الزائد في غرب أوروبا أقل من ربع نصيب أي من الشركات الأمريكية أو الأوروبية<sup>(٤٤)</sup>.

الأمر الثاني، وربما الأكثر لفتاً للانتباه، هو أننا نلاحظ تغيرات مختلفة اختلافاً كبيراً في جغرافية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بثلاثة مستثمرين رئيسيين منذ أواخر السبعينيات. ففي الوقت الذي زادت فيه المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات أنشطتها الخارجية كأشد ما يكون في الدول المتقدمة (وعلى الأخص في الولايات المتحدة في الثمانينيات وأوروبا في التسعينيات)، أعادت المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات توجيه اهتماماتها بعيداً عن الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى كان المستثمرون الأوروبيون ينجذبون أكثر وأكثر إلى المواقع القريبة من بلادهم منذ بداية برنامج السوق الداخلية الخاص بالاتحاد الأوروبي<sup>(٤٥)</sup> ومع أن هذا غير موثق في الجدول (٦-٢) فقد كان هناك كذلك إعادة توجيه للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل دول العالم الثالث بعيداً عن الدول النامية في اتجاه الدول الصناعية المتقدمة في الثمانينيات<sup>(٤٦)</sup> ولكن دولاً نامية أخرى، وخاصة الصين، استوعبت في التسعينيات قدرًا كبيراً من تلك الاستثمارات<sup>(٤٧)</sup>.

ثالثاً: عند مقارنة التوزيع المكاني للاستثمار الأجنبي للمناطق الثلاث باستثمار الدول كافة، لا بد من تقدير أن الوزن النسبي للمناطق الثلاث باعتبارها مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير. وكما أوضح الجدول (٢-٥) فإن غرب أوروبا واليابان والدول النامية، إذا ما تعاملنا معها باعتبارها مجموعة، قد زادت حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر كله. وبما أنه في كلتا الفترتين وجهت اليابان والدول الآسيوية النامية

نسبة أكبر من استثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول آسيوية أخرى، فليس مستغرباً أن نسبة إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول الآسيوية النامية - والصين على وجه التحديد - ارتفعت ارتفاعاً حاداً. ومن ناحية أخرى، وبينما اقتربت بنية الاقتصاد اليابانى من بنية الاقتصادات الأوروبية الكبرى على مدى العقدين الماضيين، فقد تغيرت التركيبة الصناعية لاستثمارها الأجنبى المباشر<sup>(٤٨)</sup> وكان الاستثمار الأجنبى المباشر اليابانى يفضل الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها موقعاً للإنتاج وأنشطة ما قبل الإنتاج (أى أنشطة البحث والتطوير).

وختاماً فإن البيانات المعروضة فى الجدولين (٢-٥) و(٢-٦) توحى بأن التركيبة المتغيرة لإجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر تعكس الجغرافية المتغيرة للدول أو المناطق المصدر الرائدة وأهميتها باعتبارها مستثمرين أجانب مباشرين. إلا أن هذه التغيرات أبطلت بعضها. وبذلك فإنه بينما ركز المستثمرون اليابانيون قدراً أكبر من الاهتمام على أوروبا والولايات المتحدة، فقد كان المستثمرون الأمريكيون أكثر انجذاباً إلى الاقتصادات النامية. واستمر المستثمرون الأوروبيون فى تفضيلهم للدول الصناعية الأخرى، ولكن بعضاً من الجاذبية القديمة الخاصة بالولايات المتحدة نقص، وخاصة منذ عام ١٩٨٩. وبينما ظهرت الصين باعتبارها واحداً من ثلاثة متلقين كبار للاستثمار الأجنبى المباشر منذ ١٩٩٠، فإن الجزء الأكبر من هذا التدفق لم يكن مصدره الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالعالم الأول، بل الجماعات العرقية الصينية فى أماكن أخرى من شرق آسيا.

الجدول ٢-٦ التوزيع الجغرافي للتغيرات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٧٥-١٩٨٠-١٩٨٠ يتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٩٩٠-

١٩٩٦ الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان

	١٩٩٠ - ١٩٩٦			١٩٧٥ - ١٩٨٠			
	البيان	البيانات المتعددة	المول كافة (ب)	البيان	البيانات المتعددة	المول كافة (ب)	
السول المتقدمة	٧٧,٢	٦٥,٥	٦٢,٥	٦٣,١	٦,٧٦	٤٥,٧	٧٨,٢
غرب أوروبا	٨,٥	١٥,٥	٤٥,٧	٤٩,٢	٤٣,١	٣٩,٢	٤٨,٤
شمال المملكة المتحدة	(٩,٤)-	٧-	٥,٧-	١٦,٩	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	١٥,٩
أمريكا الشمالية	٢٠,٢	٤٦,٢	١٥,٤	٣٢٧,٢	٢١,٩ (ج)	٣٢,٨ (ج)	٢٠,٤
شمال الولايات المتحدة	(١٨,١)-	٤٤,٧-	١٤,٤-	٢٤,٥-	٢١,٩-	٢٢,٨-	-
اليابان	٤,٤	-	٠,٥	١,٦	-	٠,٧	٢
دول متقدمة أخرى	٧	٢,٧	١,١	٤,٥	٥,٧	٩,٦ (د)	٦,٤
شمال أستراليا ونيوزيلاند	٢,٦-	٢,٥-	٠,٩-	٤,٢-	٣,٩-	- لا شيء يذكر	٢,٤-
دول ثانية	١,٥	٤,٢	٦,٨	٥,٩	٢٣,٤	٥٢,٩	٢١,٨
آسيا	١٥,٢	٢٤	٢,١	٩,٨	٦,٢	٢٧,٧	٢,٨
شمال الصين	(٥,١)-	٦,٨-	٠,٢-	١-	- لا شيء يذكر	- لا شيء يذكر	- لا شيء يذكر
أمريكا اللاتينية	٢٥,٢	٢٨,٤	١٢,٥	٢٢,٨	١٢,٥	١٥,٤	١٤,١
أفريقيا	٠,٩	٠,٤	٣٠,٧	٣٠,٢	٢,٥	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق
دول أخرى	٢٠,١	١,٤	٦,١	٣	٢,٢	١٠,٨٩ (د)	٤,٩ (د)
وسط وشرق أوروبا	١,٤	٠,٢	٠,٥	١	- لا شيء يذكر	٠,٢	- لا شيء يذكر
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(مصدر كل منطقة في إجمال رصيد الاستثمار الأجنبي ١٩٨٠ و١٩٩٦)	(١٠٠)	(٨,٢)	(٥٠,٩)	(٢٥,٤)	(١٠٠)	(٣,٧)	(٤٢)

ملاحظات: (أ) كانت المملكة المتحدة والمانيا وهولندا في عام ١٩٨٠ تمثل ما بين ٧٠٪ و ٧٠٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي الصادر. وتعود بيانات المملكة المتحدة إلى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ والمانيا إلى ١٩٧٦ - ١٩٨٠.

(ب) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بالدول كافة في كلتا الفترتين. وهذه البيانات ليست مقارنة بشكل مباشر مع التغيرات في بيانات الرصيد، وفي بعض الأحيان تحدث انحرافات، كما في حالة البيانات اليابانية حيث تزيد تقديرات وزارة التجارة الأمريكية زيادة كبيرة عن البيانات التي أخذها صندوق النقد الدولي من حسابات ميزان المدفوعات الياباني.

(ج) بيانات أمريكية. (د) بما في ذلك أفريقيا ومناطق غير مخصصة.

المصدر: تغيرات ١٩٧٥-١٩٨٠ في كلا الرصدين من OECD, International Direct Investment, 1990-1994 يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من

## التركيبة الصناعية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات

كما توحى الفقرات السابقة، فإن أنماط نشاط الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية الغربية والأمريكية واليابانية تعود، جزئياً على الأقل، إلى هبات الموارد النسبية وظروف الأسواق الخاصة بدولها الأم. وحتى وقت قريب جداً<sup>(٤٩)</sup>، كان معظم الباحثين يعتقدون أنه من المحتمل أن يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات تحددها تركيبة ما تضم ثلاثة ملامح. وهذه الملامح هي:

(١) كثافة رأس المال والمعرفة.

(٢) تفاضل المنتجات.

(٣) تقديم الخدمات التي تدعم أنواعاً أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المعلومات المكثفة، أو "المميزة" بصورة أو بأخرى.

طوال جزء كبير من فترة ما بعد الحرب كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في تلك القطاعات؛ وبشكل خاص البترول والسيارات والإلكترونيات والمعدات الكهربائية والآلات المكتبية والصناعات الدوائية والأغذية المعبأة والبنوك والمال والاستشارات التجارية والخدمات المتصلة بالتجارة. والواقع أنه حتى أواخر الثمانينيات استمرت حصة مبيعات فروع الشركات الأجنبية من المبيعات الكونية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في تلك القطاعات في الازدياد، وبذلك يكون مفهوماً أن تلك الدول التي تتمتع بامتياز تنافسي ديناميكي في تلك الأنشطة سجلت أكبر زيادة في استثمارها الأجنبي المباشر الصادر.

وفي الوقت ذاته فإنه على امتداد العشرين سنة الأخيرة أثرت سلسلة من التطورات التكنولوجية والتنظيمية المهمة ليس فقط على النمط القطاعي للنشاط الاقتصادي، بل كذلك على النظام ذاته الذي يحدث في إطاره إنتاج السلع والخدمات. وأحياناً يشار إلى نظام الإنتاج الجديد باعتباره "النزعة التويوتية"<sup>(\*)</sup> التي تصور نمط

(\*) نسبة إلى شركة تويوتا اليابانية لإنتاج السيارات. (المترجم)

إنتاج أكثر مرونة ورشاقة يسمى النمط "المركزي العضوي" الذي يفرق الباحثون بينه وبين نظام "النزعة الفوردية" (\*) أو الإنتاج الضخم الذي يتميز بمركزيته الآلية<sup>(٥٠)</sup> وهذه التغيرات فى أنظمة الإنتاج، مقرونة بتزايد مسامية الحدود القومية وطبيعة الكثير من الاستحداثات التى تتسم بقدر كبير من الحيوية وعدم التحديد وتجميع قدرات التعلم فيما بين الشركات المتصلة ببعضها، تميل إلى طمس الفرق بين الأنشطة الاقتصادية التى يحتمل أن تتكثف فيها التجارة أو الاستثمار الأجنبى المباشر وتلك التى ليست كذلك.

وحتى الآن ليس لهذه التغيرات، التى تركزت بصورة كبيرة فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة، سوى أثر محدود على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر. ولكن عند مقارنة الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ بالفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ يتضح تطوران مهمان. أولهما هو تقسيم العمل الأفقى العابر للحدود لاحتواء الأنشطة عالية القيمة والاستفادة من شبكات المواصلات والاتصالات الأسرع والأكثر كفاءة والأقل تكلفة. وصناعة المنسوجات والملابس المعاصرة نموذج ممتاز لقطاع يحتوى على مجموعة كبيرة من الترتيبات التنظيمية العابرة للحدود الذى يقوم نجاحه على تطبيق أحدث التطورات التكنولوجية؛ على سبيل المثال فى تقنيات التصميم والتصنيع التى تجرى بمساعدة الكمبيوتر، وفى النقل شبه الفورى للمعلومات كالتصميمات والمواصفات وتكنولوجيات التجهيز وجداول التسويق، وذلك باستخدام الإنترنت أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. ويجرى كذلك تحديث قطاعات تقليدية أخرى من البناء والتشييد وهى تزداد كثافة فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وفى الوقت نفسه تحى خطط تحرير الأسواق والخصخصة والقابلية المتزايدة لكثير من الخدمات للتجارة<sup>(٥١)</sup> الاستثمار الأجنبى المباشر باعتباره نمط توصيل لمجموعة كاملة من منتجات البنية التحتية، وخصوصاً الاتصالات والمرافق العامة، وكذلك تلك المنتجات التى كانت مقيدة تقييداً شديداً فيما مضى؛ مثل الخدمات المصرفية والتأمين وبعض الخدمات المهنية.

(\*) نسبة إلى شركة فورد الأمريكية لإنتاج السيارات. (المترجم)



التطور المهم الثانى فى العقد الماضى هو الأهمية المتزايدة للخدمات الوسيطة والنهائية للاستثمار الأجنبى المباشر. ففي عام ١٩٨٠ على سبيل المثال كان ٣٩ بالمائة من إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بالمشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات فى القطاع الثلاثى، و٤٩ بالمائة فى قطاع التصنيع. وكانت النسب المناظرة الخاصة بالمشروعات الأوروبية واليابانية (الرائدة) ما بين ٤٠ بالمائة و٣٧ بالمائة وبين ٤٧ بالمائة و٣٤ بالمائة على التوالى. وبحلول عام ١٩٩٦ كانت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر كله الذى يمثله القطاع الثلاثى قد ارتفعت إلى ٤٥ بالمائة فى حالة الشركات الأمريكية وإلى ٥١ بالمائة فى حالة الشركات الأوروبية و٦٦ بالمائة فى حالة الشركات اليابانية.<sup>(٥٢)</sup> فى الوقت الذى انخفضت فيه نسبة التصنيع إلى ٥٣ بالمائة و٩٤ بالمائة و٧٢ بالمائة على التوالى.<sup>(٥٣)</sup> وفى المتوسط، كانت الخدمات فى الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٥ تمثل ما يزيد قليلاً على ثلاثة أخماس كل نشاط الشركات متعددة الجنسيات الجديد. وإذا أضفنا كذلك مكون الخدمات الخاص بالسلع المنتجة فى قطاع التصنيع - وعلى الأخص السلع ذات المعرفة المكثفة - فقد تزيد هذه النسبة إلى الثلثين، أو ربما أعلى من ذلك فى حالة نشاط المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات.

إن البيانات الإحصائية الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات متفاوتة إلى حد كبير. ونحن لا نعرف أن أقوى نمو فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى الخدمات على مدى العشرين سنة الأخيرة كان بين ما تسمى دول "الثالوث" (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان). وفى حالة الدولة التى اجتذبت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبى المباشر على امتداد تلك الفترة (وهى الولايات المتحدة) فإن حصة الزيادة فى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى القطاع الثلاثى (أو المتصل بالخدمات) فيما بين ١٩٨٦ و١٩٩٧ كان ٥٣ بالمائة<sup>(٥٤)</sup> والواقع أنه إضافة إلى القليل من العوامل الصناعية - وخاصة السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية والسلع الكهربائية - ركزت المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات أنشطتها الخارجية فى الخدمات المالية والتجارية والنقل والعقارات<sup>(٥٥)</sup> وفيما بين ١٩٨٦ و١٩٩٤ جرى توجيه ما لا يقل عن ٢٧ بالمائة من الزيادة فى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الشركات اليابانية إلى القطاع الثلاثى<sup>(٥٦)</sup> وفى الاتحاد الأوروبى كذلك، وعلى امتداد العقد

الماضى، زادت حصة الاستثمار الأجنبى المباشر البينى والخارجى للاتحاد الأوروبى فى الخدمات - وخاصة الخدمات عالية القيمة - زيادة كبيرة جداً.

وفى كثير من الدول النامية كذلك فاقت زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر (قطاع الخدمات) زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر الصناعى<sup>(٥٧)</sup> إلا أنه على عكس نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المتقدمة (إلى جانب نشاط المستثمرين لأول مرة) فإن الكثير من النشاط الذى يجتذبه العالم النامى اتخذ شكل الأنشطة المشجعة للتجارة أو استثمار البنية التحتية، وعادة ما يكون كلاهما مقدمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الأساسية أو الثانوية. وبذلك فإنه منذ الثمانينيات، على سبيل المثال، كان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين وموانئ أمريكا اللاتينية يوجه بصورة كبيرة إلى خطط الخصخصة فى خدمات مثل الطاقة الكهربائية والاتصالات والفنادق والبناء والتشييد. ويبدو أن إلغاء القيود الذى حدث مؤخراً فى بعض المرافق العامة وأجزاء من الخدمات المالية فى الهند يفتح الباب أمام المزيد من نشاط الشركات متعددة الجنسيات المتصلة بالخدمات فى ذلك البلد.

وفى الختام، فإنه بينما يعيد تنفيذ أنظمة الإنتاج الجديدة والتحرك نحو الرأسمالية القائمة على المعرفة فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة توجيه الأولويات المكانية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات نحو هذه الاقتصادات، فإن ظهور الدول الجديدة القوية فى العالم الثالث وتحرير الأسواق وخصخصتها من أجل البنية التحتية والخدمات المساعدة للتجارة يؤدى إلى تغير مضاد فى موقع الاستثمار الأجنبى المباشر فى اتجاه الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وفى الوقت الراهن يدعم الأثر الصافى لهذه القوى الدول الصناعية، رغم الشك فى أن الاتجاه الحالى يمكن إلى حد كبير تغييره إذا زادت دول العالم الثالث حصتها فى الناتج العالمى.

### السمة المتغيرة للمشروعات الكبرى متعددة الجنسيات

المتغير السياقى الثالث المحتمل تأثيره على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر هو متغير السمات المميزة للمشروعات متعددة الجنسيات. وهناك نوعان رئيسيان لهذه

السمات. أولاً، هناك السمات الهيكلية للشركات؛ أى عمرها وحجمها ودرجة تعدد جنسياتها وأنواع منتجاتها وقدراتها الاستحدثية ودرجة إدماجها الأفقى وهلم جراً. ثانياً: هناك الأفعال أو ردود الأفعال الإستراتيجية الخاصة بالشركات فى اتجاه ملكية قدراتها الجوهرية وإدارتها، وموقع الأنشطة ذات القيمة المضافة الناشئة عن هذه القدرات أو المرتبطة بها.

وبسبب ضيق المساحة، سوف يقدم هذا الجزء عدداً قليلاً من الحقائق المختارة بعناية حول جغرافية الاقتصاد الأجنبى المباشر الخاص بشركات بعينها، إلى جانب تأمل أسبابها ومدى إمكانية تفسيرها للبيانات المبينة فى الجداول السابقة. ولكى نحكم السيطرة - قدر استطاعتنا - بالنسبة لاختلافات الدول (المصدر) والقطاعات، يقتصر التحليل على ستة قطاعات فقط هى تكرير البترول والمنتجات الغذائية والكيماويات والإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والسيارات. وفيما يتعلق بالقطعين الأولين، سوف نبحت سمة الاستثمار الأجنبى المباشر الخاصة بالمشروعات الأمريكية والأوروبية متعددة الجنسيات. وفيما يتعلق بالقطاع الثالث سوف نبحت المشروعات الأوروبية متعددة الجنسيات، وفى الرابع المشروعات اليابانية والأوروبية متعددة الجنسيات، وفى الخامس المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات، وفى السادس مشروعات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ويبين الجدول (٢-٧) التفاصيل مستخدماً مؤشراً خاصاً بتعدد الجنسيات من وضع مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة<sup>(٥٨)</sup>.

ويعرض الجدول (٢-٧) صورة مختلطة. ولنأخذ أولاً درجة تعدد الجنسيات الخاصة بالشركات الأمريكية فى عام ١٩٩٦. وفى قطاع البترول يتراوح المؤشر بين ٢٣,٤ بالمائة و٢,٧ بالمائة، ولكن هناك ارتباطاً كبيراً بين درجة تعدد الجنسيات وحجم المشروع (أحد المتغيرات التى سبق تحديدها). ويصدق الشئ نفسه على ثلاثة من كبار منتجى السيارات الأمريكين، وإن كان التفاوت فى درجة تعدد الجنسيات أقل إلى حد ما. وفى قطاعى المنتجات الغذائية والكمبيوتر، لا تبدو درجة تعدد الجنسيات مرتبطة بالحجم، بل إن فى هذه الحالة هناك شك فى ارتباطها بالإستراتيجية المميزة الخاصة بالشركات؛ وعلى الأخص إستراتيجية مديرى الشركات تجاه الأسواق الخارجية، وهو

التفسير الأهم. ويبين مؤشر تعدد الجنسيات الخاص بالشركات الأوروبية فى قطاعات المنتجات الغذائية والكىماويات والإلكترونيات نمطاً موحداً إلى حد ما، ولكن فى هذه الحالة يدخل حجم (أى عدد سكان) الدولة المستثمرة فى الصورة. وفى قطاع الكىماويات على سبيل المثال تبدى "سولفاى" Solvay ، وهى شركة بلجيكية، و"أكو" AKCO ، وهى شركة هولندية، نسبة تعدد جنسيات أعلى من المتوسط إلى حد كبير خاصة بالشركات الثمانى التى جرى بحثها، بينما نجد فى قطاع الإلكترونيات أن "فيلبس" Philips من هولندا و"إيه بى بى" ABB ("آسيا براون بوفيرى" وهى شركة سويسرية سويدية) تبيان نسبتيْن شديديتيْ الارتفاع فى الواقع. وبصورة أكثر عمومية، واتباعاً لقاعدة حجم الدولة، تبين بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين حجم الشركة ودرجة تعدد الجنسيات، بينما فى غرب أوروبا، حيث يجعلون من حجم الشركة معياراً، هناك ارتباط سلبيْ بين حجم الدولة ودرجة تعدد الجنسيات.

ويعكس تعدد جنسيات الشركات اليابانية تأخرها فى عملية الدمج من ناحية، وكون متوسط حجمها (فى عام ١٩٩٦) أصغر عمومأ من حجم نظيراتها الأوروبية والأمريكية من ناحية أخرى. وبإستثناء "سونى" Sony ، سجلت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية مؤشرات تعدد جنسيات أقل من منافساتها الأوروبية. إلا أنه فى صناعة السيارات سجلت كل شركة من الشركات المنتجة للسيارات اليابانية درجات متوسطة أو فوق المتوسط من تعدد الجنسيات مقارنة بمنافساتها الأمريكية أو الأوروبية.

ومنذ أواخر السبعينيات تعكس الأهمية المتزايدة للعمليات الخارجية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الصناعية المائة الكبرى إلى حد كبير أهمية الدول والقطاعات التى هى جزء منها. وقد فاقت أهمية الشركات اليابانية أهمية أغلب الشركات (والحق يقال إنها بدأت من قاعدة شديدة الانخفاض)، تليها فى الأهمية الشركات الأوروبية الغربية؛ وعلى الأخص الشركات الألمانية والفرنسية. وفى المتوسط تغيرت درجة تعدد الجنسيات الخاصة بالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تغيرأ قليلاً؛ حيث كانت تدور حول معدل ٣٠ بالمائة<sup>(٥٩)</sup>.



إلا أن بعض الشركات داخل الدول والقطاعات تفوق غيرها من ناحية الجراءة التي تسعى بها لتحقيق إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بها. ومن بين تلك الشركات المدرجة في الجدول ٧-٢، تشمل الشركات الجديدة بالذكر (المطبوعة أسماؤها بحروف مائلة) شركتى تكرير البترول الأمريكيتين الأصغر (نسبياً) "أموكو" Amoco و"أتلانتيك ريتشفيلد" Atlantic Richfield، وشركات "فولكس فاجن" Volks Wagen و"فولفو" Volvo و"بوش" Bosch و"بى إم فيه" BMW من بين شركات السيارات الأوروبية، و"هوكست" Hoechst و"فون بولينك" Phone Poulenc و"باسف" BASF و"باير" Bayer من بين شركات الكيماويات الأوروبية، و"إيه بى بى" و"سيمنز" Siemens من بين شركات الإلكترونيات الأوروبية، و"ماتسوشيتا" Matsushita و"سونى" و"توشيبا" Toshiba من بين شركات الإلكترونيات اليابانية. وفى قطاعات أخرى سجلت كل من "ديجيتال" Digital (أمريكية - كمبيوتر) و"فيليب موريس" Philip Morris (أمريكية - تبغ) و"جلاكسو" Glaxo (بريطانية - صناعات دوائية) و"جراند متروبوليتان" Grand Metropolitan (بريطانية - منتجات غذائية) و"سارا لى" Sara Lee (أمريكية - منتجات غذائية) زيادة كبيرة فى معدلات المشاركة الخارجية. وربما يكون جديراً بالملاحظة أن النمو فى هذه النسب حققه كل من شراء الشركات الأجنبية القائمة بالفعل، مثل تملك "جراند متروبوليتان" لشركة "جنرال ميلز" General Mills فى الولايات المتحدة، والدمج بين "آسيا" و"براون بوفيرى" ليكونا "إيه بى بى" من ناحية، واستثمارات "جرينفيلد" الجريئة، وهى تلك التى قامت بها "آى بى إم" IBM و"بى إم دبليو" وشركات الإلكترونيات والسيارات اليابانية فى أوروبا والولايات المتحدة.

وفى المقابل فإنه فى حالة تلك الشركات المكتوبة أسماؤها بحروف سوداء فى الجدول (٧-٢) فإن مؤشر تعدد الجنسيات إما انخفض أو لم يكن متوافقاً مع متوسط القطاع الذى هو جزء منه. وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات من الدول الصغيرة - ساندوز" Sandoz و"سيبا جايجى" Ciba Geigy و"نستله" Nestlé (سويسرا) و"فيلبس" (هولندا) و"سولفاي" (بلجيكا) - يعود هذا إلى أن المكون الأجنبي فى عملياتها كان فى الأصل كبيراً فى أوائل الثمانينيات. وأعادت شركات أخرى متعددة الجنسيات تركيز اهتمامها بالأسواق المحلية. فعلى سبيل المثال، فإنه حين ووجهت شركات





سيارات			أجهزة كمبيوتر			إلكترونيات		
مؤشر تعدد	الجنسية		مؤشر تعدد	الجنسية		مؤشر تعدد	الجنسية	
١٩٩٦	١٩٨٥	(٣)	١٩٩٦	١٩٨٥	(٦)	١٩٩٦	١٩٨٥	(٥٣)
٣٧,٧	٤١	فورد	٥٤,٣	٤١,٥	أي بي إم	٢٨,٣	٥,٥	ماتسوشيتا
٣٠,٣	٣٠,٨	جنرال موتورز	٥٠	٣٨	هيويت باركارد	٦٠,٥	٢٠,٧	سوني
١٦,٣	١٦	كرايسلر	٥٧,٣	٣٨	ديجيتال (١٩٩٤)	٢٠	١٥	موبيل
١٩٩٦	١٩٨٥	(ب) أوروبية				٢٤	٦	ميتاشي
٥٥,٣	٢٩	فولكس فاجن				١٨,٦	٧,٥	ترشيما
٤١,٩	٢١	ديملر بنز				١٩٩٦	١٩٨٥	إن أي سي (١٩٩٥)
						٩٦,١	٦٠	(ب) أوروبية
٣٨,٢	٢٥	فيات				٦٢,٩	غير قابل	إيه بي بي (سويدية)(ج)
٤٣,٢	٣٩,٨	رينو				٨٤,٩	للتطبيق	الكامل المستقدم (فرنسية)
٥٨,٥	٣٨	فولفو				٩٣,٦	٢٨	فيليس (مولدية)
٦٣,٤	٢٥	بوش				٥٠,٤		سيمفيس (ألمانية)
٥٩,١	١٥	بي إم في						
٣٥	١٣,٥	(ج) يابانية						
٥٠,٤	غير قابل	تويوتا						
	للتطبيق	نيسان						
٢١,١		هوندا						

ملاحظات:

الحروف المائلة : أكثر من الزيادة المتوسطة تعدد الجنسيات. الحروف السوداء : أقل من الزيادة المتوسطة لمؤشر تعدد الجنسيات .

(أ) مرتبة (حسب حجم الأصول الأجنبية) ضمن الشركات متعددة الجنسيات المائة الكبرى .

(ب) محددة حسب متوسط نسبة الأصول والبيعات والعمالة الكونية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التي تملكها فروعها الأجنبية .

(ج) آسيا أند برون بوفيري .

(د) كان اسمها في السابق "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" .

السيارات الأمريكية متعددة الجنسيات - وعلى الأخص "جنرال موتورز" GM - بمنافسة مكثفة من نظيراتها اليابانية، أعادت ترتيب أنظمة إنتاجها المحلى فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث استعادت منذ ذلك الحين جزءاً كبيراً من السوق الأمريكية كانت قد خسرتها فى أعوام سابقة. وكان لأنشطة الدمج والتملك المحلية أثر متناقض، تبعاً لجغرافية استثمار الشركة التى جرى تملكها. ومن بين الشركات متعددة الجنسيات المائة الكبرى التى هبط مؤشر تعدد جنسياتها، أو لم تكن متوافقة مع متوسط قطاعها لهذا السبب، هناك "بات إندستريز" BAT Industries (بريطانية - تبغ ومستحضرات تجميل وتأمين) و"زيروكس" Xerox (أمريكية - معدات علمية ومعدات تصوير) و"آر تى آر نابيسكو" RTR Nabisco (أمريكية - منتجات تبغ وأغذية).

والآن ماذا عن آثار هذه التغيرات التى لحقت بسمات الاستثمار الأجنبى المباشر على جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر؟ إن قيود البيانات تمكنا فقط من القيام بما هو أكثر سطحية، إلا أنه بمقارنة التغيرات التى حدثت فى جغرافية المبيعات أو أصول الشركات أو عدد العاملين بها طبقاً لمدى زيادتها لمؤشر تعدد الجنسيات الخاصة بها فى قطاعات ودول بعينها، يمكن أن تتكون لدينا فكرة عن إسهامات القطاعات المتعلقة بالشركات فى التوزيع المكانى المتغير للاستثمار الأجنبى المباشر.

والبيانات مأخوذة من نسختى ١٩٨٠ و ١٩٩٢ من "الدليل العالمى للشركات متعددة الجنسيات" (٦٠) - وهى البيانات المتوفرة حتى الآن - لحساب متوسط نمو الاستثمار الأجنبى المباشر لمجموعتين من الشركات فى كل من المنطقتين الرئيسيتين من العالم. وللحصول على المجموعتين قسمنا فقط العدد الإجمالى للشركات على اثنين وأخذنا أعلى وأدنى الشركات النامية فى كل مجموعة فرعية من كل صناعة ودولة.

ولم تكن نتيجة ذلك حاسمة إلى حد ما. فبينما هناك من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات ذات معدلات النمو فوق المتوسط كانت تنمو فى أوروبا وأمريكا الشمالية أسرع من الشركات متعددة الجنسيات ذات معدلات النمو دون المتوسط، لم يكن الأمر كذلك فى حالة الدول النامية. والواقع أنه فى آسيا زاد نمو الشركات متعددة الجنسيات

من حصتها في إجمالي نشاط الشركات متعددة الجنسيات.<sup>(٦١)</sup> إلا أنه بما أن عدد ملاحظات العينة كان صغيراً جداً (وهو ٥٦)، فإننا نعتقد أنه لا بد من إجراء بحث ذي قاعدة أوسع قبل التوصل إلى أية استنتاجات بشأن دور أية عوامل إنتاج متعلقة بالشركات في التأثير على جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير.

## خاتمة

الهدف الأساسى من هذا الفصل هو بيان وعرض بعض التفسيرات الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فيما بين النصف الثانى من السبعينيات والسنوات الخمس الأولى من التسعينيات. وقد اختيرت الفترتان كى تعكسا السنوات السابقة مباشرة لوقوع سلسلة الأحداث الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ذات التأثير الكبير، وتلك السنوات التالية لوقوع أشد هذه الأحداث تأثيراً؛ مثل انهيار النظام الاقتصادى الموجه الخاص باقتصادات وسط وشرق أوروبا.

قد تُقسَّم استنتاجاتنا إلى مجموعتين، تشمل أولاهما الاستنتاجات المتصلة بالحقائق، وثانيتهما تلك المتصلة بتفسير تلك الحقائق. وفيما يتعلق بالحقائق، فإن التغيرات الأساسية فى جغرافية المناطق أو الدول المستثمرة الكبرى فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وفيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ هى - أولاً - ظهور الصين باعتبارها ثانى أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبى المباشر. وهذا التدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جمهورية الصين الشعبية يفسر جزءاً كبيراً من نشاط الشركات متعددة الجنسيات الموجه إلى الدول النامية منذ أواخر السبعينيات. الأمر الثانى والأهم من النصيب المتغير لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من الشمال إلى الجنوب هو التغيرات التى حدثت فى توزيع التدفقات من الشمال إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب. وبذلك فازت أوروبا الغربية - وعلى الأخص فرنسا وإسبانيا - باعتبارها متلقية للاستثمار الأجنبى المباشر على حساب كندا والولايات المتحدة، بينما أصبحت دول جنوب وشرق آسيا التى أصبحت صناعية حديثاً مواقع أكثر جذباً مقارنة بمعظم دول أمريكا اللاتينية. ثالثاً: بينما تظل أفريقيا تحظى باهتمام هامشى من جانب المستثمرين الأجانب، فقد بدأت أوروبا الوسطى والشرقية، وخاصة دول فيسيجراد،<sup>(٦٢)</sup> فى الظهور



باعتبارها دولاً متلقية مهمة إلى حد كبير. رابعاً: خسرت بعض الدول التقليدية القائمين على الموارد المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهى كندا وأستراليا، أمام الاقتصادات الصناعية الأسرع نمواً. خامساً: زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد المتجه إلى اليابان زيادة هامة فقط على مدى العقدين الماضيين. سادساً: كان هناك هبوط طفيف فى التركيز الجغرافى للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة، وارتفاع طفيف فى التركيز الجغرافى للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية. إلا أنه باستثناء الصين كان هناك انخفاض فى تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية.

وتفسيراً لهذه الحقائق، ألقى الضوء على خمسة عوامل رئيسية. أول هذه العوامل أنه يمكن تفسير التغيرات التى حدثت فى جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة تعدد جنسيات الشركات المستثمرة تفسيراً مفيداً يبحث أثر الأحداث السياسية والاقتصادية الكونية على شكل امتيازات الملكية والموقع ودمج الأسواق التى تواجه المستثمرين الأجانب الحاليين أو المستثمرين الأجانب المحتملين. وقد حددنا تلك الأحداث فى القسم الأول من هذا الفصل. واستنتج حينذاك أن كلاً من القدرات الجوهرية للشركات والامتيازات المكانية الخاصة بالدول تعرضت لعدد من التغيرات العميقة (وهو ما يلخصه الجدول ٢-٤)، وكذلك الحال فى الواقع بالنسبة للطرق التنظيمية التى أعادت بها الشركات تشكيل استخدام قدراتها الجوهرية من الناحية المكانية. كما أبرز الفصل الأهمية المتزايدة لامتلاك الأصول من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد، وخاصة فيما بين دول "الثالث"، وكذلك الأهمية المتزايدة لضرورة وضع الشركات لأنشطتها الخارجية فى الدول والأقاليم التى تقدم كم وكيف الأصول المكانية التى تكمل امتيازاتها المتعلقة بالملكية. وأثرت هذه التطورات على جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر فى أكبر عدد ممكن من الشركات التى تفضل إلى حد كبير المواقع التى تقدم مجموعة من التسهيلات التى سوف تتنوع طبيعتها تبعاً لنوع النشاط ذى القيمة المضافة الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، وعلى الأخص كثافتها التكنولوجية والمعرفية.

وتتضمن المجموعة الثانية من العوامل المؤثرة على جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر تركيبة الدول المصدر وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها، وبنية

وإستراتيجيات الشركات المشاركة. وفيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وبين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ سجلت الشركات متعددة الجنسيات من اليابان ومن دول العالم الثالث (وخاصة من الجاليات العرقية الصينية) أهم نمو في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. وفي المقابل لم تحقق الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية سوى نمو متواضع في أنشطتها الخارجية. وكما يبين الجدول (٢-٣) فإنه بما أن جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر الذى يقوم به المنتجون الأسرع والأبطأ كانت مختلفة تماماً، وخاصة داخل الدول النامية، فمن الواضح أن جزءاً من التغيرات فى توزيعها يمكن إرجاعه إلى اختلاف معدل نمو كبار المستثمرين الصادرين. والحالة التى ينطبق عليها ذلك هى الصين حيث كان مصدر ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مدى ١٥ عاماً دولاً آسيوية أخرى. وفى المقابل فإن تناقص حصة نشاط الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للولايات المتحدة يعنى هبوطاً فى حصة إجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أمريكا اللاتينية؛ وهى منطقة تميل فيها الشركات الأمريكية إلى الاستثمار أكثر من الشركات متعددة الجنسيات من الدول الأخرى.

العامل الثالث الذى يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر هو التركيبة القطاعية للنشاط الاقتصادى. إلا أن هذه التغيرات كان لها أثر أكثر غموضاً على جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن ناحية، شجع نمو قطاعى التكنولوجيا والمعلومات المكثفة وقطاعات الخدمات عالية القيمة المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فى معظم الاقتصادات المتقدمة. ومن ناحية أخرى، أحياناً تحرير الكثير من قطاعات خدمات البنية التحتية وحاجة الشركات الناشئة سريعة النمو إلى الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الموارد أو الباحث عن الأسواق نمط تدفق استثمار هيكشر - أولين Heckscher-Ohlin. كما ناقشنا بعض آثار النمو الأسرع نسبياً (التي لا تقل غموضاً) فى خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بعض آثار الاتجاه نحو أنظمة الإنتاج الأكثر مرونة التى تفضل نمو الشركات متعددة الجنسيات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تحديث كل من أنشطة التصنيع والخدمات فى الدول النامية.

وأخيراً ألقى الفصل نظرة سريعة على آثار جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر  
ذى معدلات النمو الخاصة ببعض الشركات متعددة الجنسيات الكبرى من ست  
صناعات وثلاث مجموعات من الدول (أو الأقاليم) المستثمرة. وبينما لم يُقدّم تعريف  
جامع مانع للإستراتيجيات المكانية المتغيرة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات  
سريعة النمو، فقد استنتجنا أنه - أولاً - أبدت أكبر الشركات بين الشركات متعددة  
الجنسيات الصناعية المائة الكبرى بصورة عامة مؤشر تعدد جنسيات أعلى من  
نظيراتها الأصغر. وثانياً: كانت الشركات ذات مؤشرات تعدد الجنسيات الأكثر  
انخفاضاً في عام ١٩٨٠ غالباً ما تسجل معدلات نمو للاستثمار الأجنبي المباشر على  
مدى العقد التالي. وغالباً ما تدعم كلتا الحقيقتين الافتراض السابق القائل بأن رد فعل  
الشركات متعددة الجنسيات الإستراتيجية تجاه الاقتصاد الكونى الناشئ كان إلى حد  
كبير دمج أنشطتها المستوردة ذات القيمة المضافة والباحثة عن الأسواق والسيطرة على  
مواردها وقدراتها من مختلف أنحاء العالم.

## الهوامش

1. Throughout this chapter, FDI stocks or flows are used as proxies for the value added activities of firms which own or control such activities outside their national boundaries (i.e. MNEs). Though an imperfect measure of these activities, the FDI data, published by all the major countries in the world, are broadly comparable. This is not the case with other data, sales, net output or employment.
2. 1996 is the latest year for which detailed data on FDI stock and flows are available at the time of writing. These do not fully take into account the effects of the East Asian crisis nor the problems of the Russian economy. However, preliminary data for 1997 suggest that FDI inflows to South East and South Asia were 6.2% higher than those for 1996, which in turn were 16.6% above those for 1995. By contrast, foreign portfolio capital inflows dropped dramatically; indeed there was a net exodus of capital from the region in 1997. FDI outflows from the region in 1997 were also about marginally higher than those in 1996 (\$50.2 billion cf. \$47.4 billion). Rather surprisingly, FDI inflows into the Russian Federation more than doubled from \$2.5 billion to \$6.2 billion in 1997: UNCTAD, *World Investment Report 1998* (Geneva: United Nations, 1998).
3. The OLI configuration, explaining the extent and pattern of the foreign value-added activities was first put forward by the author in the mid-1970s. For a recent exposition of the eclectic paradigm of international production. See John H. Dunning, 'Reappraising the Eclectic Paradigm in the Age of Alliance Capitalism', *Journal of International Business Studies* 26:3 (1995) 461-91; John H. Dunning, *The Eclectic Paradigm as an Envelope for Economic and Strategic Theories of MNE Activity* (Newark, US and Reading, UK: mimeo, 1999).
4. Of course, there are other modalities than FDI in promoting the cross-border mobility of goods, services and assets. Indeed, it is likely - though this is very difficult to quantify - that non-equity strategic alliances and networking have become increasingly important vehicles for the transfer of assets, particularly intangible assets, over the past two decades. See particularly, in this connection, the work of John Hagedoorn and his colleagues at MERIT and the University of Limburg.
5. Dunning, 'Reappraising the eclectic paradigm' and *The Eclectic Paradigm*.
6. These latter I have termed strategic asset acquiring advantages: John H. Dunning, *Multinational Enterprises and the Global Economy* (Wokingham, UK:



Addison Wesley, 1993). In the last decade, FDI of this kind – particularly that by firms investing in advanced industrialized countries by way of mergers and acquisitions – has become one of the dominant factors affecting the geography of FDI.

7. For further details, see the next section and also M. Kenney and R. Florida, 'The Organization and Geography of Japanese R&D: Results from a Survey of Japanese Electronics and Biotechnology Firms', *Research Policy* 23 (1993) 305–23; and M. Kenney, and R. Florida, 'The Globalization of Japanese R&D: the Economic Geography of Japanese R&D Investment in the US', *Economic Geography*, 70 (1994) 344–69.
8. The former period was chosen as this was immediately prior to the wave of liberalizing markets, and the current generation of technological advances.
9. See, for example, IMF, *Balance of Payments Yearbook* (Summary Tables) (Washington, DC: International Monetary Fund, various dates); and UNCTAD, *World Investment Report 1996, Transnational Corporations, Investment, Trade and International Arrangements* (Geneva: United Nations, 1996).
10. Previously called the European Community. The composition of the EU is taken to be that existing on 1 January 1995 for all years discussed in this chapter.
11. The US, in particular, substantially increased its share of worldwide FDI in the 1980s. Between 1983 and 1989 it accounted for 42.6% of all inflows, compared with 24.5% in 1975–80. However, between 1990 and 1996, its share fell back to 19.1%.
12. In the case of both Africa and West Asia, it was the oil-exporting countries which recorded the least gains, and, indeed, in the 1990s, the flow of new investment has been less than one-half that of the second half of the 1980s.
13. India, for example, recorded a ninefold increase in direct investment inflows between 1990–92 and 1994–96. The Central and Eastern European countries recorded a fivefold increase.
14. See Dunning, *Multinational Enterprises*, for the original formulation.
15. B. Kogut, 'Foreign Direct Investment as a Sequential Process', in C. P. Kindleberger and D. B. Audretsch (eds), *The Multinational Corporation in the 1980s* (Cambridge, MA: MIT Press, 1983) 38–56.
16. The kind of O advantages which scholars, in the 1970s, used to explain FDI are set out in Dunning, *Multinational Enterprises*, and R. Caves, *Multinational Firms and Economic Analysis*, 2nd edn (Cambridge: Cambridge University Press 1996). The ones which consistently offered the greatest explanatory power were proprietary knowledge and product differentiation, and access to markets.
17. John H. Dunning, 'The European Internal Market Program and Inbound Foreign Direct Investment', *Journal of Common Market Studies*, 35, 1 (1997) 1–30.
18. J. F. Hennart and Y. R. Park, 'Location, Governance and Strategic



- Determinants of Japanese Manufacturing Investment in the US', *Strategic Management Journal*, 15 (1994) 419–36.
19. John H. Dunning, R. Narula and R. Van Hoesel, 'Explaining International R&D alliances and the Role of Governments', *International Business Review*, 7, 4 (August 1998) 377–98.
  20. Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York: The Free Press, 1990).
  21. So-called O<sub>t</sub> (t standing for transactions) in the literature.
  22. Exceptions included R&D by MNEs from the UK, Canada and some smaller European nations, and in sectors such as food, beverages and pharmaceuticals, where local supply or demand conditions made it desirable for some R&D to be decentralized.
  23. W. Kuemmerle, *The Drivers of Foreign Direct Investment into Research and Development: An Empirical Investigation* (Boston: Harvard Business School Working Paper No. 96:062, 1996), p. 9.
  24. In 1993, US firms conducted 13% of their R&D outside their home countries; the Japanese were increasingly establishing R&D facilities in Europe; while in the US, foreign firms accounted for 15.5% of total R&D expenditures in 1991, compared with 4.8% in 1977: John H. Dunning and R. Narula, 'The R&D Activities of Foreign Firms in the US', *International Studies of Management and Organization*, 25, 1–2, Spring–Summer (1995) 39–75.
  25. Kuemmerle, *The Drivers of Foreign Direct Investment*.
  26. For example, investment by US MNEs in the UK. See John H. Dunning, *American Investment in British Manufacturing Industry* (London: George Allen and Unwin, reprinted by Arno Press, New York, 1958. Updated and revised edition published by Routledge (London and New York) in 1998).
  27. One of the reasons for this is that part – and probably an important part – of the growth of foreign-based R&D has taken the form of acquisition rather than of 'greenfield' R&D. In the US, almost four-fifths of the total investment outlays by foreign direct investors in the 1980s was through the purchase of existing US businesses.
  28. It is noted that there are certain parallels between the kind of FDI designed to acquire natural resources in the nineteenth and early twentieth century, and that designed to acquire created assets, notably technology, information and learning experience of the 1980s and 1990s. Both were (or are) aimed at facilitating, or enhancing, the use of the existing O advantages of the investing companies; and both were (or are) frequently prompted by aggressive, or defensive, production, marketing and innovatory strategies of large oligopolists.
  29. S. E. Guisinger and associates, *Investment Incentives and Performance Requirements* (New York: Praeger, 1985).
  30. UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (Geneva: United Nations, 1995).

31. UNCTAD, *World Investment Report 1995*; *World Investment Report 1996*; *World Investment Report 1998*.
32. For a recent review of the interaction between trade and location theory, see a special edition of the *Oxford Review of Economic Policy* 1:2 (Summer 1998). For an examination of the evolving relationship between modern trade and FDI theory, see John H. Dunning, 'What's Wrong – and Right – With Trade Theory?', *International Trade Journal*, IX:2 (1995) 153–202; J. R. Markusen, 'The Boundaries of Multinational Enterprises and the Theory of International Trade', *Journal of Economic Perspectives*, 9:2 (1995) 169–89; J. R. Markusen and A. Venables, *Multinational Firms and the New Trade Theory* (Cambridge, MA: NBER Working Paper No. 5036, February 1995); and for a discussion of the changing locational attributes sought after by MNEs, see R. Kozul-Wright and R. Rowthorn, 'Spoilt for Choice? Multinational Corporations and the Geography of International Production', *Oxford Review of Economic Policy*, 14, 2 (1998) 74–92, and John H. Dunning, 'Location and the Multinational Enterprise: a Neglected Factor', *Journal of International Business Studies*, 29, 1 (1998) 45–66.
33. For a description of the various kinds of industrial districts, see B. Harrison 'Industrial Districts: Old Wine in New Bottles', *Regional Studies*, 26, 5 (1992) 469–83; A. Gray, E. Golog and A. Markusen, *Big Firms, Long Arms, Wide Shoulders: The Hub and Spoke Industrial District in the Seattle* (New Brunswick, NJ: PRIE Working Paper No. 79, 1995); S. O. Park and A. R. Markusen, 'Generalizing New Industrial Districts: a Theoretical Agenda and an Application from a Non-Western Economy', *Environment and Planning*, A 27 (1995) 81–104; M. J. Enright, 'Regional Clusters and Firm Strategy', in A. D. Chandler Jr, P. Hagström and Ö. Sölvell (eds), *The Dynamic Firm, The Role of Technology, Strategy, Organization and Regions* (Oxford: Oxford University Press, 1998); A. L. Saxenian, *Regional Advantage: Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994).
34. See, for example, S. O. Park and A. R. Markusen, *New Industrial Districts: A Critique and Extension from the Developing World* (paper presented at the Symposium of the IGU Commission on Industrial Change, Time Space, Competition and Contemporary Industrial Change, Florida, August 1992); Park and Markusen, 'Generalizing New Industrial Districts'; K. Ohmac, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: Harper, 1995); V. N. Balasubramanyan and A. Balasubramanyan, *Software in South India* (The Management School, Lancaster University, 1996).
35. Industrial clusters are, of course, not confined to high-technology firms. Examples of the concentration of more traditional industries are to be found in M. E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York: The Free Press, 1990); M. J. Enright 'Regional Clusters', and 'The Globalization of Competition and the Localization of Competitive Advantage: Policies



Towards Regional Clustering', in N. Hood and S. Young (eds), *The Globalization of Multinational Enterprise Activity* (London: Macmillan, 1999); B. Harrison, *Lean and Mean: The Changing Landscape of Corporate Power in the Age of Flexibility* (New York: Basic Books, 1994). However, one's sense is that, in the contemporary global economy, these clusters are becoming more, rather than less, important.

36. T. Arita and M. Fujita, *Local Agglomeration and Global Networks of the Semiconductor Industry: A Comparative Study of US and Japanese Firms* (University of Pennsylvania and Kyoto University: mimeo, 1996).
37. UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace* (Geneva: United Nations, 1994); *World Investment Report 1998* (Geneva: United Nations, 1998).
38. From 280 to 631: UNCTAD, *World Investment Report 1998*. For further details of strategic alliances in higher technology sectors, see J. Hagedoorn, 'Strategic Technology Alliances and Modes of Cooperation in High Technology Industries', in G. Grabher (eds), *The Embedded Firm* (London and Boston: Routledge 1993) pp. 116–37; J. Hagedoorn, 'Trends and Patterns in Strategic Technology Partnering since the Early Seventies', *Review of Industrial Organization*, 11 (1996) 601–16; R. Narula and J. H. Dunning, 'Technocratic-Corporate Partnering, Extending Alliance Capitalism', in G. Boyd and J. H. Dunning (eds), *Structural Change and Cooperation in the Global Economy* (Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar, 1999) 137–59.
39. Hagedoorn, 'Strategic Technology Alliances' and 'Trends and Patterns'; Narula and Dunning, 'Technocratic-Corporate Partnering'.
40. In 1996 and 1997 cross-border M&A sales involving developing countries amounted to \$178 656 million compared with \$133 729 in 1994–95 and \$89 844 million in 1992–93: UNCTAD, *World Investment Report 1998*, p. 413.
41. Note that the assertion that FDI continues to be a major mode for exploiting or acquiring the O-specific advantages of firms in no way negates the proposition that firms need to engage in more cooperative ventures in order to best protect or enhance these advantages. In practice, however, many of these cooperative ventures will be between institutions within particular countries rather than across countries.
42. UNCTAD, *World Investment Report 1996*.
43. These data are culled mainly from: OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998* (Paris: OECD, 1998). UNCTC, *Transnational Corporations and World Development* (New York, UN, 1988); UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, UN, 1995); and UNCTAD, *World Investment Report 1998*. In turn, these data were initially obtained from those published by the IMF (various dates), based on balance-of-payments statistics and those directly provided by national authorities of FDI stocks and/or flows.
44. Unlike its US and Japanese counterparts, Western Europe FDI includes intra-regional FDI – which, as the table reveals, has increased substantially

over the last 20 years. Were such FDI excluded from the data, its pattern of FDI would look very different indeed.

45. Dunning, 'The European Internal Market Program'.
46. Dunning, van Hoesel, and Narula, 'Explaining the New Wave'.
47. UNCTAD, *World Investment Report 1998*.
48. T. Ozawa, 'Japan: the Macro-IDP, Meso-IDPs and the Technology Development Path (TDP)', in J. H. Dunning, and R. Narula (eds), *Foreign Direct Investment and Governments* (London and New York: Routledge 1996) 142-73.
49. 'Very recently' reflects that it has only been in the last five years that substantial MNE activity has occurred in sectors in which there was previously no, or little, foreign investment. For an examination of the recent surge in FDI in infrastructure development, see UNCTAD, *World Investment Report 1996*.
50. For a description see one recent analysis of the interface between the new system and the globalization of economic activity is W. Ruigrok and R. Val Tulder, *The Logic of International Restructuring* (London and New York: Routledge, 1995).
51. The increasing tradability of services is a two-edged sword as far as FDI is concerned. On the one hand, it opens doors for trade in services previously closed; on the other, it facilitates the kind of FDI which itself makes for more intra-country (and intra-firm) trade in services.
52. 1994 data.
53. OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
54. Ibid.
55. The retrenchment in Japanese FDI in the US since the early 1990s explains why between 1994 and 1997 the share of new FDI in the service sector fell to 47.8%: *ibid*.
56. UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated Production* (Geneva: United Nations, 1993); OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
57. Although, as a proportion of total FDI, it is still below that of most developed countries. In 1993, for example, 33% of the stock of inbound FDI in Taiwan was in the tertiary sector (compared with 20% in 1980). The corresponding percentages for Korea were 37% and 21%: UNCTAD, *World Investment Report 1995*.
58. UNCTAD, *World Investment Report 1995*. This essentially represents an average of three measures of multi- or trans-nationality, viz. share of foreign sales to total sales, share of foreign assets to total assets, and share of total employment. This index was calculated for the top 100 MNEs in 1994, its total employment, ranked by their foreign assets.
59. OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
60. John M. Stopford, *The World Directory of Multinational Enterprises*, 1992 edn (Basingstoke: Macmillan, 1992); John. M. Stopford, J. H. Dunning and K.

O. Haberich, *The World Directory of Multinational Enterprises* (Basingstoke: Macmillan, 1980).

61. Thus, for example, the average ratio between the 1990 and the 1978 share of the sales (and or employment) of foreign affiliates in Europe, relative to all foreign sales of MNEs in the top half of the industry/country groupings, was 1.15; and for MNEs with a below-average share it was 1.05; corresponding ratios for North America were 1.97 and 1.31. For developing countries, the ratios for Asia were 0.94 and 1.35; and for Latin America 0.93 and 0.90. It will be observed that the time period chosen for this exercise was that in which the share of all FDI in the US increased sharply.
62. That is, the Czech Republic, Hungary and Poland. These countries accounted for 69% of the regions stock on inbound FDI in 1994: UNCTAD, *World Investment Report 1995*, p. 100.



## الفصل الثالث

### التجارة والنزعة الإقليمية والخطر الذي يتهدد تعددية الأطراف

ديانا توسى - نجير وودز

للعولة أثر عميق على الاقتصاد السياسى للتجارة.<sup>(١)</sup> وعلى امتداد العقد الماضى جرى إقناع عدد من الدول يزيد على أى وقت سبق بإزالة الحواجز الحمائية والاندماج أكثر وأكثر فى الاقتصاد العالمى، حيث تجذبها إلى ذلك إمكانيات الأسواق العالمية. ومن بين هؤلاء المشاركين الجدد مجموعة كبيرة من الدول النامية واقتصادات الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية سابقاً. وكانت نتيجة ذلك نمطاً من التجارة العالمية التى تشكل تحدياً للنظام متعدد الأطراف الذى نشأ تحت رعاية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ولا يزال مستمراً فى ظل منظمة التجارة العالمية WTO.

وتعانى الدول الصناعية من الضغط كى تضع المبادئ موضع التنفيذ. ومنذ فترة طويلة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكندا واليابان (وهو ما يسمى "الرابعى" المسيطر على الجات) تقول إن فى التحرير متعدد الأطراف فائدة لكل الدول، إلا أنه يبقى على الحماية فى قطاعات مثل الزراعة وصناعة النسيج.<sup>(٢)</sup> وقد استغلت الثغرات التى فى قواعد التجارة الدولية لتقييد أنواع الصادرات الأخرى، بما فى ذلك إجراءات مثل قيود الصادرات الاختيارية والإجراءات المضادة للإغراق. وعزز هذا الانحراف عن التجارة الحرة المصالح الراسخة القوية فى تلك الدول، مما جعل التحرير صعباً. إلا أنه

ما لم يكن هناك إصلاح أقوى فى تلك المجالات فإن مصداقية النظام متعدد الأطراف ومشروعيته سوف يزدادان تلاشياً، وسوف تتجه البلاد إلى أنواع أخرى من الترتيبات التجارية.

لقد نمت النزعة الإقليمية نمواً يدعو للدهشة فى العلاقات التجارية على مدى العقد الماضى؛ من جنوب أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية. وليس واضحاً أن كل أشكال النزعة الإقليمية تعزز بشكل إيجابى نظاماً تجارياً بولياً أكثر تحرراً، مع أن بعضها قد يعززها. وفيما يلى يحدد هذا الفصل الآثار المختلطة للنزعة الإقليمية، حيث يعرض الطرق التى يعزز بها تعددية الأطراف ويقلصها.

وتواجه تعددية الأطراف كذلك تحدياً من مجموعة أخرى من القوى. فقد باتت الترتيبات التجارية أكثر عرضة للتغيرات والأزمات من ناحية أسعار الصرف والاستثمار الأجنبى وتدفق رؤوس الأموال. وأبرزت ذلك أزمة شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، حيث لم تنتشر الأزمة المالية انتشاراً سريعاً عبر المنطقة وحسب، بل أثرت تأثيراً شديداً على تدفق التجارة. فقد هبط صافى الصادرات من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى شرق آسيا هبوطاً حاداً حيث انخفض الطلب فى الدول الخمس الأكثر تأثراً (تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية). وعموماً هبطت الواردات إلى شرق آسيا بمقدار الثلث فى الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٨ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.<sup>(٣)</sup> وفى الوقت نفسه ازدادت القدرة التنافسية لسلع شرق آسيا الواردة إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا بسبب انخفاض قيمة عملات دول هذه المنطقة. ولهذه الأسباب خلقت أزمة ١٩٩٧ ضغوطاً جديدة بالنسبة للنزعة الحمائية فى شرق آسيا وكذلك فى أسواق الدول الصناعية بالمنطقة. وبالمثل ظهرت ضغوط مماثلة فى البرازيل عام ١٩٩٨ .

وتذكرنا الضغوط الجديدة الخاصة بالنزعة الحمائية والنزعة الأحادية والنزعة الإقليمية بالسبب الذى كان وراء وضع النظام التجارى متعدد الأطراف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بفرض تحاشى ردود الأفعال الحمائية وتلك الخاصة بمبدأ "أفقر جارك" تجاه الأزمات التى كانت شديدة الخطورة فيما بين الحربين. وفى التسعينيات عُرِّزَ هذا السبب المنطقى الخاص بتعددية الأطراف تعزيزاً قوياً. إلا أنه ليس من الواضح أن تعددية الأطراف تزداد قوة.

ويفترض كثيرون من باحثى العلاقات الدولية أن الانفتاح الاقتصادى المتزايد، كذلك الذى عشناه على مدى العقد الماضى أو نحو ذلك، لا بد أن يؤدى إلى تقوية تعددية الأطراف وتنشيطها. وطبقاً لهذا الرأى "المؤسسى الليبرالى" فإن الانفتاح وتعددية الأطراف جزء أساسى من العملية نفسها<sup>(٤)</sup> حيث تزداد تعددية الأطراف قوة وعمقاً بينما يندمج المزيد من الدول فى الاقتصاد العالمى ويتقارب المزيد من الأسواق.

إلا أنه كما سنبين فيما بعد فإن تعددية الأطراف قد تفقد السيادة بصورة أو بأخرى، على وجه التحديد حين يكون المزيد من الدول قد أصبح مرتبطاً بالعلاقات التجارية الكونية. وعند التطبيق قد يكون الحال هو أن تتباعد العولة وتعددية الأطراف بدلاً من أن تعزز كل منهما الأخرى. والواقع أنه ربما حدثت العولة من سرعة تطور النظام التجارى متعدد الأطراف على مدى العقد الماضى. ويمثل هذا تناقضاً مهماً بالنسبة للمؤسسين الليبراليين الذين يفترضون أن العمليتين سوف تتقدمان معاً، ويجبرنا على إعادة بحث التفسيرات النظرية الخاصة بالعلاقة بين العولة وتعددية الأطراف فى التجارة.

ويحدد القسم الأول من هذا الفصل الخطوط العامة للعلاقات السياسية التى تدعم النظام التجارى متعدد الأطراف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويناقش القسم الثانى كيفية تغيير العولة لتلك العلاقات. بينما يبحث القسم الثالث نتائج تعددية الأطراف مبيناً على وجه الخصوص تحدى الترتيبات التجارية الناشئة التى تقدم بتفصيل أكثر فى القسم الرابع. فى حين يناقش القسم الخامس الآثار السلبية والإيجابية لهذه النزعة الإقليمية. وتجمع الخاتمة تقديرنا الشامل للعوامل التى تشكل تعددية الأطراف فى بداية القرن الحادى والعشرين.

## الاقتصاد السياسى للنظام التجارى

على مدى الخمسين سنة الماضية كانت الدول الصناعية تهيمن إلى حد كبير على التجارة الدولية. وسوف نبحث فى هذا القسم الأسباب السياسية والاقتصادية لهذه

الهيمنة وتشعباتها لكى نحدد إطار فهم أثر العولة على سياسة واقتصاد التجارة العالمية.

تداعى الحكم الاستعماري في الخمسينيات والستينيات ، وتغيرت التجارة العالمية بطريقتين. أولاً: تغير اتجاه التجارة حيث بدأت الدول الصناعية في زيادة التجارة فيما بينها وتقليل التجارة مع المستعمرات السابقة نسبياً. ثانياً: تغيرت تركيبة التجارة أو أنواع السلع التي تدخل في التجارة، حيث كانت الدول الصناعية تتبادل السلع كثيفة رأس المال مع بعضها. بعبارة أخرى، فإنه بدلاً من مبادلة السيارات بالمواد الخام (كما قد تنبئ النظرية التجارية)، أصبحت التجارة العالمية إلى حد كبير هي مبادلة للسيارات "رينو"، مثلاً، بالسيارات "فورد". والواقع أنه منذ الستينيات كان حوالى ثلثي التجارة العالمية داخل الدول المصنعة في السلع الكيماوية والهندسية؛ وهي السلع ذات العمالة أو المواد الخام المنخفضة مقارنة برأس المال. وعموماً فإن هذا النظام التجاري كان يلبي بصورة خاصة احتياجات مجموعة صغيرة من الدول الصناعية، وكان في الغالب ضد مصالح معظم الدول النامية<sup>(٥)</sup>.

وأيد العديد من الاتجاهات وثيقة الصلة ببعضها تركيز التجارة فيما بين الدول الصناعية. وقد يسرت حركة رعوس الأموال الأكبر حجماً الاستثمار العابر للحدود الذي زاد بدوره حجم التجارة. والواقع أن رأس المال والتجارة كانا يتدفقان معاً، حيث كانت التجارة تعقب الاستثمار والعكس. وكان حوالى ثلاثة أرباع الاستثمارات الدولية تتركز في الدول الصناعية. بل إن التجارة فيما بين دول هذه المجموعة ازدادت كثافة حين بدأ المنتجون بشكل جزئي في التخصص داخل قطاعات بعينها، بدلاً من التخصص بشكل مطلق. وبدأت المنافسة بين المنتجين تتركز بصورة أقل في الأسعار وبصورة أكبر في الجودة والصفات المعينة الخاصة بالمنتجات (انظر الفصل الثاني). واستخدمت الشركات والدول التقدم التكنولوجي لإيجاد أسواق لمنتجاتها بفضل نمط السلع المنتجة أكثر من سعرها. وأخيراً، أدى نمو الشركات متعددة الجنسيات وأنشطتها إلى تحريك هذه العملية، حيث اتخذت الشركات الصفة الدولية وبالتالي استغلت فوائد التخصص الدولي داخل الشركة؛ أي التجارة داخل الشركة لزيادة المكاسب الناتجة عن الفروق الدولية في الإنتاج والتكنولوجيا إلى أقصى حد ممكن.

ولم تنتعش التجارة خارج تلك البيئة الخاصة بالنشاط التجارى التى سبق بيانها. بل واجهت التجارة فى القطاعات والدول التى لم تحدث بها تلك التحولات العديد من العقبات السياسية<sup>(٦)</sup> وتأججت الاحتكاكات التجارية، وخاصة فيما بين الدول الصناعية والدول الصناعية الحديثة. وكما جاء من قبل، فإن تلك العلاقات لم تعززها الاستثمارات المتقاطعة ولا التخصصات داخل القطاعات. ورغم تدفق بعض الاستثمارات الدولية إلى القطاعات الصناعية فى الدول النامية فإنها لم تزد القدرة التصديرية لتلك الدول فى أغلب الأحيان. بل كثيراً ما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على القطاعات التى يمكنها فيها الاستفادة من الدعم المباشر والإعفاءات الضريبية والحماية وغيرها من تدخلات الدول.

وعكست قواعد النظام التجارى الاتجاهات ومصالح الدول الصناعية التى سبق توضيحها. وحررت المفاوضات المتعاقبة بشأن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية (الجات) إلى حد كبير التجارة المتبادلة فى السلع فيما بين الدول ذات القدرة الإنتاجية واحتمال التخصص بين الصناعات وليس داخل الصناعة الواحدة. بعبارة أخرى، تلك القواعد التى جعلت من الأيسر حدوث التبادل سابق الذكر بين سيارات رينو وسيارات فورد فى مقابل مبادلة السيارات بلحم البقر. والواقع أن تخفيض التعريفية الجمركية كان غالباً ما يمضى على أساس متبادل، قطاع مقابل قطاع كما بدأ فى دورة كينيدى للمفاوضات التجارية. وعلى النقيض من ذلك ظلت الصادرات من الدول النامية إلى الدول الصناعية خاضعة لتعريفية جمركية مرتفعة وقيود غير التعريفية الجمركية<sup>(٧)</sup> ومن الناحية الكمية، خُفّضت مستويات التعريفية الجمركية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٤٠ بالمائة إلى ٥ بالمائة خلال أربعة عقود فيما بين ١٩٤٠ والثمانينيات. ومع ذلك تواجه الدول الأقل نمواً تعريفية جمركية تزيد ٣٠ بالمائة على المتوسط، وتواجه الدول النامية كمجموعة تعريفية جمركية تزيد ١٠ بالمائة على المتوسط. وتعكس هذه الأرقام حقيقة أن التعريفية الجمركية لا تزال مرتفعة على السلع التى تنتجها الدول النامية مثل المنسوجات والجلود والسلع الزراعية<sup>(٨)</sup>.

وكان نظام الجات نظاماً وجدت الدول النامية صعوبة شديدة جداً فى تغييره أو تفاديه. ولم يكن بإمكان المنتجين فى الدول النامية "القفز فوق الحواجز" كما استطاعت



الشركات متعددة الجنسيات فى الدول الصناعية. فقد استطاعت الشركات متعددة الجنسيات "القفز فوق" العقبات التى تحول دون التجارة مستخدمة الاستثمار كبديل لتصدير السلع. وفى الوقت ذاته أصبحت المشروعات المشتركة داخل الدول الصناعية ممكنة عن طريق تدويل رأس المال. وكان معنى ذلك أنه بإمكان الحكومات والشركات الدخول فى مشروعات مشتركة خففت من حدة التنافس.

وقامت الدول النامية بدورها فى تدعيم نظام التجارة المزدوج. وكانت تسعى فى البداية إلى الإفلات من قواعد الجات لى تفرض إحلال الواردات أو برامج التخطيط الاقتصادى. بل إنها ضغطت من أجل المعاملة الاختيارية الخاصة من قبل الدول الاستعمارية السابقة بدلاً من التحرير القابل للتطبيق بصورة عامة<sup>(٩)</sup>.

باختصار، كانت التجارة العالمية على مدى عشرات السنين تشكلها تركيبة من التحرير والحماية. وكانت الأنماط التجارية يعززها تدفق رؤوس الأموال وحركة رؤوس الأموال الأكثر حرية مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى. إلا أنه بينما كانت السلع كثيفة رأس المال تتميز بقدر أكبر من الديناميكية وتتمتع بفائدة تخفيضات التعريفات الجمركية الأكثر عمقاً، فقد ظلت السلع كثيفة العمالة محمية حماية نسبية، مع وجود تخفيضات فى التعريفات الجمركية التى تقل عن المتوسط وكذلك قدر أكبر من القواعد التنظيمية غير التعريفات الجمركية. ولم يكن هذا النظام التجارى الكونى نظاماً لدول أوروبا الشرقية فيه حصة كبيرة. إلا أن حصة تلك الدول تغيرت تغيراً ضخماً كما حدث فى الثمانينيات.

## عولمة التجارة

تغيرت التجارة منذ الثمانينيات بفعل تدويل الإنتاج وكذلك توزيع السلع والخدمات إلى جانب زيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الذى دعمها. ومع أن المتشككين قدموا الأدلة التى تبين أن قدراً أكبر من التجارة والاستثمار يزيد عما هو عليه الحال الآن كان يتم قبل الحرب العالمية الأولى<sup>(١٠)</sup> رغم اختلاف صلات الوقت الراهن اختلافاً كبيراً عن تلك الصلات التى كانت قائمة فى الجزء الأول من القرن العشرين. وهذه الفروق الكيفية جدية بالذكر، إلى جانب آثارها على الاقتصاد السياسى والعلاقات التجارية.

وفى القرنين الماضيين أدى ظهور مشاركين جدد إلى تغيير النظام التجارى. وكان التوسع الاقتصادى فى العقود المتعاقبة منذ ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ يحدث فى المقام الأول داخل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وفيما بينها. إلا أنه فى أعقاب أزمة الديون فى الثمانينيات بدأ عدد كبير من الدول النامية تحرير اقتصاده وإزالة الحواجز التجارية، وكذلك إلغاء دعم الإنتاج المحلى. وبناء على ذلك تمتعت تلك الدول بزيادة فى الصادرات وكذلك الواردات، بما فى ذلك المزيد من التجارة مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وربما تمتعت بشكل أكثر وضوحاً بزيادة التجارة مع الدول النامية الأخرى<sup>(١١)</sup> ونتيجة لذلك فإن لهذه الدول النامية الآن حصة أكبر بكثير فى نظام التجارة الدولية وتطبيق قواعده على شركائها التجاريين وعلى نفسها كذلك. ومنذ فترة قريبة انضمت إليها دول الكتلة السوفيتية السابقة التى ظهرت فى نهاية الثمانينيات، حيث بدأت فى التو البحث عن أسواق جديدة وشركاء تجاريين جدد.

وإلى جانب إضافة مشاركين جدد إلى نظام التجارة العالمية، تنطوى العولة فى نهاية القرن على درجة غير مسبوقة من التكامل الوظيفى بين الأنشطة التى كانت ستصبح مفككة دولياً لولا ذلك (انظر الفصلين الثانى والسابع). والذى يجعل ذلك ممكناً ليس هو عبور السلع فى الاقتصاد العالمى وحسب، بل التدفق السريع الجديد لأشكال رأس المال الملموسة وغير الملموسة الناتجة عن تغيرات فى التكنولوجيا وكذلك تغيرات فى سياسات الدول الصناعية. وكان تدفق رؤوس الأموال هائلاً، حيث سجلت زيادة مقدارها أربعة أضعاف فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥<sup>(١٢)</sup> واتضح أن تلك الأنواع من التدفق مرتبطة بالتجارة المتزايدة<sup>(١٣)</sup> كما أنها عقدت مفاوضات التجارة بإضافتها المحادثات الخاصة بإجراءات وخدمات الاستثمار المرتبطة بالتجارة إلى جدول الأعمال المزدحم أصلاً.

وظهرت الآثار العريضة لتدفق رؤوس الأموال المتزايد حين ردت الحكومات على الأسواق الدولية بالمزيد والمزيد من الهمة والنشاط. وقد وجهت الحكومات بشكل خاص سياساتها إلى ما تعتقد أنه ضرورى لجذب رأس المال الأجنبى (انظر الفصل الخامس). وفى الدول الصناعية يسرت الحكومات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الكبير عن طريق خصخصة الشركات المملوكة للدولة وحثت بالتالى على عدد كبير من

المشروعات المشتركة فى العديد من القطاعات التى تشمل الشركات التى كانت مملوكة من قبل للدولة والشركات الأجنبية والشركات المحلية. ويجتذب هذا الانفتاح الدول المضيفة إلى شبكة الاستثمارات متعددة الجنسيات باعتبارها تحالفات إستراتيجية جديدة تُقام بين الشركات.

وقد اتُّبعت إستراتيجيات مماثلة فى بعض الدول النامية أو الدول الصناعية الحديثة. وانتهزت الشركات الكبرى الفرصة وتبنت إستراتيجية تدويل عالية السرعة. وفى عام ١٩٩٥ بدأ حوالى ١٥ بالمائة من تدفق الاستثمارات الأجنبية الكونية المباشرة (٣٣ مليار دولار) فى الدول النامية. ودفعت الحاجة إلى الاقتصادات الضخمة وكذلك إلى بيئة مالية أكثر اعتدالاً فى مجملها الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة فى الخارج كوسيلة لاكتساب القدرة التنافسية وضمان الوصول إلى الأسواق. وتشمل الأمثلة الرائدة فى أمريكا اللاتينية "سيمكس" Cemex المكسيكية و"ياثيمينتوس بتروليفيروس فيسكالييس" Yacimientos Petroliferos Fiscales الأرجنتينية، وشركتى "إنديسا" Endesa و"لوكسيك" Luksic الشيليتين. وتوسعت الاستثمارات العابرة للحدود كلها توسعاً ضخماً وتوسعت معها التجارة فى عدد من الخدمات.

إلا أن انفتاح الشركات المحلية الكبيرة أمام رأس المال الدولى لم تكن له نتائج موفقة فى كل الأحوال. فعلى سبيل المثال أدى تدفق رؤس الأموال الضخمة الواردة على كوريا وتايلاند إلى أزمة حادة فى عام ١٩٩٧. فقد تدفقت الأموال على هاتين الدولتين قبل وجود مؤسسات الإشراف والتنظيم المناسبة الخاصة بالقطاع المالى. وحينذاك تركزت الأضواء على سيطرة الشركات الكبرى التى اتهمت بالفساد وسوء الإدارة. وفى أزمة ثقة فر المستثمرون قصيرو الأجل بأسرع مما جاءوا تاركين المؤسسات الدولية تحاول وضع الحلول للمنطقة. وقد أدت تجربة الأزمة ومحاولة إيجاد حل إلى سريان نبرة حذر حادة فى النقاش الدائر حول الاستثمار والانفتاح المالى. وبدأت دول نامية كثيرة تشك فى حكمة انفتاح اقتصاداتها على وجه السرعة أمام ذلك الاضطراب المحتمل<sup>(١٤)</sup>.

والتغير الآخر المرتبط بالعملة فى التجارة نمط جديد من النمو والتنافس فى الاقتصاد العالمى. وأدى سيل الاستثمارات المتدفق على مناطق العالم التى ازدادت اندماجاً فى الفترة الأخيرة إلى نمو هذه المناطق نمواً يفوق المتوسطات العالمية. وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٦ نمت اقتصادات شرق أوروبا وشرق آسيا نمواً على قدر كبير من النشاط، مقابل متوسط نمو سنوى بطيء مقداره ٢,٥ بالمائة فى الدول المتقدمة. وبلغ معدل نمو واردات أمريكا اللاتينية وشرق آسيا نتيجة للثورة التى شهدتها السياسة التجارية رقمًا ضخماً هو ١٤ بالمائة سنوياً منذ ١٩٩٠، وهو ما يساوى ضعف المتوسطات العالمية تقريباً. وزادت متوسطات النمو تلك من حدة التنافس فى قطاعات بعينها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وقوّت عزمهم على إدراج قضايا جديدة على الأجندة التجارية الكونية كالخدمات (مثل الاتصالات وحركة العمالة الماهرة والخدمات المالية وهلم جراً)، وهو قطاع تأمل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن يظل محتفظاً بالقدرة التنافسية. وفى قطاعات أخرى، جعل التنافس الأكبر قضايا العمالة ومعايير البيئة تحظى بقدر أكبر من الاهتمام<sup>(١٥)</sup>.

وأخيراً زادت أنماط النمو والاستثمار والتجارة الجديدة ما لدى الدول من حصص فى ترتيبات التجارة الحرة على المستويين الدولى والإقليمى. وعموماً أتت العملة بمشاركين جدد وبأنواع جديدة من التبادلات العابرة للقوميات وأنساق جديدة من العلاقات إلى حلبة التجارة الدولية. وبينما تواجه دول كثيرة فرصاً جديدة، فإن المخاطر الجديدة تقيدّها كذلك. وهذه الآثار كافة لها نتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بتعددية الأطراف.

## تحديات تعددية الأطراف

أعيد تنشيط النظام التجارى متعدد الأطراف الذى كان يعانى من تدهور طفيف فى عام ١٩٨٦ عن طريق بدء محادثات دورة أوروغواى. وتضمنت أهداف الدورة المعلنة إدخال الزراعة والمنسوجات ضمن الجات، والحد من استخدامات إجراءات الحماية



(كمنفذ للنزعة الحمائية)، وتحسين نظام الجات الخاص بكل أشكال الدعم التي تؤثر على التجارة، وإدراج القضايا الجديدة الخاصة بإجراءات الاستثمار وكذلك الخدمات. وظهرت نتائج الجولة حين تم الاتفاق في ديسمبر من عام ١٩٩٣ .

وفي المفاوضات بشأن الزراعة، تحولت المحادثات إلى تفاوض غير ملائم ومزير بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث انتهت بشكل مؤقت إلى اتفاق تسوية<sup>(١٦)</sup> فقد توصلوا إلى اتفاق لبدء المفاوضات بشأن الملكية الفكرية المتصلة وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة. وربما كانت أقوى النتائج كافة إنشاء مؤسسة جديدة أكثر قوة - هي منظمة التجارة العالمية - لمراقبة السياسات التجارية وفض المنازعات التجارية.

ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود في ١ يناير عام ١٩٩٥، وقد عززت بسبب آلية تسوية المنازعات المحسنة الخاصة بها آمالاً كثيرة في ظهور مقاربة لقواعد التجارة الدولية تقوم بشكل أكبر على القواعد. وكان هناك أمل في أن تشجع المؤسسة وتيسر المزيد من التحرير في التجارة العالمية بالعديد من الطرق. فهي أولاً: يمكنها وضع أجندة لا يمكن لأية حكومة توفير الدعم لها منفردة. وثانياً: يمكنها - من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف - أن تغل أيدي متخذي القرار المحليين مانحة إياهم موقعاً متأخراً حين تواجه بطلبات من الجماعات المحلية. وأخيراً يمكن للمؤسسة الحد من نفوذ المصالح المؤيدة للحماية عن طريق الإعلان عن المصالح العامة الأكثر اتساعاً<sup>(١٧)</sup>.

من المؤكد أن منظمة التجارة العالمية مؤسسة أشد قوة من سابقتها الجات. وربما يكمن أهم فرق في تقييد و"تقنين" آليات فض المنازعات<sup>(١٨)</sup> ففي الجات كان الإجماع مطلوباً لقبول قرارات اللجان بشأن المنازعات. بعبارة أخرى، يمكن لأية دولة استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار من قرارات اللجان. أما في منظمة التجارة العالمية فقد عكس الأمر بحيث يكون الإجماع مطلوباً لرفض قرار إحدى اللجان بشأن إحدى المنازعات. وقد أدت التغييرات إلى استفادة دول كثيرة من تسوية المنازعات الخاصة بالمؤسسة<sup>(١٩)</sup> وما يدل على هذه "القفزة نحو التقيد الحرفي بالقانون"<sup>(٢٠)</sup> هو وجود ٦٠ نزاعاً تنتظر دورها في الحل، كان ثلثها من صنع دول أصغر حجماً وأقل قوة.



ومن السهل المبالغة فى آثار آلية فض المنازعات الأكثر تأثيراً واعتماداً على القواعد. ولا يزال النفوذ السياسى داخل منظمة التجارة العالمية يكمن فى "الرباعى" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكندا واليابان) الذى لا يزال يتمتع بسيطرة ضخمة على القواعد والنتائج. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن منظمة التجارة العالمية ذاتها ليست سوى منتدى من المنتديات العديدة التى يجرى فيها اختيار السياسات التجارية وتنفيذها. وقد منعت منظمة التجارة العالمية من المشاركة الفعالة فى حالات عديدة عن طريق القرارات المنفردة والثنائية والإقليمية. ويعد فرض الولايات المتحدة عقوبات خارج أراضيها على الشركات التى تتعامل مع كوبا وإيران وليبيا مثلاً لذلك، كما أن إحجام الاتحاد الأوروبى المزعوم حالياً عن الإذعان لأحكام منظمة التجارة العالمية بشأن واردات الموز مثال آخر. وأخيراً فإنه فى نهاية عام ١٩٩٩ أخفق أعضاء منظمة التجارة العالمية فى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع جدول أعمال للمحادثات التجارية المقبلة.

وتبرز تجربة منظمة التجارة العالمية حتى اليوم حقيقة أن تعددية الأطراف تتوقف على إرادة الحكومات. وهى بهذا المعنى ديناميكية مختلفة إلى حد كبير لتحقيق العولة. بل إن العولة تقدم للدول السلبية كلاً من القيود والفرص. بينما تقتضى تعددية الأطراف فى المقابل من الدول العمل والقيام باختيارات سياسية متأنية. وهذا هو السبب فى أن العمليتين لا تمضيان جنباً إلى جنب. ويشير الباحثون الذين يربطون العولة بتعددية الأطراف المتزايدة إلى أن اختيارات الدول فى عالم متعولم سوف يرشدها الاعتراف بأن المصالح طويلة الأجل سوف يحسنها القدر الأكبر من التعاون. إلا أن المنتقدين يبرزون العقبات الطارئة فى سبيل تعددية الأطراف.

وربما يكمن أقوى تحد لتعددية الأطراف فى مشكلة "القيادة". ويتفق معظم المنظرين على أن القيادة ضرورية لخلق نظام متعدد الأطراف؛ أى وضع القواعد وخلق نظام لا يخشى فيه المشاركون "انفلات" الآخرين وارتدادهم عن هذا المبدأ. ويدور الجدل الحقيقى حول دلائل المستقبل الخاصة بالنظام فى اللحظة التى يفقد فيها الطرف المهيمن موقعه المتفوق نسبياً أو يغير أولوياته فيما يتعلق بالنظام.

وأشار بعض المنظرين إلى أن المؤسسات والقواعد يمكن أن تستمر حتى بعد أن يفقد الطرف المهيمن القدرة على "القيادة" أو الرغبة فيها<sup>(٢١)</sup> إلا أن المنتقدين يفترضون أن استمرار تولى الدولة المهيمنة "القيادة" ضرورى لاستمرار النظام. ومن ثم قيل فى نهاية الثمانينيات إنه فى الوقت الذى تنهار فيه الهيمنة الأمريكية سوف ينقسم الاقتصاد العالمى إلى أقاليم<sup>(٢٢)</sup>.

ازداد فهم النظريات القائمة صعوبة منذ انتهاء الحرب الباردة. فليس من الواضح فى المقام الأول إذا كانت الولايات المتحدة قد ظهرت باعتبارها دولة أكثر هيمنة من سواها (أى أن العالم أصبح "أحادى القطب") أم أن نفوذها قد تضاعف مقارنة بالاتحاد الأوروبى والدول الآسيوية (أو بعبارة أخرى أصبح العالم "متعدد الأقطاب"). وفى القضايا الأمنية هناك حجة قوية بالنسبة للتفوق الأمريكى الذى دلت عليه حرب الخليج عام ١٩٩١ والتدخل فى كوسوفو عام ١٩٩٩. إلا أن شكل النفوذ ليس واضحاً وضوحاً قوياً فى المجال الاقتصادى. أما فيما يخص القضايا التجارية، فإن الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة يبديان باستمرار قدرة واستعداداً لمواجهة كل منهما الآخر؛ كما تدل على ذلك النزاعات المبريرة بشأن الموز وهورمونات لحم البقر فى عام ١٩٩٩ واختلافهما فى سياقات فى نهاية عام ١٩٩٩. وبما أن الولايات المتحدة لا تتمتع بما كان لها من تفوق فى بداية الحرب الباردة فى علاقتها بأوروبا، فسوف تقتضى تعددية الأطراف وجود اتفاق حقيقى أعمق بين تلك الدول لكى تستمر فى تقدمها.

علاوة على ذلك أبرزت تجربة التسعينيات وجود ضعف نسبى لدى كل من الولايات المتحدة وأوروبا فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى أنحاء العالم الأخرى. فقد أظهرت الأزمات التى حدثت فى المكسيك (١٩٩٤-١٩٩٥) وشرق آسيا (١٩٩٧) وروسيا (١٩٩٨) جميعها ضعف الاقتصادات القوية التى تخشى وقوع "أزمة نظامية" (انظر الفصل الثامن). وأبرزت ردود الأفعال تجاه تلك الأزمات الحاجة إلى إدراج فاعلين جدد فى الترتيبات متعددة الأطراف (وخاصة من حكومات السوق الناشئة)، وأبرزت فى الوقت ذاته سيطرة الولايات المتحدة المستمرة التى كانت لها الريادة فى تشكيل ردود أفعال المجتمع الدولى.

وحتى فى حال احتفاظ الولايات المتحدة بموقعها المهيمن القوى فى نظام التجارة العالمى (ولنفترض للحظة أنها احتفظت به)، فإن النظام متعدد الأطراف لا يقتضى وجود قائد وحسب، بل كذلك نوع بعينه من القيادة. بعبارة أخرى، فإنه لا يكفى بالنسبة للولايات المتحدة أن تحافظ على موقعها المهيمن. كما نجد أن أولويات السياسة التجارية الناشئة داخل الولايات المتحدة لها القدر نفسه من الأهمية. وهذه الأولويات جديرة بالتحليل.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نُظر إلى الولايات المتحدة على الفور على أنها البطل (والمؤيد المهيمن الضرورى) للنظام التجارى الليبرالى الكونى، مع أنه، كما يقول جون رجبى John Ruggie ، "كانت حقيقة الهيمنة الأمريكية أقل أهمية بالنسبة لانفجار الترتيبات متعددة الأطراف من حقيقة الهيمنة الأمريكية"<sup>(٢٣)</sup> واستكمالاً لدورها كبطل للتجارة الحرة الدولية، عملت الولايات المتحدة بدأب خلال الستينيات والسبعينيات على مقاومة أية جهود لإقامة علاقات إقليمية أوثق، وخاصة فى أمريكا اللاتينية وآسيا اللتين كانت تنظر إليهما على أنهما تحديان محتملان للمشروع الأمريكى والسيادة الأمريكية<sup>(٢٤)</sup>.

إلا أنه فى العقدين الماضيين كان للمصالح الداخلية نفوذ أكبر داخل الولايات المتحدة. فقد ازدادت النزعة الحمائية بظهور "النزعة الحمائية الجديدة" فى السبعينيات و"النزعة الأحادية العدوانية" فى الثمانينيات<sup>(٢٥)</sup> وفى الوقت نفسه أبدت الولايات المتحدة فى أوائل الثمانينيات تحمساً جديداً للمبادرات الإقليمية. بل كان هذا الحماس يعود بشكل كبير إلى تصور أن الترتيبات الإقليمية تمثل بديلاً مهماً للنزعة الأحادية. وكما يوضح جيفرى فرانكل Jeffrey Frankel فقد بدأت الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٢ الرد على المواقف الأوروبية بشأن محادثات التجارة متعددة الأطراف بوجهة نظر تقول إنه "إذا سُدَّت السبيل متعددة الأطراف، فحينئذ لن يكون علينا سوى استكشاف تلك السبيل الأخرى"<sup>(٢٦)</sup> وكانت السبيل الأخرى تشمل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومبادرة حوض الكاريبى، ومنطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا CUSFTA وفى وقت لاحق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وتمثل تلك التغيرات تحدياً قوياً لتعددية الأطراف.

ويُلقي التغير الذى حدث فى السياسة الأمريكية كذلك الضوء على مدى كون السياسة الأمريكية أحادية. فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى لديها قدر متقدم إلى حد كبير من المبادئ والممارسات المؤيدة لتطبيق قوانينها خارج حدودها. وعادة ما كان مبدأ الولايات المتحدة الخاص بمد سلطة قوانينها إلى خارج حدودها يشمل أموراً تتصل بقضايا مكافحة الاتحادات الاحتكارية وضوابط الصادرات فى سياق الأمن القومى. إلا أنه يضاف إلى ذلك أنه من الممكن استغلاله للحصول على حماية للملكية الفكرية بالشكل الذى ترتضيه، متحايلة بذلك على معايير منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها<sup>(٢٧)</sup>.

كانت الولايات المتحدة ترى أن النظام القائم على القواعد يعنى نشر القواعد والإجراءات الأمريكية إلى سائر بلاد العالم<sup>(٢٨)</sup> وكانت تلك نتيجة ثانوية من نتائج الهيمنة التى تمتعت بها الولايات المتحدة خلال سنوات ما بعد الحرب. إلا أن تلك الفترة انتهت. وفى النظام الحالى الأكثر عولمة تخاطر الولايات المتحدة بألا تبدو إلى حد كبير كالقائد (متحملة عبء توفير المصالح الجماعية لضمان عدم انفلات اللاعبين الصغار أو خروجهم عن المبدأ) وإنما كمسيطر شديد السيطرة على النظام، حيث تنتقص من تعددية الأطراف بتمردى القوى على القواعد حين لا تكون فى مصلحتها. وفى الاقتصاد الأكثر كونية يقوم اختبار تعددية الأطراف فى المقام الأول على رغبة الولايات المتحدة فى اتباع حكم القانون؛ ذلك القانون الذى لن يمكنها السيطرة عليه دائماً.

وتواجه تعددية الأطراف تحدياً آخر من جانب زيادة عدد المشاركين فى نظام التجارة الدولى. فقد حدث التحول الضخم إلى التوجه نحو الخارج بسرعة وافتتان متساويين فى عدد كبير من الدول. ففي عام ١٩٥٠ كان هناك حوالى ٣٠ عضواً - "أطراف متعاقدة" - فى الجات، كما كانت تسمى فى ذلك الوقت. أما الآن فإن ما يزيد على خمسة أضعاف هذا العدد أعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وأوضح مايلىز كالر Miles Kahler مازق تعددية الأطراف كبيرة العدد وحللها<sup>(٢٩)</sup> فقد بين أن الأعداد الكبيرة تؤدي إلى تناثر الأثر وتجعل اتخاذ القرار الجماعى صعباً، حيث تزيد رغبات الكيانات الصغيرة، فى الوقت الذى يتلمس فيه المشاركون الطريق نحو الاتفاق.



بل إن المشكلة الأكثر عمقاً الخاصة بالأعداد الكبيرة من الدول هي تحدى ضمان أن يكون للمشاركين فى نظام التجارة العالمى نصيب قوى فى النظام وأن يكونوا ملتزمين بقواعده. وفى الماضى كان التعبير عن عدم الرضا عن النظام الاقتصادى العالمى بالانسحاب من المشاركة الفعالة؛ فقد كان عدم الارتباط أو التخطيط الصناعى أو تجارة الدولة أو السيادة شبه المطلقة أو الاستبدال الشديد للواردات تعبر جميعها عن عدم الرضا عن النظام الدولى والبحث عن درجات متفاوتة من الإعفاء من آثاره. وبعد ذلك استخدمت سياسة التعويق مع بداية دورة أوجواي بينما كان يحاول تحالف منوع تنوعاً فضفاضاً للدول النامية بقيادة البرازيل والهند التفاوض على الإصلاح<sup>(٢٠)</sup>.

وفى التسعينيات قررت الدول النامية وغيرها من الدول إلى حد كبير المشاركة فى النظام القائم، وإذا لزم الأمر اتباع أنواع جديدة من إستراتيجيات التفاوض من أجل إحداث الإصلاح<sup>(٢١)</sup> والآن نجد أن النظام الشامل الذى يحافظ على إيمان تلك الدول بمصالحها فى تعددية الأطراف شرط من شروط نظام التجارة الدولى. وهذا نظام قوى فى ظل تعددية الآراء بشأن التجارة، كما دلت على ذلك النزاعات بشأن التجارة "العادلة" التى تتراوح بين القوانين المضادة للإغراق ومعايير البيئة والعمالة.

خلاصة القول إن العملية السياسية الخاصة بإدارة أى ترتيب مؤسسى للعولة لن تكون سهلة، فهى لن تعانى، كما عانت تعددية الأطراف دائماً، معاناة كبيرة من عدم وجود القيادة، بل من مد وجزر الالتزام الأمريكى بالمؤسسات الدولية. ويمكن للولايات المتحدة أن تكسب الكثير من نظام التجارة الدولى. والواقع أن الرؤية الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة كونية تُطرح داخل الولايات المتحدة<sup>(٢٢)</sup> و"الفكرة الكبيرة" الجديدة هى خلق اندفاع مُجدول زمنياً لمنظمة التجارة العالمية نحو إزالة كل الحواجز بحلول عام ٢٠٢٠ تقريباً. إلا أن النزعة الحمائية داخل الولايات المتحدة، إلى جانب التحمس الجديد للمؤسسات الإقليمية قد يستمر إلى حد كبير فى إضعاف التزام الولايات المتحدة (ودول أخرى) بتعددية الأطراف فى التجارة. ويبرز تاريخ ٢٠٢٠ الدور المتوقع أن تقوم به المعاهدات الإقليمية فى الاندفاع نحو نظام التجارة متعدد الأطراف، حيث إن هذا هو آخر موعد للتحرير التام داخل أقاليم العالم فى الجدول الزمنى الخاص



بالمعاهدات الإقليمية (لكونه الموعد المتوقع أن تصل فيه منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوى الباسيفيكي APEC إلى التجارة الحرة فيما بين أعضائها كافة).

ويفترض هدف التجارة الحرة أن كل المعاهدات الإقليمية سوف تمنح معاملة "الدولة الأولى بالرعاية" فى تاريخ محدد. وبما أنه من المتوقع (حتى الآن) أن تصبح شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر منطقتين فى الاقتصاد العالمى سرعة فى النمو، فمن الطبيعى أن تقوم رؤية منطقة التجارة الحرة الكونية على "التفاوض الكلى" بين هاتين المجموعتين من الدول وأمريكا الشمالية واليابان. والسؤال المهم فى هذا كله هو: هل ستقوم التجارة الإقليمية بهذا الدور الإيجابى؟ وبشكل أكثر تحديداً، فى أى المجالات ستميل إلى التحرير؟ وفى أى القطاعات ستظل الحواجز قائمة فى وجه الأجانب؟

## ظهور النزعة الإقليمية

شهد العقدان الماضيان تقوية ترتيبات التجارة الإقليمية وتعميقها فى الوقت الذى انضمت فيه كل دول العالم تقريباً إلى نوع ما من الترتيب التجارى التفضيلى<sup>(٣٣)</sup> فقد تحرك الاتحاد الأوروبى فى اتجاه السوق الموحدة. وعززت اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) منطقة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك وهى توسع عضويتها فى الوقت الراهن. كما جرى تدعيم ترتيب أكبر حجماً وأقل رسمية بإقامة مجموعة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكي APEC وفى أمريكا الجنوبية انضمت الدول إلى السوق الجنوبية المشتركة (الميركوسور) MERCOSUR وفى أجزاء أخرى من العالم تضم القائمة الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا ECOWAS ومؤتمر تنسيق التنمية الجنوب أفريقية SADC ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA والاتحاد المغاربى واتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمى SAARC ومجلس التعاون الخليجى واتحاد تكامل أمريكا اللاتينية LAIA والجماعة الكاريبية CARICOM.

وتتيح الترتيبات الإقليمية لكثير من الدول النامية التى كانت تشعر بأنها مستبعدة من الجات فرصة الوصول إلى الأسواق التى كانت تتمناها على الدوام، ولكنها لم

تستخلصها قط من المفاوضات متعددة الأطراف. بل إن دولا كثيرة ساعدها التحرير الأحادي الخاص بالجيران والتعهدات التي تمت في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية. وأتاحت النزعة الإقليمية فرصة للمفاوضات المتبادلة المهمة.

ويعد أثر الترتيبات الإقليمية على التدفق التجاري والعلاقات موضوع نقاش ساخن بين الباحثين<sup>(٣٤)</sup> والرأي المتفائل الخاص بنتائج النزعة الإقليمية يؤمن به من يقولون إن ترتيبات التجارة الحرة الإقليمية "لبنات" في اتجاه التجارة الحرة الكونية. ويقال إن النزعة الإقليمية تسهل التحرر حيث إنه أيسر من الناحية السياسية بالنسبة للدول أن تحرر حواجزها التجارية في إطار ترتيب إقليمي. وتمضى هذه المقولة فتضيف أنه ما إن تفعل الدول ذلك حتى يصبح التحرر الاقتصادي أيسر إلى حد كبير من الناحية السياسية مقارنة بسائر أنحاء العالم. وبالمثل يبين المتفائلون أن النزعة الإقليمية قد زادت من عمق التحرير حيث إن اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية كثيراً ما تنطوي على تكامل أو انسجام عدد من السياسات المتنوعة المرتبطة ارتباطاً فضفاضاً بالتجارة. وأدى هذا إلى المفاوضات التي أجريت على المستوى الدولي بشأن السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية، وكذلك قواعد الاستثمار وحقوق العمال وسياسات الضرائب والتنافس، والتعامل مع البيئة. بعبارة أخرى، تساعد النزعة الإقليمية على الانتقال من التكامل الضحل إلى التكامل العميق<sup>(٣٥)</sup>.

أما الرأي المتشائم فيرى أن النزعة الإقليمية تخلق حجر عثرة في سبيل التجارة الحرة متعددة الأطراف، ذلك أن "النزعة الإقليمية المفتوحة ليست سوى تناقض ظاهري"<sup>(٣٦)</sup> فما إن يقيم إقليم من الأقاليم نظام تجارة حرة بين الدول الأعضاء فيه حتى يصبح هناك إغراء وفرصة متزايدان للإبقاء على الحواجز التي تقف في وجه غير الأعضاء لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تتخطى التعريفات الجمركية. وكما قال تشارلز أومان Charles Oman فإن "الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ربما شكلت في يوم من الأيام بصورة جماعية قوة سياسية لها وزنها ضد النزعة الحمائية الإقليمية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا يمكن الاعتماد عليها للقيام بذلك الدور"<sup>(٣٧)</sup> والحجة هي أنه ما إن

تخلق الشركات متعددة الجنسيات وجوداً لها داخل أحد الأقاليم الكبرى حتى تعطى أهمية أكثر لتقليل الحواجز التجارية فيما بين دول الإقليم وليس الحواجز التي بين الأقاليم. ومن ثم فإن الخطورة هي أن النزعة الإقليمية سوف تيسر "الحصن أوروبا" وغيره من جزر النشاط الاقتصادي الإقليمية بدلاً من أن تنتقص منها.

ويذكرنا رأى ثالث خاص بالترتيبات التجارية الإقليمية بجغرافية الأقاليم، مبيناً أن القرب الجغرافي للجيران له دور مهم في التأثير على ترتيبات التجارة الحرة<sup>(٣٨)</sup> والواقع أن التركزات الإقليمية الخاصة بالتدفق التجاري قد تعود إلى حد ما إلى "الجاذبية" أو قرب الأسواق أكثر من الترتيبات التجارية الرسمية. إلا أن هناك قبولاً على نطاق واسع لتأثير الترتيبات الرسمية على الثقة واجتذاب الاستثمار الأجنبي، كما حدث في حالة النافتا والميركوسور، حيث زادت الاتفاقية التجارية من تدفق الاستثمارات وكذلك التجارة.

ومن الناحية الإمبريقية كانت تجربة التسعينيات في معظم أقاليم العالم تجربة خاصة بالتجارة المتزايدة فيما بين دول كل إقليم. وهذا واضح من إحصائيات اتجاه التجارة الخاصة بصندوق النقد الدولي (انظر الجدول ٣-١). ولنلاحظ أن هذه الأرقام لم تحل بحيث تكشف بشكل مباشر المدى الذي ربما تكون ترتيبات التجارة الرسمية تلك قد بلغت في زيادة التجارة. ومع ذلك فإنها تبين صورة من صورة التجارة الإقليمية شديدة التركيز.

الأمر باختصار هو أنه في الوقت الذي تنتعش فيه اتفاقيات التجارة الإقليمية في العلاقات الاقتصادية الدولية، يزداد التدفق التجاري كذلك فيما بين دول كل إقليم. ففي أوروبا ونصف الكرة الغربي وآسيا وأفريقيا ازدادت نسبة صادرات الدول ووارداتها من وإلى الدول الأخرى داخل الإقليم عما كانت عليه في العقد الماضي. ويستثنى من ذلك الشرق الأوسط حيث أثر انهيار العلاقات السياسية منذ حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) على التجارة. وتتعدد آثار هذه النزعة الإقليمية الجديدة بالنسبة للاقتصاد السياسي الخاص بتحرير التجارة ومن ثم بالنسبة لتعددية الأطراف.

جدول (١-٣) التجارة داخل الأقاليم فى التسعينيات

أوروبا							
٢٣	٢٣,٥	٢٧,٦	٢٣,٨	٣٥,٥	٢٥,٨	٣٥,٧	صادرات
٢٠,٦	٢١,٣	٢٤,٣	٢٢,٦	٣٤,١	٣٣,١	٣٤,٨	واردات
نصف الكرة الغربى							
١٦,٢	١٦,٧	١٨,٨	٢٠,١	٢٠,٢	٢٠,١	٢٠,٣	صادرات
١٧,٦	١٦,٥	١٧,١	١٧,٢	١٦,٩	١٧,٨	١٧,٥	واردات
آسيا							
٢٣,٣	٣٦	٣٧,٨	٣٧,٢	٣٩,٢	٤٠,٤	٤٠,٤	صادرات
٣٠,٧	٣٣,٤	٢٤,٦	٣٤,٥	٣٥	٣٤,٩	٣٥,٥	واردات
أفريقيا							
٧,٣	٧,٤	٨,٢	٨,٥	٩,٢	١٠,٧	١٠,١	صادرات
٧,٩	٧,٥	٧,٨	٧,٩	٩	١٠	١١	واردات
الشرق الأوسط							
٨,٢	٧,٥	٧,١	٧,٣	٧,٤	٦,٥	٥,٨	صادرات
٨,٢	٧,١	٧,١	٨,١	٨,٧	٧,٤	٦,٥	واردات

ملحوظة: النسبة المئوية لإجمالى صادرات وواردات الإقليم فيما بين الدول داخل ذلك الإقليم.

المصدر: IMF, Direction of Trade Statics, ١٩٩٠-٩٨

## الاقتصاد السياسى للنزعة الإقليمية فى التجارة

للنزعة الإقليمية فى التجارة العالمية آثار إيجابية وأخرى سلبية بالنسبة لتحرير التجارة وتعددية الأطراف. فعلى الجانب السلبى هناك خطر انتقاص النزعة الإقليمية الجديدة لالتزام الدول بتعددية الأطراف وتأييدها لشكل شديد التحيز والظلم من أشكال تحرير التجارة. والسؤال الأول المهم هو كيفية معاملة "الأجانب" فى الأقاليم المزدهرة وكيفية قضاء هذا على التزامهم بتعددية الأطراف أو تقويته؟ لقد كان أثر النزعة الإقليمية الجديدة على الدول الواقعة خارج بعض الأقاليم بالغ الشدة. فعلى سبيل المثال وجدت الدول الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبى أن النظام التجارى المرتب على نطاق



إقليمي يمثل سلسلة من الأبواب الموصدة بالنسبة لها. وقد حل محل الحماس المبدئي من جانب دول الكتلة الشرقية السابقة لإزالة الحدود التجارية اعتراف مرير بأن الممارسات التجارية الخاصة بمعظم الدول الصناعية تتسم بالنزعة الحمائية والتقييدية، مع أنها في الإطار القانوني لقواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية<sup>(٣٩)</sup> وفي هذا السياق نجد أن دولاً كثيرة تجاوز "أقاليم" ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي أو النافتا لا تحاول الحصول على حق الدخول وحسب، بل تبحث كذلك إقامة المناطق الإقليمية الجديدة الخاصة بها (وهو ما يدل عليه على سبيل المثال تحفيز النافتا للميركوسور والتقدم نحو منطقة تجارة حرة خاصة بالأمريكتين)<sup>(٤٠)</sup>.

المشكلة الثانية التي تواجهها تعددية الأطراف هي أن المؤسسات التجارية الإقليمية قد تستغلها الدول باعتبارها بديلاً للمؤسسات متعددة الأطراف. فبعد أن تقيم الدول القوية مؤسسات نظامية وقانونية على المستوى الإقليمي فإنها قد تبدأ كذلك في تفضيل استغلال تلك المؤسسات حتى في المنازعات التي يفترض اللجوء فيها إلى منظمة التجارة العالمية؛ حيث تختار محل فض المنازعات تبعاً لما يرجح أنه يخدم مصالحها. وينتقص هذا السلوك من "حكم القانون" في التجارة الدولية، موحياً بقوانين مختلفة بالنسبة للدول المختلفة حسب إقليمها وقدرة تأثيرها على المنتديات الإقليمية. بل إنه في حال تركيز الدول القوية اهتمامها على إقليمها ومؤسساتها الإقليمية فإنها قد تهمل المنتديات والمنظمات الدولية. ومع قلة ما يدل على ذلك، فالواقع أن المكسيك وكندا تستغلان منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة، كما رفعت البرازيل قضيتين ضد الأرجنتين في منظمة التجارة العالمية.

لا تطفئ هذه الآثار السلبية للنزعة الإقليمية على الاعتبارات الأخرى. وجدير بالذكر (كما تبين الأرقام الواردة في الجدول ٣-١) أنه ما من دولة لها حق الاختيار الواضح بين التجارة الإقليمية والتجارة الدولية. فكل الأقاليم تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الأخرى. فالنافتا تمنح الولايات المتحدة حلبة صغيرة جداً للتجارة؛ والواقع أن قوة الدفع الأمريكية لدورة أوجواي كانت بغرض فتح طريق الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ومد التغطية لتشمل الزراعة والخدمات، وتحسين مجالات مثل الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي<sup>(٤١)</sup> وفي الوقت ذاته تشير الأدلة إلى أن الدول القوية تكتسب قوة تفاوضية مهمة من المشاركة في التكتلات الإقليمية. فقد استغلت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تهديد النافتا والتعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي لإجبار الدول



الأخرى على التعامل بجدية مع دورة أوجواي<sup>(٤٢)</sup> ومن ثم فإن النزعة الإقليمية ليست منافسة لتعددية الأطراف، بل يمكنها زيادة مصداقية تهديد اللاعبين الكبار ذوى الخيار الإقليمي بالخروج من منظمة التجارة العالمية.

أما على الجانب الإيجابى الخاص بالعلاقة بين النزعة الإقليمية وتعددية الأطراف، فجدير بالذكر أن النزعة الإقليمية الجديدة توجهها الأسواق أكثر من السياسة أو الأوامر أو حتى الموظفين المستنيرين. ويعد القليل من الروابط الجديدة (باستثناء أوروبا) تكتلاً بحق. فالنزعة الإقليمية الجديدة هى فى الغالب نتاج توسع التجارة والاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول المتجاورة بعد تحرير التجارة الأحادى، وحتى فى حال الميركوسور فإنه حين استبعد قطاع السيارات أدى ذلك إلى خلق التجارة أكثر مما أدى إلى الانحراف<sup>(٤٣)</sup>.

بل إن النزعة الإقليمية الجديدة تسد الفجوة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية التى ميزت الجات. وقد عبرت عن ذلك (كما سبق وأشرنا) الصادرات من جانب واحد (فى اتجاه شمالى شمالى أو جنوبى جنوبى) التى تكثر فيها الحواجز من كل نوع، وفى مساع غير منظمة للتعويض عن التحيز بطرق مثل السماح للدول النامية بالحصول على "معاملة خاصة وتفاضلية" (ووفقاً لذلك لم يكن متوقعاً من الدول النامية أن تتيح وصولاً كامل التبادل إلى أسواقها وقد مُنحت وصولاً تفضيلاً إلى أسواق الدول الصناعية). وثبت أن المعاملة الخاصة والتفاضلية ليست حلاً، والواقع أنها أصبحت مصدراً دائماً للاحتكاك حيث ظلت الدول النامية غير راضية بالوصول الذى حصلت عليه، بينما كانت الدول الصناعية متذمرة بشأن الحصول على المزايا دون تحمل التكلفة أو الجهد الواجب.

ولا تميل اتفاقيات التجارة الحرة إلى التمييز بين أنماط الدول أو مستويات التنمية. فداخل النافتا ألغت المكسيك بالفعل كل القيود الحدودية - فى الزراعة كما فى الصناعة - من ٧٠ بالمائة من وارداتها الآتية من الولايات المتحدة وكندا. ومن المتوقع أن يتبع امتداد النافتا إلى شيلي ومفاوضات منطقة التجارة الحرة للأمريكتين النمط نفسه؛ مع القليل من المعاملة الخاصة أو التفاضلية إن وجدت.

وقد تركز النزعة الإقليمية إلى حد كبير النفوذ الإقليمى الخاص بالدول القوية بالفعل. إلا أن الروابط الإقليمية فيما بين الدول الصغيرة قد تزيد كذلك من نفوذها فى

مفاوضات التجارة متعددة الأطراف حيث تعتمد القدرة التفاوضية اعتماداً كبيراً على حجم السوق. وسوف تميل الوحدة التجارية الإقليمية إلى أن يكون لها نفوذ سوقى أقوى من نفوذ أى من أعضائها منفرداً. وبإلغاء مركزية اتخاذ القرار وتقوية العمليات متعددة الأطراف فى إطار يعطى حتى الدول الضعيفة بعض الحق فى إبداء الرأى، يمكن أن تؤدى النزعة الإقليمية الجديدة إلى نوع من تعددية الأطراف يكون فيه للوحدات الإقليمية قدرة تفاوضية أشد قوة. وسوف يميل عدد صغير من الوحدات المشاركة فى المفاوضات التى تجرى بين دول التكتل الواحد إلى جعل الحلول التعاونية أكثر احتمالاً. ويقول الرئيس كارديسو فى إشارة إلى الميركوسور إنه "فى النهاية إذا كان اسم اللعبة هو التبادلية، فمن الضروري أن يكون هناك شىء يقدم، ويكون حجم السوق هو الجائزة الأولى"<sup>(٤٤)</sup>.

يدعم هذا كله وجهة نظر "اللينة" الخاصة بالجدل بشأن النزعة الإقليمية والتجارة الحرة الكونية<sup>(٤٥)</sup> ولا يبدو أن أية وحدة إقليمية سوف تنكفى على نفسها. فالواقع أنه لا يمكن لأية وحدة إقليمية أن تكون كذلك، ولا أن تنمو بمعزل عن غيرها. فالأسواق من التشابك والتداخل العميقين بحيث لا يمكن لأية وحدة التضحية بالتجارة فيما بين الأقاليم لمصلحة التجارة الإقليمية البينية. وليس من مصلحة أية دولة الاستعاضة عن التجارة الإقليمية بالتجارة الكونية. بل إن النزعة الإقليمية تعكس اختيار الدول شق طريقها للأمام بشكل أسرع وأبعد مما يتيح المسار متعدد الأطراف، ونتيجة ذلك فإن التجارة فيما بين الأقاليم قد لا تنمو بالسرعة التى تنمو بها داخل كل منها، ولكن لا يعنى هذا بالضرورة أن التجارة الكونية سوف تتدهور.

سوف تعتمد آثار النزعة الإقليمية الخاصة بتعددية الأطراف فى نهاية الأمر على الدرجة التى تؤثر بها النزعة الإقليمية على التكامل الاقتصادى الكونى والسيطرة. وليست القضية المهمة هى إلى حد كبير مدى تزايد اتفاقيات التكامل الإقليمى فى حد ذاتها، بل مقدار انفتاحها على الأسواق الأخرى وهياكلها المؤسسية. فالأقاليم التجارية المفتوحة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للإنتاج والتبادل الدوليين ولبنات فى سبيل تعددية أطراف جديدة وأشد قوة. ومن المعقول أن تلك المؤسسات الإقليمية قد تشكل كى تعبر عن مجموعة أكبر من الدول؛ مما يسمح لها بإبداء رأى مباشر على المستوى الإقليمى بدلاً من أن تظل غير مسموعة على المستوى الدولى. وبهذه الطريقة يمكن للنزعة الإقليمية أن تمثل ثقلًا موازنًا لهيمنة الدول الصناعية الدائمة المصاحبة للعولة.

## خاتمة

تصور العولمة فى التجارة ما هو أكثر من الزيادة فى التعاملات العابرة للحدود. فهى تشير إلى تحول فى إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها، وتوسع فى النظام التجارى الدولى كى تدخل بالفعل كل الدول فى الاقتصاد العالمى. وكانت نتيجة ذلك نمطاً من التجارة العالمية يتسم بالكونية وتعدى القوميات إلى حد كبير يرى فيه الآن بعض الفاعلين مصالحهم من هذه الناحية.

إلا أن التحول لم يؤد بعد بالكامل إلى تغير كبير فى سياسة التجارة الدولية. فقدبقى عدم المساواة الذى ميز المفاوضات والنتائج فى ظل نظام الجات إلى حد كبير؛ فما يزال تقليل الحواجز التجارية يميل ناحية السلع والخدمات المنتجة فى الدول الصناعية، ولا تزال بعض الدول تهيمن على المفاوضات متعددة الأطراف. إلا أن النظام متعدد الأطراف الخاص بالقواعد والمفاوضات يلقي فى الوقت الراهن تحدياً خطيراً ليس فقط من جانب أعداد كبيرة من المشاركين الجدد، بل كذلك من احتمال وجود القيادة غير الملتزمة بالالتزام الكافى، ومن ظهور النزعة الإقليمية التى تقدم للدول الخارجية آمال الانضمام من خلال الوصول الواسع المعفى من الجمارك وليس من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية.

إن طبيعة النزعة الإقليمية الناشئة تؤثر تأثيراً عميقاً على تعددية الأطراف والنظام التجارى الدولى. وسوف تشكل ثلاث قضايا على وجه الخصوص أثرها على التجارة الدولية. أولاً: فى حال بقاء الأقاليم مفتوحة أمام الأجانب، فالمحتمل فى أفضل الحالات أن تصبح "لبّات" فى اتجاه النظام الحر متعدد الأطراف، وفى أسوأها أن تصبح غير مبالية بشىء. ثانياً: ما لم تبتعد القواعد داخل المناطق التجارية الإقليمية عن القواعد متعددة الأطراف فمن الممكن أن تعزز النظام متعدد الأطراف، غير أنه حين تكثر

الاختلافات فقد تستغل الدول المؤسسات الإقليمية إلى حد كبير كبديل لنظام منظمة التجارة العالمية حين يناسبها ذلك، وبذلك تُفَرِّغ منظمة التجارة العالمية من مضمونها.

وأخيراً فإن الأقاليم قد تثبت إلى حد كبير أنها وسيلة جيدة لتمتع الدول الصغيرة بالمزيد من إبداء الرأي في التجارة الدولية؛ وهو ما يعظمه نصيبها المجمع في السوق وقوتها السياسية. وفي الوقت نفسه هناك كذلك احتمال أن توفر هذه الترتيبات الإقليمية للدول القوية منتديات متعددة الأطراف أصغر حجماً يمكنها فيها الهيمنة بشكل أكثر حسماً.

الخلاصة هي أن العولة تضع شروطاً جديدة للعلاقات السياسية الدولية في التجارة. إلا أن الحاجة إلى تعاون وتنسيق أقوى بين الدول لا يقوى تعددية الأطراف بالضرورة. بل إن بعض الشروط الجديدة يُتَّبَع على المستوى الإقليمي، ولم يتضح بعد أثر هذه الترتيبات وضوحاً تاماً.



## الهوامش

1. As described in Chapter 1, political economy is used in many senses in political science and international relations. In this chapter it is used to describe the political relations which underpin international trade arrangements. For a survey of a rational choice approach to examining issues of trade protectionism and rent-seeking, see Stephen Magee, 'The Political Economy of Trade Policy', in David Greenaway and Alan L. Winters, *Surveys in International Trade* (Oxford: Blackwell, 1994) pp. 139-76.
2. Diana Tussie, *Developing Countries and the World Trading System: A Challenge to the GATT* (London: Frances Pinter, 1987).
3. World Trade Organization, *Annual Report 1998* (Geneva: World Trade Organization, 1998).
4. John Ruggie, 'The Anatomy of an Institution', in John Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993).
5. Tussie, *Developing Countries*.
6. Ibid.
7. Ibid. J. De Castro, Determinants of Protection and Evolving Forms of North-South Trade, *UNCTAD Discussion Papers*, 26 (1989).
8. Textile and clothing, for example, accounts for 24% of Sub-Saharan African exports, 14% of Asian and 8% of Latin American and Caribbean exports: figures from UNDP, *Human Development Report 1997* (New York: Oxford University Press, 1997) p. 85.
9. Robert Hudec, *Developing Countries in the GATT Legal System* (Aldershot: Gower for the Trade Policy Research Centre, 1987).
10. Paul Krugman, *Pop Internationalism* (Cambridge, MA: The MIT Press, 1997).
11. Paul Krugman, 'Growing World Trade: Causes and Consequences', *Brookings Papers on Economic Activity*, 1 (1995), 5-25.
12. WTO, *Trade and Foreign Direct Investment: Report of 16 October 1996* (Geneva: WTO, 1996). See also Chapter 4 of this volume.
13. Evidence that flows of FDI and trade are strongly correlated has been presented using the example of APEC economies by Industry Canada, *Foreign Direct Investment and APEC Economic Integration*, Working Paper 8 (Ottawa: Industry Canada, 1996).
14. Dani Rodrik, *The New Global Economy and Developing Countries: Making*



- Openness Work* (Washington, DC: Overseas Development Council/Policy Essay No. 24, 1999).
15. On labour standards see the debate sparked by Adrian Wood, 'How Trade Hurt Unskilled Workers', *Journal of Economic Perspectives*, 9, 3 (1995) 57–80; and for a good summary of the debate over inclusion in the WTO see Jerome Duperrut, 'Social Clauses in International Trade', *Trade Monitor*, 15 (1996) who points to moral, employment and institutional reasons for these to be shifted to WTO from ILO. On environmental protection see Diana Tussie (ed.), *The Environment and International Trade Negotiations* (Buenos Aires: FLACSO, 1998); Kym Anderson, 'Environmental Standards and International Trade', in Michael Bruno and Boris Pleskovic (eds), *Annual World Bank Conference on Development Economics 1996* (Washington, DC: The World Bank).
  16. William P. Avery (ed.), *World Agriculture and the GATT* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993).
  17. These are the kinds of effects which scholars predict flow from the creation of formal institutions: see Judith Goldstein, 'International Institutions and Domestic Politics: GATT, WTO and the Liberalization of International Trade', in Anne Krueger (ed.), *The WTO as an International Organization* (Chicago: Chicago University Press, 1998), 133–52.
  18. John H. Jackson, 'Designing and Implementing Effective Dispute Settlement Procedures: WTO Dispute Settlement, Appraisal and Prospects', in Krueger, *The WTO*, 161–80.
  19. Celso Lafer, 'O Sistema de Solução de Controvérsias da Organização Mundial do Comércio', *Documentos, Debates, Estudos. Instituto Roberto Simonsen*, No. 3 (1996); and WTO website (<http://www.wto.org>).
  20. Kendall Stiles, 'Negotiating Institutional Reform: The Uruguay Round, the GATT and the WTO', *Global Governance*, 2, 1 (1996) 119–48.
  21. Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984).
  22. Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987), p. 397.
  23. John Ruggie, 'The Anatomy of an Institution', in J. Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993) p. 8.
  24. The regional efforts of the 1960s were indeed signals of the discontent with a US-dominated 'multilateralist' world economy. For recent analyses of Latin America see R. Bloomfield and A. Lowenthal, 'Inter-American Institutions in a Time of Change', *International Journal* 45 (1990): 867–88; and M. Hirst, *Democracia, Seguridad e Integración: América Latina en un mundo en transición* (Buenos Aires: FLACSO, 1996). For Asia see T.J. Pempel, *Transpacific Torii: Japan and the Emerging Asian Regionalism* (Seattle: Manuscript in Jackson School of International Studies, University of Washington, 1995).

25. Jagdish N. Bhagwati, *Aggressive unilateralism: America's 301 trade policy and the world trading system* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991).
26. Jeffrey Frankel, *Regional Trading Blocs in the World Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1998).
27. M. Hart, 'Cooperation: Social Policy and Future Trade Negotiations', *Canada-US Law Journal*, 20 (1994).
28. Susan Strange reminds us of the way the powerful can use regimes in this way in her now classic '*Cave! hic Dragones: a Critique of Regime Analysis*', *International Organization*, 36 (1982) 479-96.
29. Miles Kahler, 'Multilateralism with Small and Large Numbers', in John Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993).
30. R. Kumar, 'Developing Country-Coalitions in International Trade Negotiations', in: D. Tussie and D. Glover (eds), *The Developing Countries in World Trade: Policies and Bargaining Strategies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993) 205-24.
31. Ngaire Woods and Amrita Narlikar, 'International Trade and the Emergence of New Inter-state Coalitions', Delivered at FLACSO/IRDC Seminar on 'Emerging Issues in International Trade Relations', Geneva 23-5 September 1998 (Oxford: Oxford University, 1998).
32. Fred Bergsten, 'Globalizing Free Trade', *Foreign Affairs*, 75, 3 (1996) 105-20.
33. World Trade Organization (1995); see Frankel, *Regional Trading Blocs*.
34. See, for a survey of analyses of regionalism and trade, Takatoshi Ito and Anne O. Krueger, *Regionalism versus Multilateral Trade Arrangements* (Chicago: University of Chicago Press, 1997).
35. R. Lawrence, 'Futures for the World Trading System: Implications for Developing Countries', in M. Agosin and D. Tussie (eds), *Trade and Growth: New Dilemmas in Trade Policy* (London: Macmillan, 1993) 43-68.
36. T. N. Srinivasan, 'Regionalism and the WTO: Is Nondiscrimination Passé?', in Krueger, *The WTO*, 329-52 at p. 340.
37. Charles Oman, 'Globalization, Regionalization, and Inequality', in Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization, and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999) 36-65 at pp. 57-8.
38. Paul Krugman, *Geography and Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
39. Jaroslaw Pietras, 'The Role of the WTO for Economies in Transition', in Krueger, *The WTO*, 353-64.
40. Cf. the view and the evidence that regionalism is being accompanied by stronger global interdependencies: J. Poon and K. Pandit, 'The Geographical Structure of Cross-National Trade-Flows and Region States', *Regional Studies*, 30, 3 (1996) 273-85.
41. John Odell and Barry Eichengreen, 'The United States, the ITO, and the WTO: Exit Options, Agent Slack, and Presidential Leadership', in Krueger, *The WTO*, pp. 181-212 at p. 183.

42. On NAFTA see Jeffrey Schott, *Free Trade Areas and US Trade Policy* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1989) and Jarrod Wiener, *Making Rules in the Uruguay Round of the GATT* (Aldershot, UK: Dartmouth, 1995). On APEC see I. Destler, *American Trade Politics*, 3d edn (Washington, DC: Institute for International Economics, 1995); and Jeffrey Frankel, *Regional Trading Blocs in the World Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1998).
43. Nigel Nagajaran, 'On the Evidence for Trade Creation for MERCOSUR', *Integration and Trade*, 2, 6 (1998) 3—30.
44. As quoted in Andrew Hurrell, 'Progressive Enmeshment, Hegemonic Imposition, or Coercive Socialisation?: Understanding Policy Change in Brazil' (Oxford: unpublished manuscript, 1996).
45. Lawrence, 'Futures'.

## الفصل الرابع

### النقد فى عالم معولم

#### بنجامين جى كوين

إحدى علامات العولة البارزة فى الحقبة المعاصرة هى ذلك التكامل الأوثق من أى وقت مضى الخاص بالأسواق المالية القومية. فعلى امتداد القرن الماضى، حيث تبخرت الحواجز التى تقف فى وجه الاستثمار الدولى شيئاً فشيئاً، تسارعت حركية رأس المال لتصل إلى ارتفاعات لم يرها أحد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لذلك يتفق المراقبون الأكثر علماً على أن العلاقة التقليدية بين الدول والأسواق تغيرت تغيراً جوهرياً. ولكن كيف حدث هذا على وجه التحديد؟ إن الأمر موضع الخلاف هو دور الدولة فى إدارة النقد. أى ماذا تعنى عولة التمويل بالنسبة لعرف السيادة النقدية القومية؟ ليس مستغرباً أن تختلف الآراء بشأن هذه القضية المهمة. فبينما لا يزال بعض المحللين يرون أن هناك دوراً قوياً للحكومة، وهو ما يبدو أنه الدور الأخير للحكم المشروع، لا يرى غيرهم سوى القيد على السلطة السياسية ونقل السلطة إلى فاعلين مجتمعين خاصين. فمن الذى يحكم الآن، أهى الدولة أم الأسواق؟ إن أقل ما يمكن قوله هو أن الاتفاق لا يزال مراوفاً.

إن الهدف من هذا الفصل هو تحديث فهمنا للطريقة التى يجرى بها حكم النقد فى عالم معولم إلى حد كبير. وسوف يتم هذا بنقل مركز الاهتمام من حركية رأس المال وحدها إلى القضية الأكثر اتساعاً الخاصة بقابلية الإحلال بين النقود القومية ؛ أو التنافس المتسارع بين العملات عبر الحدود السياسية الذى تحركه قوى السوق إلى حد كبير. وما أقوله هو أن السيادة النقدية لم تضيعها التطورات المعاصرة أو تغيرها



بصورة كبيرة جداً. فبينما كان هناك فى يوم من الأيام احتكار رسمى تطالب فيه كل دولة بالسيطرة المطلقة على النقد داخل أراضيها، نجد الآن احتكار القلة الفعلى الذى يتصارع فيه عدد محدود من الموردين المستقلين والحكومات القومية بلا توقف لتشكيل الطلب وإدارته. لقد أصبح النقد المعولم فى أساسه تسابقاً سياسياً على ولاء السوق مما يشكل اختيارات شديدة الصعوبة بالنسبة لمتخذى القرار.

وترتيب الفصل كما يلى. نستعرض التفكير الحالى فى دور النقد فى العالم المعولم استعراضاً موجزاً فى القسم الأول، حيث يلىه الإطار العام للمعالم الأساسية للتنافس النقدى عبر الحدود. وبعد ذلك نلخص الفوائد الأساسية للسيادة النقدية القومية. ثم يحل الجزء الرابع بشىء من الاستفاضة التحدى المعاصر للسيادة النقدية الذى يمثله التنافس النقدى العابر للحدود. وبعد هذه المناقشة نتناول المسألة الحساسة الخاصة بالطريقة التى قد ترد بها الحكومات على فقدانها المتزايد لسيطرتها النقدية. أما الاختيارات الصعبة التى تدخل فى ذلك فنوضحها فى القسم السادس من خلال استعراض مختصر لردود الأفعال السياسية فى شرق آسيا تجاه الأزمة المالية العالمية التى بدأت عام ١٩٩٧. وينتهى الفصل إلى أن الدول لا تزال قادرة فى الوقت الراهن على ممارسة السلطة فى الأمور الخاصة بالنقد، ولكن فقط فى إطار قيود المنافسة الخاصة باحتكار القلة وليس الاحتكاريين المحليين الذين يتمتعون بالامتيازات الخاصة.

## فرضية حركية رأس المال

إن تعريض العولة المالية السيادة النقدية القومية للخطر بشكل كبير أمر واضح. والواقع أن البحوث النقدية للآثار السياسية الخاصة بالعولة المالية أصبحت ملمحاً أساسياً من ملامح الأدبيات البحثية الحديثة؛ بل يمكننا القول بأنها أحد أقوالها المبتذلة.<sup>(١)</sup> ويتفق المحللون بصورة كبيرة على أن الزيادة الكبيرة فى حركية رأس المال فى العقود القليلة الماضية انتقصت إلى حد ما من السلطة الحكومية. وحيثما يكون هناك اختلاف يكون على مقدار الانتقاص. فما مقدار تقييد السياسة العامة وماذا يمكن للحكومات عمله، إن كان بإمكانها أن تعمل شيئاً؟



أكثر الآراء شيوعاً بين المتخصصين، وهو الذى سماه ديفيد أندروز David Andrews "فرضية حركية رأس المال"، هو كذلك أكثر الآراء تشاؤماً. ويقال إن الدول باتت عاجزة إلى حد كبير فى الأمور المالية. ويلخص أندروز الافتراض كما يلى:

المقدمة المنطقية هى أن القيود التى تفرضها حركية رأس المال على الدول ذات طابع بنيوى، أو على أقل تقدير يمكن للمحللين أن يفسروها تفسيراً مفيداً باعتبارها بنيوية. ويعنى هذا أن درجة حركية رأس المال الدولية تقيد بانتظام سلوك الدولة عن طريق مكافأة بعض الأفعال ومعاقبة غيرها<sup>(٢)</sup>.

والمنطق الأساسى لفرضية رأس المال رائع جداً، حيث ينبع مباشرة من المعضلة الخاصة بما أسميته فى موضع آخر "الثالوث غير المقدس"؛ وهو التناظر الطبيعى بين استقرار العملات وحركية رأس المال والاستقلال النقدى القومى<sup>(٣)</sup> وما لم تكن الحكومات على استعداد للتغاضى عن قدر غير محدود بالفعل من تذبذب أسعار الصرف فلا بد لها فى عالم مندمج مالياً من أن تكيف سياساتها بحرص طبقاً لما يلزم لتحاشى تدفق رؤوس الأموال المفاجئ أو الضخم. والتحدى الذى يواجه السلطة العامة حقيقى، وليس من السهل التصدى له ولا يخضع عادة للمفاوضات الرسمية.

وعادة ما تأخذ معارضة الخروج على فرضية حركية رأس المال شكلين؛ فهى إما إمبريقية أو نظرية. فعلى المستوى الإمبريقى يستشهد بالأدلة الإحصائية للإشارة إلى أن القيود العملية على سلوك الدولة قد تكون فى الواقع أقل بروزاً إلى حد ما مما يوحى به؛ خاصة إذا كنا نميز بين السياسة النقدية، التى غالباً ما تتأثر فى واقع الأمر تأثيراً سلبياً، والسياسة المالية، التى قد تظل أداة سياسية ذات قوة محتملة<sup>(٤)</sup> وعلى المستوى النظرى يركز الجدل أساساً على قضية قابلية الانعكاس. فهل أصبح القيد المفروض على السيادة النقدية بالفعل شيئاً أشبه بأحد ملامح النظام الدولى البنيوية؟ الواقع أن هناك من يذكرنا بأن العولة المالية كانت نتيجة مباشرة لقرارات اتخذت على المستوى القومى لتشجيع التنافس وتحرير الأسواق. وقد قال إيريك هيلينر Eric Helleiner "ما كان للنظام المالى الكونى المفتوح أن يظهر دون دعم الدول ومباركتها"<sup>(٥)</sup> ولذلك فإنها قد تستدرك ما فعلته إن هى اختارت ذلك. ويقول لويس بولى Louis Pauly ملخصاً ذلك:

"تقييد حركية رأس المال الدول، ولكنه ليس تقييداً مطلقاً ... فلا يزال بإمكان الدول تحدى الأسواق ... وإلغاء النظام الناشئ الخاص بحركية رأس المال ... قد لا يكون محتملاً أو غير مرغوب فيه، ولكن من المؤكد أنه ليس من المحال حدوثه" (٦).

إلا أن أياً من شكلى المعارضة لم يحدث الكثير من الاختلاف فى شيوع فرضية حركية رأس المال التى تظل النموذج السائد للتفكير فى النقد فى عالم اليوم المعولم. ولا تثبت التفسيرات الإمبريقية خطأ الافتراض، بل تقول إنه غير كامل وحسب. بينما تواجه المقولات النظرية الخاصة بقابلية الانعكاس تحديات الأدلة الحقيقية الخاصة بالتخلف الكبير فى تطوير الأسواق المالية. وبعد عقود عديدة من تحرير التجارة والاستحداث العالمى ظهرت شبكة واسعة من المؤسسات الخاصة والوسطاء يمكن الاستفادة منها - بالشكل القانونى إن أمكن، وبالشكل غير القانونى حين الضرورة - للتهرب من تدخل السلطات العامة. ومع أن إلغاء نظام حركية رأس المال قد لا يزال من المحتمل حدوثه من حيث المبدأ، فإنه لن يكون سهلاً ومن المؤكد أنه سيكون باهظ التكلفة عند التطبيق.

ولكن هذا لا يعنى أن فرضية حركية رأس المال خالية من العيوب. فعلى العكس من ذلك، فإنه رغم كل حكمة الافتراض ومطابقته لمقتضى الحال فإنه يكاد يشبه الكاريكاتير، حيث يشوه كلاً من مجال وشدة التحدى الذى تواجهه الحكومة المعاصرة تشويهاً خطيراً. والواقع أن هذا الرأى ينجح فى الوقت ذاته فى التهوين والتهويل من القيود المفروضة الآن على السلطات النقدية للدول.

فتهوين القيود سببه أن التركيز على حركية رأس المال، مع التأكيد على دمج الأسواق والأصول، لا يسلط الضوء إلا على وظيفة واحدة من وظائف النقد، وهى استخدامه من أجل أغراض مستودع القيمة. والواقع أن هذا ليس سوى جزء من الموضوع. فالواقع أن التغير الذى طرأ على أسواق العملات كان أوسع بكثير، حيث شمل كل وظائف النقد المعيارية - ليس دور النقد باعتباره أداة للاستثمار الخاص وحسب، بل كذلك استخدامه كوحدة حساب وكوحدة تعامل، وهو الأكثر أهمية - وبذلك يصل إلى جوهر ما تعنيه السيادة النقدية القومية. وينطوى هذا على ما هو أكثر بكثير من مجرد الاقتراض والإقراض أو مبادلات المطالبات المالية. وهو فى الواقع مسألة الفاعلية الأساسية للحكومة نفسها.

وفى الوقت ذاته هناك مبالغة فى أهمية التحدى لأن التركيز على حركية رأس المال، مع التأكيد على أولويات مستخدمى العملات، يبرز فقط جانباً واحداً من جانبى السوق، وهو جانب الطلب. وهذا كذلك يتجاهل جزءاً مهماً من الموضوع، وهو العرض الذى يظل إلى حد كبير امتياز الدولة حتى فى العالم شديد العولمة. ولا تزال الحكومات المصدر الرئيسى للأموال التى يجرى تبادلها فى الوقت الراهن بسهولة كبيرة عبر الحدود السياسية. ومن ثم لا تزال الدولة تحتفظ - رغم ما تلقاه من تحدٍ - بقدر كبير من النفوذ الخاص بها فى الحكم والشئون النقدية. والقضية الحقيقية هى كيفية اختيار الحكومات الرد على تداول العملات وتنافسها المتسارع عبر الحدود.

### تنافس العملات عبر الحدود<sup>(٧)</sup>

تعودنا عند تناول قضية التمويل الكونى أن نفكر فى النقد باعتباره منعزلاً فى واقع الأمر؛ أى أن كل عملة من العملات لها سيادتها داخل الحدود الإقليمية الخاصة ببلد ما أو اتحاد نقدى ما، والواقع أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام.

فلكى تكون عملة ما "إقليمية" بحق لا بد من أن يتطابق مجالها الوظيفى تطابقاً دقيقاً مع منطقة النفوذ السياسى للدولة التى تصدرها؛ وهذه حالة شديدة الخصوصية. وسيكون على العملة ممارسة المطالبة الحصرية بكل الأدوار التقليدية الخاصة بالنقد داخل الاقتصاد المحلى. وقد لا يكون هناك أى نقد آخر مقبول لأغراض المعاملات أو مستخدم فى تقويم العقود أو الأصول المالية. وسوف يتعين على الحكومة أن تكون قادرة وحدها على التحكم فى تشغيل النظام النقدى، حيث تسيطر على عناصر السوق. وفى مسائل التجارة يمكن وصف ما هو مواز بأنه "الاكتفاء الذاتى القومى". إلا أن الاكتفاء الذاتى القومى لا يتحقق عادة فى الأمور النقدية أكثر من تحققه فى التجارة.

ومن الناحية العملية نجد أن عدداً مذهباً من العملات بات يستخدم فى الوقت الراهن على نطاق واسع خارج بلد المنشأ فى التعاملات إما بين الدول أو داخل الدول الأجنبية. وعادة ما يشار إلى النوع الأول على أنه استخدام العملة "الدولية" (أو "تدويل")

العملات)، أما الثانى فعادة ما يوصف بمصطلح "إحلال العملات" وقد يشار إليه على أنه "الاستخدام الأجنبى المحلى"<sup>(٨)</sup> وبشكل متبادل هناك عدد أكبر من العملات يواجه فى الوقت الراهن منافسة متزايدة فى الداخل من عملات مصدرها الخارج. ومن الخطأ إنكار أن عملات عديدة يجرى تداولها فى الدولة نفسها. والواقع أن هذه الظاهرة منتشرة بصورة كبيرة.

إن كلاً من تدويل العملات وإحلال العملات وليدا منافسة مكثفة فى السوق؛ وهو نوع من عملية الصراع من أجل البقاء الخاصة بالانتقاء الطبيعى الذى تحركه قوة الطلب التى بات ينظر فيها إلى بعض العملات مثل الدولار الأمريكى أو المارك الألمانى على أنها أكثر جاذبية من غيرها بالنسبة للعديد من الأغراض التجارية أو المالية. وكان تداول العملات عبر الحدود شائعاً إلى حد كبير قبل ظهور نظام الدولة الحديثة. ومنذ فترة قريبة ظهرت هذه الممارسة من جديد فى الوقت الذى زادت فيها الحواجز المتداعية التى تقف فى وجه التبادل النقدى من حجم الاختيار الفعلى للعملات. وهاهو التنافس فيما بين العملات القومية يتزايد بسرعة. ونتيجة لذلك تتباعد الآن المجالات التى تؤدي فيها العملات المفردة وظائف النقد القياسية بشكل يزداد حدة عن مناطق النفوذ القانونية الخاصة بالحكومات التى تصدرها. لقد أصبح النقد "غير مرتبط بالأرض" بالفعل.

ومما يؤسف له أن الأبعاد الكاملة الخاصة بجعل عملات الوقت الراهن غير مرتبطة بالأرض لا يمكن قياسها على وجه الدقة. وبما أن الإحصاءات الشاملة بشأن تداول العملات الكونية لا وجود لها، فإن أيّاً من تدويل العملات أو استبدال العملات لا يمكن توثيقه توثيقاً دقيقاً أو ثابتاً بأية درجة من درجات التدقيق. إلا أن المؤشرات المنحازة يمكن التقاطها من طائفة من المصادر الموثوق بها<sup>(٩)</sup> ومع أن ضيق المساحة لا يسمح بإعادة نشرها هنا، فإن التلخيص الموجز يمكن أن يساعد فى إبراز الترتيبات المذهلة الخاصة بذلك الحجم الضخم الذى ينطوى عليه ذلك.

إن أوضح إشارة خاصة بخطى تدويل العملات المتسارعة تبعث بها سوق العملات الأجنبية التى ازداد حجم أعمالها اليومية طبقاً لمصادر بنك التسويات الدولية<sup>(١٠)</sup> ازدياداً متسارعاً من ٦٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ (العام الأول الذى تتوفر عنه تلك



البيانات) إلى ما يقرب من ١,٥ تريليون دولار بعد ذلك بتسعة أعوام؛ وهو معدل زيادة يصل إلى حوالى ٣٠ بالمائة سنوياً. وتبدو كذلك قصة مشابهة واضحة فى الأسواق الدولية الخاصة بالاستحقاقات المالية الأخرى، بما فى ذلك ودائع البنوك وقروضها وكذلك السندات والأسهم، وجميعها ازدادت بمعدلات كبيرة على مدى سنوات. واستفادة من بيانات مستقاة من مجموعة من المصادر، حسب مؤخراً ثايجيسين Thygesen وآخرون<sup>(١١)</sup> ما أسموه "الثروة المالية الكونية"؛ وهى المحفظة الإجمالية العالمية للاستثمارات الدولية الخاصة. فقد تضاعف إجمالى الأموال السائلة والممتلكات التى يمكن تحويلها إلى نقد عبر الحدود أربع مرات ليصل إلى ما يزيد على ٤,٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٣، وهى زيادة أسرع بكثير من تلك الخاصة بالمُخرج العالمى من السلع والخدمات.

أما أوضح إشارة خاصة باستبدال العملات فتبعث بها الزيادة السريعة فى التداول الفعلى للعديد من العملات الكبرى، بما فى ذلك الدولار والمارك الألمانى والين على وجه الخصوص، خارج بلاد المنشأ. وبالنسبة للدولار، تحدد دراسة موثوق بها قام بها اثنان من اقتصاديى بنك الاحتياط الفيدرالى<sup>(١٢)</sup> قيمة أوراق العملة الأمريكية المتداولة فى الخارج بما يتراوح بين ٥٥ و ٧٠ بالمائة من إجمالى الرصيد الضخم، الذى كان يقدر بحوالى ٢٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥. وتشير الدراسة ذاتها كذلك إلى أن حوالى ثلاثة أرباع الزيادة السنوية فى أوراق النقد فى السنوات الأخيرة كان يتجه إلى الخارج مباشرة، وذلك مقابل ما يقل عن النصف فى الثمانينيات وما هو أدنى من الثلث فى السبعينيات. إن اشتهاه أوراق العملة الأمريكية الخضراء يزداد بشكل واضح. وباستخدام أسلوب مشابه، قدّر البنك المركزى الألمانى Bundesbank<sup>(١٣)</sup> تداول المارك الألمانى خارج ألمانيا بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة من إجمالى الرصيد، أى ما يتراوح بين ٦٥ و ٩٠ مليار مارك ألمانى (٤٥-٦٥ مليار دولار أمريكى) فى نهاية عام ١٩٩٤. ومن المتوقع بكل ثقة أن يقوم خليفة المارك، وهو اليورو الجديد الخاص بالاتحاد الأوروبى، بدور المارك الألمانى فى الاستخدام الخارجى المحلى بمجرد تداول أوراق اليورو فى عام ٢٠٠٢ وربما اقتطع جزءاً من سوق الدولار<sup>(١٤)</sup> وفى آسيا نُقل سراً عن مسئولى بنك اليابان اعتقادهم بأن ١٠ بالمائة من إجمالى المعروض من أوراق الين،



الذى بلغت قيمته فى عام ١٩٩٣ حوالى ٢٧٠ مليار دولار أمريكى، يوجد خارج اليابان فى الوقت الراهن<sup>(١٥)</sup> ويشير جميع هذه التقديرات المختلفة إلى أن الحد الأدنى لإجمالى تداول أكبر العملات هو ٢٠٠ مليار دولار على أقل تقدير؛ وهو بأى حال من الأحوال مبلغ ضخم يزداد ازدياداً واضحاً بناء على ما تشير إليه الأدلة المتاحة.

ويبدو أن الأدلة تشير كذلك إلى أن عدداً كبيراً جداً من الدول يتأثر بالظاهرة، وإن ظل الغموض يلف الأرقام الدقيقة إلى حد ما. وطبقاً لما ذكره مصدر موثوق به، بلغت نسبة أوراق العملة الأجنبية فى منتصف التسعينيات ٢٠ بالمائة أو يزيد من رصيد النقد المحلى فيما يزيد على الثلاثين دولة يسكنها ثلث سكان العالم<sup>(١٦)</sup> ويشير المصدر نفسه كذلك إلى أن ما يتراوح بين ربع وثلث العملات المتداولة فى العالم بشكل إجمالى جرى فى الفترة الأخيرة خارج دول الإصدار<sup>(١٧)</sup>.

وتؤكد هذه الأرقام بوضوح الأهمية المتزايدة لكل من الاستخدامين الدولى والخارجى المحلى للعملات. وهنا تبرز رسالتان. أولاً: يتسع مجال استخدام العملات عبر الحدود زيادة ضخمة وينمو نمواً سريعاً، مما يعكس مدى وكثافة التنافس الذى تحركه السوق. وحقيقة الأمر أن تداول النقد لم يعد مقصوراً على مناطق دول الإصدار. فالواقع أن الاكتفاء الذاتى الصارم فى العلاقات الخاصة بالعملات حالة خاصة.

ثانياً: بينما نجد أن عدد العملات المستعملة بالفعل إما للأغراض الدولية أو الأجنبية المحلية صغير بعض الشيء فى الغالب، فإنه يبدو أن عدد تلك العملات التى عادة ما تواجه المنافسة فى الداخل من العملات الوافدة من الخارج كبير جداً. ويعنى عدم الارتباط بالأرض كذلك أنه لم تعد هناك مساواة وظيفية بين العملات القومية. ومع أن كل العملات الخاصة بالدول ذات السيادة تتمتع من الناحية الاسمية بمكانة متساوية طبقاً للقانون الدولى، فإنه من الواضح أن بعض العملات - كما يقول جورج أورويل George Orwell - أكثر مساواة من غيرها طبقاً للواقع العملى. وتواجه بعض العملات، وخاصة فى العالم النامى وما تسمى الاقتصادات المتحولة، ما يصل إلى حد الغزو التنافسى الضخم من الخارج. فى الوقت الذى نجد فيه أن عملات أخرى، وخاصة تلك الخاصة بالدول الصناعية الأغنى، أكثر حصانة فى الواقع من المنافسة الأجنبية فى الداخل. إن أهل عالم العملات مرتبون ترتيباً مميزاً على هيئة فئات وطبقات.

من الواضح جداً أن الدولار يأتي على رأس هذا الترتيب، حيث لا يزال حتى الآن أكثر الاختيارات شيوعاً لكل من تدويل العملات وإحلال العملات. وحقيقة الأمر أن المجال الوظيفي للدولار يشمل الكرة الأرضية، من نصف الكرة الغربى (حيث المرادف المقبول لإحلال العملات هو "الدولة") إلى الكتلة السوفيتية السابقة وجزء كبير من الشرق الأوسط (حيث يجرى تداول الدولار على نطاق واسع باعتباره عملة موازية واقعية). يلي ذلك المارك الألماني - الذى سيحل محله اليورو عما قريب(\*) - الذى يسيطر سيطرة واضحة على العلاقات النقدية داخل جزء كبير من المنطقة الأوروبية، بما فى ذلك شرق ووسط أوروبا والبلقان. وفى موضع لا يبعد كثيراً نجد الين وحفنة من العملات الدولية النخبوية الأخرى مثل الجنيه الإسترلينى والفرنك السويسرى. وفى موضع أدنى بكثير توجد عملات كثيرة خاصة بالدول الفقيرة؛ وهى مجبرة على الكفاح باستمرار من أجل ولاء مستخدميها المحليين.

وإذا أضفنا هاتين الرسالتين إلى بعضهما لاتضح صورة تتباين تبايناً شديداً مع الصورة التقليدية الخاصة بالعملة شديدة المحلية؛ إنها عالم من التنافس شديد الكثافة وكذلك التراتب الواضح فيما بين العملات. ولذلك تواجه الحكومات بشكل جماعى تحدياً لسيادتها النقدية غير مسبوق فى العصور الحديثة.

## فوائد السيادة النقدية

تظل السيادة النقدية موجودة بالطبع باعتبارها قاعدة دستورية، والحكومة الاستثنائية هى تلك التى لم تعد تسعى للحفاظ بأقصى ما يمكنها بالاحتكار الفعلى لإصدار النقود وإدارتها داخل أراضيها. وقد لا يكون إنتاج النقود سمة أساسية من سمات سيادة الدولة. إلا أنه اعتبر كذلك منذ زمن بعيد إلى جانب إنشاء الجيوش وتحصيل الضرائب. وقد علّق على ذلك أحد المراقبين بمسحة من السخرية قائلاً:

(\*) بدأ العمل باليورو فى يناير ٢٠٠٢ (المترجم)

"الحكومة التى لا تسيطر على النقود حكومة محدودة ... ولا تحب أية حكومة أن تكون محدودة ... ولا بد أن تحتكر الحكومات النقود فقط إذا كانت ستسيطر عليها ولا بد أن تسيطر عليها إذا كانت ستصبح حكومات بالفعل"<sup>(١٨)</sup>.

من السهل فهم السبب وراء تقدير الاحتكار النقدي كل هذا التقدير. فالنفوذ الحقيقى يكمن فى الميزة التى يمثلها النقد. وهناك أربع فوائد يمكن استخلاصها من العملة شديدة المحلية. أولاً: الرمز السياسى القوى لتشجيع الشعور بالهوية القومية. ثانياً: المصدر القوى المحتمل للإيرادات التى تغطى النفقات العامة. ثالثاً: الأداة المحتملة لإدارة الأداء الاقتصادى الكلى الخاص بالاقتصاد. وأخيراً: الوسيلة العملية لعزل الدولة عن النفوذ أو القيد الخارجى. وداخل كل دولة، تمنح الميزات الأربعة كافة امتيازاً لمصالح الحكومة فيما يتعلق بالفاعلين الاجتماعيين.

وعلى المستوى الرمزي، تعد العملة المحلية مفيدة فائدة خاصة للحكام الذين يخشون الانقسام الداخلى أو الانشقاق. ذلك أن مركزية السلطة السياسية تسهل بهذا الشكل، حيث يشعر المواطنون كافة بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض باعتبارهم أفراداً فى وحدة اجتماعية واحدة؛ فالجميع جزء من "المجتمع المتخيل" نفسه كما تقول عبارة بنيدكت أندرسون Benedict Anderson المناسبة<sup>(١٩)</sup> ويؤكد أندرسون على أن الدول لا تقام باستعمال القوة وحسب، بل كذلك بالولاء الذى هو الالتزام الطوعى بالهوية المشتركة. والتميز المهم بين "نحن" و"هم" يمكن أن يزداد حدة بكل أسلوب من أساليب الرموز الملموسة كالأعلام والأناشيد الوطنية وطوابع البريد والبنائيات العامة، وحتى الفرق الرياضية. والنقد من بين أقوى تلك الرموز، كما أشار إلى ذلك مدير البنك المركزى الإيطالى تومازو بادوا شيويا Tommaso Padoa-Schioppa "أشار جون ستيوارت ميل John Stuart Mill ذات مرة إلى وجود تعددية النقود القومية باعتباره 'بربرية' ... وربما أمكننا الحديث عن نظام قبلى، حيث يجرى ربط كل قبيلة بنقدها وتُنسب إليه ميزات سحرية ... لا تعترف بها أية قبيلة أخرى"<sup>(٢٠)</sup>.

وتفيد "الميزات السحرية" الخاصة بالنقد فى تعزيز الشعور بالهوية القومية بطريقتين. أولاً: لأن العملة صادرة بمعرفة الحكومة أو بنكها المركزى، فهى تذكر

المواطنين يومياً بارتباطهم بالدولة والتوحد معها. ثانياً: تؤكد العملة بموجب الاستخدام العام لها بشكل يومى حقيقة أن الجميع جزء من الكيان الاجتماعى نفسه؛ وهو دور لا يختلف عن دور اللغة القومية الواحدة التى تشجعها حكومات كثيرة كذلك تشجيعاً فعالاً لأسباب وطنية. والعملة المشتركة تساعد على تجانس الجماعات الاجتماعية المختلفة والمعادية لبعضها فى كثير من الأحيان.

الفائدة الثانية للعملة المحلية هى "رسم إصدار النقد"، وهى القدرة التى يوفرها الاحتكار النقدي للحكومات القومية كى تزيد الإنفاق العام حين ترغب. ويمكن فهم هذه القدرة، التى تعرف فنياً بأنها زيادة القيمة الاسمية للعملة على تكلفة إنتاجها، على أنها مصدر بديل لإيرادات الدولة علاوة على ما يمكن تحصيله عن طريق الضرائب أو من خلال الاقتراض من الأسواق النقدية. ويستولى الإنفاق العام الذى يمول عن طريق خلق النقد فى الواقع على الموارد الحقيقية على حساب القطاع الخاص الذى يقلل قدرته الشرائية بشكل مناظر وما يتبع ذلك من زيادة فى معدل التضخم. وبسبب الآثار التضخمية التى ينطوى عليها ذلك، تشيع معرفة العملية باسم "ضريبة التضخم".

ورغم العيوب الاقتصادية المرتبطة بالتضخم، فإن ميزة القدرة التى يوفرها الاحتكار النقدي للحكومات القومية لها أهميتها من المنظور السياسى باعتبارها نوعاً من سياسة الضمان ضد المخاطر، وهو مصدر طارئ للإيرادات للتعامل مع الأمور الطارئة غير المتوقعة التى تصل إلى حد الحرب. ومنذ عقود مضت كتب جون مينارد كينز: John Maynard Keynes "يمكن للحكومة أن تحيا بهذه الوسيلة حين لا يمكنها الحياة بأية وسيلة أخرى"<sup>(٢١)</sup> وبعد عدة أجيال وصف عالم اقتصاد بريطانى آخر، هو تشارلز جودهارت Charles Goodhart، رسم إصدار النقد بأنه "إيرادات الملاذ الأخير"<sup>(٢٢)</sup> فهو الأداة الوحيدة الأكثر مرونة المتاحة لتعبئة الموارد فى حال حدوث أزمة مفاجئة أو تهديد للأمن القومى. وقد تكون الحكومة الاستثنائية هى تلك التى لا ترغب فى الاحتفاظ بشئ مثل خيار ضريبة التضخم.

الفائدة الثالثة يمكن الحصول عليها من الأثر المحتمل للنقد على الأداء الاقتصادى "الحقيقى" - إجمالى المخرج والعمالة - وكذلك الأسعار. وما دامت الحكومات قادرة على



الاحتفاظ بالسيطرة على المعروض النقدي داخل أراضيها، فإنها لديها القدرة، من حيث المبدأ على الأقل، على التأثير على سرعة نشاط السوق، بل وربما إدارته. وقد يستخدم النقد لتعزيز الرفاهية العريضة وتقوية الدولة وكذلك احتياجات الحكومة المالية التي تحصل عليها بشق الأنفس.

ويزود ربط العملة ببلد بعينه الحكومة بأداتين سياسيتين قويتين. أولاهما هي المعروض النقدي الذي يمكن التحكم فيه من أجل زيادة أو إنقاص مستويات إنفاق السكان المحليين. والثانية هي سعر الصرف - سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية - الذي يمكن التحكم فيه لزيادة أو إنقاص الإنفاق في الاقتصاد القومي من خلال تغييرات مستحدثة بين السلع المحلية والأجنبية. ولا يمكن الوثوق بأي من هاتين الأداتين بالطبع؛ فليس من المحتمل أن تحقق أى منهما أثراً مستداماً بحق على النشاط الاقتصادي على المدى الطويل الذي يضرب به المثل، إذا كان لا بد من تصديق التطورات النظرية الأخيرة. ولكن على مدى الآفاق الزمنية الأقصر التي يهتم بها المسؤولون الرسميون أقصى اهتمام، تبدو سياسات النقد وأسعار الصرف أثراً ضخماً باعتبارها أدوات للإدارة الاقتصادية الكلية. وقد تكون حكومة استثنائية تلك التي لا ترغب في الاحتفاظ بتلك الأسلحة في ترسانتها كذلك.

وأخيراً فإن هناك فائدة يتم الحصول عليها بالمعنى السلبي؛ فنتيجة للقدرة المحسنة، يمكن النقد المحلي الحكومة من تحاشي الاعتماد على مصدر آخر للحصول على أهم تلك الموارد الاقتصادية كافة. وتقيم محلية العملة حاجزاً اقتصادياً واضحاً بين الدولة وسائر دول العالم، مما يعزز السلطة السياسية. وكلما كانت الحكومة أقرب إلى القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النقدي كانت قدرتها أفضل على عزل نفسها عن التأثير أو القيد الخارجي عند وضع السياسة وتنفيذها.

ولا ينبغي استغراب احتمال استخدام الدول ذات السيادة العلاقات النقدية استخداماً قهرياً، إذا أتيحت الفرصة. وقد ذكرنا مؤخراً جوناثان كريشمر Jonathan Krishna بقوله إن "القوة النقدية مكون شديد الفاعلية من مكونات نفوذ الدولة ... وهي أقوى أدوات القمع الاقتصادي المتاحة للدول التي في وضع يمكنها من ممارستها" (٢٣)



وعلى أى حال من الأحوال فالنقد مجرد سيطرة على الموارد الحقيقية. فإذا حُرمت دولة ما من الوصول إلى الوسائل اللازمة لشراء السلع والخدمات الحيوية يكون من الواضح أنها ضعيفة من الناحية السياسية. والدرس المستفاد من ذلك بسيط، وهو ألا تعتمد على نقد غيرك إذا أردت الاستقلال السياسى.

## فائزون وخاسرون

يتضح من المناقشة السابقة أنه لا ينبغي لنا استغراب تمسك الدول الشديد بفكرة السيادة النقدية. إلا أن ما يهم ليس هو المبدأ الرسمى وإنما الممارسة الفعلية؛ وهو ما لا يتوقف على المعروض النقدى وحسب، بل كذلك على الطلب الذى تقل سيطرة الحكومات عليه فى الوقت الراهن. فالدول تمارس نفوذاً مباشراً فقط على رصيد العملة القومية المتداولة. وفى عالم شديد العولة لا يمكن حتى لأشد الحكومات شمولية ضمان تفضيل نقدها باستمرار على العملات التى تعود أصولها إلى دول أخرى.

ولذلك فإنه من المؤكد أن عدم الارتباط بالأرض سيغير توزيع الموارد والقدرات فى الشئون النقدية، بين الحكومات وبين القطاعين العام والخاص. ومن الواضح أن التغيرات المهمة تحدث فى توازن القوى فيما بين الدول. والأمر الأقل وضوحاً، وكذلك أقل أهمية، هو تلك التغيرات الحاسمة فى التفاعل المتبادل بين الحكومات والأسواق؛ وهى التغيرات التى يمكن أن يكون لها أثر عميق على السلطة السياسية الفعلية فى كل دولة، مهما كانت القدرة التنافسية التى تتمتع بها عملتها.

## الرمزية السياسية

لنأخذ الرمزية السياسية للنقد فى اعتبارنا. فإذا عملت عملة ما على تنمية الشعور بالهوية القومية، فالمتوقع من الناحية المنطقية هو أن يكون لعدم الارتباط بالأرض أثر عكسى بصورة أو بأخرى، مما يفكك أواصر الولاء للدولة. إلا أن النتائج فى الواقع أقل

وضوحاً مما قد يبدو. ففي بعض الحالات قد يعزز تناقص العزلة النقدية الارتباط بـ"المجتمع المتخيل" في الواقع بدلاً من أن يقلله. وقد تكسب الحكومات وتخسر كذلك، وهو ما لا يتوقف فقط على نتيجة الصراع من أجل البقاء بين العملات، بل كذلك على كيفية تفاعل السياسات الرسمية مع أولويات الفاعلين في السوق.

ومن الواضح أن عدم الارتباط بالأرض يضعف سمات النقد "السحرية" بالنسبة للحكومات ذات العملات غير المنافسة نسبياً؛ وهى تلك العملات التى تُعَرَّض العملات المنافسة الأكثر شيوعاً فى الخارج سلطتها داخل بلدها للخطر بصورة كبيرة. وكما ازداد استخدام عملة أجنبية ما على المستوى المحلى بدلاً من العملة القومية، نتيجة للتضخم الزائد أو احتمال خفض قيمة العملة المحلية مثلاً، كان إحساس المواطنين بأنهم مرتبطون ارتباطاً فطرياً بالدولة أو بجزء أقل من الكيان الاجتماعى نفسه. وشيئاً فشيئاً يتناقص التمييز المهم بين "نحن" و"هم". والأدهى والأمر هو أن الأداة التى كان المقصود بها أن تكون رمزاً لسلطة الدولة ورفعتها تصبح بدلاً من ذلك تذكيراً يومياً لعدم الكفاءة والضعف؛ فهى ليست عملة قوية، بل "عملة زائفة" تكون موضع سخرة واستهزاء. والحكومات التى تصدر مثل هذا النقد ليست خليقة بأن تحظى بقدر كبير من الاحترام كذلك.

ومن ناحية أخرى فإننا إذا نظرنا إلى أكثر العملات قدرة على التنافس لوجدنا أن احتمال زيادة عدم الارتباط بالأرض لصفات النقد "السحرية" أكبر من احتمال إنقاصه لها. فمن الواضح أن المركز البارز فى تراتب العملات يعزز سمعة دولة الإصدار فى الشؤون الدولية. وغالباً ما يصبح التداول الدولى مصدراً مهماً من مصادر المكانة والاحترام؛ فهو دليل مرئى على سمو المكانة فى مجتمع الدول. فأى شعب ذلك الذى لا يفخر بالتقدير الذى يحظى به رمز من أكثر رموزه واقعية.

إلا أن الأمور تزداد تعقيداً حين تحاول الحكومات التدخل لتعديل أولويات السوق أو التحكم فيها. فالعملة الضعيفة مثلاً قد تصبح كذلك مصدر قوة إذا أصررت الحكومة على أن تفعل شيئاً - أو على الأقل تعطى انطباعاً بأنها تفعل شيئاً - بشأن التحدى التنافسى من الخارج. والواقع أن السياسة النقدية قد تحول إلى تدريب فى الرمزية

السياسية. ذلك أنه من الممكن معاملة غزو النقد الأجنبي الذي تحركه السوق على أنه مرادف للعدوان العسكري الصريح. وبذلك يمكن الترويج للدفاع عن العملة الوطنية باعتباره مرادفاً للموقف المجيد لمصلحة "المجتمع المتخيل"؛ وهو أقصى تعبير عن حب الوطن.

وفى المقابل قد تصبح العملة القوية كذلك مصدراً للضعف، خاصة حين تحاول الحكومة الاحتفاظ بدور دولي للعملة التي أخذ وهج شيوعها يخبو. فلم يحدث قط أن تمتعت عملة ما بهيمنة دائمة في الاستخدام العابر للحدود. ومع ذلك فإنه حين تحظى الدولة بالاحترام الخاص بمكانة "العملة العظيمة" ربما يكون مفهوماً إلى حد كبير أنه من الصعوبة بمكان التخلي عنه، بصرف النظر عن أية منافع مادية قد تعود عليها. ولكن كما أن الدفاع الذي لا هوادة فيه ضد العملة الغازية في الداخل يمكن أن يوحى بالثقة المتجددة في الحكومة، فإن الجهود غير المثمرة لتعزيز نجاح العملة القومية في الخارج أو إحيائه قد يكون لها أثر عكسي إلى حد كبير، مما يشجع على الشك المتزايد، بل والسخرية، والنجاح ليس مقدراً دائماً للمساعي الرامية إلى التحكم في طلب السوق بهذه الطريقة، وهو ما تشهد عليه الأيام الأخيرة لمنطقة الإسترليني القديمة.

## رسم إصدار النقد

سوف تتفاوت الآثار الواقعة على ميزة رسم إصدار النقد كذلك بناء على القدرة التنافسية للعملات المفردة وكذلك لتفاعل السياسات الرسمية مع أولويات السوق. وبالنسبة للعملات الأقل قدرة على التنافس، فإن قدرة الحكومة على الاستيلاء على الموارد عبر خلق النقد معرضة للخطر بشكل واضح، حيث تصبح البدائل الجاهزة للعملة المحلية متوافرة في الحال من الخارج. والواقع أن قاعدة تحصيل ضريبة التضخم تنكمش. ونتيجة لذلك فإن قدرة الدولة على التغلب على الأمور الطارئة غير المتوقعة تتقيد بلا شك.

ولكن هل تزداد قدرة الدولة في المقابل بالنسبة للدول ذات العملة الأكثر قدرة على المنافسة؟ في اللحظة الأولى لا يبدو أن هناك شكاً في تلك النقطة كذلك. فكلما كان

المجال الوظيفي للعملة أكثر اتساعاً يكون من الأيسر على الحكومة التي تصدرها استغلال الفوائد المالية لإصدار النقد. فليس الاحتكار النقدي المحلي محمياً وحسب، ولكن الأجانب يمكنهم في الوقت الراهن أن يتحولوا كذلك إلى مصدر للإيرادات إلى حد استعدادهم لامتلاك النقد أو استعماله خارج بلد المنشأ. ويؤدّ التداول الموسع عبر الحدود المقابل للقرض المدعم أو المعفى من الفوائد من الخارج؛ وهو تحويل ضمنى يمثل مكسباً للموارد الحقيقية بالنسبة للاقتصاد ككل. ويشير الاقتصاديون إلى هذا باعتباره رسم إصدار نقد "دولى"، لتمييزه بشكل واضح عن تلك النوعية المحلية التقليدية. ويمكن أن يكون رسم إصدار النقد الدولى ضخماً إلى حد كبير فى الواقع، وهو ما أوضحت التجربة التاريخيتان لكل من الإسترليني والدولار بدرجة كبيرة. إلا أن إصدار النقد الدولى يمكن استغلاله فقط ما دامت العملة تحافظ على تفوقها التنافسى فى السوق؛ وهى الميزة التى لا يمكن ضمانها بصفة دائمة. ولذلك فإن قدرة دولة الإصدار الخاصة برسم إصدار النقد قد تقل بالفعل فى نهاية الأمر بدلاً من أن تزيد.

ويمكن عرض المشكلة بصورة مبسطة. فعند زيادة التداول خارج البلاد، قد يشعر الأجانب بالقلق المشروع بشأن إمكان انخفاض قيمة العملة فى المستقبل أو حتى فرض قيود صلاحية على استخدام ما بحوزتهم. ومن ثم فإن حكومة الإصدار سوف تضطر بمرور الوقت لإعطاء اهتمام أكبر للتنافس من جانب العملات الأخرى وبالتالي لكبح جماح شهيتها لضريبة التضخم. وعلى أقل تقدير لابد من زيادة أسعار الفائدة بشكل كبير للحفاظ على الجاذبية المالية للنقد. وفى النهاية فإن من المؤكد تقريباً أن السياسات القومية سوف تقيد الحاجة إلى منع التحويل الضخم من خلال سوق العملات الأجنبية.

باختصار، قد تُقيد القوة الناجمة عن ميزة رسم إصدار النقد بالنسبة للدول كافة، مهما كانت قدرة عملاتها التنافسية. ففي عالم من الاستخدام المتزايد عبر الحدود ليس بمقدور أية دولة تجاهل أولويات الفاعلين فى السوق عند حساب كيفية تمويل نفقاتها.

## الإدارة الاقتصادية الكلية

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن قدرة الحكومة الخاصة بالإدارة الاقتصادية الكلية. فهنا كذلك سوف تتأثر قوة الدولة في كل البلاد، وهنا كذلك سوف يتوقف الكثير على الطريقة التي تتفاعل بها السياسات مع أولويات السوق.

وفي هذا الصدد يكون هناك شعور بالأثر الأساسي لعدم الارتباط بالأرض في الآلية الخاصة بتمويل ميزان المدفوعات. وطالما عارض الاقتصاديون السهولة النسبية لتعديل الموازين الإقليمية داخل الدول التي بها صعوبات كبيرة متكررة مرتبطة بتعديلات المدفوعات بين الدول. وأحد الفروق الكبرى هو المدى الكبير لموازنة تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة في حالة الاضطرابات العابرة، بسبب وجود رصيد من المطالبات المالية قصيرة الأجل "المعممة" التي يمكن مبادلتها على وجه السرعة فيما بين أقاليم العجز وأقاليم الفائض. وعادة ما يُرجع نمو هذه المطالبات المعممة بدوره إلى وجود عملة قومية واحدة، وهو ما يزيل بالطبع كل مخاطر الصرف.

ومن الواضح أن هذا التفكير يقوم على الافتراض التقليدي الخاص بالاكْتفاء الذاتي في العلاقات النقدية. إلا أن المنطق ذاته يصدق حتى وإن تراخى هذا الافتراض في الاعتراف بالسرعة المتزايدة لاستخدام العملات عبر الحدود. وكلما اتسع المجال الوظيفي لعملة بعينها كان المدى المؤثر الخاص بتدفق رؤوس الأموال الموازن أكبر، حيث يتخذ شكل مشتريات ومبيعات للمطالبات المعممة المقومة بتلك العملة الواحدة. ولذلك فإنه لكون أشياء أخرى متساوية، فسوف يقلل تدفق رؤوس الأموال تكلفة هذا التعديل بالنسبة للدول ذات العملات الأكثر قدرة على المنافسة. وسوف تتحسن مرونة سياستها الاقتصادية الكلية تحسناً فعلياً. وفي المقابل سوف تجد الدول ذات العملات الضعيفة نفسها أقل قدرة على الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الموازن في عملية التكيف. فمع تناقص الثقة في نقدها سوف تقل تبعاً لذلك المساحة التي تسمح لها بالمناورة.

إلا أن النتائج الخاصة بأى من هاتين الفئتين واضحة تمام الوضوح. فبالنسبة للدول ذات المرتبة العليا قد يكون من المتصور أن السياسة النقدية المحلية مربوطة بهدف مضلل، حيث إن جزءاً كبيراً ولكنه غير محدد من رصيد النقد يجري تداوله في الخارج. كما أن السياسة قد يزعمها من حين لآخر نوعيات غير متوقعة من الطلب



الأجنبي على العملة المحلية أو أزمة ما تهدد عملة تابعة أضعف (مثلما هددت أزمة البيزو المكسيكي الدولار في أواخر عام ١٩٩٤). ومن المؤكد أن المرونة السياسية ليست بلا ثمن. وبالمثل فإن الآثار تتفاوت بالنسبة للدول التي تحتل مراتب دنيا تبعاً للطريقة التي تختار بها الحكومات الاستجابة لتقليل مساحة المناورة الخاصة بها. ويتم الحصول على القليل من السيطرة الاقتصادية، وربما يضيع الكثير من الاستقرار المالي، ما لم تنظر الكيانات الفاعلة في السوق إلى جهود الحفاظ على الاكتفاء الذاتي النقدي على أنها جديرة بالثقة. ومن ناحية أخرى فمن الممكن تحقيق أداء اقتصادي أكثر صحة، مع انخفاض تكاليف التعديل، إذا أخضعت الحكومات بالفعل سيادتها الاسمية - جزئياً على الأقل - لنظام السوق الصارم. وهذه الدول سوف تضطر على أقل تقدير إلى مراعاة اتجاه السوق المراعاة الواجبة عند وضع السياسة الاقتصادية الكلية.

## الانعزال النقدي

تبدو القصة متشابهة إلى حد كبير كذلك حين نصل إلى الفائدة الرابعة من فوائد الاحتكار النقدي، وهو الانعزال عن التأثير الخارجي. في هذا الصدد قد يبدو كذلك أن الدول ذات العملات الأكثر شيوعاً تحقق مكاسب غير متناسبة، إلى حد أن اتساع مجال العملة الوظيفي يوفر وسيلة محتملة لقمع الآخرين. وينبغي تعزيز النفوذ السياسي على حساب الدول التي تحتل مراتب أدنى وتصبح في المقابل أكثر اعتماداً على النقد الأجنبي. إلا أن النتائج في هذا الصدد كذلك شديدة الحساسية لتفاعل السياسات وأولويات السوق.

من الواضح أن التراتب فيما بين العملات قد يؤثر على توزيع النفوذ بين الدول. وفكرة التراتب نفسها ذات طابع سياسي، حيث تشي بالدرجات المتفاوتة للنفوذ المتبادل؛ أي الآثار المتفاوتة على قدرة الحكومات لتحقيق الأهداف في الداخل والخارج. فعلى المستوى الدولي نجد أن الدولة التي تصدر العملة الأكثر تداولاً في وضع يسمح لها بممارسة النفوذ على غيرها من خلال سيطرتها على الوصول إلى الموارد المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد يتحقق الفوز بالموارد الحقيقية من خلال ميزة رسم

إصدار العملة الدولية. وربما تشكّل بنية النظام بحيث تشجع الحكومات الأخرى التى لها نصيب حيوى على الاستمرار فى التمسك بالقواعد القائمة. وعلى المستوى المحلى ينبغى على الدول أن تكون أكثر انعزالاً عن تأثير النفوذ أو القمع الخارجى عند وضع سياستها وتنفيذها. إلا أنه فى هذه الحالة كذلك يمكن استغلال النفوذ فقط ما دامت العملة المعنية تحتفظ بتفوقها التنافسى فى السوق. وما إن تبدأ العملات المنافسة فى الظهور حتى تجد دول الإصدار أن قدرتها على التحكم فى تبعية غيرها قد تكون معرضة للخطر فى واقع الأمر. وسوف تتوقف النتائج المحتملة إلى حد كبير على ردود أفعال الفاعلين فى السوق، التى إما أن تعزز أثر الإجراءات القمعية الواضحة أو تبطلها. ولذلك فإن ممارسة القوة سوف تقتضى إلى حد كبير تشجيع اتجاه السوق. وقد يستمر تدفق رؤوس الأموال الموازن فى توفير قدر إضافى من المرونة السياسية فى التعامل مع صدمات المدفوعات العابرة. إلا أن سلوك الدول سوف يزداد بمرور الوقت تقيداً بضرورة منع التحولات المفاجئة أو الضخمة إلى العملات الأخرى. وفى النهاية قد يقل النفوذ السياسى القوى مع أخذ كل شىء فى الاعتبار، بدلاً من أن يزداد.

## ملخص

كيف إذن يمكن تلخيص أثر انتشار التنافس عبر الحدود على سلطة الدولة؟ تستفيد بعض الدول المفردة بالفعل، وخاصة صاحبة العملات الأكثر قبولاً، في الجوانب الأساسية، لبعض الوقت على الأقل. إلا أنه من الواضح أن مكاسبها تأتي على حساب الدول ذات العملات الأقل قدرة على التنافس، مما يغير توازن القوى التقليدي لمصلحتها.

إلا أنه حتى الدول ذات المرتبة الأعلى ليست محصنة ضد ضغوط السوق إلى الأبد. فبمرور الوقت تتعرض كل ميزة من ميزات القابلية الدولية العريضة للنقصان بفعل التنافس الذي يحركه الطلب. وبناءً عليه، ومع أخذ كل الأمور في الاعتبار، يبدو واضحاً من الناحية التنافسية أن أكبر الرابحين ليس الحكومات بحال من الأحوال، مهما كان شيوع عملاتها، بل مجموعة مختارة من الكيانات الفاعلة المجتمعية الخاصة، وهي تلك الموجودة في السوق ولديها القدرة والفرصة للاختيار من بين العملات البديلة. وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع، من الواضح أن المجتمع هو صاحب المصلحة الأكبر في عدم الارتباط بالأرض. فالحكومات في كل مكان تحصل على ميزات أقل، بينما تحصل عناصر القطاع الخاص على ميزات أكثر.

ومن الناحية المادية البحتة، تحقق تلك الكيانات الفاعلة المجتمعية قدراً كبيراً من مكاسب الكفاءة، حيث يكون هناك تحسن في نفع النقد بالنسبة لكل وظائفه الأساسية. كما توفر قابلية الإحلال عبر الحدود ملاذاً فعالاً من إساءة استخدام ميزة رسم إصدار النقد. ومن الناحية السياسية يحقق القطاع الخاص قدراً من السيطرة على السياسة العامة غير مسبقة في العصور الحديثة. ومن الواضح أن نفوذ الدولة يتلاشى.

## الدولة باعتبارها ممارساً لاحتكار القلة

هل يعنى هذا أنه بينما كانت الدولة تمارس السيادة النقدية فى يوم من الأيام، فإن القطاع الخاص يحكم فى الوقت الراهن حكماً فنئوياً؟ لابد أن يكون واضحاً أن الجواب هو "لا"؛ فليس الأمر أنه مادامت الدول هى المصدر الرئيسى للعملات فهى تنافس فى الوقت الراهن منافسة قوية عبر الحدود القومية. قد يكون الصراع من أجل البقاء مكثفًا، ولكنه صراع محدود - حتى الآن على الأقل - يكاد يقتصر من ناحية العرض على العملات القومية الرسمية. وهكذا لا تزال الحكومات تقوم بدور، وإن كان أقل من ذي قبل، فى إدارة الشئون النقدية. وربما يكون نفوذ الدولة قد تلاشى، إلا أنه لم يُقْضَ عليه تمامًا.

إن منافسى العملات القومية موجودون بالطبع، ولكنهم غالباً ما يتخذون فى الوقت الحالى شكل العملات شديدة المحلية التى تختلف قليلاً عن أنظمة المقايضة المؤسسية<sup>(٢٤)</sup> وفى يوم من الأيام قد يتولد نوع جديد وأكثر تهديداً من المنافسين فى عالم الفضاء الإلكتروني النامى حين تبدأ المواد الرقمية فى أجهزة الكمبيوتر - النقد الإلكتروني e-cash كما يسمونه - فى الحل محل أوراق النقد والحساب الجارى كوسيلة اعتيادية للدفع<sup>(٢٥)</sup> ولكن إلى أن يتحقق هذا التهديد سيظل النقد الإلكتروني لا شىء أكثر من كونه مفترضاً حتى يمكنه بعد طرحه السيطرة على القابلية العامة نفسها التى تتمتع بها النقود التقليدية، وهو التطور الذى قد لا يزال يبدو حتى الآن على مسافة بعيدة فى الأفق. وإلى أن يأتى ذلك المستقبل البعيد، سوف تظل نقود الدولة التقليدية تهيمن على جانب العرض الخاص بالسوق.

وبذلك فإن من تشارك فى هذا الأمر مشاركة وثيقة ليست مجموعة واحدة بل مجموعتان. فلا يقتصر الأمر على مستخدمى النقد وحسب، بل كذلك منتجيه، أى الحكومات. ولذلك فإنه ليس أحد الطرفين أو الآخر مسئولاً مسئولية كاملة. بل إنه كما

فى أى وضع من أوضاع السوق نجد أن العرض والطلب هما اللذان يقرران النتائج النهائية بتفاعلها تفاعلاً تكافلياً. وقد حدد الاقتصادى الإنجليزى الشهير ألفريد مارشال Alfred Marshall النقطة الأساسية منذ سنوات بعيدة وهو يعلق على ما إذا كان الطلب ("المنفعة") أو العرض ("تكلفة الإنتاج") هو الذى يحكم نتائج السوق ("القيمة"): "قد نختلف اختلافاً معقولاً حول ما إذا كان نصل المقص الأعلى أم الأسفل هو الذى يقص قطعة الورق، مثل اختلافنا حول ما إذا كان الذى يحكم القيمة هو المنفعة أم تكلفة الإنتاج" (٢٦).

وبالمثل فإننا فى عصرنا الحالى قد نختلف اختلافاً معقولاً حول ما إذا كانت الدولة هى التى تحكم أم المجتمع. والواقع أن كليهما يحكم، كما هو حال مقص مارشال، حيث يقوم كل منهما بدور تكافلى مهم فى عملية جدلية متطورة. والسؤال الواقعى هو ما الذى يمكن للحكومات أن تفعله، إن كان بيدها شىء، حيال ضياع السلطة النقدية؟

مع عدم الارتباط بالأرض حُرمت الحكومات من السيطرة الاحتكارية على الطلب التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام. ويصدق هذا على الدول التى فى قمة التراتب النقدى، صدقه على تلك التى فى القاع. وسبب ذلك هو أن الكثير من المتعاملين حالياً لديهم بديل، وهو الخيار السعيد الخاص باختيار العملات. ولذلك فإن القليل من الدول لم يعد فى وضع يمكنها من فرض دور حصرى لنقدها داخل حدود سياسية معترف بها. إلا أن الحكومات لا زالت تسيطر على جانب العرض الخاص بالسوق، حيث تحتفظ بسلطة على إصدار النقد. ومن ثم فهى فى وضع لا يزال يؤثر على الطلب إلى حد أنها تنافس منافسة ناجحة، داخل حدودها وخارجها، من أجل ولاء الكيانات الفاعلة فى السوق. وهى تحتفظ بالنفوذ إلى حد أنه يمكنها التحكم فى أولويات المستخدمين.

ولذلك فإن دور الدول الآن ليس مختلفاً فى جوهره عن دور الشركات المتنافسة فى صناعة احتكار القلة - الدولة باعتبارها ممارساً لاحتكار القلة - ولم يتهم أحد ممارسى احتكار القلة فى يوم من الأيام بافتقارهم إلى السلطة العملية. وفى عالم يتزايد فيه تداخل مناطق النفوذ النقدية، تجد الحكومات كافة نفسها مدفوعة إلى الانضمام إلى الصراع التنافسى لى تحافظ على حصة السوق الخاصة بمنتجاتها



أو تعززها. وكشأن الشركات الممارسة لاحتكار القلة، تؤكد الحكومات نفوذها بأن تفعل ما فى وسعها، بوعى أو بدون وعى، لتشكيل الطلب وإدارته.

وليست المنافسة التجارية فيما بين الدول بالأمر الجديد بالطبع. فقد كانت الدول تنافس بعضها بعضاً من أجل الأسواق والموارد كجزء من اللعبة الكبرى الخاصة بالسياسة العالمية. كما أن فكرة ضرورة تنافس الدول لاجتذاب الكيانات الفاعلة فى السوق لم تعد بالأمر المستجد إلى حد كبير. ومنذ ما يزيد على العشر سنوات أوضحت الراحلة سوزان سترينج Susan Strange كيفية دفع عولة الأسواق العالمية المتزايدة الحكومات إلى نوع جديد من المنافسة الجيوبوليتيكية، وهى "المنافسة من أجل حصص السوق العالمية باعتبارها أضمن وسيلة لتحقيق ثروة أكبر"<sup>(٢٧)</sup> ومنذ فترة قريبة بلور فيليب سيرنى Philip Cerny الفكرة فى تصوره الخاص بـ "دولة المنافسة"؛ وهى الحكومة "التي تدفعها ضرورات المنافسة الكونية إلى توسيع تعدى القوميات"<sup>(٢٨)</sup> إلا أن دولة المنافسة تشارك فى السوق مشاركة غير مباشرة وحسب، باعتبارها مشجعاً على تغيير الحوافز التي تواجه العنصرين الفاعلين على الجانبين فى المقام الأول، أى العرض والطلب على السواء. والأمر الفريد بشأن تنافس العملات عبر الحدود هو أن الدولة تشارك مشاركة مباشرة باعتبارها كياناً فاعلاً مهيمناً على أحد الجانبين، وهو جانب العرض. إن ما تخلقه الحكومة - نقدها - هو الذى يجب تسويقه وترويجه.

ويمثل احتكار القلة تشابهاً مناسباً إلى حد كبير فى هذا الصدد بسبب صفتيه البنيويتين الرئيسيتين الخاصتين بالاعتماد المتبادل والشك. وكلتاهما كذلك ملمح أصيل من ملامح نظام الدولة التقليدى. وفى النظام الدولى، كما هو الحال فى الصناعة التى تمارس احتكار القلة، يكون عدد الكيانات الفاعلة قليلاً جداً، بحيث يكون لسلوك أى منهما أثره الذى يحظى بالتقدير على بعض منافسيها على الأقل. وبالتالي لا يمكن التنبؤ بأعمال الكيانات الفاعلة الأخرى وردود أفعالها تنبؤاً مؤكداً. والنتيجة هى الاعتماد المتبادل الخاص باتخاذ القرار الذى يجبر الدول كافة، شأنها شأن الشركات المتنافسة، على أن تنشغل انشغالاً ملحوظاً باعتبارات الإستراتيجية طويلة المدى. وبهذا المنطق لا يختلف منتج العملة اختلافاً جوهرياً عن منتج السيارات أو أجهزة الكمبيوتر.

بل إنه كما هو الحال بالنسبة لمنتجات السيارات أو أجهزة الكمبيوتر، اضطرت الحكومات لتنفيذ إستراتيجياتها عبر جهود لإدارة الجانب الخاص بالطلب في السوق؛ وذلك في الواقع لكي "تبيع" منتجها. ومن تستهدفهم هم مستخدمو النقد، في الداخل والخارج. وهدفها هو الحفاظ على المجال الوظيفي للعملة أو تعزيزه، تقريباً كما لو كانت النقود أشبه بالسلع التي تباع تحت علامات تجارية مسجلة. وكما يقول الاقتصادي روبرت ألبرت Robert Albert فإن "الدولار والكوكاكولا كليهما اسمان تجاريان" (٢٩) كما يقول: "ينتج كل بنك مركزي علامة النقد التجارية الخاصة به ... وكل نقد قومي منتج مختلف ... وكل بنك مركزي لديه استراتيجية تسويق لتقوية الطلب على علامة تجارية بعينها من النقد" (٣٠).

وليست المهمة سهلة بالطبع، فما هي الاستراتيجيات المتاحة للحكومات كي تسوق علامة النقد التجارية الخاصة بها؟ بصورة عامة، تميز النظرية الاقتصادية بين مقاربتين متناقضتين لوضع الإستراتيجية التنافسية في وضع يمارس فيه احتكار القلة. إذ يمكن أن يكون سلوك الشركة دفاعياً أو هجومياً؛ أي يقصد به إما بناء الدفاعات ضد القوى التنافسية القائمة، أو بدلاً من ذلك مهاجمة الظروف القائمة من أجل تحسين وضع السوق. ويسعى الدفاع إلى جعل نقاط قوة الشركة ونقاط ضعفها منسجمة مع بيئتها، معتبراً بنية الصناعة أمراً مسلماً به. ويسعى الهجوم إلى تحسين وضع الشركة فيما يتعلق ببيئتها بالتأثير بفاعلية على توازن القوى في السوق. ويمكن لسياسة العملات كذلك أن تكون إما دفاعية أو هجومية، حيث تهدف إما إلى الحفاظ على حصة السوق أو تعزيزها.

وبالتالي فربما يمكن السعي لتحقيق كل مقاربة إما بشكل منفرد أو بالتواطؤ مع آخرين، مما يسفر عن أربع استراتيجيات عريضة ممكنة هي:

(١) قيادة السوق: وهي سياسة أحادية المقصود بها زيادة استخدام العملة القومية إلى أقصى حد ممكن، وهي شبيهة بقيادة الأسعار الشرسة في احتكار القلة.

(٢) تحالف السوق: وهى سياسة تواطؤية خاصة بالسيادة النقدية المشاركة فى اتحاد نقدى أو خاص بأسعار الصرف من نوع ما، وهو شبيه بالاتحاد الاحتكارى الضمنى أو العلنى.

(٣) الحفاظ على السوق: وهى سياسة الأمر الواقع التى يقصد بها الدفاع عن وضع السوق الذى سبق الحصول عليه، وليس زيادة حجمها.

(٤) اتباع السوق: وهى سياسة إذعان خاصة بإخضاع السياسة النقدية للعملة الأجنبية الأقوى عن طريق شكل ما من أشكال قاعدة سعر الصرف، وهى شبيهة لتبعية الأسعار السلبية فى احتكار القلة.

وتتطلب الإستراتيجيات تكتيكات. وبالنسبة للحكومات كذلك هناك مقاربتان متناقضتان ممكنتان؛ وهما إما الإقناع أو القمع. ومع أن كليهما ليست مضمونة، فأى منهما يمكن أن تساعد فى التأثير على الطلب الشامل على العملة. ومن الناحية العملية تعلمت معظم الحكومات الاستفادة من كليهما بتوليفات مختلفة، حيث إن وجود إحدهما لا يستبعد وجود الأخرى تماماً.

والإقناع بطبيعة الحال هو الأسلوب القياسى الخاص بالقطاع الخاص، حيث يفترض أن القمع غير مشروع. وفى احتكار القلة الصناعى قد تزيد الشركات جاذبية منتجاتها عبر تخفيض الأسعار، أو تحسين الجودة، أو الإعلان الجرىء، أو أى عدد من حيل التسويق المشابهة. وفى الحلبة الدولية، تحاول الدول أن تفعل الشيء نفسه باستثمار سمعة نقدها، حيث تعمل على تعزيز جاذبية العملة بالنسبة لأى من الأغراض النقدية المعتادة أو جميعها. والفكرة هى تعزيز الثقة فى فائدة النقد وإمكانية الاعتماد عليه باستمرار. ولكن ما يؤسف له أنه ليس هناك ما يمكن إنجازه بسرعة، ومن المؤكد دون قدر كبير من التكلفة والجهد. ولذلك فلا بد من إنفاق الموارد بإصرار لخلق اسم تجارى ناجح واستدامته.

ويمكن استعمال العديد من وسائل الإقناع. وفى أضيق الحدود قد يمكن تشجيع استخدام النقد بزيادة أسعار الفائدة، أو قابلية التحويل، أو الميزات الضريبية الخاصة

على أصول ثابتة مختارة. وتحاول الحكومات على نطاق أوسع تعزيز القبول بتيسير اتساع نطاق تداول العملة، كأن يكون ذلك عن طريق رعاية تنمية أسواق الديون المقومة بعملتها. والأمر الأكثر جوهرية هو أن سمعة العملة يمكن أن يدعمها الالتزام الموثوق به بالإدارة النقدية "السليمة"، وهى الصفة التى تحظى بقدر كبير من التقدير فى الصراع من أجل البقاء فيما بين العملات. ومن غير المحتمل أن ينجذب المتعاملون المتعقلون إلى عملة حكومة لا يمكنها مقاومة إغراء الاستغلال المتعمد لميزة رسم إصدار النقد. والواقع أنه يجب بذلك على الدول التى ترغب فى تحاشي الهروب من عملتها ممارسة نوع من إنكار الذات المالى - أو "الصبر على الإيرادات" كما يقول أحد الاقتصاديين<sup>(٣١)</sup> - حيث تقيد باختيارها إصدار نقدها.

إحدى طرق جعل هذا الالتزام موثقاً به تكون بواسطة مجلس العملة أو قاعدة صارمة لأسعار الصرف؛ أى إستراتيجية الاتباع. وكما اكتشف الكثير من الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، فى الكتلة السوفيتية السابقة وكذلك فى العالم النامى، فإن ما يسمى "خيار العملة القوية"، أى اقتراض المصداقية من بنك مركزى محترم ما فى مكان آخر، قد يكون هو السبيل الوحيد لبناء الثقة فى العملة القومية الضعيفة أو استعادة تلك الثقة. والبديل لذلك هو أن الحكومات قد تسعى إلى استعادة المصداقية بنفسها بشكل أكبر، دون الخضوع المباشر للعملة الأجنبية الأقوى، عن طريق الإقناع بإصلاح السياسة الاقتصادية الكلية فى الداخل؛ وهى إستراتيجية الحفاظ على السوق بدلاً من التبعية. وقد تفضل دول كثيرة التعامل مباشرة مع نظام السوق بدلاً من الخضوع لسيطرة حكومة أخرى، حين يكون ذلك ممكناً.

يكمل هذا كله احتمال القمع؛ وهو من الناحية القانونية ميزة فريدة خاصة بالحكومات ذات السيادة فى نظام الدولة الحديثة. وصحيح أن الكيانات الفاعلة التى تمارس احتكار القلة فى القطاع الخاص قد تلجأ كذلك فى بعض الأحيان إلى تكتيكات عالية الضغط مثل ترتيبات الربط الإجبارى أو خطط التسويق الحصرية، إلا أن ذلك متاح فقط إلى الحد الذى يسمح به القانون ولا يسانده بحال من الأحوال تهديد مشروع باستخدام القوة. ومن ناحية أخرى فإن الدول هى التى تضع القانون فى الواقع وهى

تجسيد للسلطة القمعية. ويسمح مبدأ السيادة السياسية للحكومات، وحدها بين الكيانات الاقتصادية الفاعلة، بالاعتماد على ما هو أكثر بكثير من مجرد فن الإقناع للدفاع عن وضع السوق.

وواقع الأمر أن القمع جزء من ترسانة كل حكومة في الشؤون النقدية منذ زمن بعيد، حيث يعود ذلك إلى احتكار السلطات النقدية الذي بدأ في القرن التاسع عشر. والأمر الأكثر شيوعاً هو قوانين العطاءات القانونية وما تسمى بنود استحقاقات القبض العامة. والعطاء القانوني هو المصطلح الذي يسمى به أى نقد يضطر الدائن لقبوله لتسوية الدين. ويشير استحقاق القبض إلى العملة التي قد تستخدم لتحويل الضرائب للوفاء بأية التزامات تعاقدية تجاه الدولة. وتتاح كذلك مجموعة عريضة من الإجراءات الأخرى التي قد تستخدم لتنظيم النشاط المالي الخاص، بما في ذلك القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود أو تعاملات الصرف الأجنبي. وقد لا يكون صحيحاً أن العملات المحلية التقليدية قد تخطى اختفاء تاماً في غياب القيود القانونية، كما قال بعض الاقتصاديين، ولكن من الواضح أنه بدون تلك الإجراءات قد ينخفض الطلب على الكثير من العملات القومية انخفاضاً ضخماً، وبالأخص على تلك العملات التي تلقى أكبر قدر من التحدى بسبب المنافسة من الخارج؛ حيث قد يصل الأمر ببعضها إلى حد الاختفاء.



## إيضاحات من شرق آسيا

ليس هناك ما يوضح قسوة ذلك الصراع أكثر من الأزمة المالية التي اجتاحت شرق آسيا في أعقاب انخفاض قيمة البات التايلاندى فى منتصف عام ١٩٩٧ . ففي البداية أصابت المنطقة الموجات الصدمية الأولى للمضاربة فى العملة، وكان رد فعل الحكومات هو اتخاذ موقف دفاعى، حيث استثمرت استثماراً باهظ التكاليف فى مساع حثيثة لاستعادة الثقة فى عملاتها؛ وهو ما أسماه بول كروجمان Paul Krugman ساخراً "لعبة الثقة"<sup>(٣٢)</sup> إلا أن أولويات المستخدمين أثبتت أنها أكثر مقاومة لتكتيكات الإقناع مما كان متوقعاً فى البداية، وفجأة وجدت الحكومات التى كانت فيما مضى تفخر بالقدرة التنافسية التى تتمتع بها عملاتها نفسها عاجزة عن استدامة حصة السوق. أما الإستراتيجيات التى كانت تبدو فى يوم من الأيام مناسبة لإدارة الطلب فقد اتضح أنها بحاجة إلى إعادة تقييم فى ضوء "الهروب إلى الجودة" العالمى من جانب رأس المال المتحرك. وكان السؤال هو: هل يمكن لأحد التفكير فى بديل فعال؟

### هل هو مجالس العملات؟

يرى البعض أن الإجابة تبدو واضحة، وهى التخلّى عن أى تظاهر بالسيادة النقدية القومية وتبنى إستراتيجية خاصة بتبعية السوق الصارمة فى شكل مجلس العملة بدلاً من ذلك، كما هو قائم فى برونائى وهونج كونج. راجت فكرة مجلس العملة، التى روجت لها طويلاً جماعة صغيرة من المتخصصين الذين تأثروا بما كتبه الاقتصادى الأمريكى ستيف هانك Steve Hanke،<sup>(٣٣)</sup> فى إندونيسيا فى أوائل عام ١٩٩٨ قبل الاستقالة الجبرية للرئيس سوهارتو فى شهر مايو. وفى فبراير من عام ١٩٩٨،

وبناء على نصيحة هانك، أعلنت الحكومة أنها تمضى قدماً فى تنفيذ خطط إنشاء نظام مجلس العملة الذى يرتبط بالدولار الأمريكى. وأشار سوهارتو نفسه إلى المشروع باعتباره برنامجاً "يدعمه صندوق النقد الدولى" (٣٤).

إلا أنهم تخلوا عن الفكرة فى النهاية تحت ضغط من الصندوق وغيره من الدائنين الأجانب الذين شعروا - وكانوا محقين فى ذلك - بوجود كارثة فى القيام بذلك. ومن المؤكد أن مجلس العملة لم يحم هونج كونج من ضغوط المضاربة القاسية التى زعزعت استقرارها. وفى ظل مستوى الشك فى إندونيسيا فى ذلك الوقت، كان من المحتمل إلى حد كبير أن يؤدى إنشاء مجلس العملة إلى الاندفاع نحو شراء الدولار، مما ينتج عنه ارتفاع هائل فى أسعار الفائدة كان يمكنه بدوره أن يقضى على ما تبقى من النظام المصرفى فى البلاد. وسرعان ما أقنعوا الحكومة الإندونيسية بأن عليها أولاً تقوية الأسواق المالية، ومعالجة الديون الخارجية، وتعزيز احتياطات البنك المركزى قبل أن تفكر فى المشروع فى مثل تلك التجربة المحفوفة بالمخاطر. وبناء على ذلك جرى التخلي رسمياً عن تلك الخطة فى أواخر مارس، ومنذ ذلك الوقت لم تبد أية دولة فى المنطقة أية اهتمام بالتحرك فى الاتجاه نفسه.

### هل هو الاتحاد النقدي؟

يرى آخرون أنه يبدو أن الإجابة تكمن فى اتجاه مختلف؛ أى فى التخلي عن السيادة النقدية، ليس لمجلس عملة وإنما لاتحاد نقدي على شاكلة يورو أوروبا الجديد. باختصار، التحول إلى الموقف الهجومى بإستراتيجية قوية خاصة بتحالف السوق. وقد يوفر الاتحاد الفائدة لأعداد كبيرة؛ وبذلك قد يكون هناك أمل فى أن تكون القيمة الكلية أكبر فى واقع الأمر من إجمالى الأجزاء. ومن يشك على أية حال فى أن العملة المشتركة يمكن أن تكون أكثر جاذبية من العديد من العملات القومية المنفصلة؟ وحتى قبل أن تندلع الأزمة كان باحثون بارزون يجدون فى دراسة الفكرة (٣٥) وما إن بدأت المشاكل فى المنطقة حتى ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعاً سريعاً. ويقول أحد المراقبين: "إن ضرباً من الإقليمية النقدية فى المنطقة ... أمر حتمى" (٣٦) بينما يقول آخر: "ينبغى

على آسيا ... أن تقيم اتحاداً نقدياً آسيوياً<sup>(٣٧)</sup> إلا أن ردود الفعل الرسمية كانت في الغالب غير متحمسة إلى حد كبير<sup>(٣٨)</sup> ولعدة أسباب سياسية واقتصادية كذلك، لم تكن هناك حكومة على استعداد للتخلي تماماً عن الاسم التجارى الخاص بنقدها.

والواقع أنه من الواضح أن الشروط السياسية المسبقة الخاصة بالاتحاد النقدي في آسيا لم تكن قد توفرت بعد. وكما كتبت في موضع آخر، فإن دروس التاريخ بشأن هذه القضية واضحة<sup>(٣٩)</sup> فلكي تدوم أية عملة مشتركة فيما بين دول ذات سيادة لابد من توفر أى من هذين الشرطين: فإما أن تكون هناك قوة مهيمنة محلية لفرض النظام وإلا فشبكة عريضة من الروابط المؤسسية الكافية للقضاء على احتمالات انفلات أى من المشاركين أو خروجه. ولم يكن من الواضح توفر أى من الشرطين في آسيا.

ومن المؤكد أنه كان من الواضح أن الدول الآسيوية تفتقر إلى مجموعة كبيرة من الالتزامات الخاصة بالسيادة النقدية التي يقبلها كل شريك من الشركاء على الفور. ولم يكن ما ينقص هو الرغبة في التجربة. فحتى قبل الأزمة كانت البنوك المركزية قد بدأت في إقامة علاقات مؤسسية في سلسلة من المنتديات المتواضعة المقصود بها تشجيع الحوار والتبادل المشترك للمعلومات<sup>(٤٠)</sup> وكان كثيرون يأملون في أن تساعد هذه التجمعات في النسيج الدقيق لنوع من النسيج الخاص بالروابط المتصلة التي يمكن أن تدعم في يوم من الأيام إستراتيجيات التحالف النقدي الأكثر طموحاً. إلا أنه رغم هذه الجهود كان لا يزال هناك القليل من تقليد التضامن المالى الحقيقي - بينما لم يكن هناك أى تضامن سياسى - في أنحاء المنطقة.

ومن ناحية أخرى، من الواضح أنه كانت هناك قوة مهيمنة محتملة على مقربة من المنطقة، وهى اليابان. والواقع أنه من العدل القول بأنه لن تنال أية مبادرة في اتجاه الاتحاد النقدي في المنطقة قدراً كبيراً من الحظ بدون المشاركة الفعالة للقوة المالية المهيمنة في آسيا. ولكن هل كان الآسيويون مستعدين بالفعل لدفن الشكوك التاريخية في الدوافع والمصالح اليابانية؟ رغم ما لدى اليابان من أعمال اقتصادية فإنها قد تطمح كذلك في إستراتيجية قيادة السوق، إلا أنه لم يكن واضحاً بحال من الأحوال أن الآخرين في المنطقة سوف يتبعونها طوعاً. والواقع أن شيئاً لا يدانى كتلة الين الرسمية التي تبدو مقبولة سياسياً من الحكومات الإقليمية.

ومن المؤكد أن هذا لم يبلغ الأشكال الأقل طموحاً من التعاون المشترك مع اليابانيين، مادامت طموحات الهيمنة اليابانية قد أسكتت نسبياً. وفي أوائل عام ١٩٩٦ على سبيل المثال، سعدت تسع حكومات في المنطقة بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات التي تلزم بنك اليابان بتوفير قروض بالين حين تكون هناك حاجة إليها للمساعدة في استقرار أسعار الصرف<sup>(٤١)</sup> وفي عام ١٩٩٧، وفي أعقاب الموجات الصدمية الأولى للأزمة، كانت تلك الحكومات أكثر تحمساً بشأن اقتراح طوكيو الخاص بمنشأة مالية إقليمية جديدة - ما باتت تعرف باسم "صندوق النقد الآسيوي" AMF - للمساعدة في حماية العملات القومية من هجمات المضاربين<sup>(٤٢)</sup> وكان اقتراح صندوق النقد الآسيوي حتى ذلك الوقت أكثر جهود اليابان طموحاً لتنفيذ إستراتيجية قيادة السوق في التمويل الآسيوي. ورغم نجاح الولايات المتحدة في منع إقامة صندوق النقد الآسيوي، حيث عبرت علناً عن قلقها بشأن التهديد المحتمل للدور المركزي لصندوق النقد الآسيوي في الشئون النقدية،<sup>(٤٣)</sup> ظلت الفكرة مثار الاهتمام على الين الأكثر تدويلاً<sup>(٤٤)</sup> إلا أنه يبدو أن العملية ذات طابع تطوري أكثر منه ثوري إلى حد كبير، مما يوفر قدراً قليلاً من احتمال حدوث تغير كبير على المدى القريب.

## هل هي قيود رأس المال؟

تكمّن الإجابة الثالثة في اتجاه آخر، وهو عكس عدم ارتباط العملة بالأرض عن طريق قيود رأس المال؛ والواقع أن إستراتيجية الحفاظ على السوق تقوم على القمع أكثر منها على الإقناع. ومع أن قيود رأس المال كانت تحظى بقدر كبير من التأييد باعتبارها وسيلة للحفاظ على السيادة النقدية، خاصة في العقود الأولى التالية للحرب العالمية الثانية، فقد بات الناس يسخرون منها منذ ذلك الحين باعتبارها متشبهة بالرأى الخاطئ إن لم تكن لا تصلح تماماً لهذا العصر؛ فهي ليست غير فعالة وحسب، بل كذلك غير صالحة في عالم على قدر كبير من العولة. إلا أنه في خضم أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم نجد أن السؤال الذي يحق طرحه هو هل مزاياها أكثر بكثير من

عيوبها؟ وسرعان ما سمعت الأصوات المؤثرة تدعو إلى إعادة النظر في الدعوة إلى فرض القيود التي يقودها بول كروجمان وزميله الاقتصادي جاجديش باجاواتي Jagdish Bhagawati. ويقول باجاواتي: "حين تقع أزمة ما يبرز عيب حركية رأس المال الحرة... ولا بد أن تعوض هذه الخسارة المكاسب الناتجة عن الكفاءة الاقتصادية التي قد تتبع من حركية رأس المال الحرة، في عالم يفترض أنه يخلو من الأزمات، في حال اتخاذ قرار حكيم" (٤٥).

وعلى أى الأحوال فقد كان الداعون إلى القيود الرأسمالية في منطقة آسيا يحركهم نموذج الصين الواضح. ومع أن الصين لم تكن تخلو من الشدائد الخاصة بها، بما في ذلك النظام المصرفي شبه المفلس والصناعات الخاسرة المملوكة للدولة والبطالة المتزايدة، فقد نجت من أسوأ أضرار الأزمة. وبينما كانت الاقتصادات الأخرى تدفع دفعا إلى الكساد، لم يتوقف النمو الصيني. وبينما كانت قيمة العملات الإقليمية الأخرى تنخفض بما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ بالمائة في تايوان وسنغافورة ليصل ذلك إلى ٨٠ بالمائة (لمرة واحدة) في إندونيسيا، ظل اليوان ثابتا. ومن الواضح أن أحد أسباب ذلك هو القدر الكبير من القيود المفروضة على سعر الصرف ورأس المال، مما جعل من المستحيل فعلياً بالنسبة للمستخدمين في الداخل والخارج المراهنة بقوة على خفض قيمة العملة. ولذلك بدا أنه من الطبيعي وحسب السؤال عما إذا كانت القيود المشابهة ستفلح بالنسبة للدول الأخرى أم لا.

وجاء رد الفعل الأكثر قوة من ماليزيا التي فرضت في سبتمبر من عام ١٩٩٨ قيوداً صارمة على قابلية عملتها القومية، الرينجت، للتحويل لأغراض التجارة والاستثمار. وكان في تبني كوالالمبور لإستراتيجيتها الجديدة محاكاة واعية للإستراتيجية الصينية. وقال أحد وزراء الحكومة: "تقوم قيود العملة الجديدة في ماليزيا على النموذج الصيني" (٤٦).

وفي العام الأول من الأزمة انكمش الاقتصاد الماليزي بما يقرب من السبعة بالمائة، وانخفضت قيمة الرينجت بمقدار ٤٠ بالمائة، وانخفضت أسعار بورصة كوالالمبور بمقدار ٧٥ بالمائة. وبحلول نهاية شهر أغسطس من عام ١٩٩٨ لم يعد زعيم البلاد



المستبد، وهو رئيس الوزراء مهاتير محمد، على استعداد للتفاوض عن سياسات وزير ماليته (وخليفته المنتظر) أنوار إبراهيم الذي عُزل ثم أودع السجن. وكان رئيس الوزراء يعتقد أن تلك السياسات شاركت في المؤامرة الغربية لتدمير الاقتصاد الماليزي. وأكد مهاتير محمد أن الوقت قد حان لاستعادة زمام الأمر من أيدي المضاربين الدوليين بزعامة رجل المال جورج سوروس George Soros و"اليهود". واعتباراً من ذلك الوقت أحكمت السيطرة على الرينجت، وأُحكِم تثبيت سعر الصرف، وكان لابد لأي رأس مال يستثمر في البلاد أن يبقى بها لمدة عام على الأقل قبل أن يصبح بالإمكان إعادته إلى وطنه الأصلي. وكانت الفكرة هي إيجاد مساحة للسياسات المحلية التوسعية تزيد عما كان يبدو ممكناً لولا ذلك. وعلى الفور خففت السياسة النقدية، حيث خفضت أسعار الفائدة تخفيضاً حاداً، وفي أكتوبر وضعت ميزانية جديدة تجمع بين تخفيض ضخم في الضرائب وبرامج إنفاق عام جديدة وكبيرة. وقال الدكتور مهاتير لأعضاء البرلمان: "تهدف الخطة إلى تحرير ماليزيا من قبضة الأزمة المالية الآسيوية ووضع الاقتصاد الماليزي على أسس أقوى" (٤٧).

لم يكن مستغرباً أن تكون قيود رئيس الوزراء المتشددة الجديدة مثار جدل. ومع أنه من السهل السخرية من الدكتور مهاتير بسبب آرائه التأميرية، إلا أنه كان يمثل تحدياً خطيراً للآراء التقليدية بشأن الإدارة المالية، التي ترى أولوية حركية رأس المال على أنها أمر مسلم به. فطوال عشرات السنين كانوا يبينون للدول الناشئة فضائل تحرير السوق المالية؛ ومع ذلك كانت تلك حكومة تفعل العكس، رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وتكاليف يحتمل أن تكون باهظة. وعلاوة على ذلك أوضحت الدلائل المبكرة رغم اختلاطها أن اقتصاد ماليزيا قد يستجيب استجابة إيجابية بالفعل لسياسات النظام التوسعية. ورغم عدم اتباع أية دولة الدكتور مهاتير على الفور، فقد كان واضحاً أن جراته وجسارته كان لهما أثر إيضاحي قوي. وماذا إذا انتعشت ماليزيا بشكل أسرع نتيجة لجدار عزلتها الجديد في مواجهة المضاربة الدولية؟ إن الحكومات الإقليمية تراقب التجربة عن كثب.

## خاتمة

بذلك يمكننا الانتهاء إلى أن الدول تواجه صعوبة في الاختيارات في عالم اليوم شديد العولمة. ولم تفقد الحكومات دورها نتيجة لعدم ارتباط العملات بالأرض. إنها لا تزال جزءاً من نظام السيطرة الخفى الخاص بالنقد. ولكن كما تبين الأزمة المالية الآسيوية بجلاء، فإن الفكرة التقليدية الخاصة بالسيادة النقدية باتت تنازعها قوى السوق المنافسة منازعة قوية ومتزايدة على مكانتها. وقد اضطرت الحكومات إلى التكيف مع التحول الضخم الخاص بوضعها - من الاحتكار إلى احتكار القلة - ولابد الآن من ممارسة السلطة بطريقة على قدر كبير من الاختلاف إذا أريد لها أن تكون فعالة بأي حال من الأحوال.

## الهوامش

1. For two recent surveys, see B. J. Cohen, 'Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance', *World Politics*, 48 (1996) 268-96; and D. M. Andrews and T. D. Willett, 'Financial Interdependence and the State: International Monetary Relations at Century's End', *International Organization*, 51 (1997) 479-511.
2. D. M. Andrews, 'Capital Mobility and State Autonomy: Toward a Structural Theory of International Monetary Relations', *International Studies Quarterly*, 38 (1994) 197, 204.
3. B. J. Cohen, 'The Triad and the Unholy Trinity: Lessons for the Pacific Region', in R. Higgott, R. Leaver, and J. Ravenhill (eds), *Pacific Economic Relations in the 1990s: Cooperation or Conflict?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993) 133-58.
4. See, for example, W. R. Clark and U. N. Reichert, 'International and Domestic Constraints on Political Business Cycle Behavior in OECD Economies', *International Organization*, 52 (1998) 87-120; G. Garrett, 'Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?', *International Organization*, 52 (1998) 787-824; T. Oatley, 'How Constraining is Capital Mobility? The Partisan Hypothesis in an Open Economy', *American Journal of Political Science*, 43 (1999) 1003-27 and Chapter 5 of this volume.
5. E. Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994).
6. L. W. Pauly, 'Capital Mobility, State Autonomy and Political Legitimacy', *Journal of International Affairs*, 48 (1995) 373.
7. The discussion in this section is necessarily condensed. For more detail on the characteristics and implications of cross-border currency competition, see B. J. Cohen, *The Geography of Money* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).
8. Useful sources on currency internationalization include P. R. Krugman, 'The International Role of the Dollar', in P. R. Krugman, *Currencies and Crises* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992) 165-83; and S. W. Black, 'The International Use of Currencies', in D. K. Das, *International Finance* (London: Routledge, 1993). General introductions to currency substitution include A. Giovannini and B. Turtelboom, 'Currency Substitution', in F. Van Der Ploeg, *The Handbook of International Macroeconomics* (Oxford: Basil Blackwell,

- 1994) 390–436; and P. D. Mizen and E. J. Pentecost, *The Macroeconomics of International Currencies: Theory, Policy and Evidence* (Brookfield, VT: Edward Elgar, 1996).
9. Representative samples can be found in Cohen, *The Geography of Money* and N. Thygesen *et al.*, *International Currency Competition and the Future Role of the Single European Currency* (London: Kluwer Law International, 1995).
  10. Bank for International Settlements, *Central Bank Survey of Foreign Exchange and Derivatives Market Activity* (Basle: BIS, 1999).
  11. Thygesen *et al.*, *International Currency Competition*, p. 145.
  12. R. D. Porter and R. A. Judson, 'The Location of US Currency: How Much is Abroad?', *Federal Reserve Bulletin*, 82 (1996) 883–903.
  13. Bundesbank, 'The Circulation of Deutsche Mark Abroad', *Monthly Report*, 47 (1995) 65–71.
  14. See, for example, K. Rogoff, 'Blessing or Curse? Foreign and Underground Demand for Euro Notes', in D. Begg, J. von Hagen, C. Wyplosz and K. F. Zimmerman, *EMU: Prospects and Challenges for the Euro* (Oxford: Blackwell, 1998).
  15. D. D. Hale, 'Is It a Yen or a Dollar Crisis in the Currency Market?', *Washington Quarterly*, 18 (1995) 164.
  16. R. Krueger and J. Ha, 'Measurement of Cocirculation of Currencies', in Mizen and Pentecost, *The Macroeconomics of International Currencies*, pp. 60–1.
  17. Krueger and Ha, 'Measurement', p. 76.
  18. D. O'Mahony, 'Past Justifications for Public Interventions', in P. Salin, *Currency Competition and Monetary Union* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1984) p. 127.
  19. B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, rev. edn (London: Verso, 1991).
  20. T. Padoa-Schioppa, *Tripolarism: Regional and Global Economic Cooperation* (Washington, DC: Group of 30, 1993) p. 16. Padoa-Schioppa, once deputy governor of the Bank of Italy, is now one of the six members of the executive council of the European Central Bank.
  21. J. M. Keynes, *Tract on Monetary Reform* (1924) reprinted in *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. 4 (London: Macmillan, 1971).
  22. C. A. E. Goodhart, 'The Political Economy of Monetary Union', in P. B. Kenen, *Understanding Interdependence: The Macroeconomics of the Open Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995) p. 452.
  23. J. Kirshner, *Currency and Coercion: The Political Economy of International Monetary Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995) pp. 29, 31.
  24. Literally hundreds of private monies exist around the world, particularly in English-speaking countries, but none trades in any significant amount across national frontiers. In Britain alone there are at least 45, many with exotic – not to say eccentric – names like beaks, bobbins, cockles, and kreds. For some discussion, see L. D. Solomon, *Rethinking Our Centralized Monetary System: The Case for a System of Local Currencies* (Westport, CN: Praeger, 1996).



25. For a prediction along these lines, see S. J. Kobrin, 'Electronic Cash and the End of National Markets', *Foreign Policy*, 107 (1997) 65–77. But for a contrary opinion, see E. Helleiner, 'Electronic Money: A Challenge to the Sovereign State?', *Journal of International Affairs*, 51 (1998) 387–409.
26. A. Marshall, *Principles of Economics*, 8th edn (New York: Macmillan, 1948).
27. S. Strange, 'The Persistent Myth of Lost Hegemony', *International Organization*, 41 (1987) 564.
28. P. G. Cerny, 'The Infrastructure of the Infrastructure? Toward 'Embedded Financial Orthodoxy' in the International Political Economy', in R. P. Palan and B. Gills, *Transcending the State-Global Divide: A Neostructuralist Agenda in International Relations* (Boulder, CO: Lynne Rienner) p. 225.
29. R. Z. Aliber, *The International Money Game*, 5th edn (New York: Basic Books, 1987) p. 153.
30. Aliber, *The International Money Game*, p. 153.
31. J. A. Ritter, 'The Transition from Barter to Fiat Money', *American Economic Review*, 85 (1995) 134.
32. P. Krugman, 'The Confidence Game', *The New Republic*, 5 October 1998, 23–5.
33. See, for example, S. H. Hanke and K. Schuler, *Currency Boards for Developing Countries: A Handbook* (San Francisco: Institute for Contemporary Studies, 1994). For additional discussion and references, see Cohen, *The Geography of Money*, pp. 52–5.
34. As quoted in *The Economist*, 7 March 1998, 43.
35. B. Eichengreen, 'International Monetary Arrangements: Is There a Monetary Union in Asia's Future?', *The Brookings Review*, 15 (1997) 33–5.
36. R. A. Mundell, 'Forum on Asian Fund', *Capital Trends*, 2 (1997) 13.
37. N. Walter, 'An Asian Prediction', *The International Economy*, 12 (1998) 49.
38. A notable exception was the head of the Hong Kong Monetary Authority, Joseph Yam, who in early 1999 made a spirited plea for 'our own Asian currency' to reduce the region's vulnerability to speculative attack (as quoted in *Financial Times*, 6 January 1999).
39. Cohen, *The Geography of Money*, pp. 84–91.
40. Perhaps most ambitious was EMEAP (Executive Meeting of East Asia and Pacific Central Banks), a self-described 'vehicle for regional cooperation among central banks' encompassing Australia, China, Hong Kong, Indonesia, Japan, Malaysia, New Zealand, Philippines, Singapore, South Korea and Thailand. Other examples include SEACEN (South East Asian Central Banks) and SEANZA (South East Asia, New Zealand, Australia), both of which provide for regular meetings of central-bank officials as well as a variety of training programs.
41. *The New York Times*, 27 April 1996, 20.
42. For detail, see E. Altbach, 'The Asian Monetary Fund Proposal: A Case Study of Japanese Regional Leadership', *JEI Report*, 47A (1997) 1–14; A. Rowley, 'International Finance: Asian Fund, R.I.P.', *Capital Trends*, 2 (1997) 1–4.



43. Privately, of course, Washington also feared a loss of political influence in the region, since the AMF, if implemented, would obviously have been dominated by Tokyo. In economic terms, Washington's response to the AMF proposal was remarkably reminiscent of a similar episode a quarter of a century earlier, when an agreement to create a Financial Support Fund in the OECD (Organization of Economic Cooperation and Development, based in Paris) was torpedoed by the US Government on almost identical grounds. For detail, see B.J. Cohen, 'When Giants Clash: The OECD Financial Support Fund and the IMF', in V. Aggarwal, *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining, Linkages, and Nesting* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998) ch. 5.
44. S. Awanohara (ed.), 'A Yen Bloc?', *Capital Trends*, 3 (1998). Most notably, in October 1998, Finance Minister Kiichi Miyazawa offered some \$30 billion in fresh financial aid for Asia in a plan soon labeled the 'New Miyazawa Initiative'.
45. J. Bhagwati, 'The Capital Myth', *Foreign Affairs*, 77 (1998) 8-9.
46. Special Functions Minister Diam Zainuddin, as quoted in R. Wade and F. Veneroso, 'The Gathering Support for Capital Controls', *Challenge*, 41 (1998) 20.
47. As quoted in *The New York Times*, 24 October 1998, B15.

## الفصل الخامس

### هل تنكمش الدول ؟ العولة والاستقلال القومى

جيفرى جاريت

تتخلف السياسة فى الوقت الراهن فى سائر أنحاء العالم عن الاقتصاد. فهى كالحصان والعربة يحاولان عبثاً اللحاق بسيارة سباق. وبينما يتظاهر الساسة بإجراء الانتخابات القومية - حيث يقدمون برامج وشعارات خيالية - تدخل الأسواق العالمية والإنترنت وسرعة التجارة المحمومة الناس فى لعبة كونية يبدو فيها النواب المنتخبون أكثر قليلاً من الكومبارس. ومن ثم فإن المنطق السائد فى أمريكا وأوروبا هو أن الساسة والأيدولوجيات إما أنهم غير مثيرين للاهتمام أو غير مناسبين. (Roger Cohen 'Global Forces Batter Politics', the Newyork times Week Review, 17 November 1996,p.1)

أحد المعتقدات التى يؤمن بها الناس على نطاق واسع بشأن عولة الأسواق هو أنها انتقصت من استقلال الدولة القومية بشكل كبير، مما أدى إلى "السباق نحو القاع" - القضاء على دول الرفاهية - الذى تقوم بها الحكومات المتنافسة على الموارد الاقتصادية المتحركة. ويرى كثيرون أن العولة تهدد الرفاهية والاستقرار اللذين ميزا الدول الصناعية المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية، إن لم تهدد مشروعية الدولة الديمقراطية ذاتها. وتكثر التصورات الخاصة بانتشار الاضطراب الاجتماعى، وغالباً ما تصحبها دعاوى التعاون السياسى الدولى لتنظيم الرأسمالية الكونية. والنقطة

الأساسية الخاصة بالحكمة التقليدية هي أن هناك عدم توافق أساسي بين المجال الكونى للأسواق والمستوى القومى الذى تنظم عنده السياسة. إن شيئاً ما لابد من أن يستسلم للتغيير، ويفترض معظم المعلقين أنه سيكون الدولة القومية، وذلك بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون.

ويقىم هذا الفصل مزايا فرضية العولة، نظرياً وإمبريقياً. فنحن نناقش أولاً ثلاث آليات منفصلة قد يؤثر من خلالها دمج الأسواق على السياسة الداخلية؛ مما يزيد التعرض للتجارة، وتعدد جنسيات الإنتاج، وتكامل الأسواق المالية. وسوف نقدم بعد ذلك تفصيلاً لفكرة أن كلاً من هذه الأمور ينتقص من استقلال السياسة القومية بانتظام. والزم المطروح هو أن عولة الأسواق تفرض قيوداً على مدى السياسات الاقتصادية الممكنة أقل مما يشيع اعتقاده. والأمر الأكثر أهمية هو أن هناك أنماطاً عديدة من التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تتوافق مع الأسواق المتنافسة كونياً. ومن المؤكد أن هذه الأنماط تشمل السياسات البارزة فى أدبيات "النمو الجديد" مثل توفير التعليم والتدريب والبنية التحتية<sup>(١)</sup> إلا أنه من الممكن كذلك تخيلها بشكل أكثر اتساعاً لتشمل الكثير من جوانب دولة الرفاهية، وبالأخص حين يسعون لتحقيق هذه السياسات فى دول ذات شبكات كثيفة من المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية ("الزعة المؤسسية").

النصف الثانى من الفصل إمبريقى وعرض ثلاث نقاط أساسية بشأن التطورات فى الدول الصناعية أو دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية<sup>(٢)</sup> أولاً: العولة ظاهرة متعددة الأبعاد. ولا بد للمرء من أن يميز بشكل خاص بين التعرض للتجارة والانفتاح على الأسواق المالية الدولية. ومع أن كلا الشكلين من تكامل الأسواق قد ازدادازدياداً سريعاً فى السنوات الأخيرة، لا تزال الدول التى تتعرض تعرضاً كبيراً للتجارة تميل لأن تكون لديها أسواق رأس مال أقل انفتاحاً.

ثانياً: ليس هناك دليل واضح على أنه حتى عولة التمويل مارست ضغوط "السباق إلى القاع" على السياسات القومية فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. وكما أوضحت فى موضع آخر، فقد ربط تكامل أسواق رأس المال بالتباعد المتزايد فى معظم أوجه

سياسات الضرائب والإنفاق<sup>(٣)</sup> بل إن قدرًا كبيراً من هذا الاختلاف ما زالت تفسره متغيرات السياسة المحلية التقليدية مثل التحزب الحكومى والعمال النقابيين. وبينما كان رد فعل الحكومات فى الدول ذات الأحزاب المحافظة القوية والحركات العمالية النقابية الضعيفة تجاه الانفتاح المالى هو إجراء خفض فى الاقتصاد العام، فقد فعلت الأنظمة العمالية اليسارية العكس على وجه الدقة.

ثالثاً: تدهور الأداء الاقتصادى الكلى (النمو والبطالة) تدهوراً شديداً فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى العقدين الماضيين (بينما تحقق استقرار الأسعار بشكل كبير). إلا أن هناك أدلة قليلة على أن بإمكاننا أن نعزو هذه النتائج إلى العولمة؛ حتى فى الدول التى ردت فيها الحكومات على تكامل الأسواق بالمزيد من السياسات الاقتصادية التدخلية.

ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هناك فصلاً واضحاً بين تحليل هذا الفصل والتنبؤات الرهيبة بشأن عدم التوافق بين الاقتصاد الكونى واستقلال السياسة القومية الشائعة إلى حد كبير فى خطاب الساسة والصحفيين والأكاديميين. ويقال فى هذا الصدد إن المشاكل التى تواجه الحكومات التدخلية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - وهى النمو البطيء وارتفاع معدلات البطالة وبلوغ السكان سن الشيخوخة - ليس له علاقة كبيرة بعولمة الأسواق. ومن الممكن الحصول على فوائد دمج الأسواق دون الاضطرار إلى دفع ثمن محلى فادح. والواقع أن التدخل الحكومى فى الاقتصاد قد يكون له دور لا يقدر بثمن فى تثبيت الاقتصاد الدولى المفتوح بمساندة الدعم المحلى لتحرير التجارة<sup>(٤)</sup>.

ويشير الاستنتاج إلى أن هذا هو درس العولمة الذى يجب أن تستخلصه الحكومات فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهو الدرس الذى يجب أن يدعوا له البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وقد يبدو هذا الاستنتاج على خلاف مع أزمة دولة الرفاهية الواضحة فى أوروبا ومع الدمار الذى أحدثته الأزمات المالية المعدية فى المكسيك وشرق آسيا وروسيا والبرازيل منذ عام ١٩٩٥. إلا أن التطورات الأوروبية فى

التسعينيات كانت مدفوعة إلى حد كبير بالتوجه نحو الوحدة النقدية وكان خلق اليورو مدفوعاً بالسياسة (الرغبة في مزيد من التكامل من جانب هيلموت كول Helmut Kohl رغم كل الاعتبارات الأخرى) وليس بضغط العولة. وفيما يتعلق بالآزمات المالية في الدول النامية، من الواضح أن هذه الآزمات لم تسببها السياسات الحكومية المسرفة. بل إن عدم الاستقرار الذى خلقته الآزمات المالية جعل استخدام السياسات الاقتصادية لتخفيف أثر الاضطراب الناجم عن العولة أكثر أهمية بالنسبة لحكومات الدول النامية.

**ما مدى القيود التى تفرضها العولمة على الاستقلال القومى ؟**

### **ثلاث آليات للعولمة**

يستخدم مصطلح "العولة" فى السياسة الاقتصادية لبيان ثلاثة ضغوط على السياسة الحكومية، وهى ضغوط القدرة التنافسية فى أسواق السلع والخدمات الدولية، وتعدد جنسيات أنظمة الإنتاج، وتكامل الأسواق المالية. وتختلف هذه المفاهيم من ناحية ماهية الكيانات الفاعلة ذات الصلة فى الاقتصاد الدولى، وأوجه السياسة المحلية التى يفترض أنها تؤثر عليها، والسرعة التى يؤثر بها سلوكها على نشاط الحكومات داخل الدول القومية.

تتعلق المقولة الأولى والأقدم بشأن الآثار المحلية لدمج الأسواق بالتجارة. وقد تركز الاهتمام فى السنوات الأخيرة على مسألة إن كان بإمكان دولة الرفاهية أن تنافس. ويرى كثيرون أن الإجابة هى "لا". فدول الرفاهية الحديثة تتكون من عنصرين رئيسيين هما توفير الخدمات الاجتماعية (وأهمها التعليم والصحة) وتحويلات الدخل (المعاشات التقاعدية وتعويضات البطالة والإعانات العائلية وغيرها من البرامج الأصغر حجماً). ويقلل جانباً دولة الرفاهية القيود المفروضة على العمل مما يخلق ضغوط زيادة الأجور. بل إنه لابد من تمويل الإنفاق الحكومى إما بالضرائب المرتفعة أو عن طريق الاقتراض. وتضاف الضرائب إلى تكاليف أداء الأعمال. ويؤدى الاقتراض إلى معدل تضخم أعلى وأسعار فائدة أعلى، مما يؤدى إلى كساد الاستثمار. وإذا كان الاقتراض يزيد كذلك



سعر الفائدة الحقيقي، فالقدرة التنافسية الخاصة بالمنتجين القوميين تقل أكثر. وبمرور الوقت لن يطرأ تغيير على المخرج والعمل. وبما أنه ليس بمقدور حكومة من الحكومات تحمل مثل هذه النتائج، فالرأى التقليدي بشأن التكامل التجارى هو أنه يجبر الحكومات على الحد من الاقتصاد العام.

إلا أنه من المهم الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تكون التغذية الاسترجاعية الناتجة عن ضغوط القدرة التنافسية لإجراء تغييرات فى الترتيبات القومية بطيئة إلى حد كبير. وما من سبب يجعلنا نتوقع تغيير المؤسسات القومية العتيدة تغييراً جذرياً لأنها تؤثر تأثيراً سلبياً على ربحية الشركات. ويصدق هذا بشكل خاص على دولة الرفاهية التى مازالت تحظى بتأييد كبير بين المواطنين فى أنحاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية<sup>(٥)</sup> ولا تكون هناك حوافز كى تعمل الحكومات إلا فى حال تدهور الأداء الاقتصادى الكلى تدهوراً كبيراً نتيجة للسياسات التى عفى عليها الزمن. وحتى فى هذه الحالة هناك احتمال لأن تظل العقبات السياسية التى تحول دون الإصلاح المؤسسى قائمة<sup>(٦)</sup>.

وآلية العولة الثانية هى تعدد جنسيات الإنتاج. وتزخر القصص الإخبارية والتعليق الأكاديمى هذه الأيام بنماذج من تهديدات "الخروج" الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات لنقل الإنتاج من دولة إلى أخرى سعياً وراء عائدات أكبر. وكان ذلك هو "الصوت الرضيع العملاق" الخاص بفرص العمل الضائعة الذى تنبأ به روس بيرو Ross Perot المرشح للرئاسة فى الولايات المتحدة بسبب النافتا. وقد أطلق لهذا العنان كذلك فى أوروبا حين قررت شركة هوفر Hoover إعادة بعض الإنتاج إلى بريطانيا بعد أن اختارت حكومة جون ميجور John Major عدم المشاركة فى بروتوكول الاتحاد الأوروبى الاجتماعى فى ماستريخت. والمنطق الذى وراء هذه التأكيدات يشابه إلى حد كبير منطق القدرة التنافسية التجارية. فالشركات تريد تقليل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن، بينما ترفع التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تكاليف القيام بالأعمال التجارية. والفرق الكبير بالطبع هو توفر الخروج باعتباره خياراً أمام الشركات؛ فتعدد جنسيات الإنتاج يسمح بتحاشى تلك التكاليف بدلاً من الضغط على الحكومات كى تغير سياستها.

وبذلك يمكننا توقع أن يكون الشعور بالقيود التي يفرضها تعدد جنسيات الإنتاج على الاستقلال الحكومي أسرع من آثار التجارة. ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكنها غلق مصنع في بلد ما وفتح مصنع جديد في الخارج على الفور، ولا يمكنها "الخروج" دون أن تتحمل تكاليف إنشاء ضخمة. إلا أن تقليص حجم منشأة ما وتوسيع أخرى موجودة إستراتيجية ممكنة قصيرة المدى خاصة بكثير من الشركات متعددة الجنسيات. وبذلك فمن المحتمل أن تكون استجابة الحكومات لتهديدات الخروج الخاصة بها أسرع من استجابتها لاحتجاجات الأعمال التجارية المتحركة على تناقص أوضاعها التنافسية.

وتتعلق المقولة الأخيرة والأكثر شيوعاً بشأن العولة بالآثار الداخلية للتكامل الدولي للأسواق المالية. ويعمل المتعاملون ٢٤ ساعة في اليوم في النقل الفوري لمبالغ مالية مرعبة في أنحاء العالم في مساع لا تتوقف لتحقيق الأرباح. ويرى معلقون كثيرون أن احتمال الهروب الضخم لرأس المال بمثابة القيد الأخير على الحكومات التي قد ترغب في اتباع سياسات اقتصادية مستقلة. ويتحكم رأس المال المتحرك في الحكومات، ذلك أن السعر مرتفع والعقاب سريع. وإذا لم تكن السياسات والمؤسسات التي تقرها الأسواق المالية ثابتة في بلد ما، فسوف يتسرب المال إلى أن تثبت. وبالطبع فإن هناك اعتقاداً كبيراً بأن التمويل الرأسمالي لا يقر كل سياسات الحكومات التي تشوه الأسواق، بدءاً من إدارة الطلب المضادة للتقلبات الدورية إلى برامج دعم الأمهات اللاتي يعلنن أسرهن. وسوف تجبر الحكومات التي تعصى أوامر السوق على دفع أسعار فائدة أعلى، مما يعوق النشاط الاقتصادي المحلي. وما لم تتغير السياسات فسوف تشل جبال الدين المتزايدة حركة البلاد.

## كم عدد درجات الحرية في الاقتصاد الكوني؟

بعد أن أوضحت الخطوط العامة للمقولات الأساسية التي تدعم الرأي التقليدي بشأن الآثار المدمرة للعولة على استقلال السياسة القومية، سوف أقدم الآن سلسلة من الدفوع الداحضة، مع التركيز على الخط الأمامي لجدل العولة؛ أي حركية الشركات

متعددة الجنسيات والتمويل الرأسمالى. وبالإضافة إلى القول بأن القيود التى تفرضها حركية رأس المال على الحكومة التدخلية ضعيفة إلى حد كبير، فإننى ألقى الضوء كذلك على أهمية المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الراسخة (وخاصة العمال النقابيين) بالنسبة لقابلية الحكومة التدخلية للبقاء فى الاقتصاد الكونى.

ولنبداً بتعدد جنسيات الإنتاج. فما من شك فى أن الشركات متعددة الجنسيات فى الوقت الراهن لديها تهديدات خروج صادقة. ولكن هل ينبغى أن نتوقع أن تتأثر قرارات الإنتاج الخاصة بالشركات فى المقام الأول - إن لم يكن فقط - باعتبارات التكلفة، وأن تختار دائماً أن تتواجد حيث ظروف السوق أقرب ما تكون من نموذج السوق الحرة؟ لا تؤيد الأدلة هذا الرأى. وكما أوضح الفصل الثانى بالتفصيل فإن معظم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى دول داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حيث الأجور والخدمات متشابهة نسبياً، وليس إلى العالم النامى ذى التكلفة المنخفضة. بل إنه حين تؤخذ القدرة الإنتاجية فى الاعتبار لا يمكن فهم "تكاليف وحدة العمل" (التكاليف بالنسبة للقدرة الإنتاجية) على أنها فى الاقتصادات المتقدمة أقل مما هى عليه فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

الواقع أنه كما يقول جون دانينج John Dunning فى الفصل الثانى، يحدد أنماط الاستثمار الأجنبى المباشر عدد من العوامل الأخرى مثل الرغبة فى الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، وقنوات التوزيع الجديدة، والأسواق الجديدة<sup>(٧)</sup> وكما قال بول كروجمان تكون هناك بذلك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن إدماج الأسواق لن يؤدى بشكل صارم إلى خروج الإنتاج وفرص العمل من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية<sup>(٨)</sup> والواقع أن التدفق قد يكون فى الاتجاه المعاكس؛ حيث تنتهز الشركات فرصة المكملات والظروف الخارجية الإيجابية التى يتيحها التجمع فى اقتصادات السوق المتقدمة.

وليست التكاليف بغريبة عن الشركات متعددة الجنسيات. فالتكاليف النسبية قد تكون كذلك متسابقاً إضافياً بين المواقع التى كانت ستصبح متساوية لولا ذلك. ولنتأمل على سبيل المثال القرارات الأخيرة التى اتخذتها شركتا "مرسيدس بنز" Mercedes Benz و"بى إم دبليو" BMW لبناء مصانع سيارات فى الجنوب الأمريكى. وقد اختارت

الشركتان مواقع لهما فى الولايات المتحدة وليس فى المكسيك مثلاً، لأن وجودها الفيزيقي داخل السوق الأمريكية الكبيرة الخاصة بالسيارات الفاخرة له أهميته الكبرى. إلا أن الشركتين كانتا باختيارهما بناء المصانع فى الولايات المتحدة فى وضع الباحث عن الامتيازات الضريبية من الولايات الجنوبية التى تتنافس على الاستثمار الأجنبي. ولكن شتان ما بين اختيار "بى إم دبليو" لولايات ساوث كارولينا دون سائر الولايات الجنوبية كموقع للإنتاج والرؤى التنبؤية الخاصة بالأذى متعدد الجنسيات الذى غالباً ما يميز جدل العولة.

وإذا اتجهنا إلى الآثار المحلية للتكامل المالى سنجد أن هناك حالة واضحة تفسد فيها العولة استقلال السياسة القومية، وهى السياسة النقدية حيث لا توجد حواجز أمام تحركات رأس المال عبر الحدود وحيث يكون سعر الفائدة الخاص ببلد ما ثابتاً. وترى الدول كافة (ما عدا مركز الاستقرار فى النظام) أن مساعى وضع سياسات نقدية توسعية سوف تؤدى إلى تدفق رؤوس الأموال إلى أن ترتفع أسعار الفائدة المحلية الارتفاع الكافى لإبقاء رأس المال داخل البلاد. وهذا هو الحال فى أرض اليورو فى الوقت الراهن، ولكن ليس فى سائر دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ولكن يبدو أن الكثير من الباحثين يعتقدون أنه فى ظل ظروف حركية رأس المال السريعة ليس أمام الحكومات - التى تخشى التغيرات العنيفة فى أسواق العملات - من خيار سوى تثبيت أسعار الصرف، ومن ثم التخلي عن استقلال السياسة النقدية (انظر المناقشة المتصلة بهذا فى الفصل الرابع). إلا أنه غالباً ما تكون هناك مبالغة كبيرة فى تكاليف التعويم فى ظل ظروف حركية رأس المال الكبيرة. وكانت الالتزامات التى يتعذر الحفاظ عليها بأسعار الصرف الثابتة محدّدت مهمة لأزمات العملات البارزة فى التسعينيات<sup>(٩)</sup> بل إن الدول التى أجبرت عملاتها على الخروج من النظام النقدى الأوروبى فى عام ١٩٩٢ - وخاصة الإسترليني والليرة الإيطالية - لم تعان من جراء ذلك. والواقع أن الاقتصاديين البريطانى والإيطالى انتعشا فى ظل خفض السهل والمعقول نسبياً لعملتيهما فى أعقاب عودة حكومتيهما العلنى جداً عن أسعار الصرف الثابتة.



ولنتأمل الآن قدرة الحكومات على إدارة عجز الميزانية فى عالم من رأس المال الكونى. يفترض كثيرون أن العجز يكشف عن رعونة مالية سوف تعاقبها الأسواق المالية عقوبة قاسية بفرضها أسعار فائدة أعلى. ولكن ما مدى ارتفاع تلك الأسعار؟ لقد خلقت العولة تجمعاً من المقرضين على قدر كبير جداً من الحجم والتنافس على استعداد لتمويل الديون الحكومية وتيسير التكاليف النقدية الخاصة بالتوسع المالى<sup>(١٠)</sup> وبطبيعة الحال فإن أعباء الدين الأثقل قد تثير فى مرحلة ما الخوف فى الأسواق المالية الخاصة بالحكومات التى تتخلف عن سداد ديونها؛ مما يؤدى إلى انخفاض ضخم فى القروض المتاحة. إلا أنه على عكس أزمات الديون فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، فمن الواضح أن هذا الحد لم تبلغه أية ديمقراطية صناعية<sup>(١١)</sup>.

فماذا عن حجم الحكومة فى حد ذاته (أى افتراض أن الإنفاق الجديد توازنه زيادة الإيرادات)؟ الرأى التقليدى هو أن خطر هروب رأس المال سوف يجعل الحكومات تخفض الضرائب والإنفاق. ويفترض هذا أن رأس المال سوف يختار دائماً الوجود فى مواجهة الاقتصاد العالمى الكبير؛ لأن الإنفاق الحكومى غير كفاء ولأن الضرائب تشويهية. إلا أن بعض أوجه الإنفاق العام مفيدة للأعمال التجارية، مثل توفير الخدمات التى تعزز دور حكم القانون. وبالمثل قد يعتقد البعض أن السوق لا توفر ما يكفى من إنتاج السلع الجماعية الأخرى، مثل العمال الذين على قدر كبير من المهارة، والتعاون بين العمل ورأس المال، والاستقرار الاجتماعى الشامل. فإذا كان هذا هو الحال، فقد يكون دفع الضرائب استثماراً منطقياً من جانب الشركات.

باختصار، فإن وجهة النظر التقليدية بشأن أثر تعدد جنسيات الإنتاج والتكامل المالى على أنظمة السياسة الاقتصادية القومية مفرطة فى التبسيط. فمديرو الشركات وصناديق الاستثمار متعددة الجنسيات ليسوا رأسماليين سذج، رد فعلهم تجاه الحكومة التدخلية واحد دائماً وفى كل مكان. كما أن رأس المال المتحرك قد يختار إلى حد كبير الاستثمار والإنتاج داخل اقتصادات ذات حكومات تدخلية. ونتيجة لذلك قد تحتفظ الحكومات فى حقبة الأسواق الكونية باستقلال يزيد كثيراً على ما هو مفترض فى كثير من الأحيان.



## النزعة المؤسسية فى الاقتصاد الكونى

إلا أننى لا أريد القول بأن الحكومات كافة يمكنها التدخل فى الاقتصاد متى شاعت. بل إننى أود طرح فكرة "الميزة التنافسية المؤسسية"<sup>(١٢)</sup> التى تعتمد فيها آثار السياسات المختلفة على المؤسسات الموجودة فى دولة من الدول. وبصورة خاصة تشير الأدبيات الكثيرة عن النزعة المؤسسية إلى أن الجمع بين الحكومة التدخلية والعمل الذى على قدر كبير من التنظيم يولد نتائج اقتصادية كلية تتسم على أقل تقدير بنفس القوة التى تتسم بها فى الأنظمة الأكثر حرية ذات التوجه السوقى<sup>(١٣)</sup> أما تكاليف الحكومة التدخلية فيعوضها إلى حد كبير الجمع بين تنظيم الأجور المعمم (الذى عدل ليتناسب مع القدرة التنافسية للقطاع المكشوف من الاقتصاد) وتحديث مهارات العمال من خلال سياسات سوق العمل النشطة<sup>(١٤)</sup>.

وتتلاءم هذه المقولة مع ذلك القدر الكبير من الأبحاث التى أجريت مؤخراً فى الاقتصاد وتنظر إلى الرصيد المتزايد من رأس المال البشرى على أنه محرك مهم للقدرة الإنتاجية والمُخرَج المتزايدين ( نظرية النمو الباطنى ). بل إن التدخلات الحكومية من النوع الذى ذكرناه آنفاً يمكن أن تحسن الاستقرار وبالتالي تحفز الاستثمار والنمو فى الاقتصاد المفتوح<sup>(١٥)</sup> مقابل الشك الذى يمكن أن ينتج عن التقلب التجارى فى ظل ظروف السوق الحرة الذى يعد مدمراً للاستثمار.

وبالطبع فليس من الممكن تبرير كل التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تحت عنوان النزعة المؤسسية. فالسياسات الجيدة تشمل تلك التى تنتج سلعاً ذات أهمية اقتصادية لا توفرها السوق بالقدر الكافى مثل التعليم والتدريب. وقد يتضمن التدخل الضار السياسات الصناعية الدفاعية المقصود بها النهوض بالقطاعات المنهارة. بل إن آثار التدخل الإيجابية تعتمد بشدة على المؤسسات الراسخة التى هى بمثابة آليات لتنسيق النشاط الاقتصادى. وهذه المؤسسات ليست موجودة فى كل الدول، وقد يرى كثيرون أنها تتعرض للهجوم حتى فى معاقلها فى شمال أوروبا<sup>(١٦)</sup> ومع ذلك فإن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن النزعة المؤسسية لا تزال تقدم بديلاً للسوق الحرة يتناسب إلى حد كبير مع عالم رأس المال المتحرك.

## العولمة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

تركز انتشار المعاملات العابرة للحدود فى العقود الأخيرة داخل الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. وكانت حصة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من التجارة العالمية ٨١ بالمائة فى عام ١٩٧٠، ثم ارتفعت ٨٤ بالمائة بعد عشرين عاماً. وكان ثلثا التدفق الوارد من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الثمانينيات يصبان فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى (مع نسب أعلى بكثير من التدفق الصادر، وهو أمر غير مستغرب). وفى المقابل هبطت حصة الدول النامية من رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الثلث من أواخر الستينيات حتى أواخر الثمانينيات<sup>(١٧)</sup> بل إن التركيز البينى لتحركات رأس المال الأكثر سيولة الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - من سندات وعمليات وأسهم - أكثر بروزاً.

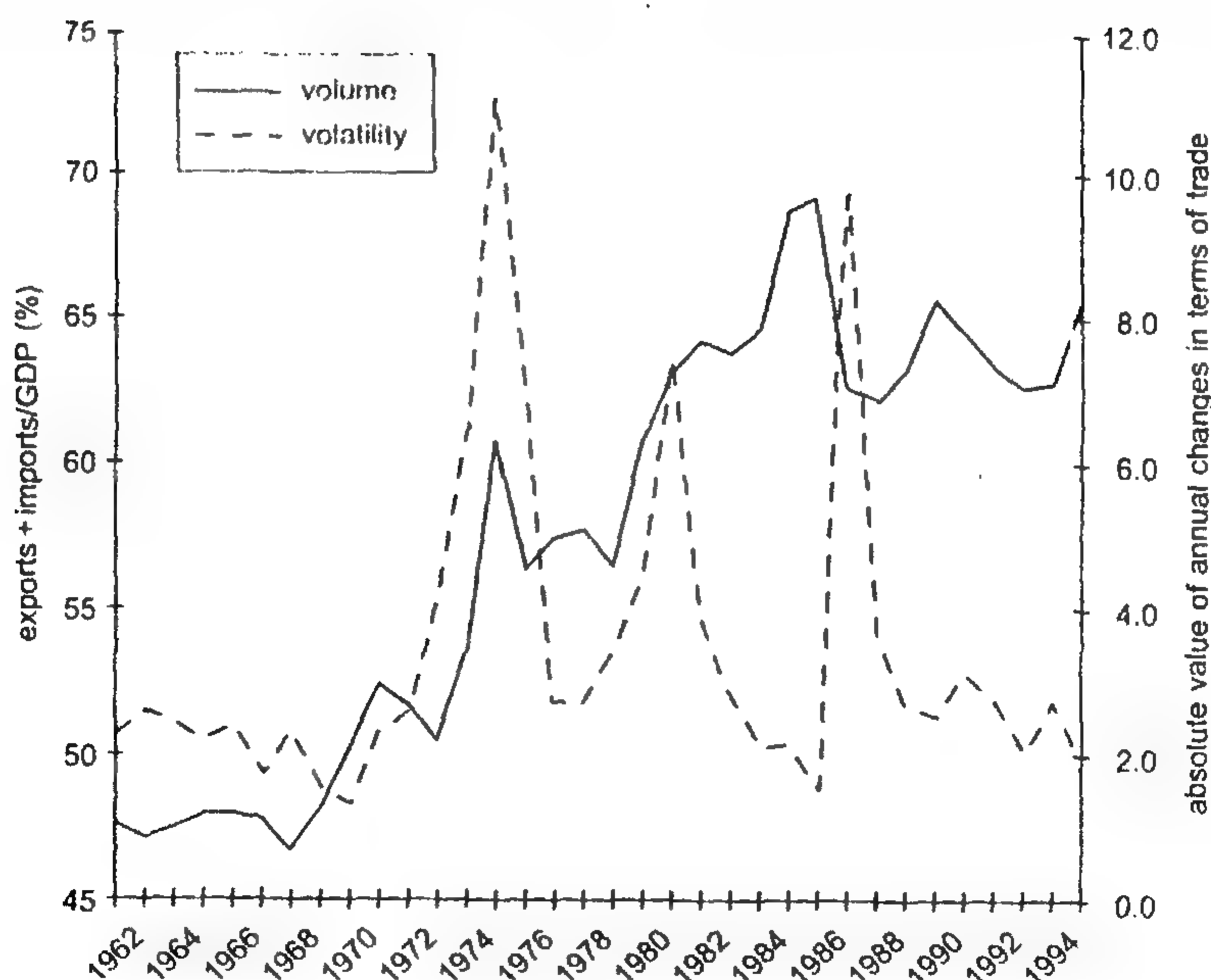
إلا أن النقطة المهمة فى هذا الجزء هى التى كثيراً ما يتجاهلونها. فصحيح أن كل أوجه دمج الأسواق داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية زادت زيادة كبيرة فى العقود الأخيرة. إلا أنه صحيح كذلك فى الوقت ذاته أنه لا يزال هناك قدر كبير من الاختلاف عبر أجزاء السوق المختلفة. وهذا الاختلاف المستمر له آثار ضخمة على تحليلنا للآثار المحلية للعولمة.

## التدفق التجارى والسياسة التجارية والتقلب التجارى

زاد متوسط التعرض للتجارة من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (الصادرات مضافاً إليها الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) زيادة مطردة من أقل من ٥٠ بالمائة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٧٠ بالمائة فى منتصف الثمانينيات، قبل الاستقرار فى العقد التالى (انظر الشكل ٥-١). وعلى امتداد الفترة ذاتها خفضت دورات الجات العديدة متوسط التعريف الجمركية من حوالى ٢٥ بالمائة إلى ما دون ٥ بالمائة<sup>(١٨)</sup> إلا أن هذا التخفيض للتعريف الجمركية تزامن مع الاستخدامات المتزايدة من الحواجز غير الجمركية (على الأقل حتى دورة أوجواي).

ويبين الشكل (١-٥) كذلك أن النمو التجاري لم يكن مرتبطاً بالتقلب المتزايد في التجارة. وكانت هناك فترات قصيرة تغير فيها معدل التبادل التجاري الخاص بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تغيراً ضخماً، حيث تصادف ذلك مع ارتفاع أسعار البترول في النصف الثاني من السبعينيات ثم مع انخفاض أسعار البترول إلى النصف في منتصف الثمانينيات. إلا أنه ما من دليل على الاتجاه طويل الأجل نحو الاستقرار الأقل في الأنماط التجارية. ويعكس هذا من بين ما يعكس ذلك القدر الكبير من التجارة البينية الصناعية داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل (١-٥) متوسط حجم التجارة والتقلب التجاري الخاص بمنظمة التعاون التجاري والتنمية



ملاحظات: البيانات عبارة عن متوسط سنوي غير مرجح خاص بكل الدول المتاحة.

المصادر: OECD, Economic Indicators. Historical Statistics, Prices, Labour and Wages (Paris:OECD, 1960-94)

1960-94)

إلا أنه حتى فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك اختلافات كبيرة بين الدول في التعرض لقوى السوق الدولية (انظر الجانب الأيسر من الجدول ٥-١ الخاص بالفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤). لقد كان هناك دائماً ارتباط عكسي بين حجم الدولة واعتمادها على التجارة. وبالتالي كانت الاختلافات السنوية في الموازين التجارية أكبر ما تكون في الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المواد الخام، إما كمستوردة (اليابان) أو مصدرة (أستراليا والنرويج). ولا يزداد التقلب بالتعرض للتجارة. فالواقع أن الارتباط فيما بين الاثنين سلبي وقوى إلى حد كبير؛ وهو كذلك نتيجة محتملة للأهمية المتنامية للتجارة البينية الصناعية.

ولنتأمل الآن السياسة التجارية. فحتى بعد استكمال دورة أوجواي، كان متوسط التعريف الجمركية في أستراليا ونيوزيلندا أكثر مرتين منه في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. إلا أن الحواجز غير الجمركية في أستراليا ونيوزيلندا كانت تغطي قدراً ضئيلاً من السلع والخدمات. ولكن ذلك كان أبعد ما يكون عن الحالة في أوروبا والولايات المتحدة. بل إن العلاقات بين السياسة التجارية والتدفق التجاري ليست شديدة القوة. وكما عرف الاقتصاديون التجاريون منذ زمن بعيد، فإن الجغرافيا والثروة وهبات عوامل الإنتاج محدّدت أكثر أهمية من السياسة الحكومية.

جدول ١-٥ أبعاد العولة (متوسط ١٩٨٥-١٩٩٤ إلا ما أشير إليه)

إجمالي السلع والخدمات				الدولة
إجمالي التجارة	تقلب التجارة (أ)	متوسط التعريفة الجمركية (ب)	تغطية الحواجز غير الجمركية (ج)	
٣٦	٣٦	١٠,٤	٠,٧	أستراليا
٧٦,٢	٧٦,٢	٦,٣	١٥,١	النمسا
١٤٠,٧	١٤٠,٧	٤,٦	٢٢,١	بلجيكا
٥٤,٦	٥٤,٦	٥,٧	٨,٣	كندا
٥٥,١	٥٥,١	٤,٦	٢٢,١	الدانمارك
٥٣,٣	٥٣,٣	٩,٢	٩,٧	فنلندا
٤٣,٧	٤٣,٧	٤,٦	٢٢,١	فرنسا
٥٠,٦	٥٠,٦	٤,٦	٢٢,١	ألمانيا
٤٥,٤	٤٥,٤	٣,٢	٢٢,١	اليونان
٦٧,٢	٦٧,٢	٤,٢	٣	أيسلندا
١١٥,٢	١١٥,٢	٤,٦	٢٢,١	أيرلندا
٤١,٣	٤١,٣	٤,٦	٢٢,١	إيطاليا
١٩,١	١٩,١	٣,٧	١١,٤	اليابان
١٩١,١	١٩١,١	٤,٦	٢٢,١	لوكسمبورج
٣٠,٨	٣٠,٨	١٣,٤	٢	المكسيك
١٠١,٨	١٠١,٨	٤,٦	٢٢,١	هولندا
٥٦,٥	٥٦,٥	١٠	٠,٤	نيوزيلندا
٧١,٧	٧١,٧	٣,١	٥,٩	النرويج
٦٦,٦	٦٦,٦	٤,٦	٢٢,١	البرتغال
٣٩,٥	٣٩,٥	٤,٦	٢٢,١	إسبانيا
٦٢	٦٢	٣,٣	٣,٧	السويد
٧١,٥	٧١,٥	٢,٤	٣,٦	سويسرا



٠,٢	٩,٨	٢٢,٦	٢٢,٦	تركيا
٢٢,١	٤,٦	٥١,٧	٥١,٧	المملكة المتحدة
٢٣	٤,٥	٢٠,٦	٢٠,٦	الولايات المتحدة
١٤	٥,٦	٦٤,٢	٦٤,٢	المتوسط
				الارتباط بـ :
		٠,٤٤-	٠,٤٤-	تقلب التجارة
		٠,٢٦-	٠,٢٦-	معدلات التعريفة الجمركية
	٠,٥٢-	٠,٢٩	٠,٢٩	تغطية الحواجز غير الجمركية
٠,٠٢-	٠,١٠	٠,٤٣	٠,٤٣	الاستثمار الأجنبي المباشر
٠,٢٣-	٠,٤٤	٠,٤٣	٠,٤٣	المحفظة
٠,٠٢-	٠,١٠	٠,٠٣	٠,٠٣	الانفتاح المالي
٠,٠٨	٠,٤٩-	٢٠,-	٢٠,-	فروق أسعار الفائدة
٠,٣٠-	٠,٠٧-	٠,٢٢	٠,٢٢	النفوذ اليسارى (ح)
٠,٤٢-	٠,٢٣	٠,٢٧	٠,٢٧	أعضاء النقابات (ز)

فروق أسعار الفائدة المغطاة (و)	رأس المال الدولي		الاستثمار الأجنبي المباشر (د)
	الانفتاح المالي (هـ)	استثمار المحافظ	
٠,٧٥-	١١,١	٥٦	٣,٢
٠,١٣	١٢,١	١٣,١	٠,٩
٠,١٢	١١,٨	٤٥,٧	٦
٠,١٠-	١٣,٥	٨,٧	١,٥
٣,٥٣-	١٢,٨	٢١,٦	١,٧
-	١١,٣	١٤	١,٩
١,٧٤-	١١,٨	٩	٢,٦
٠,٣٥	١٤	١٠,٧	١,٥
٩,٣٩-	٨,٢	-	-
-	-	-	-
٠,٧٩-	١١,٢	٢٥,٦	٠,٣
٠,٤٠-	١٢,١	١٠,٣	٠,٩
٠,٠٩	١٠,٦	١١,٢	٠,٩
-	-	-	-
١٦,٤٧-	-	-	-
٠,٢١	١٤	١٨,٧	٥,٣
١,٦٣-	١٢,٨	-	-
١,٠٣-	١١,٨	١٦,٣	٢
٧,٩٣-	٩,٩	-	-
٢,٤٠-	١١,٧	-	-
٠,٢٣-	١١,٧	٢١,٦	٢,٤
٠,٤٢	١٣	١٤,٣	٤,٤
-	١٣	-	-
٠,١٤-	١٤	١٩	٥,١
-	١٣,٧	٢,٥	١,٣
٢,٢٦-	١٢,١	١٨,٧	٢,٥
			٠,٤٥
	٠,٧١	٠,٠٧-	٠,٢٥
٠,٢٢-	٠,٢٧-	٠,٢٣	٠,١٢
٠,١٣	٠,٠١-	٠,٢٤	٠,٠٩

ملاحظات على الجدول (٥-١):

( أ ) الانحراف القياسي عن التغيرات السنوية فيما يتصل بالتجارة.

(ب) التعريف الجمركية الخاصة بالدول الأولى بالرعاية (التي تضم تجارة كل السلع) بعد دورة أوروغواي

(J. Fingdr, M. Ingco an U. Reincke, The Uruguay Round) (Washington, DC: World Bank, 1996) 67.

(ج) النسبة المئوية لكل المنتجات الخاضعة للحواجز غير الجمركية في عام ١٩٩٣ : Indicators of Tariff

and Non-Tariff Brriers (OECD, Economic Outlook 59)(Paris: OECD, 1996) 52-55

( د ) الاستثمار الأجنبي والمباشر ومحفظة الاستثمارات خاص بالفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ فقط.

(هـ) مؤشر الانفتاح الاقتصادي خاص بالفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ فقط.

( و ) فرق سعر الفائدة لمدة ٣ اشهر أقل من خصم سعر الصرف الآجل (المحلى ناقص اليورو دولار)

للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨ 59 (J. Frankel, On Exchange Rates) (Cambridge: MIT Press, 1993).

( ز ) النسبة المئوية لمحافظ مجلس الوزراء التي بحوزة الأحزاب اليسارية في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥

(D. Swank. Funding the Welfare State', Political Studies 46' (1998) 671-92)

(ح) النسبة المئوية الخاصة بأعضاء النقابات في إجمالي القوة العاملة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٩

(J. Visser, 'Trends in Trade Union Membership' OECD Employment outlook) (Paris:Organization

For Economic cooperation and Development, 1991 البيانات الخاصة باليونان وأيرلندا والبرتغال

وإسبانيا تتعلق فقط بأواخر الثمانينيات (A. Ferner and R. Hyman (eds), Industrial Relations in the

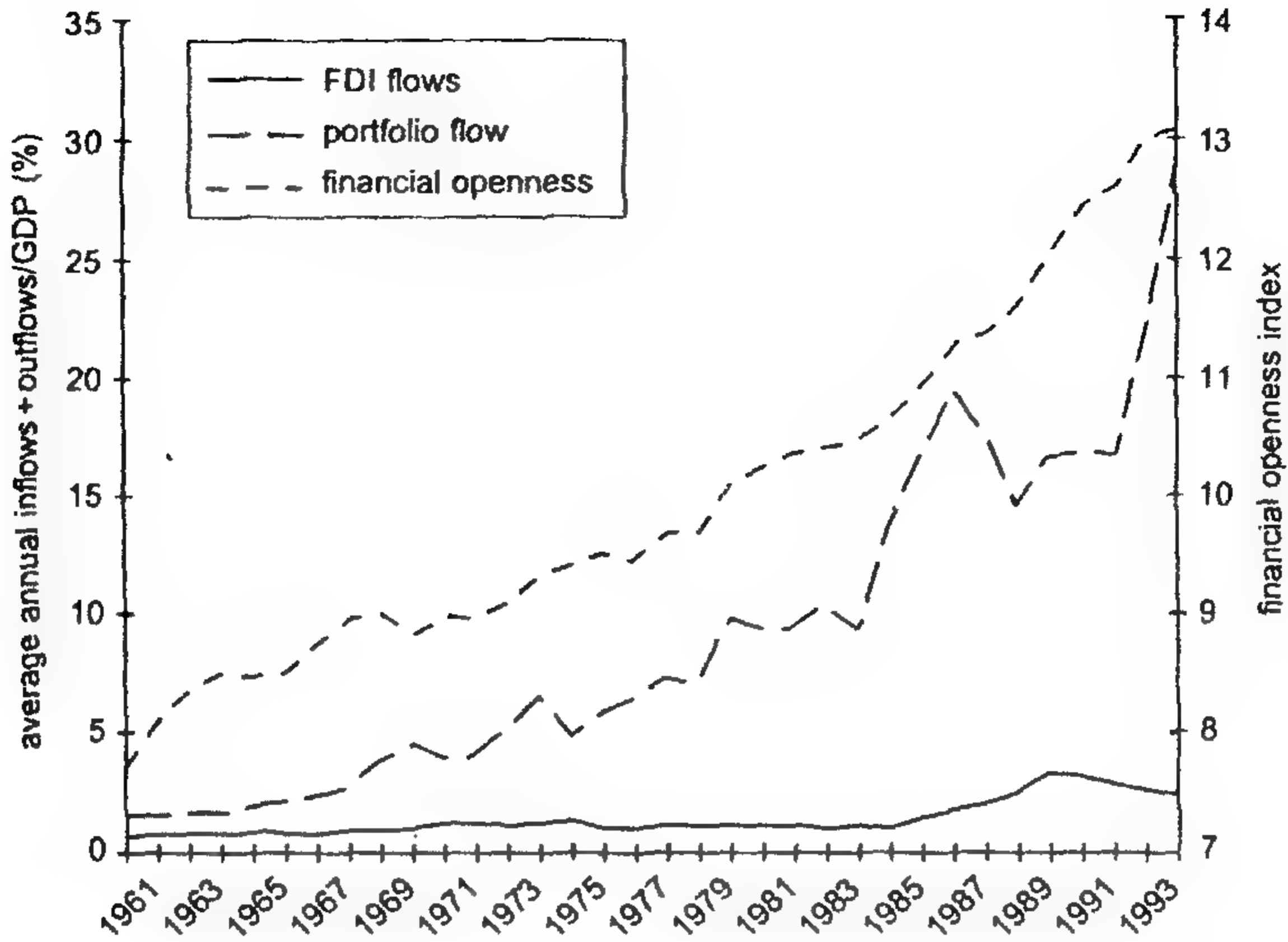
New Europe) (Oxford: Blackwell, 1992)

وما من شك فى أن ملاحظات كثيرة أخرى يمكن إبدائها بشأن البيانات التجارية فى الدول (٥-١) . إلا أنه فيما أهدف إليه، هناك نقطتان أساسيتان فقط يمكن إبرازهما. الأولى هى بروز الاختلافات العابرة للقوميات فى البيانات كافة. والثانية هى أنه ليست هناك علاقات منتظمة بين التدفق التجارى والتقلب التجارى والسياسة التجارية. ومع أن التجارة أصبحت على قدر كبير من الأهمية فى أنحاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الثلاثين سنة الماضية، فهى ليست على القدر نفسه من الأهمية عبر الدول ولا معرزة عبر المؤشرات المختلفة. والنتيجة هى أن استخدام مرور الوقت كتفويض بسيط لزيادة دمج الأسواق طريقة تفتقر بشدة إلى الدقة ينبغى أن تلحق بها، حيثما أمكن ذلك، الأبحاث التى تجرى بين الدول وتأخذ فى اعتبارها أوضاع السوق شديدة الاختلاف الخاصة بالدول المختلفة.

### الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل الرأسمالى الدولى

يوضح الشكل (٥-٢) ثلاث نقاط بسيطة بشأن أسواق رأس المال الدولية منذ عام ١٩٦٠. أولى هذه النقاط هى أن الاستثمار الأجنبى المباشر السنوى (التدفق للداخل وللخارج) واستثمار المحافظ الدولية لا يزال يمثل نسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقل كثيراً عن التجارة. ولا ينبغى أن يكون هذا مستغرباً بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل وللخارج، إلا أن بيانات المحافظ تحتاج إلى بعض التفصيل. وتعد معاملات النقد الأجنبى حتى الآن أكبر تدفق لرى وس الأموال الأجنبية، إلا أن هذه المعاملات مستبعدة من قياسات المحافظ (التي تتعقب فى المقام الأول معاملات الأسهم والسندات الدولية).

## الشكل (٥-٢) تدفق رؤوس الأموال وتحرير رأس المال



المصدر: بيانات تدفق رؤوس الأموال من OECD, Balance of Payments Statistics, various.  
 ومؤشر الانفتاح المالي من D. Quinn and M. Yoyoda, Measuring International Financial  
 Regulation, unpublished manuscript (Washington DC: Georgetown University, 1997)

ثانياً: ازدياد نمو تدفق رؤوس الأموال - وأوضحها استثمارات المحافظ، وإن شملت كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر - ازدياداً سريعاً بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton Woods الخاص بأسعار الصرف الثابتة في أوائل السبعينيات، ولذلك فإن أحد تفسيرات النمو السريع المفاجئ لتدفق رؤوس الأموال هو أنها تعكس فقط التحولات من مخاطر العملات من خلال التنوع الدولي. ثالثاً: ارتبط نمو تدفق رؤوس الأموال ارتباطاً وثيقاً بتقليل القيود الحكومية على تحركات رأس المال الدولية<sup>(١٩)</sup>.

إلا أن الاقتصاديين المحترفين يشكون في مدى تكامل أسواق رأس المال داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي بحث يعد أساسياً الآن، قال مارتن فيلدستاين



Martin Feldstein وتشارلز هوريوكا Charles Horioka فى عام ١٩٨٠ إن رأس المال لم يكن متحركاً فى السبعينيات لأن الاستثمار الداخلى كان مرتبطاً إلى حد كبير بالمدخرات المحلية<sup>(٢٠)</sup> وقد تكررت هذه النتيجة بعد ذلك بالنسبة للثمانينيات<sup>(٢١)</sup>.

إلا أن مقارنة فيلدستاين وهوريوكا انتقدت انتقاداً حاداً، فهي تفترض أن أى شىء يؤثر على معدل استثمار البلاد (ما عدا سعر الفائدة الحقيقى) لا يؤثر كذلك على معدل مدخراتها. وهذا أمر غير مقنع إلى أقصى حد، ذلك أن العوامل المتنوعة مثل السياسات الحكومية ونمو القدرة الإنتاجية والظروف الديموجرافية تؤثر تأثيراً جلياً على كل من المدخرات والاستثمار، والقياس الأفضل لحركة رأس المال توفره فروق تكاليف رأس المال. وفى السوق الكونية بحق، قد تتلاقى أسعار الفائدة، ومع ذلك فإن الصعوبة هنا تكمن فى أى من أسعار الفائدة يُستخدم، لأن الفروق فى الأسعار الاسمية (وحتى أسعار الفائدة الفعلية) قد تعود إلى استثناءات بشأن تحركات أسعار الصرف المستقبلية وكل الأمور التى تؤثر على أسعار الصرف.

وأهم مؤشر لعزل مدى حركة رأس المال هو سعر الفائدة "المغطى"، الذى أوضح ريتشارد مارستون Richard Marston أنه انخفض انخفاضاً ضخماً بالنسبة لمجموعة الخمس G-5 فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات<sup>(٢٢)</sup> ومن ثم فإنه فيما يتعلق بمدى تمثيل الاقتصادات الخمسة الكبرى للاتجاهات داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (انظر ما يلى للاطلاع على مبررات هذا الافتراض) يبدو أن قدراً أكبر من تدفق رؤوس الأموال ورفع القيود المفروضة على رأس المال أدى إلى تكامل حقيقى كبير للأسواق المالية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وفى الوقت ذاته تكشف البيانات التى يقدمها جيفرى فرانكل Jeffrey Frankel<sup>(٢٣)</sup> أن الأسواق المالية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأقل نمواً (اليونان والمكسيك والبرتغال) كانت جميعها مغلقة جداً فى الثمانينيات، وأن رأس المال كان كذلك أقل تحركاً إلى حد كبير فى أستراليا والدانمارك وفرنسا وأيرلندا ونيوزيلندا والنرويج وإسبانيا عما فى سائر دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. بعبارة أخرى، فإن الارتباط بين حركة رأس المال وتحرير رأس المال كان كبيراً، بينما لم تكن لتدفق رؤوس الأموال علاقة فعلية بالمعدلات القائمة الخاصة بعائد الاستثمارات<sup>(٢٤)</sup>.

باختصار، زادت تحركات رؤوس الأموال الدولية زيادة جزئية على الأقل بسبب حقيقة أن الحكومات قللت قيودها على حركة رؤوس الأموال. إلا أن الاتجاه نحو الإنتاج والتمويل المعولم لم يكن مرتبطاً في أى وقت بتقليل الفروق بين الدول (انظر الجانب الأيمن من الجدول ٥-١). والواقع أنه في العقد الماضي كانت هناك فروق ضخمة في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الدول المختلفة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أنه في مؤشر كوين Quinn للانفتاح المالى لم يكن أى من هذه المتغيرات مربوطاً بصورة كبيرة ببعضه البعض. وبعد أن ناقشنا تجليات عولمة الأسواق في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لنقيم الآن أثرها على أنظمة السياسة الاقتصادية في تلك الدول.

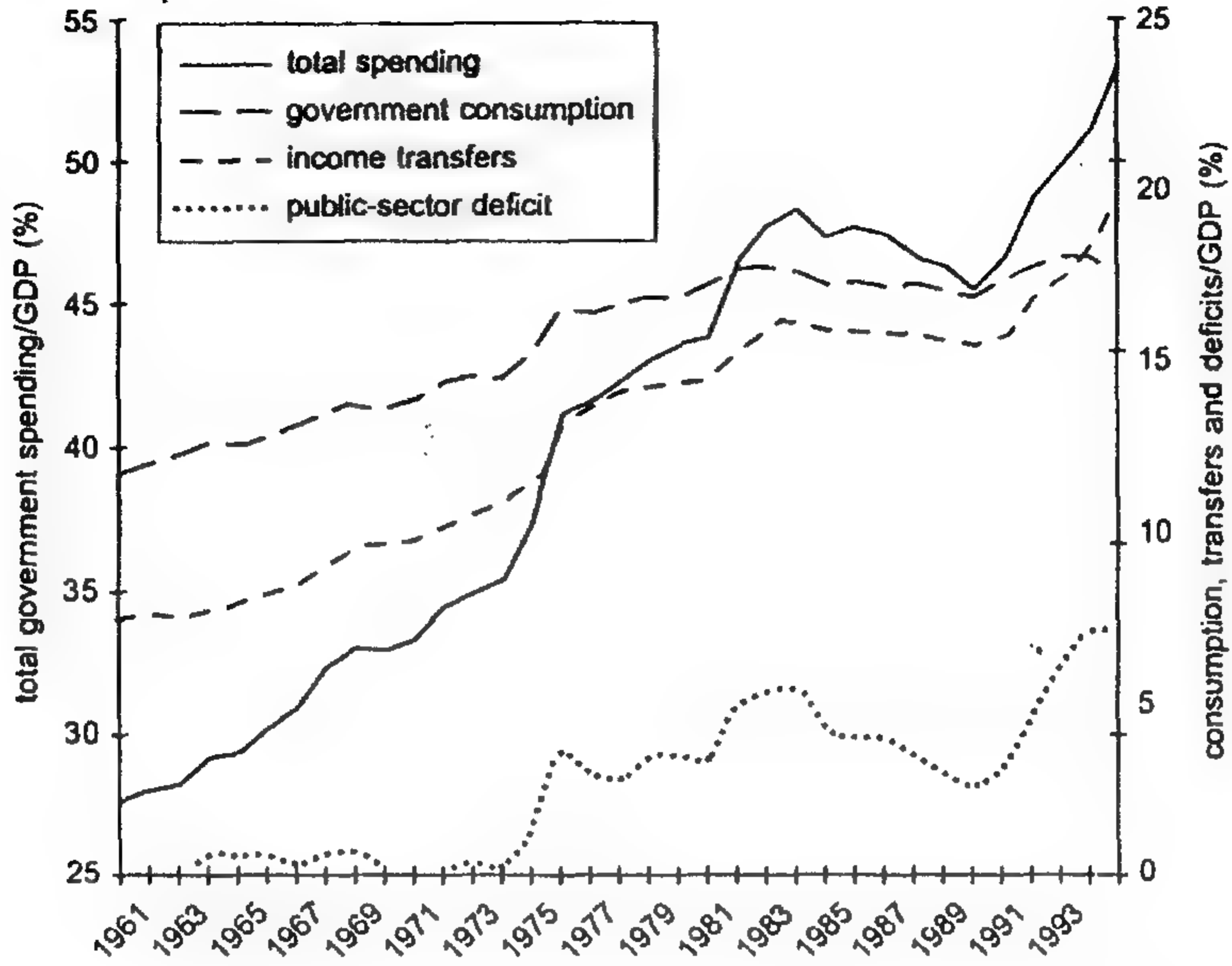
### العولمة والسياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادي

فندت الأقسام السابقة الحكمة التقليدية بشأن العولمة، وهي أنها تفرض ضغوطاً على السياسات الاقتصادية التدخلية، وأنها تخلق حوافز تجعل السياسات الاقتصادية تتقارب حول تلك التي تيسر السوق الحرة، وأن الحكومات التي تسعى لمقاومة أوامر العولمة سوف تصدر قائمة الأداء الاقتصادي الكلى المتدهور. ويقدم هذا الجزء اختبارات أساسية للمقولات المتعارضة. إذ يقدم القسم الفرعى الأول الأدلة الخاصة بمؤشرات السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي الكلى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويتساءل عما إذا كان إدماج الأسواق قد جعل السياسات الاقتصادية تصبح أقل قدرأً من التدخل، أو تتلاقى بمرور الوقت، أو تحدث تدهوراً في الأداء الاقتصادي حيثما لم يحدث "السباق إلى القاع". وبعد ذلك ينتقل القسم الفرعى الثانى إلى المقارنة بين الدول، مقارنة العديد من مؤشرات العولمة والسياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي في العقد الماضي بالسياسات والأداء في العقود السابقة. وأخيراً تُقدّم تفسيرات للأداء الاقتصادي مثل التحيز الحكومى والكثافة النقابية خلال فترة ما بعد الحرب.

## الإنفاق والعجز

يقدم الشكل (٥-٢) بيانات سنوية عن متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بإجمالي الإنفاق الحكومى والنفقات الاستهلاكية الحكومية (وأهمها التعليم والصحة) وتحويلات الدخل (وأغلبها المعاشات التقاعدية وتعويضات البطالة) وعجز القطاع العام، وذلك كله باعتباره جزءاً من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تضاعف الإنفاق الحكومى من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤، حيث كان يشكل ما يزيد على نصف الدخل المحلى الإجمالى فى أوائل التسعينيات. وبحلول نهاية الفترة كانت التحويلات قد حلت محل الإنفاق الاستهلاكى باعتبارها أكبر مكون من مكونات الاقتصاد العام، مما يعكس تقدم الكثير من المجتمعات فى العمر وكذلك البطالة المتزايدة. وازداد عجز القطاع العام من ١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الستينيات إلى ما يربو على ٤ بالمائة فى أوائل الثمانينيات وما يزيد على ٦ بالمائة فى أوائل التسعينيات. وكان من الواضح أن الحكومات عاجزة عن زيادة الضرائب لمواعاة الإنفاق الأكبر أو ليست لديها الرغبة لأن تفعل ذلك.

الشكل (٣-٥) الإنفاق الحكومى وعجز القطاع العام فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤



ملاحظة: العجز هو إجمالى الإنفاق الحكومى ناقص الإيرادات الحكومية الحالية.

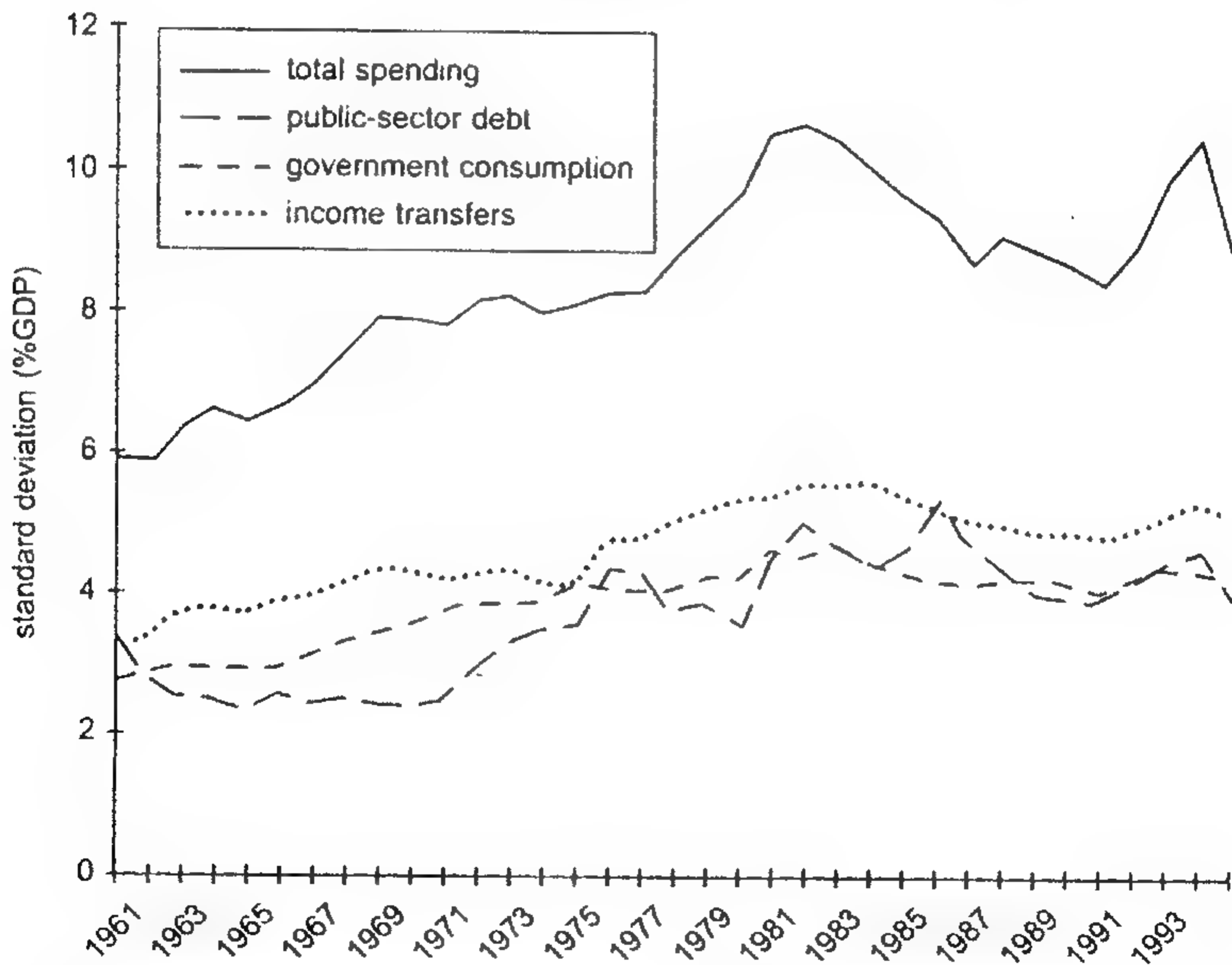
المصادر: المتوسطات السنوية غير المرجحة الخاصة بكل الدول المتاحة من OECD, Main

Economic Indicators.

ويوضح الشكلان (١-٥) و(٣-٥) معاً أن العولة وتوسع القطاع العام قد تحركا بتساوق بصورة أو بأخرى منذ الستينيات. إلا أن الارتباط لا يدل على وجود علاقة سببية. واتباعاً لقانون واجنر Wagner لعام ١٨٨٣ على سبيل المثال، قد يقول البعض بأن الرفاهية المتزايدة كانت عاملاً مهماً وراء نمو الاقتصادات العامة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى فترة ما بعد الحرب<sup>(٢٥)</sup>. وقد تقدم البيانات فهماً أفضل للديناميكيات السببية المهمة فى هذا الفصل.

وقد ازداد الإنفاق الحكومى والتحويلات والعجز جميعها ازدياداً سريعاً خلال فترات الكساد المنتشرة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (فى فترات مثل ١٩٧٣-١٩٨٢ و ١٩٨٩-١٩٩٣) لأن الانخفاض الذى شهدته الدورة الاقتصادية فرض ضغوطاً على برامج الإعانة (حيث طالب عدد أكبر من الناس بإعانات البطالة، على سبيل المثال) بينما قلت إيرادات الضرائب. والأمر الذى قد يهم أكثر هو أن الاقتصاد العام لم ينكمش بالتالى خلال فترات الانتعاش الاقتصادى، وكان الاستثناء الواضح لهذا هو منتصف الثمانينيات حين شجع نمو القطاع العام البطيء فكرة أن العولة تقيد الاستقلال والرفاهية القوميين. وبالطبع فإن هذا رأى لا يعترف بسرعة نمو الإنفاق فى التسعينيات. ومن المؤكد أن عمق الكساد الأوروبى بعد انتهاء الحرب الباردة كانت له علاقة كبيرة بهذا. ومع ذلك فإن النصف الأول من التسعينيات يوجد مبرراً لتردد من يرغبون فى الوصول إلى استنتاجات سطحية بشأن آثار العولة المقيدة.

الشكل (٥-٤) الفرق بين الدول فى الإنفاق الحكومى وعجز القطاع العام فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤.



المصدر: جرى الحساب باستخدام بيانات من OECD, Main Economic Indicators



يبين الشكل (٥-٤) تحليلاً أساسياً لفكرة أن العولة أدت إلى تلاقٍ في السياسات المالية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمثل الرقم الانحرافات القياسية في المؤشرات نفسها المقدمة في الشكل (٥-٣) إذ تشير أرقام أصغر إلى تلاقٍ عابر للقوميات في السياسات. والأمر ذو الأهمية الكبيرة بالنسبة لما نقوله هنا هو ما يدل على أن السياسات المالية أصبحت أكثر تغيراً بمرور الوقت؛ حيث باتت الأسواق أكثر تكاملاً من الناحية الدولية. ومرة أخرى يشير الرقم كذلك إلى أن الثمانينيات كانت عقداً استثنائياً - حين تلاقت السياسات بطريقة أو بأخرى - إلا أنه سبقتها وتلتها فترات (من الكساد) زادت الفروق بين الدول في السياسة المالية.

وبذلك يتساقط الشكلان (٥-٣) و(٥-٤) مع ما يقوله هذا الفصل من أن العولة تزيد مطالبة الحكومات بالحيولة دون حدوث اختلال السوق ولكن بعض الحكومات أكثر احتمالاً لأن تستجيب لهذه المطالبة من غيرها. ولننتقل الآن إلى المقارنة بين الدول. فبالإضافة إلى أخذ الفروق المختلفة في مدى تكامل الأسواق في الاعتبار، تقدم هذه المقارنات كذلك بعض ما يدل على أهمية المحددات المحلية الخاصة باختيار السياسات.

ويحلل الشكل (٥-٢) بيانات الإنفاق والعجز حسب الدولة في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ (أو العام الأخير المتاح)، ثم يقارن الأرقام بالمتوسطات السابقة الخاصة بكل دولة (١٩٦٠-١٩٨٤). وتبين النتيجة فروقاً ضخمة في حجم الاقتصاد العام وتمويل الإنفاق الحكومي في العقد الماضي، كما توضح تغيرات مهمة تعود إلى عقود سابقة. فقد كان اقتصاد السويد العام ضعيفاً اقتصاد اليابان العام. وزاد الإنفاق الحكومي الإسباني خمس مرات عن الأمريكي. وفيما يتعلق بموازنات الميزانية، كان هناك فائض في كل من اليابان ولوكسمبورج والنرويج في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، مما حسن أدائها المالي مقارنة بمتوسطاتها السابقة أو حافظ عليه. ومن ناحية أخرى كان العجز ذو الرقمين هو المعيار في اليونان وإيطاليا، وهو ما يمثل زيادة ضخمة عما كان عليه الحال في الستينيات والسبعينيات.

لم تتأثر هذه الفروق بين الدول في السياسة المالية بدمج الأسواق وحسب، بل كذلك بالظروف السياسية المحلية. وقد درس تلك الفروق علماء السياسة وعلماء

جدول (٢-٥) الموزنة والسياسة الحزبية والإنفاق الحكومي

الدولة	إجمالي الإنفاق الحكومي	التغير (أ)	١٩٨٥-١٩٩٤	عجز القطاع العام	التغير	١٩٨٥-١٩٩٤	النفقات الاستهلاكية الحكومية	التغير	١٩٨٥-١٩٩٤	تحويلات الدخل	التغير
أستراليا	٣٧,٩	٨,٩	٣,٥	٢,١	١٧,٩	٢,٨	٩,٩	٣	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
النمسا	٥١,٥	٨,٥	٢,٩	٢,٥	١٨,٥	٢,٨	٢٠,٦	٤,١	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
بلجيكا	٥٧,٩	١٠,٧	٧,٤	٢,١	١٥,٤	٠,٥	٢٤,١	٦,٢	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
كندا	٤٧,٩	١١,٩	٦,٧	٢,٨	٢٠,٣	٢,٦	١٣,٣	٣,٩	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
الدانمارك	٥٩,٨	١٧,١	١,٩	١,٢	٢٥,٤	٤,٣	١٨,٣	٦,٢	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
فنلندا	٥١,٢	١٦,٥	١,٣	٢,٨	٢١,٧	٥,٩	١٨,٤	٩,٤	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
فرنسا	٥١,٦	١٠	٤,٩	٢,٤	١٨,٨	٢,٨	٢٢	٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
ألمانيا	٤٧,٥	٥,٣	٢,٦	١,١	٢٠	٢	١٥,٧	١,١	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
اليونان	٥١,٢	١٦,٥	١٣,٨	٦,٦	١٤,٥	٤,٤	١٥,٤	٧	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
أيسلندا	٣٩,٦	٨,١	٣,٨	٤,٣	١٩,٤	٥,٤	٥,٩	٠,٨	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
أيرلندا	٤٦,٣	٥,٥	٥,٦	١,٤	١٦,٢	١,١	١٥,٦	٥,٩	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
إيطاليا	٥٢,٨	١٤,٣	١٠,٩	٤,٥	١٧	٢,٩	١٨,١	٤,٦	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
اليابان	٣٢,٦	٨,٢	٠,٣	١,٨	٩,٤	٠,٧	١١,٤	٤,٧	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
لوكسمبورج	٥١,٤	٩,٦	٢,١	٢,١	١٣,١	٢,١	٢١,٩	٤,٨	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
المكسيك	-	-	-	-	١٣,١	٢,١	-	-	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
هولندا	٥٩	١٠,٩	٥,١	٢,٤	١٥	٠,٤	٢٥,٨	٣	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥
نيوزيلندا	-	-	١	-	١٦,٢	٢,١	-	-	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥	١٩٩٤-١٩٨٥

النرويج	٥٢,٤	١٠,٧	٢,٨-	٠,٣	٢٠,٦	٢,٧	١٧,٧	٥,٦
البرتغال	٤٢,٢	١٥,٦	٥,٨	٢,٦	١٥,٦	٣	١٢	٥,٦
إسبانيا	٤٢,٧	١٨,٤	٦,١	٤,٧	١٥,٨	٥,٣	١٦,٤	٧
السويد	٤٦,٢	١٦,٥	٢,٨	٤	٢٧,٢	٤,٢	٢٠,٨	٧,٨
سويسرا	٣٢,٤	٨,١	٢,٤-	١,٧	١٣,٥	٢,١	١٤,٧	٤,٩
تركيا	-	-	-	-	١٠,٤	٠,٥	-	-
المملكة المتحدة	٤٢,٧	٢,١	٤,٢	١	٢١,١	١,٨	١٣,٢	٢,٩
الولايات المتحدة	٣٦,٨	٥,٥	٥,١	٢,٥	١٧,٨	٠	١١,٥	٢,٢
المتوسط	٤٧,٩	١٠,٩	٤	٢,٣	١٧,٤	٢,٦	١٦,٥	٤,٨
الارتباط بـ :								
التجارة(ب)	٠,٣٨	٠,٠٩-	٠,٢٥-	٠,٤٢-	٠,٠٦-	٠,١٦-	٠,٥٢	٠,٠٧
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ج)	٠,١٨	٠,٠٤-	٠,٠١-	٠,١٦	٠,٠٤-	٠,٢٦-	٠,٢٧	٠,٠١
الانفتاح المالي(د)	٠,٠٢	٠,٤٧-	٠,٢٩-	٠,٢٦-	٠,٢٠	٠,٤٤-	٠,١٥	٠,٥٧-
النفوذ العمالي اليساري(هـ)	٠,٥٨	٠,٥١	٠,٣١-	٠,١١	٠,٦٦	٠,٦٣	٠,٣٣	٠,٥١

ملاحظات:

(أ) التغير عن المتوسط السابق (١٩٦٠-١٩٨٤، بتواريخ بداية ثانية بالنسبة لبعض الدول).

(ب) متوسط ١٩٨٥ - ١٩٩٤ .

(ج) متوسط ١٩٨٥ - ١٩٩٣ .

(د) متوسط ١٩٨٥ - ١٩٩٣ .

(هـ) المبلغ القياسي للنسبة المئوية الخاصة بحافظ مجلس الوزراء التي جردت الأحزاب اليسارية، ١٩٥٠-١٩٩٥ (D. Swank. 'Funding the Welfare State', *Political*)

٦٧١-٩٢ (١٩٩٨) ٤٦ *Studies* والنسبة المئوية لأعضاء النقابات في إجمالي القوة العاملة. ١٩٦٠-١٩٨٩ (J. Visser, 'Trends in Trade Union Membership'. OECD Employment

١٩٩١) (A. Ferner and R. Hyman (eds), *Industrial Relations in the Scandinavian Countries* فقط بتأخر الثمانينيات

the New Empire (Oxford: Blackwell, 1992)

الاجتماع الذين أظهروا أن هناك علاقة إيجابية بين النفوذ السياسى اليسار والعمال النقابيين من ناحية، والاقتصادات العامة الأكبر حجماً من ناحية أخرى<sup>(٢٦)</sup> وكانت آثار النفوذ العمالى اليسارى بالنسبة للإتفاق الاستهلاكى أوضح من برامج تحويل الدخل<sup>(٢٧)</sup> وظلت هذه العلاقات تصدق على الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، وجدير بالذكر كذلك أن النفوذ العمالى اليسارى لم يكن مرتبطاً بعجز أكبر فى الميزانية<sup>(٢٨)</sup> كما ارتبط النفوذ المجمع لليسار والعمال النقابيين كذلك بتوسع القطاع العام الأسرع عند الانتقال من الستينيات والسبعينيات إلى الثمانينيات والتسعينيات. بل إن البيانات الموجودة فى الجدول ٥-٢ توضح بصورة كبيرة أن أنظمة الحكم العمالية اليسارية القوية كانت قادرة على توسيع الاقتصاد العام دون إحداث عجز فى الميزانية يتنافر مع ما فى الدول الأخرى. وقد زاد العجز فى أنحاء العالم، وليس فقط فى الدول ذات الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية القوية.

كيف أثرت الفروق بين الدول فى التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر والانفتاح المالى على الموارد والنفقات الحكومية؟ من المستغرب (لأصحاب فرضية السوق الحرة) أن دمج الأسواق كان غالباً ما يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالاقتصادات الكبيرة؛ أو بعبارة أخرى غالباً ما كان فى الاقتصادات المفتوحة حكومات تدخلية فى فترة ما بعد ١٩٨٥ . بل إن دمج الأسواق كان يرتبط ارتباطاً سلبياً بحجم عجز الميزانية؛ أو بعبارة أخرى غالباً ما كان فى الاقتصادات المفتوحة عجز ميزانية أقل. وتختلف هاتان النتيجتان مع فرضية العولة التى تتوقع أن يفرض دمج الأسواق ضغوطاً على الإنفاق العام، بل وعلى الضرائب كذلك (أى يؤدى إلى عجز أكبر).

والارتباط الثانى الذى يعتمد على العلاقة بين دمج الأسواق والنشاط الحكومى هو ذلك الارتباط الناشئ عن البيانات الخاصة بالتغيرات التى تحدث فى الاقتصاد العام من المتوسطات السابقة إلى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ . وهنا تمنح البيانات مزيداً من الدعم للحكمة التقليدية الخاصة بالعولة. وفى كل الحالات تقريباً كانت العولة مصحوبة بنقص فى الإنفاق، بينما كانت زيادة عجز القطاع العام أبطأ كذلك فى الدول التى كانت أكثر اندماجا فى الأسواق الكونية.

وأخيراً تظهر البيانات أن الارتباط بين العولة والاقتصاد العام كان متفاوتاً متفاوتاً كبيراً عبر أجزاء السوق. ففي التجارة، كان الانفتاح يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع مستويات الإنفاق المرتفعة في العقد الماضي، غير أنه لم تكن له علاقة بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق. وفي تناقض واضح، كان للانفتاح المالي قليل من الارتباط بمستويات الإنفاق في الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ ، إلا أنه كان يرتبط ارتباطاً ومتساوياً وشديد السلبية بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق.

ويعطى الجدول (٥-٢) إشارات مختلطة فيما يتعلق بالعلاقات بين العولة والسياسات المحلية والسياسة المالية. فمن ناحية كانت الارتباطات بين النفوذ العمالي اليساري والإنفاق الحكومي الأكبر قوية في الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ ، حيث كانت أقوى مما كانت عليه في الخمس والعشرين سنة السابقة على ذلك. وهكذا قد يكون من الصعب القول بأن العولة قللت من الاستقلال المحلي، الذي يفهم على أنه قدرة المواطنين على التأثير على السياسة الاقتصادية. إلا أن الانفتاح المالي في الفترة المعاصرة كان يرتبط من ناحية أخرى بنمو أقل في الاقتصاد العام وهو مؤشر على ضغوط "السباق إلى القاع" التي تشجع الإشارة إليها في أدبيات العولة.

قد تكون الطريقة الوحيدة لجعل هذه النتائج متساوقة هي تنمية حركية رأس المال من الداخل، مفترضين أن الأنظمة العمالية اليسارية القوية اختارت حماية اقتصاداتها العامة بفرض قيود كبيرة على حركية رأس المال. ولكن كما أوضح الجدول (٥-١) فقد كان الارتباط بين نفوذ اليسار وقوة النقابات والانفتاح المالي ضعيفاً جداً في السنوات الأخيرة. والتفسير الأكثر إقناعاً هو أنه رغم قبول معظم الحكومات، بما فيها الكثير من الحكومات اليسارية، للتمويل على أنه واقع، فإن ذلك لم يقيد استقلالها المالي. والواقع أن الاعتبارات الحزبية صارت أكثر أهمية عند زيادة ارتباط الخل المتوقع بدمج الأسواق<sup>(٢٩)</sup>.

ويشير هذا التحليل إلى أنه لا تزال هناك تسوية خاصة بـ "الليبرالية الكامنة"<sup>(٣٠)</sup>؛ أو بعبارة أخرى، قبول النظام الدولي المفتوح مادام قد جُمع بينه وبين السياسات

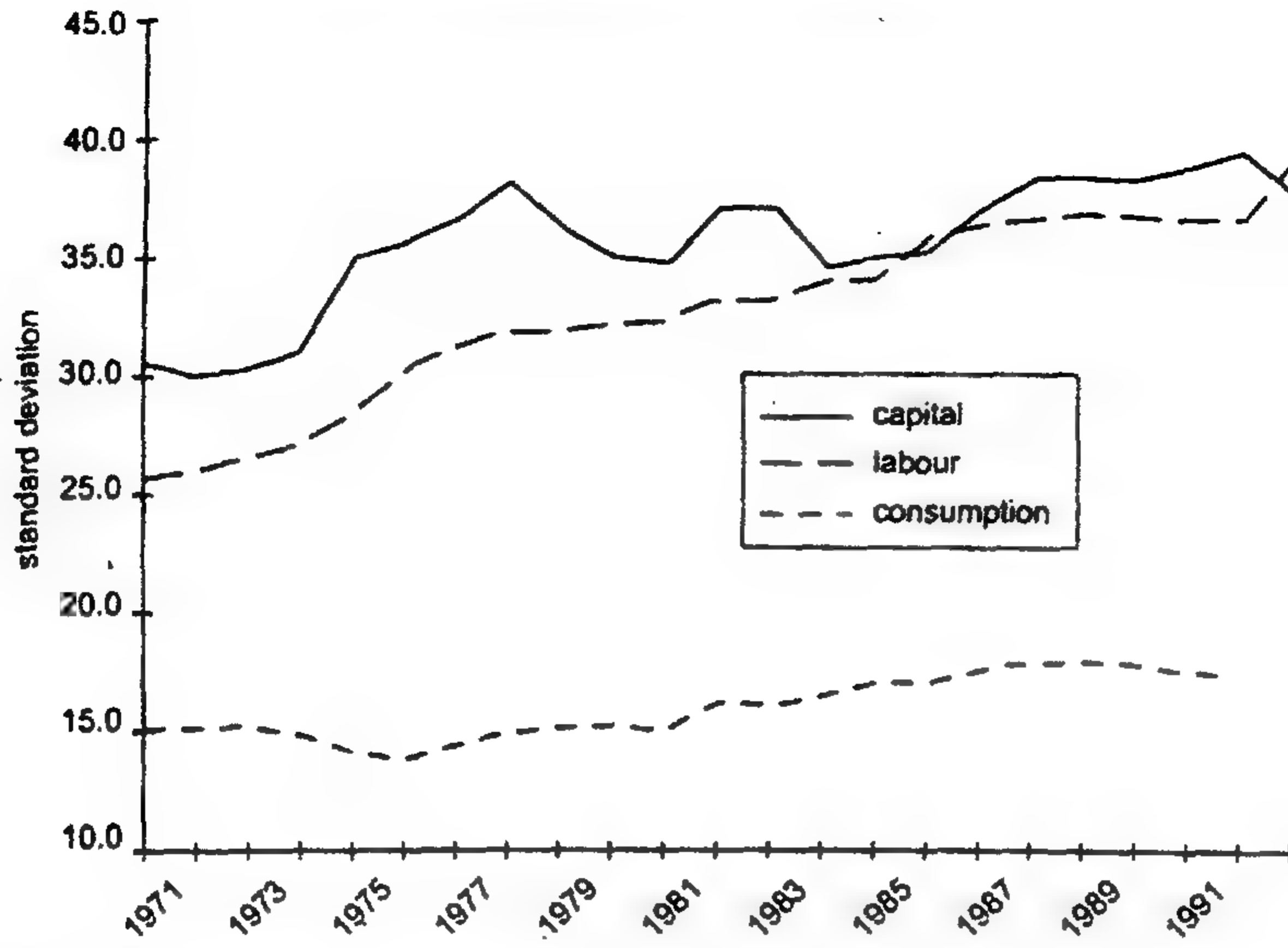


المحلية التي تخفف أثر الخاسرين في السوق على المدى القصير. إلا أن التسوية تعتمد في الوقت الراهن اعتماداً كبيراً على النفوذ السياسى الخاص باليسار والعمال النقابيين. وفي الأنظمة المؤسسية الديمقراطية الاجتماعية تسعى الحكومات في الوقت ذاته للتمتع بفوائد تكامل الأسواق، غير أنها تحمى كذلك مواطنيها الأكثر عرضة للخطر بالتوفير العام الموسع للخدمات الاجتماعية وتحويلات الدخل. وفي المقابل نجد أن الآثار العازلة الخاصة بالاقتصاد العام ضد الأخطار والتباين الذي توجده السوق تتناقص في ظل أنظمة السوق الأكثر ليبرالية.

## رأس المال والعمل وضرائب الاستهلاك

يقدم الشكل (٥-٥) بيانات عن متوسط معدلات الضرائب الفعلية على رأس المال والعمل والاستهلاك الخاصة بما هو متاح من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>(٣١)</sup> ويميل متوسط معدلات ضريبة رأس المال الفعلية إلى الزيادة من ١٩٧٠ حتى أوائل التسعينيات، حتى ولو أخذنا في اعتبارنا آثار الدورة الاقتصادية (زادت المعدلات زيادة ضخمة أثناء فترات الكساد حين انخفضت الأرباح). إلا أن الضريبة على العمل ازدادت بسرعة أكبر. وفي عام ١٩٧٠ كانت ضريبة العمل تقل عن ضريبة رأس المال (بمعدل فعلى يقل بمقدار خمس نقاط بالمائة عن رأس المال). وبحلول النصف الثانى من الثمانينيات كان المعدلان قد بات من غير الممكن تمييزهما بالفعل. وفي بداية التسعينيات كانت معدلات العمل تزداد بينما ضريبة رأس المال تقل. وكانت معدلات ضريبة الاستهلاك على الدوام أقل كثيراً من معدلات رأس المال أو العمل. إلا أن ضريبة الاستهلاك بدأت في الانخفاض بعد أن كانت تزداد ازدياداً مطرداً من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات.

### الشكل (٥-٥) معدلات الضرائب الفعلية



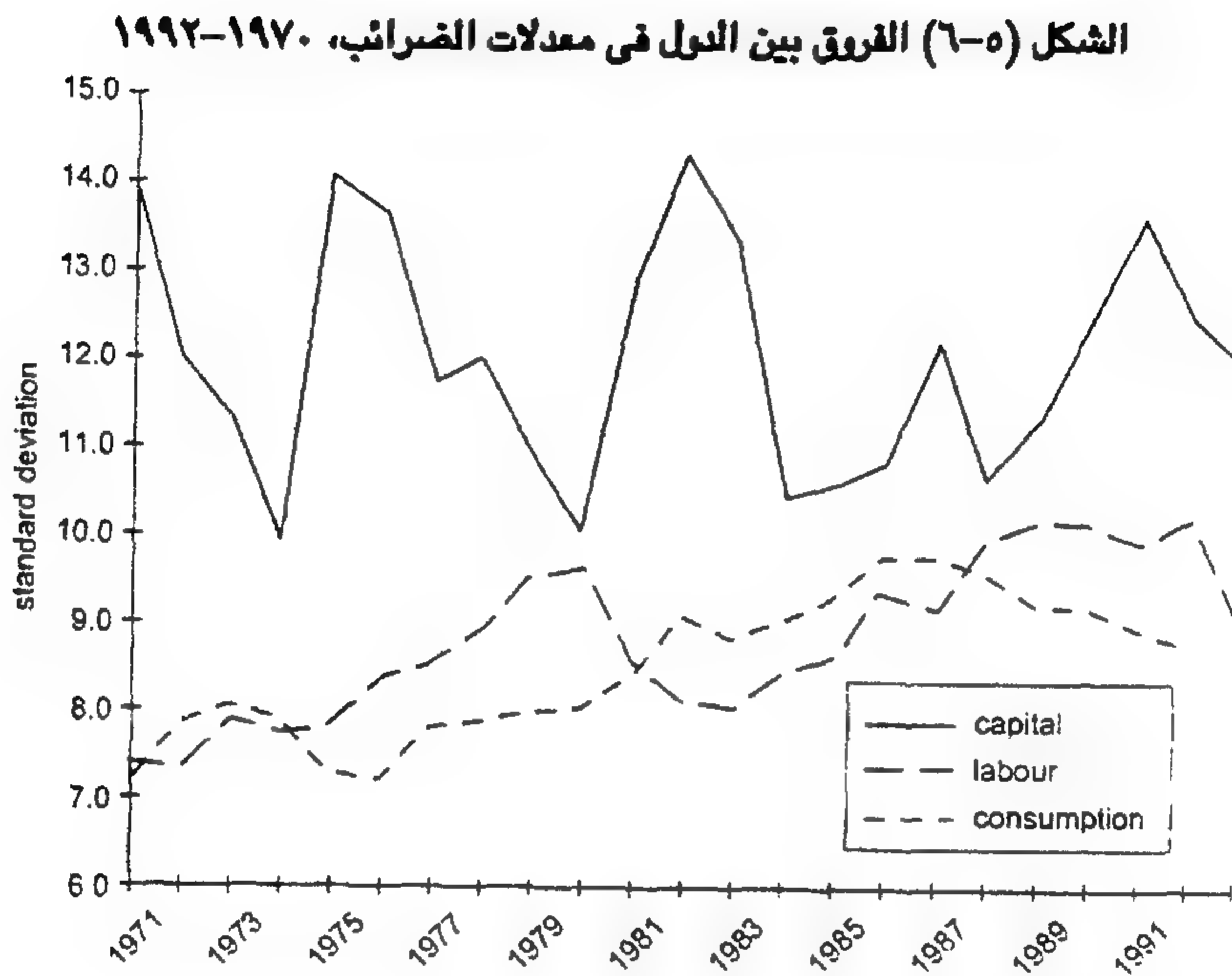
المصدر: البيانات متوسطة سنوية غير مرجحة خاصة بالدول المتاحة كافة، وهي من Mendoza et al.,

On the Effectiveness of Tax Policy in Altering Long-Run Growth', *Journal of Public Economics*,

66(1997)99-126

يبدو أن هذه الأدلة تمنح بعض الدعم لفكرة أن عولة التمويل أزاحت عبء الضرائب عن رأس المال في اتجاه العمل. إلا أنه لا بد من أخذ حقيقتين أخريين في الاعتبار، وهما أن معدلات ضريبة رأس المال كانت تميل إلى الزيادة في السنوات الأخيرة، بينما انخفضت معدلات ضريبة الاستهلاك. وتعد زيادة ضريبة رأس المال أمراً مستغرباً لأن الرأي التقليدي هو أنه لا بد من أن رأس المال المتحرك كان قادراً على خفض معدل الضرائب الخاصة به، ليس فقط مقارنة بأشكال الضرائب الأخرى وإنما بصورة مطلقة. وبالمثل فإنه من المستغرب أن ضريبة الاستهلاك لم تكن تزداد بما أننا قد نتوقع أن تكون هذه هي الطريقة المفضلة لجمع الإيرادات في الاقتصاد الكوني.

ويفضل أصحاب رءوس الأموال (واقصاديو السوق الحرة) ضريبة الاستهلاك لأنها لا تشوه قرارات الاستثمار. إلا أن المنتقدين يشيرون إلى أن ضريبة الاستهلاك تحصل بصورة غير متناسبة من القرار بما أن جزءاً كبيراً من دخلهم ينفق على الاستهلاك مقارنة بالاستثمار أو المدخرات.



المصدر: كما في الشكل (٥-٥)

يبين الشكل (٥-٦) التغيرات التي حدثت بمرور الوقت في انحرافات معدلات الضريبة القياسية. وكما كان الحال بالنسبة للإنفاق، لا تدعم هذه الأرقام فكرة التلاقى بين الدول في السياسة الضريبية. ومع ذلك فقد باتت الدول تتبع سياسات شديدة التقارب فيما يتعلق بضريبة العمل والاستهلاك. وكانت ضريبة رأس المال متقلبة بمرور الوقت، حيث توجد ارتفاعات حادة في التقارب بين الدول تقابلها انخفاضات عميقة حين تفاعلت الحكومات تفاعلاً مختلفاً تماماً مع الانخفاضات الحادة في أرباح الشركات.

وتعرض معدلات الضريبة الخاصة بكل دولة على حدة فى الجدول (٣-٥) ويتعلق العمودان الأولان بمعدلات ضريبة رأس المال منذ ١٩٨٥ والتغيرات فى تلك المعدلات فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤ (البيانات الأقدم من ذلك غير متوفرة). وهناك قدر كبير من التششت فى تلك البيانات القومية، حيث إنها كثيراً ما تتناقض مع الصفات التقليدية الخاصة بأنماط النظم الحاكمة. فعلى سبيل المثال نجد أنه رغم تاريخ السويد والنمسا الطويل من الحكم التدخلى الذى يعيد توزيع الثروة، كان معدل ضريبة رأس المال الفعلى فى السويد يزيد أكثر من ثلاث مرات على معدل النمسا. وفى فرنسا "التوجيهية" كانت ضريبة رأس المال تقل عن نصف ما هى عليه فى بريطانيا تاتشر. وكانت المعدلات الفعلية فى الولايات المتحدة أعلى بكثير مما فى ألمانيا. وكانت الولايات المتحدة منذ السبعينيات الدولة الوحيدة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى خفضت معدل ضريبة رأس المال الفعلى، بينما شهدت السويد واحدة من أكبر الزيادات. إلا أن ضريبة رأس المال فى اليابان كانت أسرع من أى مكان آخر، رغم اقتصادها العام الصغير والعلاقة الوثيقة بين الحزب الحاكم فى ذلك الوقت والأعمال التجارية.

وكان نمط العلاقات الأساسى الخاص بالارتباط بين ضريبة رأس المال والعولة أشبه بذلك الخاص بالإنفاق الحكومى، وإن كانت الأدلة أكثر دعماً للحكمة التقليدية بشأن العولة. وكان النفوذ العمالى اليسارى يرتبط ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً بضريبة رأس المال بعد عام ١٩٨٥ فقط وبالتغيرات التى طرأت على ضريبة رأس المال فى الخمس عشرة سنة السابقة، بينما كان الانفتاح المالى يرتبط ارتباطاً سلبياً قوياً بالتغيرات التى طرأت على معدلات الضريبة الفعلية من السبعينيات وبداية الثمانينيات حتى أقرب فترة. وكانت سرعة الزيادة فى معدلات ضريبة رأس المال (التى ينبغى أن نتذكر أنها استمرت فى الارتفاع) أقل كثيراً فى الدول التى بها أسواق رأس مال أكثر اندماجاً من الناحية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك النتائج تختلف عن تلك التى توصلت إليها الدراسات الحديثة التى قام بها كوين وسوانك Swank على التوالى<sup>(٣٢)</sup> وهما باستخدامهما

التعريفات الأدق التي تركز فقط على ضريبة دخل الشركات لا يجدان أن هناك علاقات سلبية بين الدمج المالي وضريبة رأس المال. بل إنني قلت في موضع آخر إنه كما هو الحال بالنسبة للإنفاق، ترتبط آثار الانفتاح الخاص بضريبة رأس المال ارتباطاً شديداً بالسياسات المحلية. وتشير قياساتى الاقتصادية إلى أن الأنظمة الحاكمة العمالية اليسارية ردت على عولة الأسواق المالية بزيادة المعدلات التي تفرض بها فعلياً الضرائب على رأس المال. والدول ذات السياسات الأكثر محافظة هي وحدها التي اختارت خفض ضريبة رأس المال حين ازداد الدمج المالي (٣٣).

#### الجدول (٥-٣) العولة والسياسة العزبية والضرائب

معدل الضريبة الفعلية عن :						الدولة
الاستهلاك		العمل		رأس المال		
التغير	١٩٩٢-١٩٨٥	التغير	١٩٩٢-١٩٨٥	التغير (أ)	١٩٨٥ -	
٠,٦	٨,٧	٣,٥	١٨,٣	٨,٣	٤٦,٨	أستراليا
٠,٩	٢١,٣	٤,٧	٤٠,٥	٢,٣	٢٢,٦	النمسا
١,٤-	١٦,٣	٧,٧	٤٧,٨	٢,٩	٣٦,٧	بلجيكا
.	١٢,٥	٨	٢٩,٢	٠,٧	٤١,٤	كندا
٢,٥	٣٥,٤	٤,٥	٤٤,١	١,٦	٣٤,٨	الدانمرك
٦,٦	٣٠,١	٦,٩	٢٣,٩	١٤,٤	٤٤,٤	فنلندا
١,٨-	١٩,٨	٨,٦	٤٥,٦	٣,٢	٢٦	فرنسا
٠,٣-	١٥,٦	٦,٩	٤٢,٢	٢,٤	٢٨,٥	ألمانيا
-	-	-	-	-	-	اليونان
-	-	-	-	-	-	أيسلندا
-	-	-	-	-	-	أيرلندا
٢	١٣,٩	٤,٨	٤٠,٩	٣,٩	٢٨,١	إيطاليا



اليابان	٤٨,٨	١٩,٤	٢٧,٣	٨	٥,٥	٠,٢
لوكسمبور	-	-	-	-	-	-
المكسيك	-	-	-	-	-	-
هولندا	٣٠,٥	-	٥٢	-	١٨,٣	١,١
نيوزيلندا	٣٦,٧	٢,٦	٢٥,٧	-٠,٨	١٦,٥	٧
النرويج	٣٩,٢	٧	٣٩,٥	٠,٧	٣٦,١	٤
البرتغال	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	١٣,٩	٠,٢	٣٤,٣	٢,٤	١٢,١	٤,٩
السويد	٦٠,٦	١٤	٥٠	٦	٢٤,٦	٤,٥
سويسرا	٢٨,٢	٦,٢	٣٢,٩	٤,٦	٨,١	١,١
تركيا	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة	٥٧,٥	١,٩	٢٥,٧	٠,٦	١٦,٩	٣,١
الولايات المتحدة	٤٠,٥	٢,٧-	٢٨,٨	٤,٨	٤,٩	٠,٩-
المتوسط	٣٧	٤,٨	٣٦,٦	٤,٩	١٧,٦	١,٩

كيف يمكن ألا تقلل حركية رأس المال ضريبة رأس المال؟ تدخل هذه العلاقة في لب الحكمة التقليدية بشأن العولة. ويرى معظم المحللين أن الدول التي وازبت على ضريبة رأس المال المرتفعة كان عليها أن تعاني من الهروب المدمر لرأس المال، وفي نهاية الأمر الأداء الاقتصادي الكلي الأضعف. وسوف أقيم هذا الافتراض في القسم الفرعي التالي. إلا أن هناك احتمالاً آخر، وهو أن التغيرات في ضريبة رأس المال التي حدثت في السنوات الأخيرة كانت متساوقة بصورة أو بأخرى مع مصالح المستثمرين المتحركين والشركات متعددة الجنسيات. ويبدو هذا مقنعاً حين نمنع النظر في التغيرات في نسبة تكرار ضريبة الشركات. فقد خُفّضت المعدلات الحديثة لضريبة دخل

الشركات تخفيضاً كبيراً في معظم الدول<sup>(٣٤)</sup> إلا أنه في الوقت ذاته أُخرجت الحوافز الاستثمارية - التي ظل الديمقراطيون الاجتماعيون يؤيدونها زمناً طويلاً - من قانون الضرائب بسبب الحكم عليها بأنها غير فعالة<sup>(٣٥)</sup> وكان الأثر النهائي لإعادة الهيكلة هذه زيادة في الضرائب المستقطعة من رأس المال - مما وسع قاعدة الضرائب - بينما صارت أساليب فرض الضرائب أكثر توافقاً مع الأولويات التجارية<sup>(٣٦)</sup>.

وإذا نظرنا إلى الاختلاف بين الدول في معدلات ضرائب العمل الفعلية لوجدنا أن الفروق بين المعدلات أقرب في تطابقها مع الآراء التقليدية بشأن الأعباء الضريبية النسبية. فعلى سبيل المثال كانت ضريبة العمل الفعلية منخفضة بصورة عامة في الديمقراطيات الأنجلو أمريكية، وإن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة لضريبة رأس المال. ويوحى هذا بأن هذه الأنظمة أكثر تأثراً من الناحية النسبية بالرغبات الشعبية في خفض الأعباء الضريبية عن الأفراد منها بمصالح الأعمال التجارية. وفي المقابل اعتمدت دول شمال أوروبا اعتماداً كبيراً على العمل كمصدر لإيرادات اقتصاداتها العامة الكبيرة.

البيانات الخاصة بالتغيرات في ضريبة العمل في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤ لافتة للانتباه إلى حد كبير. فالضرائب لم تزد إلى أقصى حد في النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل التسعينيات في دول شمال أوروبا، وإنما في كندا واليابان. وعلى الطرف الآخر من الطيف كانت ثورة حرية النشاط الاقتصادي في نيوزيلندا جلية جلاء تاماً فيما يتعلق بضريبة العمل؛ فقد كانت البلد الوحيد الذي قلل المعدلات الفعلية بين الفترتين. ولم يكن عقد تاتشر على القدر نفسه من النجاح، ومع ذلك استطاعت حكومات المحافظين المتعاقبة في بريطانيا تثبيت ضريبة العمل.

وكما تشير هذه الحالات الفردية، كانت المعدلات الفعلية المتوسطة لضريبة العمل مرتبطة ارتباطاً شديداً بالقوة والإيجابية بالإنفاق الحكومي في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢، وإن لم يكن هناك ارتباط بين حجم الحكومة والزيادة في ضريبة العمل. فقد كانت أنظمة الإنفاق الكبير تفرض دائماً ضرائب مرتفعة على العمل. كما تشير البيانات إلى أن كبار المتعاملين والأنظمة العمالية اليسارية اعتمدوا اعتماداً كبيراً على ضريبة العمل (غير أن زيادة ضريبة العمل كانت أبطأ في الأنظمة العمالية اليسارية).

قد يكون الجانب الأكثر لفتاً للانتباه من جوانب بيانات ضريبة العمل هو أن الانفتاح المالى لم يكن مرتبطاً بزيادات كبيرة فى معدل زيادة ضريبة العمل. ويفند هذا ما يعتقده داني رودريك Dani Rodrik بشأن أنواع التغيرات فى الضرائب التى تأتى بها العولة. إلا أن الحال قد لا يزال هو تعويض الاستخدام المتزايد لضريبة الاستهلاك عن تخفيض ضريبة رأس المال.

كما أن البيانات الخاصة بالمعدلات الفعلية لضريبة الاستهلاك لافتة للانتباه إلى حد كبير. ذلك أن أربع دول لا تستخدم ضريبة الاستهلاك بدرجة كبيرة، وهى النمسا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة، تختلف اقتصاداتها السياسية اختلافاً كبيراً. وفى المقابل كانت معدلات ضريبة الاستهلاك فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ تزيد بمقدار ٣٠ بالمائة فى الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد، وجميعها كانت تزيد إلى حد كبير عن المعدلات المتوسطة الخاص بالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (التي تتسم ضريبة الاستهلاك الخاصة بها بأنها "متوافقة" توافقاً كبيراً، مع وجود أقل حد أدنى مشترك).

وكانت تلك الفروق الخاصة بضريبة الاستهلاك بين الدول مستقرة بشكل كبير على مر الأيام. وكانت هناك حالتان فقط زادت فيهما ضريبة الاستهلاك زيادة كبيرة بعد منتصف التسعينيات. فمن ناحية كان فرض نيوزيلندا ضريبة المبيعات المعممة تجلياً آخر من تجليات حمى السوق الحرة التى أصابت البلاد. ومن ناحية أخرى لم تزد فنلندا ضريبة الاستهلاك زيادة ضخمة وحسب، بل كذلك ضريبتى رأس المال والعمل لتمويل التوسع السريع لاقتصادها العام (وعلى الأخص بعد عام ١٩٨٩ مع انهيار أسواق صادراتها فى الاتحاد السوفيتى السابق).

ويبرز اتجاهان عريضان فى ارتباطات ضريبة الاستهلاك. أول هذين الاتجاهين هو أنه كان هناك ارتباط إيجابى واحد بين أى وجه من أوجه العولة وضريبة الاستهلاك؛ وهو مستوى التجارة ومستوى الضرائب فى العقد المنصرم. وكان الانفتاح المالى مرتبطاً بكل من معدلات ضريبة الاستهلاك المنخفضة وبزيادة الأقل فيها عن السبعينيات. ويتناقض هذا تناقضاً جلياً مع توقعات الحكمة التقليدية المتعلقة باجتناب ضريبة الاستهلاك لرأس المال المتحرك.

والاتجاه الثانى الذى تبرزه ارتباطات ضريبية الاستهلاك هو أن النفوذ العمالى اليسارى كان مرتبطاً ارتباطاً قوياً وإيجابياً بالزيادات الأسرع منذ السبعينيات. وأحد تفسيرات هذه العلاقة هو أن الأنظمة العمالية اليسارية لم يمكنها إشباع شهيتها إلى مستويات الإنفاق العام الأعلى من أى وقت سبق عن طريق الاعتماد على أكثر أشكال فرض الضرائب تنازلية. ويتساق هذا التفسير تساقاً واضحاً مع الحكمة التقليدية بشأن فرض الضرائب فى الاقتصاد الكونى. إلا أنه ينبغى أن نتذكر أن الضرائب تنازلية فقط من حيث إن الفقراء سوف يتحملونها بطريقة غير متناسبة. فالواقع أن معظم الحكومات تعفى العديد من السلع الأساسية - كالطعام والملابس والأدوية - من ضريبة الاستهلاك<sup>(٣٧)</sup> ولذلك لا ينبغى لنا الاعتماد أكثر من اللازم على شمال أوروبا ذى النزعة المؤسسية على هذا الشكل من أشكال الضرائب.

وهنا يكون من المهم الاعتراف بأن هناك الكثير من جوانب الاقتصاد السياسى الخاصة بالضرائب الذى يحتاج إلى المزيد من البحث. وينبغى أن نضيف إلى ما سبق من بيانات معلومات عن نسبة تكرار الضرائب، سائلين على سبيل المثال إذا ما كان تصاعد ضريبة الدخل قد تأثر بالعمولة أم لا، وإذا ما كان دمج الأسواق قد زاد من تهرب الشركات من الضرائب أم حد منه، وعمن يقع عليه عبء ضريبة الاستهلاك فى المقام الأول. ومما يؤسف له أنه لا يمكن الحصول على هذه المعلومات من البيانات القومية التقليدية، فهى تتطلب بحثاً استطلاعياً. إلا أن العمل التمهيدى الذى قمت به فى هذا المجال يشير إلى عدم وجود ما يدل على أن الضرائب انتقلت من حائزى الأصول المتحركة إلى أصحاب الأجور والرواتب الأقل حركة<sup>(٣٨)</sup>.

وإذا ما نظرنا إلى بيانات الضرائب جميعها ككل لوجدنا أن أهم تطورات السنوات الأخيرة المتعلقة بالعمولة لها علاقة بضريبة رأس المال. وبينما كان الأثر الشامل للتكامل المالى هو تخفيض الضرائب على رأس المال، فإن هذا الارتباط يغطى على الآثار الحزبية القوية جداً التى ربما ازدادت قوة فى السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالجدل الأوسع بشأن استقلال السياسة القومية فى عصر الأسواق الكونية، قد يختلف الناس بشأن ما إذا كان هذا الكوب نصفه مملوء أم نصفه فارغ. وفى أى الحالىن

تشير الآراء التقليدية بشأن العولة إلى أنه لا بد أن الحكومات التدخلية ذات المعدلات المرتفعة من الضرائب قد عانت على المستوى الاقتصادي الكلى فى ظل الأسواق المندمجة، وعلى الأخص الأسواق المالية. ويبحث القسم الفرعى التالى هذا الزعم.

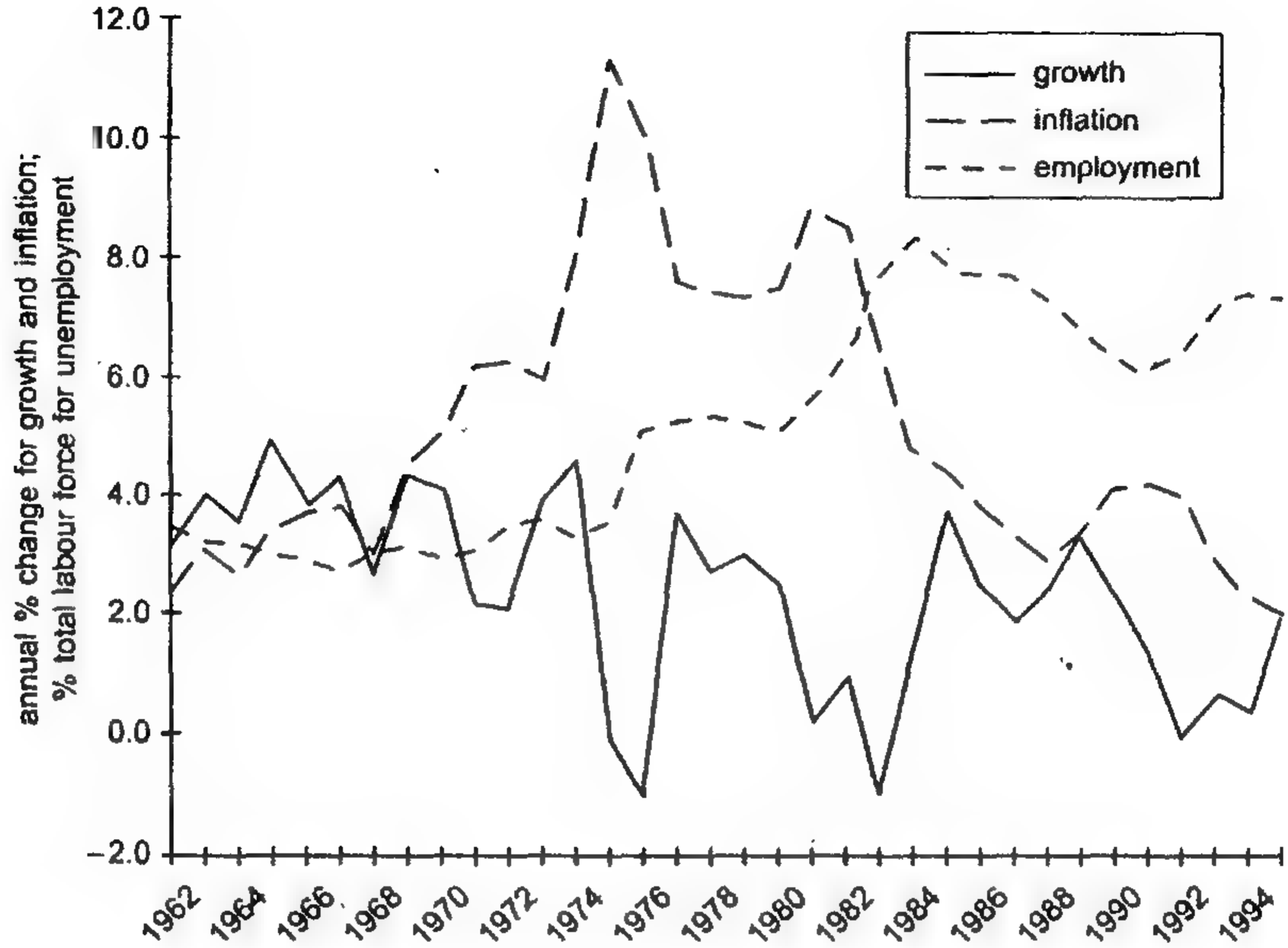
## النتائج الاقتصادية الكلية

يبين الشكل (٧-٥) متوسط الأداء الاقتصادي الكلى فيما يتعلق بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والتضخم والبطالة فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٤ . وقد حدثت ثلاث حالات كساد كبرى فى تلك الفترة. ولكن من الواضح أنه عند تخفيف أثر تلك الدوائر خُفّض معدل نمو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى النصف بصورة أو بأخرى (وارتفع معدل البطالة بما يزيد على الضعف) فى الخمس والثلاثين سنة الماضية، غير أن معدلات التضخم خُفّضت تخفيضاً هائلاً منذ أواخر السبعينيات.

وكثيراً ما يشار إلى أن دمج أسواق رأس المال يفسر التأكيد المتغير على القيم الإجمالية الفعلية مقارنة باستقرار الأسعار داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وطبقاً لهذا الرأى فإن الأسواق تهتم بالمُخْرَج والعمالة أقل من اهتمامها بالتضخم، وقد سمحت لها سلطة الخروج الخاصة بها بفرض أولوياتها على الحكومات الحكر. إلا أن عدداً قليلاً جداً من اقتصاديى الاتجاه العام يقبل هذه المقولة. وتظل الميزة النسبية ووفورات الحجم مفهوميين لا يمكن تحديهما فى الواقع فيما يتعلق بأرباح التجارة. وتقلل أسواق رأس المال الدولية تكاليف الاقتراض وتشجع التخصيص الكفء للاستثمار<sup>(٣٩)</sup>.



## الشكل (٧-٥) الأداء الاقتصادي الكلى



المصدر: كل البيانات من OECD, Main Economic Indicators. النمو هو نصيب الفرد من نمو الناتج المحلى الإجمالى، والتضخم هو التغير فى انكماش الناتج المحلى الإجمالى (فيما عدا أيسلندا والمكسيك وتركيا)، ومعدلات البطالة بناء على التعريفات القومية.

إلا أن هذه المقولة يمكن تعديلها فى ضوء الأقسام الفرعية السابقة بطريقة قد تجعلها أكثر إقناعاً. فربما أمكن ربط العولة ربطاً غير مباشر بما طرأ من تغيرات فى الأداء الاقتصادى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لأنها أثرت على توزيع الثروة والمخاطر، وهو الأمر الذى تتسم الحكومات الديمقراطية بحساسية شديدة نحوه. ولابد أن النتائج الاقتصادية الكلية تدهورت حين لم تستجب الحكومات للعولة بالحد من تدخلاتها فى السياسات الودية الخاصة بالسوق، أو حين زادت من حجم الحكومة ومجالها للتخفيف من آثار أنظمة السوق الكونية. إلا أن هذا الفصل بكامله يشير إلى

أن هناك رؤية بديلة تقول بأن العولة والحكومة الكبيرة والأداء الاقتصادى الكلى القوى يمكن أن تتعايش جميعها.

أسهل طريقة لبحث محدّدات الأداء الاقتصادى الكلى هى الانتقال من اتجاهات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مر الأيام إلى المقارنات بين الدول (انظر الجدول ٥-٤ بخصوص العقد الماضى وما يتصل بالفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٤). وهناك بعض الأدلة على أن أداء النمو كان أفضل فى الاقتصادات المعولة. ولكننا نجد فى الوقت ذاته أن كلاً من التضخم والبطالة قد ارتفعت معدلاتهما بشكل أسرع فى الدول ذات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكبر. وأخيراً ارتبط الانفتاح المالى بمعدلات التضخم الأقل والأسرع هبوطاً (مع استبعاد حالات التضخم شديدة الارتفاع)، ولكنه ارتبط كذلك بمعدلات البطالة الأعلى والأسرع ارتفاعاً بعض الشيء<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا عدنا إلى الارتباطات بين السياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادى الكلى لوجدنا أنه ليست هناك أدلة قوية على أن الدول ذات الاقتصادات العامة الأكبر عانت أكثر من سواها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وقد تأكّدت هذه النتيجة فى الدراسات الأكثر شمولاً<sup>(٤١)</sup> مما يشير إلى أن تكاليف الحكومة الكبيرة تعويضها فوائد السلع الجماعية التى يوفرها الاقتصاد العام. إلا أن هذا ليس هو الحال بالنسبة للدول التى كانت أقل قدرة على موازنة إيرادات الضرائب مع الإنفاق الحكومى. وقد رُبط العجز المرتفع بمعدلات التضخم والبطالة العالية والأسرع ارتفاعاً ومعدلات النمو المنخفضة والأبطأ هبوطاً. وقد يكون من السهل القول إن هذا يعكس تكاليف العجز فيما يتعلق بكل من إغراء الحكومات لتضخيم الديون وأسعار الفائدة المرتفعة التى تفرضها الأسواق على الاقتراض. ومن المؤكد أن هناك شيئاً من الحقيقة فى هذه القصة. إلا أنه من الواضح كذلك أن السهم العارض يسير فى الاتجاه الآخر كذلك. وسوف تعاني الدول ذات معدلات النمو الأبطأ ومعدلات البطالة الأعلى من عجز أكبر من حيث كونها نسبة من الناتج المحلى الإجمالى، لأنه سيكون هناك طلب أكبر على الإنفاق ومُخْرَج أقل تحصيل عنه الضرائب.

إن الارتباطات بين الأداء والضرائب ضعيفة إلى حد كبير بصورة عامة. والواقع أن العلاقة القوية الوحيدة كانت بين معدلات ضريبة رأس المال الفعلية والبطالة. ولكن الارتباطات سارت في الاتجاه المعاكس لما قد نتوقعه؛ حيث ارتبطت معدلات ضريبة رأس المال الأعلى بمعدلات البطالة الأدنى والأقل سرعة في الزيادة. ومن الواضح أنه لا بد من تأثر هذه العلاقة بعوامل أخرى قد تكون من قبيل أغراض الإنفاق التي خصصت لها إيرادات ضريبة رأس المال.

الجدول (٤-٥) العولة والسياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادي

الدولة	النمو الاقتصادي		التضخم		البطالة (أ)	
	١٩٩٤-١٩٨٥	التغير (ب)	١٩٩٤-١٩٨٥	التغير	١٩٩٤-١٩٨٥	التغير
أستراليا	١,٧	٠,٧-	٤,٧	٢,٧-	٨,٥	٤,٤
النمسا	٢	١,٤-	٣,٣	١,٩-	-	-
بلجيكا	١,٨	١,٥-	٣,٥	١,٩-	٢,٩	٣,٦
كندا	١,٢	١,٧-	٢,٨	٣,١-	٩,٥	٢,٩
الدانمرك	١,٧	١-	٢,٣	٠٥	-	-
فنلندا	٠,٩	٠,٢,٦	٤	٤,٨-	٨,٣	٤,٧
فرنسا	١,٦	١,٥-	٣,٢	٤,٤-	١٠,٣	٦,١
ألمانيا	١,٩	١-	٣	١,٢-	٦,١	٢,٥
اليونان	١,١	٣,٥-	١٥,٨	٥,٢	-	-
أيسلندا	١,١	٢,٥-	١٥,١	١٣,١-	-	-
أيرلندا	٤	٨	٣,١	٧-	١٥,٥	٨
إيطاليا	٢	١,٦-	٦,٣	٤,٤-	١٠,٥	٤
اليابان	٢,٩	٢,٨-	١,٢	٤,٧-	٢,٥	٠,٨
لوكسمبور	٢,٦	٠,٢	٤,٦	١,١	-	-
المكسيك	٠	٢,٦-	٤٧,٨	٢٨,٥	-	-
هولندا	٢	٠,٥-	١,٥	٤,٥-	٨,١	٣,٧
نيوزيلندا	١	٠,٧-	٦,٤	٢,٢-	٧,٤	-
النرويج	٢,٢	١,٤-	٣,١	٤-	٤,٣	٢,٣

٢,١	٦	١,٢	١٢,٩	٠,٩-	٣,٢	البرتغال
١٣	١٩,٤	٤,٤-	٦,٧	١,٢-	٢,٧	إسبانيا
٢	٤,٢	١,٧-	٥,٦	٢-	٠,٦	السويد
-	٣,١	١,٥-	٣,٣	٠,٨-	١,١	سويسرا
-	-	٣٩,١	٦٢,٣	٠,٤-	٢,١	تركيا
٤,٢	٩,٤	٣,٨-	٥	٠,١	٢	المملكة المتحدة
٠,٤	٤,٦	٢,٢-	٣,٢	٠,٤-	١,٧	الولايات المتحدة
٣,٤	٨,٣	٠,٢-	٩,٣	١,٣-	١,٨	المتوسط
	(٧,٦)(د)	(٢,٧-)	(٤٠,٨)(ج)			
						الارتباط ب :
٠,١١	٠,١٢	٠,١٣	٠,٠٩-	٠,٠٧-	٠,٢١-	الإنفاق
		(٠,٣١)	(٠,٠٣)			
٠,١٥	٠,٥٩	٠,٢٥	٠,٤٦	٠,٢٦-	٠,٠٧-	العجز
(٠,٠٦)	(٠,٦٦)	(٠,٠٥)	(٠,٥٦)			
٠,٤٦	٠,٥٢	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,١١	٠,٣٠	ضريبة رأس المال
٠,٠٢	ز	٠,٠٤-	٠,١٩-	٠,١٨-	٠,٠٦-	ضريبة العمل
٠,٠٢	٠,٠٧-	٠,٣٢-	.	٠,١٨-	٠,٢٠-	ضريبة الاستهلاك
٠,١٤-	٠,١٥	٠,٢٢-	٠,٢٦	٠,٤١	٠,٣١	التجارة
(٠,٠٢-)	(٠,٣٦)	(٠,٠٢)	(٠,١٢-)	.		
٠,٤١	٠,١٣-	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,١٦	٠,٣٥-	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
٠,١٤	٠,٠٣-	٠,٠٢-	٠,٠٤-	٠,٥٦	٠,١٨-	الانفتاح المالى
(٠,٣٥)	(٠,٠٥)	(٠,٤٣-)	(٠,٦٦-)			

أكثر الاستنتاجات عقلانية من البيانات التي يتضمنها الجدول (٥-٤) هي أنه من الصعب إلى حد كبير جداً الإعلان بقوة عن آثار العولة والسياسة الاقتصادية على الأداء الاقتصادى الكلى دون الدخول فى اختبارات قياسية اقتصادية أكثر تعقيداً بكثير من القياسات مزبوجة المتغيرات التي نعرضها هنا. ولا يمكن للأدوات البسيطة التي نقدمها فى هذا الفصل أن تصور التفاعلات المعقدة بين دمج الأسواق والسياسة الاقتصادية والنتائج الاقتصادية الكلية.

## خاتمة

سعى هذا الفصل إلى أن يرسم بخطوط عريضة أثر عولة الأسواق على الاستقلال القومى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. والمقولة الجوهرية هى أن العلاقات بين العولة والظروف السياسية المحلية وأنظمة السياسة الاقتصادية فى العقد الماضى تتناقض مع التوقعات الشائعة الخاصة بالاستقلال القومى المتدهور. ورغم أخذ كل شىء فى الحسبان، فقد رُبط الانفتاح المحلى المالى مؤخراً بالحكم الأقل تدخلاً من الناحية الحدية، وهو ما يخفى الفروق المتزايدة بين الدول فيما يتعلق بمعظم أوجه السياسة الاقتصادية. ويكمن التفسير المهم لهذا فى العوامل السياسية المحلية مثل التوازن الحزبى الخاص بالسلطة السياسية وقوة الحركات العمالية النقابية، وكلاهما لا يزال يؤثر بقوة على السياسة الاقتصادية. بل إن هناك القليل من الأدلة على أن الدول التى اختارت توسيع اقتصاداتها العامة فى عصر الأسواق الكونية عانت من نتائج اقتصادية كلية رهيبة تكهن بها معظم المحللين.

وقد يقدم المتشككون ملاحظتين يمكن أن تنالا من قوة هذا التحليل. أولى هاتين الملاحظتين هى أنهم قد يزعمون أن اليورو هو التجلى المطلق للعولة فى أوروبا، وأن هذا حد من الاستقلال القومى على أرض القارة. أما الثانية فهى أنهم قد يقولون إنه حتى إذا صدقت المقولة فيما يتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإن الأمور على قدر كبير من الاختلاف فى العالم النامى؛ وقد يبدو أن هناك حاجة إلى عدم البحث عن أدلة سوى الأزمات المالية الآسيوية التى انتقلت بالعدوى خلال العامين الماضيين، إلا أن أياً من النقطتين ليست على وجه التقريب بالقدر الذى قد يظنه البعض من الإدانة.

وفيما يخص العولة فى أوروبا، قد تؤيد الرؤية المتشككة لهذا الفصل تاريخ العقدين الماضيين اللذين تبرز فيهما العولة باعتبارها قيداً على الاستقلال القومى. وقد



يعزى إنشاء السوق الموحدة واليورو إلى مصالح رأس المال؛ أى المصدرين والشركات متعددة الجنسيات والممولين. وقد توحى مقولة إن الحكومات الأوروبية عانت من ضغوط قوية كى تلغى القيود وتقل الإنفاق وتوازن الميزانيات؛ لتفقد بذلك استقلالها الاقتصادى الكلى. إلا أن هناك طريقة أخرى لتفسير أسباب الاتحاد النقدى ونتائجه<sup>(٤٢)</sup>. والاتحاد النقدى الأوروبى EMU ابتكار سياسى؛ فهو يعكس فى النهاية الالتزامات الدائمة من جانب الحكومتين الفرنسية والألمانية (وعلى الأخص هيلموت كول Helmut Kohl) تجاه "أوروبا" باعتبارها مفتاح السلام والاستقرار فى القارة. ومن المؤكد أن معايير ماستريخت فرضت قيوداً على بعض الدول لبضع سنين، إلا أن المحاسبة الخلاقة للوصول إلى خط النهاية أكدت أهمية أن تتقدم المنفعة السياسية الصرامة الاقتصادية. فقد سُمح لكل من بلجيكا وإيطاليا بالانضمام، مع أن الدين العام فى كلا البلدين يزيد ٢٠٠ بالمائة عن حد ماستريخت.

وربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن الحكومات داخل "أرض اليورو" قد تجد بطرق شتى أنه من الأسر أن توسع اقتصاداتها العامة. وقد زاد تفويض السلطة المالية للبنك المركزى الأوروبى من الحرية المالية التى تتمتع بها الحكومات القومية. وهذا هو السبب فى إصرار البوندسبانك على القيد الخاص بميثاق الاستقرار. إلا أنه ليس هناك من يصدق أن جدول الغرامات القاسى الخاص بميثاق الاستقرار سوف يفرض على الدول التى تعانى من عجز فى الإنفاق. بل إن هناك خوفاً فى الوقت الراهن من اليورو الضعيف بسبب هيمنة حكومات يسار الوسط فى أوروبا التى قد تتصرف باعتبارها ثقلًا موازنًا للبنك المركزى الأوروبى (حتى ولو أخلص فى التزامه بتفويض استقرار الأسعار المحافظ الخاص به). وإذا استطاعت تلك الحكومات تحقيق الرغبات الفرنسية القديمة فى إنشاء كيان سياسى ليقف بجانب البنك المركزى، فقد يكون بالإمكان تثبيت هذا التوازن بين المؤسسات زمنًا طويلاً.

وفيما يتعلق بالدول النامية والعولة، قد تكون حجة المتشككين واهية كذلك. ويبين كتاب داني رودريك (١٩٩٧) أن العلاقة الإيجابية بين التجارة وحجم الحكومة تصدق على أنحاء العالم وليس داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وحسب<sup>(٤٣)</sup>

إلا أن رودريك يزعم أنه من المحتمل أن تقضى حركية رأس المال على هذه العلاقة؛ وهو زعم لم يجربه إمبريقياً. وتشير الأبحاث التي قمت أنا بها إلى أن هناك دعماً إمبريقياً ضئيلاً لهذا الرأي وأن هناك تشابهات ملحوظة في العلاقات بين العولة والسياسة الحكومية - بالنسبة لدول العالم كافة - وتلك المذكورة في الورقة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>(٤٤)</sup>.

إلا أنه ربما يكون هذا قد تغير منذ الأزمات المالية في شرق آسيا وأماكن أخرى في أواخر التسعينيات. ولكن إلى حد أن يزعم المحللون المهمون - وعلى الأخص بول كروجمان وجيفري ساكس Jeffrey Sachs - بقوة أن اللوم لا يقع على السياسات الحكومية السيئة، رغم استمرار وجود جدل ضخم بشأن أسباب الانصهار الآسيوي. والشئ الذي لا تبينه أزمة شرق آسيا هو فقط مقدار ما يمكن أن يكون عليه الاقتصاد الكوني من عدم استقرار وشل لحركة قطاعات عريضة من المجتمع. والدرس المستفاد من هذا هو أنه إذا كان لابد من الحفاظ على الاقتصاد الدولي المفتوح وسط تقلب السوق الضخم، فسوف يكون دور الحكومة في تخفيف آثار ما يحدث في السوق من خلل أكثر أهمية من أى وقت سبق. وربما تكون هناك مساحة ما لإعادة فرض قيود رأس المال، ولكن من المؤكد أن هناك شكاً قوياً في قدرة الحكومات على السيطرة على الأسواق المالية بهذه الطريقة. ويبدو أن التعديل في صورة سياسات تعيد توزيع الثروة والمخاطر من أجل تخفيف آثار الأسواق الكونية هو الرد الأكثر ملاءمة.

وبعد أن تناولت اعتراضين مهمين على مقولتي، اسمحوا لى أن أنهى كلامى ببعض الخواطر عن الدور الاقتصادي للحكومة في عصر الأسواق الكونية. فهناك القليل من الدعم في هذه الآونة للسياسات الصناعية التقليدية التي تدعم القطاعات المنهارة. كما ينبغي تحاشي عجز القطاع العام. ويبدو أن أنظمة فرض الضرائب "تتسطح" في أبعاد كثيرة. غير أنه لا ينبغي لأى من هذه أن يغطى على حقيقة أن مجال الحكومة "المحبة للسوق" أوسع بكثير مما يبدو أن الحكمة الشائعة توحى به في كثير من الأحيان. والواقع أنه لى تعمل الأسواق بطريقة جيدة لا بد لها من الحفاظ على المؤسسات التي تضمن حقوق الملكية وتنفذ التعاقدات. بل إن أدبيات النمو الجديدة

تقول إن توفير الحكومات للبنية التحتية الخاصة بالصحة والتعليم والبحث والتنمية، وكذلك البنية التحتية الفيزيائية، جميعه "مفيد للنمو". بل إن بعض الاقتصاديين (وبالأخص ألبرتو أليسينا Alberto Alesina)<sup>(٤٥)</sup> يتعدون ذلك بزعمهم أن دولة الرفاهية مفيدة للنمو لأنها تقلل التفاوت وتزيد الاستقرار الاجتماعى.

إلا أنه ينبغى كذلك التأكيد على أن السياسات الاقتصادية التدخلية تتلاءم أكثر مع الدول التى تيسر فيها المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية تنسيق النشاط الاقتصادى بين الأعمال التجارية والعمال والحكومة. وبدلاً من أن تتسم هذه الاقتصادات بقصر المدى والانتهازية وعدم التقيد بالقواعد، نجدها تقوم على فكرة أن التعاون من أجل إدارة قوى السوق سوف يفيد كل قطاعات المجتمع. وبالطبع ينبغى أن يتناقض هذا مع الصورة الأنجلو أمريكية للديمقراطية الرأسمالية، حيث يعنى عدم وجود المؤسسات المنسقة فى المجتمع وتشجيع النزعة الفردية أنه لا بد من فرض أنظمة السوق بالطريقة التى تصورها آدم سميث Adam Smith .

ولا ينكر أى من هذه أن الحكومة الكبيرة تواجه مشاكل حقيقية. وفى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على وجه التحديد، يعد الأداء الاقتصادى الكلى المتدهور مقروناً بشيخوخة المجتمع خليطاً شديداً للخطورة بالنسبة لدولة الرفاهية المعاصرة. ولا بد للحكومة من اتخاذ إجراءات شجاعة قد تثير استياء الدوائر القوية إلى حد كبير إذا كان لابد من مواجهة تلك التحديات. إلا أن تلك المشاكل ليست لها علاقة كبيرة بالعملة. وبالتالى فإنه إذا كان للمجتمعات أن تحصد فوائد العملة دون دفع ما تحملته فى الماضى من تكاليف مرتفعة - فيما يتعلق بعدم الاستقرار الاجتماعى والنزعة القومية والحرب - فمن الضرورى أن تخفف الحكومات من آثار الأسواق الظالمة. وهذا ما فعلته دائماً الحكومات الديمقراطية وينبغى أن تظل تفعله حتى فى الاقتصاد العالمى المعولم.

## الهوامش

1. R. Barro and X. Sala-I-Martin, *Economic Growth* (New York: Macmillan, 1995).
2. For a preliminary analysis of developments in the rest of the world, see Geoffrey Garrett, 'Governing in the Global Economy', Annual Meetings of the American Political Science Association, Boston, MA (1998).
3. Geoffrey Garrett, *Partisan Politics in the Global Economy* (New York: Cambridge University Press, 1998). Studies that have focused on microeconomic policies (deregulation, most importantly) lend no more consistent support to the globalization thesis than does my evidence on macroeconomic policy. See, for example, Suzanne Berger and Ronald Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996); D. Vogel, *Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995); S. Vogel, *Freer Markets, More Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).
4. Of course, this is an old argument that goes back at least to K. Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944). John Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', in Stephen D. Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca: Cornell University Press, 1983) believes that this was at the core of the Brettons Woods system. More recently, it has been argued that the mix of domestic interventionism and international openness is still critical throughout the world: Dani Rodrik, *Has Globalization Gone Too Far?* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1997).
5. P. Pierson, 'The New Politics of the Welfare State', *World Politics*, 48 (1996) 143-79.
6. Geoffrey Garrett and P. Lange, 'Internationalization, Institutions and Political Change', *International Organization*, 49 (1995) 627-55.
7. See also R. E. Caves, *Multinational Enterprise and Economic Analysis*, 2nd edn (New York: Cambridge University Press, 1996).
8. Paul R. Krugman, *Geography and Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
9. Barry Eichengreen, *Toward A New International Financial Architecture: A Practical Post-Asia Agenda*, (Washington: IIE Press, 1999).
10. G. Corsetti and N. Roubini, 'Political Biases in Fiscal Policy', in Barry Eichengreen, J. Frieden and J. von Hagen (eds), *Monetary and Fiscal Policy in an Integrated Europe* (New York: Springer, 1995).



11. G. Corsetti and N. Roubini Fiscal Deficits, 'Public Debt and Government Insolvency Evidence from OECD Countries', *Journal of the Japanese and International Economies*, 5 (1991) 354–80.
12. David Soskice, 'Divergent Production Regimes', in H. Kitschelt, P. Lange, G. Marks and J. Stephens, *Continuity and Change in Contemporary Capitalism* (New York: Cambridge University Press, 1999) 101–34.
13. R.M. Alvarez, G. Garrett and P. Lange, 'Government Partisanship, Labour Organization and Macroeconomic Performance', *American Political Science Review*, 85 (1991), 541–56.
14. Garrett, *Partisan Politics*, Chapter 5.
15. Alberto Alesina and R. Perotti, 'The Welfare State and Competitiveness', *American Economic Review*, 87 (1997) 921–39.
16. T. Iversen, 'Power, Flexibility and the Breakdown of Centralized Wage Bargaining', *Comparative Politics*, 28 (1996) 399–436; J. Pontusson and P. Swenson, 'Labour Markets, Production Strategies and Wage – Bargaining Institutions: The Swedish Employers' Offensive in Comparative Perspective', *Comparative Political Studies*, 29 (1996) 223–50.
17. Robert Wade, 'Globalization and Its Limits', in S. Berger and R. Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996), pp. 67–76.
18. Wade, 'Globalization and its Limits' at p. 69.
19. D. Quinn and M. Yoyoda, 'Measuring International Financial Regulation' (Washington DC; Georgetown University, manuscript, 1997).
20. M. Feldstein and C. Horioka, 'Domestic Savings and International Capital Flows', *The Economic Journal*, 90, (1980) 314–29.
21. T. Bayoumi, 'Savings-Investment Correlations', *IMF Staff Papers*, 37 (1990) 360–387; M. Dooley, J. Frankel and D. Mathieson, 'International Capital Mobility: What Do Savings-Investment Correlations Tell Us?', *IMF Staff Papers*, 34 (1987) 503–30.
22. The covered interest rate is typically measured as a differential against some numeraire such as the offshore rate for short term US debt (i.e. Eurodollar rates): Richard Marston, *International Financial Integration* (New York: Cambridge University Press, 1995).
23. Jeffrey Frankel, *On Exchange Rates* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993) pp. 58–9. Frankel analyses average covered interest rate differentials for the 1982–8 period (the local three month interest rate minus the Eurodollar rate, less the forward discount on the local currency). Countries with negative covered interest rate differentials were able to offer lower effective rates of return than were available in the euromarkets undoubtedly because their domestic conditions created impediments to outflows of capital.
24. Perhaps the prudent conclusion to draw from these data is that flow measures are at best 'noisy' indicators of real capital mobility because they may simply reflect short-term volatility in market condition. This 'noise' might be muted when countries are aggregated, resulting in a strong



correlation between capital flows and the reduction of barriers to capital movements (see Figure 5.2).

25. A. Wagner, 'The Nature of the Fiscal Economy', in R. A. Musgrave and A. R. Peacock (eds), *Classics in the Theory of Public Finance* (London: Macmillan, 1958) 1–15.
26. D. R. Cameron, 'The Expansion of the Public Economy: A Comparative Analysis', *American Political Science Review*, 72 (1978) 1243–61; D. R. Cameron, 'Social Democracy, Corporatism, Labour Quiescence, and the Representation of Economic Interest in Advanced Capitalist Society', in J. H. Goldthorpe (ed.), *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984); Geoffrey Garrett and P. Lange, 'Political Responses to Interdependence: What's "Left" for the Left?', *International Organization*, 45 (1991) 539–64.
27. Garrett, *Partisan Politics*, chapter 4; E. Huber and J. Stephens, 'Political Power and Gender in the Making of the Social Democratic Service State' (Canberra: Research Committee 19, International Sociological Association, Australian National University 19–23 August 1996).
28. Garrett, *Partisan Politics*, chapter 4.
29. Elsewhere, I have presented more sophisticated analysis (using panel regressions with multiplicative interactions between globalization and partisan politics) that supports this interpretation: Garrett, *Partisan Politics*. Essentially, strong left-labour regimes have mitigated the distributional asymmetries generated by capital market integration with ever-higher levels of public spending. In contrast, governments in countries with much weaker left parties and trade unions have chosen to exacerbate the effects of market forces by combining openness to international financial markets with cut backs in the public economy.
30. Ruggie, 'International Regimes'.
31. E. Mendoza, G. Milesi-Ferreti and P. Asea, 'On the Effectiveness of Tax Policy in Altering Long-Run Growth', *Journal of Public Economics* 66 (1997) 99–126.
32. D. Quinn, 'The Correlates of Change in International Financial Regulation', *American Political Science Review* 91 (1997) 531–52; D. Swank, 'Funding the Welfare State', *Political Studies*, 46 (1998) 671–92.
33. Geoffrey Garrett, 'Globalization and Taxation' (New Haven: Yale University/manuscript, 1997).
34. J. G. Cummins, K. A. Hassett, and R. G. Hubbard, 'Tax Reforms and Investment: A Cross Country Comparison', *NBER Working Paper Series* No. 5232 (1995).
35. Swank, 'Funding the Welfare State'.
36. A. Auerbach and J. Slemrod, 'The Economic Effects of the Tax Reform Act of 1986', *Journal of Economic Literature*, 35 (1997) 589–632.

37. OECD, *Consumption Tax Trends*, 2nd edn (Paris: OECD, 1997).
38. Garrett, *Partisan Politics*.
39. Dani Rodrik has recently sought to challenge both of these shibboleths of mainstream economics: F. Rodriguez and Dani Rodrik, 'Trade Policy and Economic Growth: A Sceptic's Guide' (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government Manuscript, 1999). Dani Rodrik, 'Who Needs Capital Account Convertibility?' (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government Manuscript, 1998).
40. See also Quinn, 'The Correlates of Change'.
41. J. Slemrod, 'What Do Cross Country Studies Teach Us about Government Involvement, Prosperity and Economic Growth?', *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 (1995) 373–431.
42. Geoffrey Garrett, 'The Transition to Economic and Monetary Union' in Barry Eichengreen and J. Frieden (eds), *Forging an Integrated Europe* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998); and Geoffrey Garrett, 'The Politics of Maastricht', in Barry Eichengreen and J. Frieden (eds), *The Political Economy of European Monetary Unification* (Boulder: Westview Press, 1994) 47–66.
43. Rodrik, *Has Globalization Gone Too Far?*
44. Garrett, 'Governing in the Global Economy'.
45. Alesina and Perotti, 'The Welfare State and Competitiveness'.



## الفصل السادس

### العولة باعتبارها نمط تفكير

#### فى الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى(\*)

توماس جيه بيرستىكر

أصبحت العولة جزءاً من قاموسنا اليومى. وتشيع الإشارات إلى "قوى العولة" فى الأعمال التجارية، وفى السياسة، وفى كبرى الصحف، وفى الأوساط الأكاديمية، وهناك بالفعل أدبيات ضخمة وموسعة عن نتائجها وآثارها. ويتقبل كثيرون مركزية العولة الظاهرة، وهناك الكثير مما يعزونه إليها؛ خيراً كان أم شراً. والواقع أن العولة تتسم أكثر وأكثر بأنها اتجاه لا سبيل إلى الرجوع عنه، بل إن هذا الأمر يتأكد على نحو متزايد. وقد أعلنت صحيفة "ول ستريت جورنال" فى ملحق خاص عن العولة أن "هذه كلمة طنانة وجدت لتبقى"<sup>(١)</sup>.

وأحد أسباب قابلية العولة للانتشار هو غموضها الشديد. فبعض المفاهيم أشبه بالأوانى، كلما ازدادت غموضاً كانت المعانى التى يمكن صيغها فيها أكثر. ويمكن للعولة استيعاب معان متعددة تتراوح بين الاقتصادية والثقافية والسياسية. ويعرف بعض المؤلفين العولة على أنها مجموعة من الاتجاهات المعاصرة المترامنة. وعرف جوردون لاكسر Gordon Laxer العولة بأنها تدويل الإنتاج، وتوافق الأذواق والمعايير، وحركية رأس المال المتزايدة تزايداً كبيراً، وتحرير الاقتصاد، وإلغاء القيود، والخصخصة، وتكنولوجيات المعلومات الجديدة، والاتجاه نحو الثقافة العالمية الكونية، وتناقص الدولة

(\*) أقدر شاكراً مساعدة جلال الامجير فى البحث والتعليقات الموسعة والاقتراحات المقدمة من بينيلوب ووكر .

القومية<sup>(٢)</sup> وبأسلوب مشابه وصف جيمس ميتلمان James Mitteleman العولة بأنها إعادة التنظيم المكانى للإنتاج، واختراق الصناعات للحدود، وانتشار الأسواق المالية، وتفشى السلع الاستهلاكية، والهجرات السكانية الضخمة، وما ينتج عن ذلك من صراعات بين المهاجرين والمجتمعات المستقرة، والتفضيل الناشئ للديمقراطية فى أنحاء العالم، وينتهى إلى أن "مفهوم العولة يجمع بين العديد من مستويات التحليل؛ الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدولوجيا"<sup>(٣)</sup>.

غير أن الأغلبية الكبيرة من الباحثين الذين يكتبون عن العولة يعرفونها باعتبارها زيادة هائلة فى حجم المعاملات الدولية. ويركز معظمهم على الزيادة فى التبادلات الاقتصادية كالتدفقات التجارية أو المالية أو الاستثمارية، أو على نقل المعلومات والأفكار والثقافة المتصلة ببعضها البعض التى تحركها التكنولوجيا.<sup>(٤)</sup> والواقع أن بعض الاتجاهات الاقتصادية الكلية مذهلة إلى حد كبير، وهناك التقاء حول المؤشرات التى توضح العولة كأحسن ما يكون التوضيح، وهى مأخوذة فى الغالب من مجال التمويل الدولى.

وكما جاء فى الفصل الرابع، فقد ازداد تدفق رؤوس الأموال ازدياداً ضخماً. فعلى سبيل المثال، يتعدى حجم تدفق العملات الأجنبية عبر الحدود القومية ١,٥ تريليون دولار يومياً، وهو رقم يتعدى حيازات النقد الأجنبى الخاص بالبنوك المركزية الكبرى الخاصة باقتصادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كافة مجتمعة<sup>(٥)</sup> والأمر الذى يشيع بصورة متزايدة فى الكثير من المناقشات التى تدور حول العولة هو تلك الصورة القوية لرأس المال وهو "يرتد عبر الكرة الأرضية" على الفور، على مدار الساعة، وطوال الأربع والعشرين ساعة. وفى مطلع التسعينيات كان متوسط صافى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية يزيد على ١٣٠ مليار دولار فى العام، وهو ما يزيد أربع مرات على مستوى التدفق خلال الثمانينيات. وهبط تدفق رأس المال إلى الأسواق الناشئة منذ بداية الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينيات، إلا أن إجمالى تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود القومية مازال على معدلاته السابقة<sup>(٦)</sup>.



وكانت هناك كذلك زيادة كبيرة فى معاملات التجارة الدولية باعتبارها نسبة من الناتج القومى الإجمالى<sup>(٧)</sup> كما زادت المعاملات العابرة للحدود على الضعف منذ عام ١٩٧٠،<sup>(٨)</sup> وتصدر كل دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (ما عدا اليابان) فى الوقت الراهن نسبة من الناتج المحلى الإجمالى الخاص بها تزيد على ما كانت تصدره فى الستينيات<sup>(٩)</sup> وتزيد التجارة العالمية زيادة أسرع من زيادة الإنتاج العالمى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويقول بيتر ديكن Peter Dicken فى الكتاب الدراسى Global Shift (التحول الكونى) إنه "فى عام ١٩٨٨ كان إجمالى الصادرات يزيد أربع مرات عما كان عليه فى عام ١٩٦٠، بينما كان إجمالى المخرَج العالمى يقل بعض الشيء عن ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٦٠"<sup>(١٠)</sup> وزادت التجارة فى الخدمات بمقدار ١٢ بالمائة سنوياً فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠،<sup>(١١)</sup> وكانت الزيادة فى التجارة البينية الخاصة بالشركات مذهلة إلى حد كبير فى كل من السلع والخدمات<sup>(١٢)</sup>.

وكانت الزيادة التى شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضخمة كذلك. فقد تضاعف الرصيد العالمى من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الثمانينيات ثلاث مرات تقريباً (من ٥٠٤ مليارات دولار إلى ١٤٠٢ مليار دولار)،<sup>(١٣)</sup> بينما ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمتوسط بلغ ٢٩ بالمائة سنوياً فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، أى ما تزيد سرعته ثلاث مرات تقريباً على سرعة التجارة، وأربع مرات تقريباً على سرعة الناتج القومى الإجمالى<sup>(١٤)</sup> وفيما يتعلق بتدفق استثمار المحافظ، كان تعامللاً من بين كل خمسة تعاملات فى الأسهم العادية فى أنحاء العالم يشمل حصة أجنبية، بينما كان هذا الرقم على القارة الأوروبية تعامللاً من بين كل ثلاثة تعاملات<sup>(١٥)</sup>.

وكذلك ازداد اليسر الذى تجرى به المعاملات ازدياداً كبيراً فى السنوات الأخيرة. فقد هبطت تكلفة المكالمات التليفونية التى مدتها ثلاث دقائق بين لندن ونيويورك (بشكل دائم) من ٣١ دولاراً إلى ٣ دولارات فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠،<sup>(١٦)</sup> وتضاعفت الاتصالات التليفونية الدولية فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٣، وهو معدل الزيادة الذى لا يزال مستمراً<sup>(١٧)</sup> وبأسلوب مشابه انخفضت تكلفة تشغيل الخطوط الجوية بالميل بمقدار ٦٠ بالمائة فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠<sup>(١٨)</sup>.

ومن السهل الاستمرار فى تقديم المزيد من النماذج الإمبريقية، إلا أن النقطة المثيرة التى تخرج من الأدلة السابقة هى أن أغلبية كبيرة من المؤلفين الذين يتحدثون عن مدى العولة تضع لها تصوراً باعتبارها زيادة فى المعاملات، أى فى تدفق المعلومات أو رأس المال أو السلع أو الاستثمارات أو التكنولوجيا، أو انخفاض تكلفة هذه المعاملات.

ولا يختلف هذا اختلافاً كبيراً عن "اكتشاف" زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وهى الظاهرة التى ساهمت فى بروز مجال الاقتصاد السياسى الدولى الفرعى فى الدراسات الأمريكية الشمالية. وبالتالي لا تختلف هذه الطريقة فى تعريف العولة أو التفكير فيها اختلافاً كبيراً عن الاعتماد المتبادل (أو التدويل)، وهى بالتالى تتعرض للكثير من النقد ذاته الذى تعرض له منظرو الاعتماد المتبادل فى الماضى.

وقد أشار منتقدو الاعتماد المتبادل إلى أن زيادة حجم المعاملات لم يكن يوحى بالضرورة بأى تغير ضخم فى سلوك الكيانات الفاعلة الكبيرة أو علاقاتها. وينتج عن هذا أنه إذا عُرِّفت العولة بأنها زيادة المعاملات الدولية فحينئذ يكون هناك القليل مما يمكن أن يعد جديداً بحق، ويشير هؤلاء المنتقدون فى الواقع إلى أن درجة الاعتماد المتبادل (أو "العولة") فى الوقت الراهن لا تختلف كثيراً عن درجة الاعتماد المتبادل التى مر بها العالم فى بداية القرن العشرين، فى تلك السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى؛ "فسواء قيس العالم الآن بمستويات التجارة أو الاستثمارات الدولية أو تدفق رؤوس الأموال (باعتبارها نسبة من إجمالى الناتج المحلى)، فإنه يجد نفسه تقريباً عند ذات النقطة التى كان عندها فى عام ١٩١٣"<sup>(١٩)</sup> وبأسلوب مشابه، يقول آخرون إن الدول المنفردة تظل الموقع الرئيسى للتراكم فى الاقتصاد العالمى وإن الاقتصاد العالمى المعولم ليس له وجود بعد<sup>(٢٠)</sup> بل إن الدول يمكنها دائماً نقض النزوع إلى العولة حين تجد نفسها مهددة، ومن الأرجح أنها سوف تفعل ذلك<sup>(٢١)</sup>.

هناك قدر كبير من الحقيقة والحكمة فى ردود الفعل النقدية هذه، إلا أنها كما هو حال الأدبيات التى تنتقدها تميل كذلك إلى التركيز على تلك الجوانب من العولة الخاصة بالمعاملات وتتجاهل الأهمية المحتملة للتغيرات الكيفية التى قد تحدث بالطريقة التى تفكر بها الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى بشأن دورها فى العالم المعاصر.

والطريقة البديلة والأكثر نفعاً للتفكير فى العولمة هى التغير الأساسى فى الطريقة التى تفكر بها الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى فى أنحاء الأرض. ويمكن أن يتضح فى نهاية الأمر أن التغيرات التى تحدث فى تفكير المؤسسات وأنماط عملها، أو فى قواعدها الأساسية وإجراءات وأساليب اتخاذ القرار الخاصة بها، أكثر أهمية بكثير من الزيادات البسيطة فى حجم التعاملات. ومن الأصعب وصف وتعقب التغيرات التى تحدث فى توجه العمل ونمطه بطريقة إمبريقية، ولكن قد يتضح أنها أهم أبعاد العولمة.

ويوحى هذا التصور للعولمة بأنها تستلزم إعادة التوجه بعيداً عن المستوى المحلى أو القومى للتحليل ناحية المستوى الإقليمى أو المتعدى للقوميات (مشابه للتحول الخاص بالآراء العالمية الذى أحدثته الصور الأولى التى التقطت للأرض من القمر؛ وهو الأمر الذى خلق صورة حية، ليس للدول المنفصلة، وإنما للعالم ككل باعتباره كرة أرضية). ولذلك، وطبقاً لما يقوله رولاند روبرتسون Roland Robertson، فإنه لابد من تصور العولمة ليس من حيث اعتبارها زيادة فى التعاملات، بل كتغير فى "الشكل الذى يصبح به العالم متحداً ... باعتبارها مدخلاً مفاهيمياً إلى مشكلة النظام العالمى بالمعنى الأكثر عمومية" (٢٢).

وإذا كانت عملية العولمة (باعتبارها إعادة توجه بعيداً عن الدولة القومية) تأخذ مجراها، فينبغى أن تكون هناك أدلة مرئية فى الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى على المسرح العالمى فى الوقت الراهن، أى فى الشركات، وفى المنظمات غير الحكومية، وفى المؤسسات الدولية، وفى السياسات الاقتصادية والسياسية الخارجية الخاصة بالدول نفسها.

## تغيرات فى تفكير وأنماط عمل الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى

تتضح التغيرات فى تفكير وأنماط عمل الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى أكثر ما تتضح فى بنية الشركات المفردة. وتكون العولمة ملحوظة داخل الشركات حين تبدأ فى تغيير أنماط العمل الخاصة بها من الاهتمام الأساسى بالأسواق القومية إلى الاهتمام بالتخطيط والإنتاج وتقديم الخدمات والمنافسة على نطاق إقليمى وكونى (٢٣) وكما أوضح

روبرت رايك Robert Reich بمثاله الذى بات كلاسيكياً الآن والخاص بالشركات متعددة الجنسيات المملوكة ليابانيين ولها فرع فى الولايات المتحدة وتسعى للحصول على دعم الحكومة الأمريكية ضد الممارسات التجارية غير العادلة من جانب شركة متعددة الجنسيات مملوكة لأمريكيين تصدر منتجات من شرق آسيا، فإن الشك يتزايد فى أمر فكرة "رأس المال القومى" (٢٤).

وهناك تنوع ضخم فى الأشكال التنظيمية المختلفة التى يمكن أن يكون عليها الإنتاج الكونى. ذلك أن سلسلة الإنتاج من البحث والتطوير إلى توزيع المنتج النهائى وتقديم الخدمات "يمكن مفصلتها بطرق تنظيمية وجغرافية مختلفة" (٢٥) فمن الناحية التنظيمية يعنى هذا أنه من الممكن احتواء البحث والإنتاج والخدمات داخل شركة واحدة، أو أنه قد يجرى التعاقد عليها من الباطن مع شركات أخرى بمجموعة من الطرق المختلفة. وكما جاء فى الفصل الثانى فإنه بينما كان من المحتمل من الناحية الجغرافية أن تحتوى مواقع البحث أو الإنتاج أو الخدمات دولة واحدة، فإن الاحتمال يتزايد الآن فى انتشار هذه المواقع فى أنحاء مختلفة من العالم. وحين يُجمع بين التغيير التنظيمى (الاتجاه إلى التعاقد من الباطن والتحالفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات) والانتشار الجغرافى المتزايد للنشاط فيما وراء حدود الدولة الواحدة، فمن المحتمل الحصول على مجموعة غير محدودة بالفعل من الأشكال التنظيمية المؤسسية المختلفة.

وقد كان معظم النشاط المتعدى للقوميات الخاص بالشركات الكبرى محصوراً حتى السبعينيات داخل كيان واحد قد يتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة (من الإنتاج المركز كونيّاً داخل دولة واحدة إلى إنتاج السوق المضيقة فى دول مختلفة، أو التخصص فى المنتجات من أجل إحدى الأسواق الإقليمية، أو الأنماط المختلفة من الإدماج الأفقى المتعدى للقوميات) (٢٦) وبينما كان من المحتمل أن تنتشر الفروع المختلفة لهذه الشركة فى دول مختلفة، فقد كانت جميعها جزءاً من نفس الكيان المؤسسى. وكان ذلك هو النموذج التقليدى لما كانت فيما مضى الشركة القومية وصارت الشركة متعددة الجنسيات (أو متعددة للقوميات) حين أخذت تعبر الحدود القومية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع الاتجاه مؤخراً نحو الاستفادة الأكبر من التعاقد من الباطن



وإقامة التحالفات التجارية الدولية فى الثمانينيات، باتت الصورة أكثر تعقيداً إلى حد بعيد. وقد بدأت الشركات فى بداية الأمر التعاقد من الباطن على جزء من نشاطها مع شركات داخل بلادها الأصلية، فى مسعى منها للحد من التكاليف والحفاظ على قدرتها التنافسية. إلا أنه بمرور الزمن كان المزيد من هذه المشتريات يجرى التعاقد عليه مع منتجين مختلفين يوجدون بمواقع فى أنحاء الأرض. ويوضح الشكل (٦-١) بطريقة بيانية مبسطة ظهور شكل من أشكال التنظيم الجديد للإنتاج الكونى.

وقد أنشأت شركات كثيرة شبكات لمواقع الإنتاج الكونى وإستراتيجيات الاستثمار التى توزع مخاطر الشركات (والالتزام الضريبى) على المستوى الكونى<sup>(٢٧)</sup> وفى صناعات كالنسيج والملابس والأحذية، بدأ الكثير من الشركات التراكم المرن على نطاق كونى، مما زاد استفادته من مواقع الإنتاج التى يجرى التعاقد معها من الباطن المنتشرة فى أنحاء الأرض، ونقل التنظيم الصناعى إلى أنظمة التسليم "الفورى"، واتباع الإنتاج المرن، وإدخال مجموعة من مختلف أنماط سلاسل السلع "التي يحركها المشتري"<sup>(٢٨)</sup> وتعد شركات مثل "نيكى" Nike و"بنيتون" Benetton نموذجاً لهذا النمط الجديد من تنظيم الإنتاج<sup>(٢٩)</sup> وتنقل هذه الشركات وما شابهها الأنماط الاستهلاكية إلى أنحاء العالم عن طريق توحيد الأذواق الكونية وتسريع دوران المنتجات، مما يأتى بخطوط إنتاج جديدة ذات أجال أقصر (من ١٨ إلى ١٢ شهراً أو حتى أقل). ولا يقتصر هذا الاتجاه على الشركات الكبرى، بل يزداد تواجده فى الشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك<sup>(٣٠)</sup>.



## الشكل (٦-١) التنظيم الجديد للإنتاج الكونى

### الانتشار الجغرافى للشركات

متعدى القوميات (عبر الحدود القومية)	القومى (داخل الدولة الواحدة)
الشركات التقليدية متعددة الجنسيات (الستينيات وأوائل السبعينيات)	فيما بين معظم الشركات الأمريكية (قبل ١٩٥٠)
التحالفات متعددة الجنسيات والتعاقد من الباطن متعدى القوميات (نيكى وبنيتون)	فيما بين التعاقد من الباطن مع دولة واحدة الشركات

وكان ذلك التغير فى تنظيم الإنتاج يصحبه تغير فى تنظيم التمويل الدولى<sup>(٣١)</sup> فهناك ابتعاد بصورة كبيرة عن الحدود المالية القومية واضحة التمييز (مع وجود القيود النقدية الفعلية) من الثلاثينيات إلى السبعينيات فى اتجاه التحرر المالى المتزايد، والقضاء على القيود النقدية، والسهولة المتزايدة التى تجرى بها المعاملات المالية عبر الحدود. ومع أن الأزمة الآسيوية أدت إلى تراجع هذه المسألة على جدول الأعمال، فقد تحاشى معظم الدول القيود الكاسحة أو فرضها فقط بصورة عارضة. ويسر هذا الاتجاه نحو التحرير المالى الذى تسارع فى الثمانينيات ظهور الكيانات الفاعلة المالية الجديدة فى التسعينيات - المتعاملون فى السندات، والمتعاملون فى العملات، ومستثمرو محافظ صناديق أسواق النقد الكبرى - التى وضعت إستراتيجيات تغطية كونية وتعمل على مدار الساعة وفى أنحاء المعمورة. ونتيجة ذلك فإن السوق المالية الكونية الناشئة "لا تتكون من أسواق قومية متصلة ببعضها". فالواقع أنها لا تتكون من مواقع جغرافية بحال من الأحوال. بل هى شبكة أدمجت من خلال أنظمة المعلومات الإلكترونية التى تستلزم ... أكثر من مائتى ألف شاشة إلكترونية ترتبط ببعضها داخل غرف التعامل فى أنحاء العالم<sup>(٣٢)</sup> وقد ازداد حجم هذه الشبكة ذاتها باعتبارها موقعاً للنفوذ والسلطة

المالية فى العالم، حيث يمكنها مكافأة الدول التى تتبع السياسات التى ترى هى أنها حكيمة، وتؤدب تلك الدول التى تتبع السياسات التى ترى أنه لا يمكن الإبقاء عليها.

لقد جعل الأثر المركب لهذه التغيرات التى شهدها تنظيم الإنتاج والتمويل الكونيين التصور الإقليمى التقليدى للاقتصاد السياسى الدولى "غامضاً" (٣٢) وكما قال جون رجبى John Ruggie فإنه يجب علينا "تفكيك" تصورنا للإقليمية (٣٤) ويزيد التحكم فى التدفقات والشبكات أهمية على التحكم التراتبى فى الفضاء الإقليمى الفيزيقي، كما أوضح تيموثى لوك Temothy Luke فى إشارة إلى الكويت (حيث ظلت الأسرة الحاكمة تسيطر على تدفق البترول والثروة، حتى بعد فقدان السيطرة على أراضى الدولة) (٣٥) ويعد ظهور "الدولة الإقليمية" - المناطق الاقتصادية "الطبيعية" ذات الاستثمار الصناعى وأنظمة المعلومات المتكاملة التى تتعدى الحدود القومية فى عالم تتناقص حدوده يوماً بعد يوم - تجلياً آخر من تجليات عدم وضوح التصورات التقليدية الخاصة بالإقليمية (٣٦).

وهناك عدد من المؤشرات الإمبريقية التى تعكس الأهمية المتزايدة للأبعاد الكونية والإقليمية الخاصة بأنشطة الشركات. وقد اختار عدد من الشركات الكبرى استهداف الأسواق الدولية لتحقيق نمو كبير، وهو يعتمد أكثر وأكثر عليها لتحقيق مكاسبه. فعلى سبيل المثال، قررت شركة "إيه تى أند تى" AT&T الحصول على ٥٠ بالمائة من أعمالها من خارج البلاد، (٣٧) بينما زادت مبيعات "ألcoa ألومنيوم" Alcoa Aluminium الخارجية من ثلث إجمالى مبيعاتها إلى حوالى النصف فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٥ وكانت هناك كذلك زيادة ضخمة فى التحالفات الإستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسيات، وخاصة فى الصناعات التى يتعدى فيها الحد الأدنى من الأسواق لدعم التطوير التكنولوجى حجم الأسواق الأكثر قومية، فى السيارات والطيران والبنوك والصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية والفضاء وتكنولوجيا المعلومات (٣٨) بل إن تحالفات الشركات الإستراتيجية عبر الحدود القومية ظهرت داخل صناعات الدفاع (٣٩).

والأمر الأكثر أهمية هو أن هناك إدراكاً متزايداً داخل الشركات بأن المنافسين الرئيسيين يأتون بشكل متزايد من خارج منطقة نفوذ السوق القومية. ونتيجة لذلك فإن

شركات كبرى يتزايد عددها لم تعد تقسم عملياتها بين الأقسام المحلية والقومية، ولكنها تدمج أنشطتها بشكل متزايد فى التنمية التكنولوجية والإنتاج والتسويق والتسعير لتصبح وحدات متكاملة، بينما أعينها على التنافس الكونى. ومن المهم الإشارة إلى عدد كبار المسؤولين التنفيذيين فى الشركات الكبرى الذين وصلوا إلى مناصبهم بعد الحياة العملية الموسعة فى الأقسام الدولية الخاصة بشركتهم، وهناك اتجاه مشابه لتأييد ترقية المديرين الذين طوروا حياتهم العملية داخل القطاع الدولى إلى المناصب الأساسية.

وكما هو واضح داخل الأعمال التجارية، لا تقتصر العولة باعتبارها تغييراً فى نمط عمل الفاعلين المؤسسيين على الشركات. فهناك أدلة كذلك على حدوث تغير فى التوجه داخل المنظمات غير الحكومية التى لا تستهدف الربح. وكما سيأتى فى الفصل السابع، فإنها لم تعد "تفكر كونياً وتعمل محلياً" وحسب، بل إن الكثير منها بدأ فى العمل كونياً كذلك. فالمنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة مثل "السلام الأخضر" Greenpeace لها ميزانيات سنوية تزيد على برنامج البيئة الخاص بالأمم المتحدة، وقد بدأت القيام بدور مهم فى التأثير على جداول أعمال المفاوضات البيئية الدولية. واستخدمت حركة السلام الأخضر "دولاً تابعة" مثل جزر المحيط الهادى الصغيرة المهتمة بالعواقب المحتملة لارتفاع درجة حرارة الأرض، كى تضع بنوداً على طاولة المفاوضات فى الاجتماعات التى تعقد بين الحكومات. كما أن بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة بالبيئة مثل "أصدقاء الأرض" Friends of Earth تضغط على البنك الدولى كى يأخذ الآثار البيئية فى اعتباره عند تنفيذ مشروعاته التنموية<sup>(٤٠)</sup>.

وفى الوقت نفسه طُلب فى السنوات الأخيرة من المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال التدخل الإنسانى تسليم كميات ضخمة من الخدمات كجزء من عمليات الإغاثة الدولية. وتولت المنظمات غير الحكومية توزيع ما يربو على ١٠ بالمائة من مساعدات التنمية العامة كافة فى عام ١٩٩٤ (إجمالى قدره ٨ مليارات دولار تقريباً) وهو ما يفوق حجم جهاز الأمم المتحدة المجمع (٦ مليارات دولار) باستبعاد المؤسسات المالية الدولية<sup>(٤١)</sup> وأخيراً خلقت المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان شبكات قضايا تعمل على المستوى الكونى، ونجحت فى ممارسة ضغط فعال على الدول المتهمه بانتهاك

الحقوق الفردية والجماعية، وكذلك على تلك الدول التي قد تشجع على انتهاكها<sup>(٤٢)</sup> وهذه الشبكات لديها القدرة على لفت الانتباه إلى القضايا، وتعبئة شبكات الدعم المتعدية للقوميات الخاصة بها، بل ووضع القضايا على الأجندات القومية والإقليمية والكونية، كما هو الحال بالنسبة لجماعة السلام الأخضر.

وبالإضافة إلى عولة الشركات والمنظمات غير الحكومية، غيرت كذلك المنظمات الدولية توجهها وأصبحت أكثر تدخلاً فيما كان ينظر إليها (على الأقل في الماضي القريب) على أنها قضايا هي في المقام الأول حق حصري للدول المنفردة ذات السيادة. فقد زاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الإقليمية مرات تدخلها وعمقها ومجالها. وبينما تعمل دائماً على المستوى الكوني، فهي لم يسبق لها بلوغ هذا الحد في التدخل في الشؤون "الداخلية" للدول (انظر الفصل ٨). ونجد في التسعينيات أن هناك قبولاً واضحاً لتدخلها من جانب معظم الدول. وبالتالي فإن دفاعات الدول القائمة على الحقوق الخاصة بـ "الدولة ذات السيادة" تقل أكثر وأكثر، مع الاستثناءين القريبين المهمين للصين وصربيا.

وقد وضع صندوق النقد الدولي اشتراطات اقتصادية أكثر توسعاً بنظامه الخاص بـ "المراقبة المحسنة". ويعد شرط وضع المكسيك احتياطيها من النقد الأجنبي على الإنترنت بشكل أسبوعي في أعقاب أزمة البيزو في عام ١٩٩٤ دليلاً على هذا النوع من المراقبة المحسنة. وفُرضت أنواع مشابهة من الشروط على الاقتصادات الآسيوية باسم "الشفافية" المتزايدة أثناء حل الأزمة المالية الآسيوية. كما دخل صندوق النقد الدولي كذلك مجال السياسة الأمنية لأول مرة بذلك الانتقاد الصريح مؤخراً للإنفاق العسكري والدفاع الخاص بالدول الأعضاء. وراودت البنك الدولي فكرة الاشتراطات السياسية مع "الاشتراط الجديد" الذي وضعه في مطلع التسعينيات. وقد انضم البنك الأوروبي للتعمير والتنمية إلى البنك الدولي في هذه الممارسة بفرضه شروطاً سياسية على تقديم المساعدة لدول في شرق ووسط أوروبا، كما طرح البنك الدولي فكرة الاشتراط "الأخضر" بربطه بعض مساعداته بشروط حماية البيئة.



ولكى لا يكون هناك من هو أفضل من منظمة التجارة العالمية، فقد تخطت حدود تحرير التجارة بتعديدها أكثر وأكثر على مجال السياسة المحلية التاريخي. وفي الستينيات ركزت الجات على خفض التعريفات الجمركية. وانتقلت بعد ذلك بشكل متصاعد إلى الحدود غير الجمركية أثناء السبعينيات، ثم مضت إلى التركيز على تجارة الخدمات في الثمانينيات. والتحدى المتبقى لتحرير التجارة هو الانتقال إلى إجراء تعديلات على السياسات العمالية والبيئية المحلية. وربما كانت "مبادرة العقوبات الهيكلية" الأمريكية اليابانية واحداً من أول دلائل هذه التنمية العامة. وأخيراً فإن استعداد المجتمع الدولي المتزايد لمعالجة الأمور الطارئة داخل حدود الدول التي مزقتها الحروب (كما تشير الأعداد المتزايدة من عمليات حفظ السلام متعددة الجنسيات تحت رعاية الأمم المتحدة في مطلع التسعينيات والاستفادة من الناتو في نهاية العقد) بدلاً من تجاهلها، لدليل على التعدي المتزايد للمؤسسات الدولية على المجال السياسي والعسكري.

وفي الوقت الذي غيرت فيه الشركات والمنظمات غير الحكومية توجهها بشكل أساسي، كان هناك كذلك تغير ضخم في الطريقة التي تنظم بها الدول علاقتها بالاقتصاد الكوني وتفكر فيه في السنوات الأخيرة. فقد ابتعدت معظم الدول عن التركيز المنكفي على الاقتصاد المحلي (من التصنيع الخاص بإحلال الواردات أو السياسات الكينيزية<sup>(\*)</sup>) المضادة للتقلبات الدورية التي تركز على المستوى القومي) إلى الانشغال بتوجيه الصادرات والقدرة التنافسية القومية. وبينما لا تزال الدول وشعوبها مشغولة برفاهيتها القومية (أو وضعها القومي)، فإن هناك إدراكاً متزايداً لكون وسيلة تحقيق التقدم من خلال المشاركة الأكبر في الاقتصاد العالمي وليس عن طريق الانعزال عنه. وهذا تغير ضخم و"انتصار" مبین للتفكير الاقتصادي الكلاسيكي الجديد في أنحاء العالم النامي<sup>(٤٢)</sup>.

وعلى المستوى الأكثر عمومية، تتضمن الأفكار الاقتصادية، التي يجرى اتباعها باعتبارها سياسة في أنحاء العالم في الوقت الراهن، تخفيضاً وتغييراً لتدخل الدول

(\*) نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (المترجم)



الاقتصادى، من الإنتاج والتوزيع إلى مزيد من الوساطة وإعادة توجيه التنظيم، وهى مراجعة مهمة لمكون مهم من مكونات النزعة الكينزية فى العالم النامى فى فترة ما بعد الحرب<sup>(٤٤)</sup> وفى نهاية الثمانينيات وصف جون ويليامسون John Williamson هذا التغير فى الخطاب باعتباره ظهوراً لـ "إجماع واشنطن" (أو ما يكاد يكون "تقارباً عالمياً") حول أهداف النظام المالى، وتعديل أولويات الإنفاق العام، والإصلاح الضريبى، والتحرير المالى، وتعديل سعر الصرف، والخصخصة، وإلغاء القيود، ودعم حقوق الملكية<sup>(٤٥)</sup> وبينما أدت الأزمة المالية الآسيوية وانتخاب الائتلافات الديمقراطية الاجتماعية داخل أوروبا إلى بعض الشك فى آراء الليبرالية الجديدة التقليدية فى الثمانينيات، فإن مكوناتها الأساسية - النظام المالى والإصلاح الضريبى والتنظيمى والخصخصة ودعم حقوق الملكية - مازالت بلا تغيير. وبينما يقول البعض إن الاهتمام المتجدد بقيود رأس المال فى آسيا ينذر بانعكاس تحرير سوق رأس المال<sup>(٤٦)</sup> فقد يتضح بسهولة أنه نوع من التصحيح اللازم لتعزيز تحرير الأسواق المالية فى أنحاء العالم وإعطائها المزيد من السمة المؤسسية. وبدلاً من أن يقضى على العولة، فإنه قد يثبت أنها مجرد إعادة تنظيم كاف لتثبيت رأسمالية السوق وتعميق العولة.

وبحلول التسعينيات كان خطاب التنمية الأساسى قد تغير. فالتعارض الذى كان أساسياً فى يوم من الأيام بين الغرب الرأسمالى والشرق الاشتراكى لم يعد يحدد حدود خطاب التنمية، حيث حل محله الاهتمام بضرب من أشكال التنمية داخل الرأسمالية، إلى جانب البدائل التى لم يتضح شكلها بعد وتخرج من المناطق المهمشة فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى. ومع اختفاء بدائل التنمية الاشتراكية، اقتصرت مجموعة خيارات التنمية القومية على اختيارات فى إطار الرأسمالية (حتى عندما اتسع وعينا بمجموعة الاختيارات فى إطار الرأسمالية اتساعاً يحظى بالتقدير). ولذلك فإنه رغم وجود فروق قومية، يبدو أنه ليس هناك من رجوع عن مبادئ التحرر الاقتصادى الأساسية. وقد أدى هذا إلى تسريع عمليات تحرير التجارة والدمج الإقليمى الوظيفى فى أوروبا وأمريكا الشمالية، بل وفى آسيا.

ويمكن العثور على دلالة أخرى خاصة بالتغير الذى طرأ على طرق تفكير الدول فى علاقتها بسائر دول العالم داخل السياسة الاقتصادية الخارجية الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فمنذ انتهاء الحرب الباردة هناك تغير كبير فى الأساس المنطقى لتقديم المساعدات الخارجية. إذ كان الدافع الأساسى فيما مضى هو تقوية التحالفات السياسية الخارجية أو السعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخلاقية المختلفة. أما اليوم فأحد الأسس المنطقية الرئيسية لمنح المساعدات هو معالجة المشاكل الإقليمية أو الكونية، سواء أكانت تنطوى على تقديم تكنولوجيات جديدة (وهو ما يدعون إليه فى معاهدة الأوزون) أو من أجل الإستراتيجيات الدولية لمعالجة المشاكل المشتركة مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض، أو تجارة المخدرات، أو انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز).

كما أن بالإمكان العثور على دلالة أخرى خاصة بعولة وضع السياسة الاقتصادية فى تزايد تكرار وضع الحكومات دون القومية إستراتيجيات تجارية دولية خاصة بها فى السعى التنافسى للحصول على الميزات التجارية على المستوى الإقليمى ومستوى الدول. ويشيع إلى حد كبير سماع تقارير عن الوفود التجارية الخاصة بالولايات (أو حتى البلديات) من الولايات المتحدة التى تقوم بزيارات رسمية إلى الدول الأخرى أو تقوم بأبحاث مقارنة عن إستراتيجيات التنمية القومية للحصول على أفكار بشأن كيفية الاستفادة من عولة الاقتصاد العالمى. وكشأن التغيرات التى سبق ذكرها فى حالة السياسة الحكومية القومية، فإن الكثير من تعديلات التوجيه هذه على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمى أو المحلى يتحدث كردود تفاعلية أو متعمدة على التغيرات التى تدرك على نطاق واسع فى البيئة الاقتصادية الكونية.

ومع أن جل المناقشة التى تدور حول عولة سياسة الدول تقع فى نطاق الاقتصاد السياسى الدولى، فإن هناك كذلك أدلة متزايدة على وجود العولة (باعتبارها تعددية أطراف) فى مجال سياسة الأمن القومى. ويبدو أن الدول الكبرى أقل ميلاً إلى القيام بأعمال متعددة الأطراف دون وجود شكل من أشكال المساندة الدولية، إما من المؤسسات الإقليمية أو الكونية. وكان ذلك يصدق حتى فى حالة الولايات المتحدة، حيث حصلت على تأييد الأمم المتحدة لمشروعيتها تدخلها فى حرب الخليج فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١، ولما قامت به فى هايتى عام ١٩٩٤، ومؤخراً فى حالة تأييد الناتو ضد

صربيا. وفي الوقت ذاته يبدو أن المزيد والمزيد من الدول على استعداد لقبول التعاقد من الباطن على خدماتها العسكرية مع منظمات إقليمية ودولية. فقد وضعت القوات الأمريكية تحت رعاية الأمم المتحدة في مقدونيا. وخدمت القوات البريطانية والفرنسية والهولندية والبنجلاديشية تحت إمرة الأمم المتحدة في البوسنة. وتخدم القوات الروسية تحت إمرة الولايات المتحدة في البلقان. وقدم الجيش النيجيري جنوداً لعمليات حفظ السلام الإقليمية تحت إمرة منظمة الوحدة الأفريقية في ليبيريا.

وبذلك نجد أنه من الممكن رؤية أدلة العولمة في الكيانات المؤسسية الفاعلة كافة على المسرح العالمى فى الوقت الراهن. وقد بدأت الشركات، بغض النظر عن القطاع أو الحجم، فى الاتجاه نحو الكونية، وبدأت المنظمات غير الحكومية فى تحديد وتعبئة الشبكات عبر حدود الدول، وباتت المؤسسات الدولية أكثر تعدياً على مجال "المحلى" مما كانت عليه فى الماضى، وعدلت الدول سياستها الاقتصادية والأمنية الخارجية استجابة لكل هذه التغيرات. لقد قطعت العولمة باعتبارها تغييراً فى نمط التفكير والعمل فى الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى شوطاً كبيراً جداً،<sup>(٤٧)</sup> ومن المحتمل أن تكون لها آثار أبعد مدى بكثير من الزيادة البسيطة فى حجم المعاملات التى تجرى عبر الحدود.

## تبعات العولمة

لا بد من إجراء قدر كبير من العمل الإمبريقي بشأن مدى العولمة قبل التوصل إلى نتائج محددة بشأن تبعاتها. بل إن الآثار المحتملة للعولمة باعتبارها تغييراً فى التفكير والتوجيه تمتد من المجالات الاقتصادية إلى السياسية والاجتماعية والثقافية. إلا أن أحد الآراء التى يؤمن بها أكبر عدد بشأن تبعات العولمة هو أنها تزيد التفاوت فى عدد من المجالات المختلفة. وكما قال بارنيت Barnett وكفانوه Cavanaugh فإنه "فى الاقتصاد العالمى الجديد هناك هوة ضخمة بين المستفيدين والمستبعدين، وهى تزداد اتساعاً مع تزايد سكان العالم."<sup>(٤٨)</sup> وسوف تحاول المناقشة التالية تقديم تحليل مبدئى للقضايا التى تثيرها العولمة بشأن هذا الجانب الأكثر أهمية الخاص بتبعاتها المحتملة.

تنقسم الأدبيات التي تتناول تبعات العولة على طول خطوط صدع أيديولوجية متوقعة إلى حد ما؛ أى بين المتفائلين بشأن تبعاتها المفيدة الذى يكتبون انطلاقاً من التراث الدولى الليبرالى، والمتشائمين الذين يكتبون انطلاقاً من التراث النقدي ما بعد الماركسى. وسوف تقارب المناقشة التالية حكم كل من التراثين، إلا أنه من الواضح إلى حد كبير أن آثار العولة الخاصة بالتفاوت متناقضة فى نواحٍ مهمة<sup>(٤٩)</sup>.

مع وجود عولة الشركات والأسواق يمكن تغيير أماكن الإنتاج بسهولة من موقع إنتاج إلى آخر. ويعنى هذا أنه يمكن جر الدول المنفردة إلى منافسة مع بعضها البعض، كما أنها تحاول الحفاظ على اجتذابها للمستثمرين (واستدامة قدرتها التنافسية الكونية) بالدخول فى أشكال تنافسية من إلغاء القيود وتحرير التجارة<sup>(٥٠)</sup> وبذلك يمكن أن يكون للعولة أثر فى تهميش الدول كافة، على الأقل فى مراحلها الأولى<sup>(٥١)</sup> وفى مقولة تعيد إلى الأذهان تحليلات التبعية الخاصة بالسبعينيات، ينتقد بعض المراقبين العولة لتوسيعها الفجوة التى تفصل بين المركز والهامش<sup>(٥٢)</sup>.

ومع أن عولة الإنتاج قد تزيد مستويات التفاوت بين الدول، فإن لها كذلك تبعات متناقضة محتملة لنقل الإنتاج إلى مواقع فى العالم النامى ما كانت لتصل لولا ذلك إلى الأسواق الكبرى فى الدول الأكثر ثراءً<sup>(٥٣)</sup> ويعد النقل الفيزيقي للشركات، وفى بعض الأحيان صناعات بأكملها (كصناعة النسيج والإلكترونيات) إلى أماكن أخرى من العالم مؤشراً على هذا التطور. ولذلك فإن التوزيع الكونى للإنتاج قد يقلل التفاوت بين الدول بدلاً من أن يزيده. وكشأن مناقشات سابقة حول تبعات الاستثمار الأجنبى، فإنه إذا كان البديل الزائف للعولة هو غياب الإنتاج المشابه والوصول للأسواق، فحينئذ ينبغى أن نعزو إليه تقليل التفاوت بين الدول وليس زيادته. ولا بد من إجراء قدر كبير من الأبحاث الإمبريقية حول هذا الموضوع، وخاصة مع وجود أدلة على توسع التعاقد الدولى من الباطن ودرجة الوصول الحقيقى إلى شبكات التوزيع الكونية.

قد تشرح تبعات العولة المتناقضة ظاهرياً الخاصة بالتفاوت بين الدول ما كانت ستبدو - لولا ذلك - بيانات مسح متناقضة عن رأى الطبقة الوسطى والتفاؤل مقابل التشاؤم بشأن المستقبل فى أنحاء مختلفة من العالم. وتكشف البيانات الحديثة عن



درجات متزايدة من التشاؤم بشأن الرفاهية المستقبلية فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى الوقت الذى يسود فيه التفاؤل صفوف الطبقة الوسطى فى دول الأسواق الناشئة مثل الهند والصين. وقد يكون الأمر هو أن التوزيع الكونى للإنتاج فى بعض الصناعات من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى الأسواق الناشئة يقوم بدور مهم فى تفسير اختلاف درجات التفاؤل بشأن المستقبل.

إذا كانت الدول تدرك أنها فى تنافس متزايد مع بعضها البعض وتدخل فى إلغاء تنافسى للقيود حفاظاً على موقعها الاقتصادى النسبى، فمن المحتمل خفض مستويات الأجور والإبقاء على ظروف العمل شديدة السوء داخل الشركات المفردة. ولذلك فإن عولة الشركات قد لا تزيد التفاوت بين الدول وحسب، بل إنها قد تعزز مستويات التفاوت داخلها. فبالإضافة إلى زيادة تفاوت الدخل، قد يتأثر التفاوت النوعى والعرقى كذلك بعولة النشاط الاقتصادى. إذ غالباً ما تكون أنظمة التراكم المرنة التى جرت العادة على ربطها بالعولة سلبية بالنسبة للنساء والأقليات، لأن هاتين المجموعتين غالباً ما تكونان سائدتين فى أسواق التعاقد من الباطن أو العمالة المؤقتة. كما أنهما غالباً ما تكونان آخر من يجرى استئجاره فى أوقات التوسع الاقتصادى وأول من يفصل فى أوقات الكساد الاقتصادى.

ومع ذلك فمن الممكن أن يوفر التراكم المرن كذلك للكثيرين خبرة توظيف للقطاع الرسمى يمكن أن تزيد احتمال التوظيف اللاحق فى وقت ما من المستقبل. وكشأن مسألة التفاوت بين الدول، تستحق آثار العولة المتناقضة الخاصة بالتفاوت الاقتصادى والنوعى والعرقى كذلك تحليلاً إمبيريقياً أكثر توسعاً بكثير. وبصورة خاصة ينبغى الحصول على معلومات عن الأجور النسبية والتغيرات فى طلبات الأجور، مع إعطاء الاهتمام الواجب لمقولات البدائل الزائفة.

وغالباً ما يعزز الدوران المتسارع والطرح الدائم للمنتجات الجديدة مع تقصير أجال المنتجات أكثر وأكثر الفروق الطبقيّة القائمة بالفعل. وهذه على وجه الخصوص هى الحالة فى الأمثلة التى يمكن فيها لأعداد أقل من الناس مجاراة سرعة تغيير المنتجات. إلا أنه كشأن آثار العولة المحتملة الأخرى التى بحثت بالفعل، فإن لاستحداث



المنتجات والدوران المتسارع آثاراً متناقضة كذلك. فهي على سبيل المثال تجعل الأسواق تنمو وتوفر فرص العمل التي ما كانت لتوجد لولا ذلك (مقولة أخرى من مقولات البدائل الزائفة).

وكشأن الكثير من الكتابة عن الاعتماد المتبادل في السبعينيات، تعالج الأدبيات الحديثة التي تتناول عولمة الشركات التفاوت بين الدول والشركات متعددة الجنسيات. ومرة أخرى نجد أن هناك قدراً كبيراً من التأكيد على زيادة التحديات التي تواجهها الدولة وسيادتها. ويرى كثيرون أن العولمة تحد من إمكانية الدول واستقلالها، وهو ما يفهم عموماً على أنه أمر غاية في السوء<sup>(٥٤)</sup> فهي لا تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتوزيع عوامل الإنتاج وحسب، بل إنها تخلق كذلك موقفاً يُفتقر فيه إلى محاسبة الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى على ما تقوم به وتعمل فيه هذه الجهات "بعيداً عن سيطرة التنظيم الفعلي للدولة"<sup>(٥٥)</sup> وقد دفعت السهولة التي يمكن بها لمديري أسواق النقد وصناديق التغطية نقل مبالغ ضخمة من رءوس الأموال عبر الحدود القومية بعض المراقبين إلى التعبير عن قلقهم بشأن الطرق التي تقلل بها هشاشة الأسواق المالية الدولية مساحة المناورة السياسية بالنسبة للدول المفردة، كما دفعت بعض الدول (كماليزيا) إلى إعادة فرض قيود رأس المال<sup>(٥٦)</sup>.

إلا أن هذا الفهم للتغير في قدرة الدول على التحكم في الشركات وتنظيمها قد أخذ بالفعل يثير سلسلة من ردود الأفعال المضادة على مستويات مختلفة. وحتى حين يتحدث الزعماء السياسيون عن نفوذ الأسواق الكونية وسلطانها عند تبرير ضرورة خفض الرفاهية والإنفاق الاجتماعي، فقد حاولوا على المستوى القومي تأكيد سلطتهم على تدفق التمويل والمعلومات. ويعد تكرار المرات التي لجأت فيها الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات أحادية لدق قواعدها وقوانينها إلى خارج أراضيها (مثل قانون هيلمز بيرتون Helms-Burton Act المثير للجدل والجهود الأخيرة للقضاء على ورش استنزاف العمالة الرخيصة في صناعة النسيج) دليلاً جيداً على رد الفعل هذا. وفي الوقت ذاته تجلت التحديات المحلية لاتجاهات العولمة التوحيدية في مجموعة من الأشكال الدينية والثقافية والعرقية والقومية المختلفة. وحتى على المستوى المتعدى للقوميات (أو الإقليمي)، هناك جهود متزايدة لتأكيد القيود والاتفاقيات التنظيمية. ويمكن النظر إلى

أقلمة الاقتصاد السياسى الكونى التى تمتد من الاتحاد الأوروبى إلى الميركوسور والنافتا على أنها رد فعل مؤسسى تجاه العولة. وقد أخذ صندوق النقد الدولى زمام المبادرة لمعالجة المشاكل التى تسببها الهشاشة المالية الكونية بمقترحاته الخاصة بـ "نشر نسق واضح من المعايير المقبولة دولياً ... لتنظيم الأنظمة المصرفية فى أنحاء العالم والإشراف عليها"<sup>(٥٧)</sup> ولذلك فإنه فى الوقت الذى يمكن فيه بصورة انتقائية استخلاص أمثلة قد تشير إلى وجود تحول أحادى البعد فى توازن القوى من الدول إلى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، فإن رد الفعل المضاد يكون فى سبيله للحدوث إلى حد كبير.

ولا يمكن رؤية آثار التفاوت المتناقضة على أنها ناتجة عن عولة الشركات وحسب، بل كذلك عن عولة المنظمات غير الحكومية. فمن الممكن أن يكون للمنظمات غير الحكومية أثر مهم على تقليل التفاوت داخل الدول بمساندة الجماعات التى جرت العادة على اضطهادها داخلها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية مشاركة نظيراتها فى الدول الأقوى التى تكون فى وضع يمكنها من فرض الضغط على حكوماتها المحلية أو التأثير على المؤسسات الدولية التى يمكنها الوصول إليها بطريقة أسهل نسبياً. وقد كانت مجتمعات المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وحقوق الإنسان فعالة إلى حد كبير فى هذا الصدد، من "تخصير" البنك الدولى إلى لفت الانتباه الكونى إلى محنة سكان تيمور الشرقية أو شعوب الأوجونى فى نيجيريا.

إلا أننا نجد كذلك أن هناك قيوداً على تأثير هذه الاتجاهات المعولة. فالاهتمام نفسه الذى تحظى به المنظمات غير الحكومية من الخارج قد يدفع حكوماتها إلى اضطهاد الحركات المعارضة بقدر أكبر من العنف. بل إنه فى الوقت الذى يمكن فيه للمنظمات غير الحكومية تمكين الجماعات المحلية، فهى فى النهاية مسئولة فقط أمام أعضائها الذين غالباً ما يُختارون بصورة غير متناسبة من الطبقات الوسطى العليا فى الدول الأكثر ثراء وتميل إلى تسوية مصالحها الطبقية والإقليمية مع مصالح سائر العالم. وكشأن عولة أنشطة الشركات، فإن لعولة المنظمات غير الحكومية كذلك آثارها المتناقضة الخاصة بالتفاوت.

والتعدى المتزايد من جانب المؤسسات الدولية له كذلك آثار قد تكون مهمة وواسعة المدى فيما يتعلق بالتفاوت. وأوضح حل مشكلة الديون الكونية فى الثمانينيات - والأزمة المالية فى أواخر التسعينيات - أن المؤسسات المالية الدولية لها تأثير على الدول المدينة أكثر بكثير مما على المؤسسات الدائنة. وكما علمت المكسيك وغيرها من الدول التى كثرت عليها الديون فى الثمانينيات، فإن جل تكاليف الدين كانت تتحملها الدول النامية، وكانت تنتقل إلى أكثر السكان تهميشاً داخلها. وكان عدم توازن القوى جلياً فى الثمانينيات حين كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المصدرين الرئيسيين للتمويل (أو ضمانات التمويل) بالنسبة لكثير من الدول. بل إنه بينما يخضعان لمحاسبة كبار المساهمين فيهما فإنهما مؤسستان قويتان لا تخضعان للمحاسبة المباشرة من جانب الدول التى تعتمد أشد ما يكون الاعتماد على تمويلهما.

إلا أن الخبرة المستفادة من الثمانينيات تبين كذلك أن المؤسسات الدائنة نادراً ما كانت تتلقى كل ما تريده من الدول المدينة، وهو ما تكرر فى نهاية التسعينيات. ويجب النظر إلى الاشتراطات فى إطار المساومة التى يدخل فيها المدينون والدائنون فى دورات مكررة ومعقدة ومتعددة المستويات من المساومة والتفاوض. فالذى لا تحققه الدولة المدينة فى مرحلة التفاوض الخاص بخطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى قد تحصل عليه أثناء التنفيذ الذى يتسم بالتلكؤ أو عدم التحمس للاتفاق. وموازنة القدرة التفاوضية وظيفية تقوم بها مجموعة من العوامل المختلفة تشمل الحجم وأهمية الدائنين الإستراتيجية والوصول إلى مصادر التمويل غير المشروطة والمساحة التفاوضية المحلية الخاصة بالدولة المدينة<sup>(٥٨)</sup>.

ومن المحتمل أن يجعل التعدى المتزايد من جانب مؤسسات كمنظمة التجارة العالمية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) أكثر صعوبة بالنسبة لكثير من الدول النامية. فعن طريق معايير التصدير المفروضة على ظروف العمل، ومن خلال زيادة الاهتمام بالتعبئة والتصنيف الذى يراعى سلامة البيئة، تجد الدول الأكثر ثراء نفسها فى وضع يسمح لها بجعل وصول الكثير من الدول النامية إلى صادراتها أكثر صعوبة. وقد همشت الاتفاقيات التجارية الإقليمية مثل نافتا أقاليم بكاملها مثل حوض الكاريبى. إلا أنه فى الوقت الذى تهمش فيه

الاتفاقيات التجارية هذه البعض، يبدو أن البعض الآخر المتأخم لأكبر أسواق العالم ويزداد اندماجاً فيها (مثل المكسيك وجمهورية التشيك والمجر وبولندا) يستفيد استفادة ضخمة من الدمج المتزايد وتوافق السياسات. ومرة أخرى نجد أن آثار التباين ليست موحدة بين الدول.

وبينما تختلف ردود أفعال الدول المنفردة تجاه عولة الشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية، فإن هناك عدداً من آثار التفاوت. وعادة ما تكون التكاليف قصيرة المدى الخاصة بالتححرر الاقتصادي والتعديل الهيكلي السريع سلبية بالنسبة لكثير من السكان<sup>(٥٩)</sup> غير أن النتائج المتوسطة والقصيرة المدى يمكن أن تكون مقبولة في حال ظروف مؤسسية بعينها (خاصة إذا كانت الإصلاحات تنفذ بالكامل وتُستدام لفترة ممتدة من الزمن). ومن الناحية النظرية ينبغي أن يستفيد سكان المناطق الحضرية من الإصلاحات الاقتصادية التقليدية في الدول التي لا يزال السكان فيها يشغلون بالإنتاج الزراعي. وهذا وحده يمكن أن يسهم في الحد بصورة كبيرة جداً من التفاوت المحلي. إلا أن هناك القليل جداً من الأدلة الاقتصادية التي تؤكد هذا الرأي النظري أو تفنده. فلا يكفي "تصحيح" الأسعار وإخراج الدولة من الإنتاج والتسويق ما لم تكن هناك أسواق فعلية وغيرها من الحوافز.

ويبدو من المحتمل أن يفرض تأسيس الإصلاح الاقتصادي الذي توجهه السوق المزيد من التوسيع أو التعميق لدولة الرفاهية داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الأقل في المستقبل المنظور. إلا أن الجوانب الجوهرية لدولة الرفاهية، مثل خطط التقاعد، لا تزال بحالة جيدة إلى حد كبير. كما أزال قصر خطاب التنمية على مجموعة من الاختيارات داخل اقتصاد السوق قاعدة من أقوى قواعد تعبئة معارضة العولة. وردود الفعل تجاه العولة أمر شائع، غير أنها تفتقر إلى قوة البديل المعقول القائم على أسس نظرية للأفكار الاقتصادية الليبرالية.

وفي الختام فإن العولة تحدث التفاوت بين الدول والأقاليم والأنواع والأفكار، ولكنها تخلق كذلك فرصاً لتحديها والتغلب عليها. ويلخص الشكل (٦-٢) آثار العولة المتناقضة في الكيانات المؤسسية الفاعلة المختلفة الخاصة بأنماط التفاوت المختلفة

(بين الدول، وداخل الدول، وبين الدول والشركات). وتذكرنا هذه الآثار بأنه ليس المهم فقط هو تحديد معنى العولة تحديداً دقيقاً، بل هو كذلك فهم فوائدها السياسية، ذلك أنها فكرة قوية وفكرة مفيدة لمختلف الدوائر<sup>(٦٠)</sup>.

#### الشكل (٦-٢) التبعات المتناقضة للعولة الخاصة بالتفاوت

تقلل التفاوت	تزيد التفاوت	
توزيع الإنتاج وتوفير الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق.	تنتقل الإنتاج من دولة إلى أخرى.	١ - عولة الشركات (أ) التفاوت
توجد التراكم المرن وتوفير فرص العمل وتجعل السوق تنمو.	تشجيع الإلغاء التنافسي للقيود والدوران المتسارع.	ب) التفاوت داخل الدول
تشجع ردود الأفعال المضادة من جانب الدولة على المستوى القومي والإقليمي والكوني.	تسمح للشركات بتوزيع الإنتاج والعمل بعيداً عن لوائح الدولة.	ج) التفاوت بين الدول
توفر الدعم للجماعات المهمشة والمضطهدة وتمكن من الضغط على الدول والمؤسسات القوية.	قد تحض على المزيد من القمع وتسمح بأن يضع الأجندة الفاعلون الذين لا يحاسبون على ما يقومون به.	٢ - عولة المنظمات غير الحكومية
يمكن أن تواجه بإجراء الدولة وتوفير الوصول التفضيلي لمن تشملهم الترتيبات الإقليمية.	تقليل قدرة الدولة على تحديد السياسة وتحد من فرص الوصول التجارية بالنسبة للدول المستبعدة من الترتيبات الإقليمية.	٣ - عولة المؤسسات الدولية
ترسل إشارات فعالة إلى المنتجين والمستهلكين وتزيد الرفاهية العامة.	تزيد التقشف على المدى القصير وتحد من إمكانية توسيع دولة الرفاهية.	



## هل تستمر العولمة؟

يمكن لبعض الدول أو غيرها من السلطات المهمة بتأكيد السلطة السيادية أن تنقض الاتجاه نحو العولمة، ولو بشكل مؤقت على الأقل<sup>(٦١)</sup> فمن الممكن إعادة تنظيم الشركات، ويمكن اضطهاد المنظمات غير الحكومية، ويمكن تجاهل المؤسسات الدولية. وكانت هناك نماذج منفصلة لردود الأفعال هذه من جانب الدول في السنوات الأخيرة. إلا أن نقض العولمة على المستوى المنظم سوف يقتضى جهداً جماعياً هائلاً، وليس واضحاً بحال من الأحوال أن أية دولة منفردة - أو أى كيان فاعل آخر - لديها الرغبة أو القدرة على بذل الجهد بمفردها والاستمرار فيه. ولكي نفهم ما إذا كان من المحتمل أن تستمر العولمة باعتبارها تغييراً في التفكير ونمط عمل خاص بالكيانات الفاعلة المؤسسية الكبرى أم لا، يجب علينا بحث مصادر العولمة الأساسية.

كانت الأعمال التجارية ولا تزال القوة المحركة الأساسية وراء العولمة. وكان أحد الدوافع الأساسية وراء التغيير في تفكير الشركات وإستراتيجياتها وبنيتها هو القدرة التنافسية داخل الاقتصاد الكونى<sup>(٦٢)</sup> ولم تكن الشركات متعددة الجنسيات التى تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً لها لا تواجه منافسة خطيرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، غير أنها وجدت نفسها بعد ذلك وقد ضغطت عليها شركات من ألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبى، ومؤخراً من الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا ومن الصين. وقد جعل تقليل الحواجز التجارية المتعاقب فى أنحاء العالم فى الفترة ذاتها من الأيسر على الشركات المنفردة بحث ووضع إستراتيجية مؤسسية تتجاوز السوق القومية فى مسعى للحفاظ على وضعها التنافسى. كما أن السرعة التى جرى بها تطوير التكنولوجيا ونشرها ازدادت بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، مما فرض المزيد من الضغوط على الشركات الكبرى حيثما وجدت.

وفى الوقت ذاته جعل تعقد تطوير التكنولوجيا الجديدة وتكلفته ومخاطره حتى أكبر الأسواق أصغر من أن تكون وحدات اقتصادية ذات أهمية<sup>(٦٣)</sup> ويتضح هذا بشكل خاص فى الأسواق المالية الكونية حيث وضعت الشركات المالية إستراتيجيات الشركات على المستوى الكونى. وهناك كذلك أدلة على هذا فى حالة الإنتاج ذى رأس المال المكثف

حيث تكون الحواجز التكنولوجية أمام الدخل مرتفعة نسبياً. وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة عدداً كبيراً جداً من الشركات إلى الدخول فى مجموعة من الأنواع المختلفة من التحالفات متعددة الجنسيات ذات المنفعة المتبادلة مع بعضها البعض<sup>(٦٤)</sup>.

كما جعلت تكنولوجيات المعلومات بالإمكان وجود أنواع مختلفة من الارتباط أوضحناها فى الجزء الأول من هذا الفصل. فالسهولة التى يمكن بها نقل رأس المال إلكترونياً، بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية العامة نحو الانفتاح المالى، يسرت ظهور كيانات فاعلة مالية جديدة (المتعاملون فى السندات، والمتعاملون فى العملات، ومديرو أسواق المال، ومستثمرو المحافظ الكونيون). كما دمجت الأشكال المؤسسية الجديدة - مثل أسواق العملة الأوروبية - الأسواق المالية إلكترونياً. وتشجع الأدوات المالية الجديد مثل اليورو إعادة توجيه هذه الكيانات الفاعلة بعيداً عن المستويات المحلية والقومية إلى إمكانات المستويات الإقليمية والكونية وتعزز ذلك. وكل من هذه التطورات التكنولوجية والمؤسسية تيسره التغيرات السياسية داخل الدول، مثل إلغاء القيود وتحرير التجارة والخصخصة، وهو ما يجعل من الأسهل على الشركات أن تفكر وتعمل على مستوى كونى.

أتاحت تكنولوجيا المعلومات الجديدة كذلك للمنظمات غير الحكومية والجمهور العام رؤية ما يجرى فى أماكن متفرقة، ومجتمعات "افتراضية" جديدة، وتعبئة الجماهير فى أنحاء العالم. لقد بدأت الخطوط العامة المجردة للمجتمع المدنى الكونى فى الظهور فى مجالات بعينها، وخاصة فى مجالات حقوق الإنسان والبيئة<sup>(٦٥)</sup> وفى الوقت نفسه تزداد الدول انسحاباً من عدد من التزامات الرعاية الاجتماعية، مما يوجد مساحة للمنظمات غير الحكومية كى توسع عملها على المستوى الكونى.

لقد مكّن إضعاف مصادر التمويل غير المشروطة المؤسسات المالية الدولية خلال الثمانينيات، وزادت التحولات السياسية الناتجة عن ذلك نحو تحرير الأسواق فى معظم الدول عدد ومجال أدوات التأثير التى تحت تصرف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ومع انتهاء الحرب الباردة لم يعد بإمكان الدول المطالبة بإعفاءات من الاشتراطات بسبب دورها "المهم" فى جانب من جوانب صراع القوى العظمى، ولا يمكنها تأليب إحدى القوى العظمى على الأخرى لزيادة ما تحصل عليه من مساعدات خارجية. وقد

عرّف صندوق النقد الدولي الهشاشة المالية على أنها المشكلة المالية الأولى التي تواجه القرن الحادى والعشرين (حتى قبل الأزمة المالية الآسيوية) وأوصى بإيجاد نسق قوى من الترتيبات المؤسسية الدولية لمعالجة هذه المشكلة.

والتلاقى السياسى حول تحرير التجارة والإصلاح الذى توجهه السوق داخل الدول المنفردة هو فى المقام الأول نتيجة لنضوب مصادر التمويل غير المشروطة فى الثمانينيات. والواقع أن توقيت الأزمات المالية القومية يوضح متى أجريت الإصلاحات الاقتصادية الجادة فى معظم الدول. فهناك أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية فى مطلع الثمانينيات، وهبوط أسعار المواد الخام فى أفريقيا فى الفترة الزمنية نفسها، وانهيار أسعار النفط فى منتصف الثمانينيات بالنسبة لدول الأوبك، والأزمة المالية الهندية فى مطلع التسعينيات. وهذا التحول السياسى عززته فى التسعينيات هشاشة مصادر التمويل التى استجدت (إلى حد كبير استثمار المحافظ). وهى هشة لأنه من الممكن نقلها بسهولة وبتلك التبعات شديدة التدمير، الأمر الذى تعلمته المكسيك فى ديسمبر من عام ١٩٩٤، وتايلاند فى عام ١٩٩٧، وروسيا فى عام ١٩٩٨، والبرازيل فى عام ١٩٩٩. وقد أبعء انتهاء الحرب الباردة منطق التنافس ثنائى الأقطاب وأوجد مكاناً للأسس المنطقية التى توجه المشاكل والخاصة بمنح المساعدات، وزاد من تكاليف العمل العسكرى الأحادى.

إن الكثير من مصادر العولة توجد أصوله فى التغيرات التكنولوجية. فقد يسرت التغيرات التكنولوجية ظهور شبكات إنتاج جديدة، وعولة الأسواق المالية، وقدرة المنظمات غير الحكومية على متابعة الكفاح من أجل توسيع مجال حماية حقوق الإنسان البيئة، وإدراك الحاجة إلى التدخل متعدد الأطراف، وقدرة المؤسسات الدولية على رصد الأنشطة داخل الدول. ومن الصعوبة بمكان بالنسبة للحكومات أن تمنع شعوبها من الوصول إلى التأثير التكنولوجى الخارجى. ذلك أن أطباق الأقمار الاصطناعية اللاقطة (الدش) المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصى ذات المودم، والإنترنت، وأجهزة الراديو ذات الموجات القصيرة تربك جهود الدولة المركزية للسيطرة على الاتصالات وتدفق المعلومات. وفى هذا الصدد حصل الأفراد والجماعات على مكسب ضخم من حيث القوة مقارنة بالدولة، حيث لا يلزمهم سوى المال والإبداع. وأدى التقدم التكنولوجى

الكونى إلى قدر أكبر من الشفافية ويسر نقل المعايير والقيم وساعد على تعزيز نقل السلطة إلى عدد متزايد من المواقع خارج الدولة الإقليمية التقليدية.

وبدأت الشبكات متعددة القوميات فى الحلول محل الدولة القومية فى تنظيم الإنتاج الكونى وتوزيع التمويل الكونى وتوفير الإغاثة والمساعدات الطارئة وحماية حقوق الأفراد والجماعات والدفاع عن البيئة الكونية. وهذا التطور الذى يسره التحول التكنولوجى الذى أوضحناه للتو أعاد تعريف سيادة الدولة (بالحد من عدد ما تدعيه الدولة من سلطات ومداه والاعتراف به) ومن المحتمل أن يستمر خلال القرن الحادى والعشرين.

## خاتمة

فى التحليل النهائى قد تكون التجربة الأوروبية مع الدمج الدولى مثلاً توضيحياً حين نبحث إمكانية نقض عملية العولة. وهناك بعض الشك فى أن عملية الدمج فى أوروبا يجرى إيقافها فى جوانب مهمة (حيث عادة ما تلى المنجزات المؤسسية الكبرى نكسات كبرى فى الدعم السياسى للدمج المستمر)<sup>(٦٦)</sup> غير أن عملية الدمج الإقليمى بدأت بتركيز محدود على تحرير التجارة وازدادت اتساعاً وعمقاً - رغم الإعلانات المتكررة عن موتها - على امتداد حوالى أربعين سنة. وقد يكون أحد أسباب هذا التقدم المستمر هو أنه "ما إن يؤمن الوصول إلى السوق الحرة حتى يصبح من الأصعب والأكثر تكلفة بالنسبة للحكومات اتباع سياسات مشوهة أخرى، لأن التجارة الدولية يمكن أن تقضى عليها"<sup>(٦٧)</sup> وما دامت الواردات تنتقل بحرية إلى الأسواق المحلية، فسوف تمنع الشركات المهمة بالحفاظ على وضعها التنافسى حكومتها من إعادة وضع تنظيم مبالغ فيه. وهذه الديناميكيات ذاتها قد تكون فعالة إلى حد كبير فيما يخص العولة.

وما من شك فى أن هناك قدراً كبيراً من المبالغة بشأن العولة. وغالباً ما تسود الادعاءات المبالغ فيها بشأن مجالها وآثارها فى الكثير جداً من المناقشات التى تتناول هذا الموضوع. ومع ذلك فهناك بالمثل شىء مهم فيما يجرى. ويشيع بين بعض الباحثين رفض أدلة التغيرات وإعلان استمرار مركزية الدولة وتأكيد الطابع شديد القومية للقرارات الاستثمارية<sup>(٦٨)</sup> غير أن الأدلة تشير إلى أن الكيانات المؤسسية الفاعلة تغير كلاً من طريقة تفكيرها ونمط عملها.



## الهوامش

1. Editor's Note, *The Wall Street Journal*, 26 September 1996, p. R2.
2. G. Laxer, 'Social Solidarity, Democracy and Global Capitalism', *Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 32, 3 (August 1995) 287-8.
3. J. H. Mittelman, 'The Globalisation Challenge: Surviving at the Margins', *Third World Quarterly*, 15, 3 (September 1994) 427.
4. R. J. Barry Jones, *Globalization and Interdependence in the International Political Economy* (London and New York: Pinter Publishers, 1995).
5. M. Miller, 'Where is Globalization Taking Us? Why We Need a New 'Bretton Woods'', *Futures*, 27, 2 (March 1995) 131.
6. *IMF Survey*, 23 October 1995, pp. 343-4.
7. The implications of which are examined in Chapter 3.
8. J. Dunning, 'Globalization: The Challenge for National Economic Regimes' 24th Geary Lecture, Economic and Social Research Institute, Dublin, Ireland, 1993, p. 4.
9. S. Weber, 'Globalization and the International Political Economy', Paper presented at the Berkeley Roundtable on the International Economy Working Meeting on Globalization, Berkeley, California, March 1996, p. 2.
10. P. Dicken, *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity*, 2nd edn, (London: Paul Chapman Publishing, 1992), pp. 16-17.
11. UN Research Institute for Social Development, *States of Disarray: The Social Effects of Globalization* (Geneva: UNRISD, 1995) p. 27.
12. D. Levy and J. Dunning, 'International Production and Sourcing: Trends and Issues', *STI Review*, 13 (December 1993) p. 15 and see Chapter 2 of this volume.
13. J. Maarten De Vet, 'Globalization and Local and Regional Competitiveness', *STI Review*, 13 (December 1993) p. 101.
14. Levy and Dunning, 'Industrial Production', p. 30.
15. H. Wendt, *Global Embrace: Corporate Challenges in a Transnational World*, (New York: Harper Business, 1993) pp. 31-2.
16. UNRISD, *States of Disarray*, p. 29.
17. H. M. Trebing and M. Estabrooks, 'The Globalization of Telecommunications: A Study in the Struggle to Control Markets and Technology', *Journal of Economic Issues*, 29, 2 (June 1995) 535.
18. UNRISD, *States of Disarray*, p. 29.
19. J. Levy, 'Globalization and National Systems', Paper presented at the

- Berkeley Roundtable on the International Economy, Working Meeting on Globalization, Berkeley, California, 8 March 1996, p. 2.
20. P. Hirst and G. Thompson, 'The Problem of "Globalization": International Economic Relations, National Economic Management and the Formation of Trading Blocs', *Economy and Society*, 21, 4 (November 1992) 365.
  21. Robert Wade, 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated', in S. Berger and R. Dore (eds) *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996) p. 86.
  22. R. Robertson, 'Mapping the Global Condition: Globalization as the Central Concept', *Theory, Culture and Society*, 7, 2-3 (June 1990) 18.
  23. Not all firms in every sector need to be responding identically, for a significant change to be underway.
  24. R. Reich, *The Work of Nations* (New York: Knopf, 1991).
  25. Dicken, *Global Shift*, p. 225.
  26. Ibid., p. 202.
  27. The factors which impel such globalization have been examined in Chapter 2.
  28. G. Gereffi, 'The Organization of Buyer-Driven Global Commodity Chains: How U.S. Retailers Shape Overseas Production Networks', in G. Gereffi and M. Korzeniewicz (eds), *Commodity Chains and Global Capitalism* (Westport CT: Greenwood Press, 1994) 95-122.
  29. P. Knox and J. Agnew, *The Geography of the World Economy*, 2nd edn (London: Edward Arnold, 1994) p. 221.
  30. Immediately after the Mexican peso crisis of December 1994, a number of small and medium-sized firms based in the state of Rhode Island had cash flow problems associated with the depreciation of the currency.
  31. B.J. Cohen, 'Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance', *World Politics*, 48 (January 1996) 268-96 and see Chapter 4 of this volume.
  32. S.J. Kobrin, 'Beyond Symmetry: State Sovereignty in a Networked Global Economy', in J. Dunning (ed.), *Governments, Globalization and International Business* (Oxford: Oxford University Press, 1997) p. 20.
  33. S.J. Rosow, 'On the Political Theory of Political Economy: Conceptual Ambiguity and the Global Economy', *Review of International Political Economy*, 1 (Autumn 1994) 473-5.
  34. J.G. Ruggie, 'Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations', *International Organization*, 47, 1 (Winter 1993) 171.
  35. T. Luke, 'The Discipline of Security Studies and the Codes of Containment: Learning from Kuwait', *Alternatives*, 16 (1991) 315-44.
  36. K. Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (New York: Free Press, 1995) pp. 79-82.
  37. H. Trebing and M. Estabrooks, 'The Globalization of Telecommunications: A Study in the Struggle to Control Markets and Technology', *Journal of Economic Issues*, 29, 2 (June 1995) 539.

38. Kobrin, 'Beyond Symmetry', p. 8.
39. D. Mussington, *Arms Unbound: The Globalization of Defense Production*, (Washington, DC: Brassey's, 1994) p. 29.
40. P. Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1996) p. 140.
41. L. Gordenker and T. Weiss, 'Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions', in their edited book, *NGOs, the UN, and Global Governance* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996) p. 25. They argue that 25% of US assistance is channeled through NGOs and that while he was attending the Social Summit in Copenhagen, US Vice President Al Gore pledged to increase that amount to 50% by the end of the decade.
42. K. Sikkink, 'Human Rights, Principled Issue Networks, and Sovereignty in Latin America', *International Organization*, 47, 3 (Summer 1993) 411-41.
43. T.J. Biersteker, 'The "Triumph" of Liberal Economic Ideas in the Developing World', in Barbara Stallings (ed.), *Global Change, Regional Response* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995) 174-98.
44. T.J. Biersteker, 'Reducing the Role of the State in the Economy: A Conceptual Exploration of IMF and World Bank Prescriptions', *International Studies Quarterly*, 34, 4 (December 1990) 488.
45. J. Williamson, *The Progress of Policy Reform in Latin America* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990) p. 59.
46. R. Wade and F. Veneroso, 'The Gathering World Slump and the Battle Over Capital Controls', *New Left Review*, 231, special issue devoted to 'The Crash of Neoliberalism', September/October 1998.
47. While there is a good deal of empirical evidence to suggest that globalization as a conceptual change in major institutional actors has advanced fairly significantly in some areas, the subject merits a great deal of further and more systematic empirical investigation.
48. R. J. Barnett and J. Cavanagh, *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster, 1994) p. 18.
49. For a wide-ranging discussion see Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
50. P.G. Cerny, 'The Dynamics of Financial Globalization: Technology, Market Structure, and Policy Response', *Policy Sciences*, 27, 4 (November 1994) 335.
51. P. Krugman and A. J. Venables, 'Globalization and the Inequality of Nations', *Quarterly Journal of Economics*, 110, 4 (November 1995) 857-80.
52. P. Sweezy, H. Magdoff and L. Huberman, 'Globalization - To What End?', *Monthly Review*, 43, 10 (March 1992) p. 18.
53. Mussington, *Arms Unbound*, p. 26.
54. Cerny, 'The Dynamics of Financial Globalization', p. 335.



55. Mittelman, 'The Globalisation Challenge', p. 439.
56. J. A. Winters, 'Power and the Control of Capital', *World Politics*, 46, 3 (April 1994) 450–1.
57. *IMF Survey*, 15 July 1996, p. 236.
58. T.J. Biersteker, *Dealing with Debt: International Financial Negotiations and Adjustment Bargaining* (Boulder, CO: Westview Press, 1993) p. 8.
59. Frances Stewart and Albert Berry, 'Globalization, Liberalization, and Inequality: Expectations and Experience', in Hurrell and Woods, *Inequality, Globalization and World Politics*, pp. 150–86.
60. P. Hirst and G. Thompson, 'Globalization and the Future of the Nation State', *Economy and Society*, 24, 3 (August 1995) p. 414.
61. As suggested in the introduction to this chapter, there are strong countervailing resistances to integration and pressures for local autonomy in many parts of the world today.
62. C. Oman, *Globalisation and Regionalisation: The Challenge for Developing Countries* (Paris: Development Centre of the Organization for Economic Cooperation and Development, 1994) p. 33.
63. Kobrin, 'Beyond Symmetry', p. 4.
64. Ibid.
65. Wapner, *Environmental Activism*, p. 164.
66. This may in part be the product of the historical pattern of decoupling the institutional commitment to further integration from the experience of the stresses of adjustment in Europe. See L. Alan Winters, 'What Can European Experience Teach Latin America about Integration?', Paper presented at the Seminar on The Hemispheric and Regional Integration in Perspective, Santafé de Bogotá, 1–3 November 1995, organized by the Departamento Nacional de Planeación, República de Colombia, p. 11.
67. Ibid., p. 15.
68. P. Hirst and G. Thompson, *Globalization in Question* (Cambridge: Polity Press, 1996). See also R. Wade, 'Globalization and Its Limits'.





## الفصل السابع

### المجتمع المدنى الكونى

#### جان آرت شولت

كما أوضحت فصول أخرى من هذا الكتاب باستفاضة، فقد أعادت العولة رسم تضاريس الاقتصاد السياسى العالمى. ذلك أن الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل اكتسبت جميعها ديناميكيات مختلفة، وكذلك كان حال الأطر التنظيمية التى ترتبها. فماذا حدث فى الوقت ذاته لما يسمونه "القطاع الثالث" الموجود إلى جانب الأسواق وترتيبات الحكم؟ هل "تعولم" المجتمع المدنى كذلك؟

الواقع أن هذا الفصل يشير إلى أننا شهدنا نمو المجتمع المدنى الكونى فى أواخر القرن العشرين وأنه قام بدور مهم فى إعادة تشكيل السياسة. ومع ذلك يجب ألا نبالغ فى هذا التوسع وما يرتبط به من تغيرات. كما لا ينبغي لنا أن نفترض دون تعمق فى الأمور، وبسذاجة دولية ليبرالية، أن هذه التطورات كانت كلها إيجابية. فمن المؤكد أن المجتمع المدنى الكونى يوفر احتمالاً كبيراً لتحسين الأمن والعدل والديمقراطية فى الاقتصاد السياسى العالمى، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى قطع شوط طويل كي تتحقق تلك الفوائد تحققاً تاماً.

كى نزيد هذه المقولة تفصيلاً، يبحث القسم الأول من هذا الفصل ما تفرضه فكرة "المجتمع المدنى" بشكل أكثر دقة. ويحدد القسم الثانى تميز المجتمع المدنى "الكونى". أما القسم الثالث فيدرس القوى التى حرّكت نمو المجتمع المدنى الكونى فى أواخر القرن العشرين. بينما يقيم الجزء الرابع آثار المجتمع المدنى الكونى على السياسة

المعاصرة، بما فى ذلك مسائل السيادة والهوية والمواطنة والديمقراطية. فى الوقت الذى يلقى فيه القسم الخامس الضوء على سبع ثمار وأربعة أخطار محتملة للترابط المدنى الكونى. وتقدم الخاتمة خمسة اقتراحات عامة تتعلق بالطرق التى يمكن بها لذلك المجتمع المدنى الكونى تحقيق وعوده بشكل أكثر اكتمالاً فى المستقبل.

## ما هو المجتمع المدنى؟

تكثر فى قاموس السياسة فى الوقت الراهن مصطلحات مثل "المجتمع المدنى" و"الحركات المجتمعية" و"المنظمات غير الحكومية" NGOs و"الجمعيات التى لا تستهدف الربح" NPAs و"المنظمات التطوعية الخاصة" PVOs و"جماعات الدفاع المستقلة" IAGs و"شبكات القضايا ذات المبادئ" PINs و"الشبكات المتشعبة متعددة المراكز المدمجة أيديولوجياً" SPINs وغيرها كثير. و"المجتمع المدنى" هو الأقدم بين هذه المفاهيم حيث يعود إلى الفكر السياسى الإنجليزى فى القرن السادس عشر<sup>(١)</sup> وقد يعكس الانتشار المعاصر للمصطلحات المرتبطة ببعضها ارتباطاً كبيراً الشك والفوضى وعدم الاتفاق بشأن معنى الفكرة الأقدم.

فما هو المجتمع المدنى فى واقع الأمر؟ اختلف فهم هذا المفهوم اختلافاً كبيراً فى مختلف العصور والأماكن والرؤى النظرية والمذاهب السياسية. فعلى سبيل المثال فإن "المجتمع المدنى" كما يراه هيجل Hegel باعتباره فيلسوفاً أكاديمياً فى بروسيا وبادن فى أوائل القرن التاسع عشر ليس هو "المجتمع المدنى" نفسه فى رأى مجموعة اقتصادية نسائية محلية فى الهند فى أواخر القرن العشرين. ولذلك فلسنا بحاجة إلى تعريف حاسم، وإنما إلى فكرة عن المجتمع المدنى الذى يشجع على الحكمة والسياسة الفعالة فى الاقتصاد السياسى العالمى المعاصر مع الاهتمام الواجب بالسياقات الثقافية والتاريخية.

قد نبدأ بالتأكيد على ما ليس المجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى من ناحية ليس الدولة، إذ إنه غير رسمى وغير حكومى. وليست جماعات المجتمع المدنى من الناحية الرسمية جزءاً من جهاز الدولة، كما أنها لا تسعى للسيطرة على وظيفة الدولة. وبناءً على هذا المعيار قد تستبعد الأحزاب السياسية من المجتمع المدنى، وإن كان بعض المحللين يدرجون المنظمات الحزبية (باعتبارها مختلفة عن أعضاء الأحزاب الأفراد

الذين قد يشغلون مناصب حكومية). وتنشأ بعض الدعاوى غير الواضحة فيما يتعلق بالكيانات الفاعلة غير الرسمية التي تنظمها الدولة أو تمويلها. فما الحد الذي لا تصبح عنده هذه الكيانات "غير حكومية"؟ وكذلك فإن بعض الهيئات خارج الحكومة تساعد الدولة والمؤسسات متعددة الأطراف على وضع السياسات وتنفيذها ومراقبتها وتطبيقها. فإلى أى مدى يكون "المجتمع المدني" مشاركاً فى الوظائف التنظيمية الرسمية؟ من الواضح أن الحدود الدقيقة للنشاط "غير الحكومى" موضع جدل. ومع ذلك فهناك اتفاق عام على أن المجتمع المدني يقع خارج "القطاع العام" الخاص بالحكم الرسمى.

الأمر الثانى هو أن المجتمع المدني ليس السوق، أى أنه مجال غير تجارى، وليست كيانات المجتمع المدني هى الشركات أو أجزاء الشركات، كما أنها لا تسعى لتحقيق الربح. ولذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية وصناعة الترفيه والجمعيات التعاونية، باعتبارها مشروعات تجارية، لا يمكن اعتبارها فى العادة جزءاً من المجتمع المدني. ومن المؤكد أن التمييز بين السوق والمجتمع المدني هو فى الواقع أبعد من أن يكون مطلقاً فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال غالباً ما تنظم الشركات كيانات لا تسعى لتحقيق الربح وتمولها، بما فى ذلك مؤسسات مثل باكارد Packard وساساكافا Sasakawa التى تحمل أسماء شركات. وفى الوقت نفسه فإن جماعات الضغط التجارية كالغرف التجارية واتحادات رجال البنوك تشجع مصالح السوق حتى وإن كانت هذه المؤسسات نفسها لا تنتج أو تبادل من أجل الربح. وتستأجر جماعات تطوعية كثيرة إحدى فرق العمل مدفوعة الأجر فى الأنشطة التجارية مثل بيع الكتالوجات من أجل تمويل عملياتها الخيرية. وتفكر جماعة الضغط البيئية "السلام الأخضر" فى الترخيص باستخدام اسمها كعلامة تجارية<sup>(٢)</sup> فإلى أى مدى يصبح وجود السوق قوياً بحيث لا يمكن وصف نشاط ما بأنه "مجتمع مدنى"؟ من المؤكد أن هناك حالات تحتل الشك، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن المجتمع المدني يقع خارج "القطاع الخاص" التابع لاقتصاد السوق.

إن بيان ما ليس مجتمعاً مدنياً يبين بشكل جزئى وحسب ما هو مجتمع مدنى. وبناء على ذلك فقد عرفنا المجتمع المدني بأنه "قطاع ثالث" يتميز عن الدولة والسوق، بينما يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً فى بعض الأحيان. ولكن هل يعنى هذا أن أى نشاط غير حكومى وغير تجارى جزء من المجتمع المدني؟ من المفترض أننا لا نصف، على سبيل المثال، الأعمال المنزلية اليومية أو الدردشة التى تجرى فى أحد المتنزهات بأنها "مجتمع

مدنى". والمصطلحات المنفية مثل "منظمة غير حكومية" و"جهة لا تستهدف الربح" ليست فى هذا الصدد شديدة التحديد أو العون. فما المضمون الإيجابى للمجتمع المدنى؟

من أجل المناقشة الحالية، تعتبر الأنشطة جزءاً من المجتمع المدنى حين تنطوى على محاولة متعمدة - من خارج الدولة والسوق، وبطريقة منظمة أخرى - لتشكيل السياسات والمعايير والبُنى الاجتماعية الأكثر عمقاً. باختصار، يكون المجتمع المدنى موجوداً حين يبذل الناس جهوداً منسقة من خلال الجمعيات التطوعية لوضع القواعد الخاصة بكل من الترتيبات الرسمية والقانونية والبُنى الاجتماعية غير الرسمية. إن "المجتمع المدنى" اسم جامع، بينما الجماعات والمنظمات والأشكال "المدنية" الأخرى عناصر مفردة داخل المجتمع المدنى.

ويشمل المجتمع المدنى تنوعاً ضخماً. فهو يضم من ناحية العضوية والدوائر على سبيل المثال المعاهد الأكاديمية والاتحادات التجارية، والمنظمات المجتمعية، وهيئات حماية المستهلكين، والاتحادات الإجرامية، وجماعات التعاون التتموى، وحملات حماية البيئة، وجماعات الضغط العرقية، والمؤسسات التى لا تستهدف الربح، وجماعات المزارعين، وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابات العمالية، ومنظمات الإغاثة، والداعين إلى السلام، والهيئات المهنية، والمؤسسات الدينية، وشبكات المرأة، والحملات الشبابية وغيرها.

وفى يتعلق بالأشكال التنظيمية، يشمل المجتمع المدنى الجماعات المشكلة تشكيلاً رسمياً والمسجلة تسجيلاً رسمياً وكذلك الجمعيات غير الرسمية التى لا تظهر فى أى دليل. والواقع أن الثقافات المختلفة قد تؤمن بأفكار شديدة الاختلاف بشأن ما يشكل التنظيم<sup>(٣)</sup> فبعض الهيئات المدنية كيانات مركزية منفردة مثل "مؤسسة فورد" Foundation Ford وكنيسة الروم الكاثوليك. أما الجمعيات المدنية الأخرى مثل "غرفة التجارة الدولية" International Chamber of Commerce أو "منظمة العفو الدولية" Amnesty International فجمعيات تتمتع فروعها بقدر كبير من الاستقلال عن الأمانة المركزية. والجماعات المدنية الأخرى مثل "الشبكة الآسيوية للعمال فى المنظمات المالية الدولية" Asian Labour Network on International Financial Institutions (التي تربط النقابات فى أربع دول للدفاع عن حقوق العمال وقضاياهم الاجتماعية) ائتلافات بلا مكتب يتولى التنسيق بينها<sup>(٤)</sup> وهناك كذلك كيانات مدنية أخرى عبارة عن شبكات فضفاضة بينها اتصالات محدودة

وغير منتظمة مثل "المنظمة الدولية لسكان العشوائيات" Slum Dwellers International (ترتب زيارات دورية متبادلة بين قيادات المجتمع فى المناطق الفقيرة داخل المدن الكبرى فى آسيا وأفريقيا)<sup>(٥)</sup>.

أما فيما يتصل بمستويات القدرة، فيضم المجتمع المدنى بعض الكيانات ذات الموارد شديدة الوفرة وأخرى تكافح من أجل البقاء، دون أن تحرز نجاحاً فى كثير من الأحيان. وتتعم بعض الجمعيات المدنية بالكثير من الأعضاء والأموال والعاملين المدربين وسعة المكاتب وتكنولوجيا الاتصالات وبنوك المعلومات. وتتمتع بعض المنظمات المدنية برؤية واضحة، وتوجه قيمى وتحليل قوى، ودعاية منظمة تنظيمياً حكيماً، ونسق من الرموز واللغة يمكنه تعبئة دائرة عريضة من الناس، وقيادة تتسم بالكفاءة. فى الوقت الذى تفتقر فيه جماعات أخرى إلى رأس المال البشرى والفكرى هذا. ويمكن لبعض الكيانات المدنية استغلال العلاقات الوثيقة مع دوائر النخبة، بينما تنفصل كيانات أخرى انفصالاً تاماً عن مراكز القوى الراسخة.

ومن ناحية التكتيكات، تستخدم الجمعيات المدنية مجموعة كبيرة من الوسائل فى سعيها لتحقيق أهدافها. فالكثير من الجماعات يسعى مباشرةً لكسب تأييد الهيئات الرسمية والكيانات الفاعلة فى السوق. بينما تركز جماعات أخرى على تعبئة الجمهور العام من خلال الندوات والاجتماعات الجماهيرية والمناشدات وحملات كتابة الرسائل والمقاطعة. وتستهدف بعض مناشدات المجتمع أول ما تستهدف القلب (بالصور والموسيقى والشعارات)، بينما تستهدف مناشدات أخرى العقل فى المقام الأول (بالمنشورات والإحصاءات والمناقشات). والقليل جداً من الجمعيات المدنية لديه خبرة متقدمة فى استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى (أو حتى استئجار مستشارى الاتصالات المحترفين لهذا الغرض)، بينما تعتمد جمعيات أخرى اعتماداً تاماً على الاتصالات المباشرة. وتستفيد بعض منظمات المجتمع المدنى استفادة كبيرة من الإنترنت (بما فى ذلك قوائم الخدمات والمواقع وكذلك رسائل البريد الإلكتروني فيما بين الأفراد)، بينما البعض الآخر ليست له أية صلة بالفضاء الإلكتروني. وفيما يتعلق بقضية تكتيكية أوسع، يسعى بعض الجمعيات المدنية إلى تحقيق أهدافها من خلال التعاون مع السلطات العامة أو الكيانات الفاعلة فى السوق، فى الوقت الذى تتبنى فيه غيرها موقفاً غير تقليدى وترفض كل ارتباط بمراكز السلطة الراسخة.



وأخيراً، وفيما يتعلق بالأهداف، يشمل المجتمع المدني الملتزمين والإصلاحيين والمتشددين. والتميز العام مهم، وإن لم تتضح الخطوط الفاصلة في الواقع. فالملتزمون هم تلك الجماعات المدنية التي تسعى إلى دعم المعايير القائمة وتعزيزها. وغالباً (وليس دائماً) ما تضم الفئة الملتزمة جماعات الضغط التجارية والجمعيات المهنية وجماعات الأبحاث والمؤسسات التي لا تسعى إلى الربح. أما الإصلاحيون فهم تلك الكيانات المدنية التي تأمل في تصحيح ما ترى أنه عيوب في الأنظمة القائمة، بينما تترك البنى الاجتماعية على ما هي عليه. فعلى سبيل المثال، تتحدى الجماعات الديمقراطية الاجتماعية السياسات الاقتصادية الليبرالية ولكنها تقبل بنية الرأسمالية الأكثر عمقاً. ويروج الكثير من المؤسسات الأكاديمية وجمعيات المستهلكين وجماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة والنقابات أجندة تتسم بقدر كبير من الإصلاح. أما المتشددون فهم تلك الجمعيات المدنية التي تستهدف تغيير النظام الاجتماعي تغييراً شاملاً. وكثيراً ما تسمى هذه الأجزاء من المجتمع المدني "الحركات الاجتماعية". وهي تشمل الفوضويين وأنصار البيئة والفاشييين والمدافعين عن حقوق المرأة وأنصار السلام وجماعات الإحياء الديني، مع معارضة كل منهم الشديدة بالترتيب للدولة والنزعة الصناعية والقيم الليبرالية والسلطة الأبوية والنزعة العسكرية والعلمانية.

ولابد من التأكيد على الفرق بين الوسائل والغايات. فقد يكون من الخطأ افتراض أن كسب التأييد بهدوء، والبحث المضني، والتعاون مع السلطات توحى جميعها بطبيعة الحال بوجود برنامج ملتزم. إذ على العكس من ذلك، غالباً ما يتبنى الإصلاحيون والمتشددون هذه التكتيكات. وبالمثل قد يكون من الخطأ افتراض أن مظاهرات الشوارع وإعلانات التليفزيون المثيرة للعواطف ورفض التعامل مع الجهات الرسمية توحى جميعها بطبيعة الحال بالرؤية المتشددة. فقد تبنت أعمال تجارية كثيرة المقاطعات والإضرابات، ورفضت مبدأ العمل مع الجهات الحكومية. باختصار فإنه عند تقييم نشاط المجتمع المدني يكون من المهم التمييز بين التكتيكات والأهداف. ذلك أن ارتفاع ما يسعون لبلوغه ليست له علاقة كبيرة بعمق التحول الذي يكافحون من أجل تحقيقه.

خلاصة القول : إن المجتمع المدني يوجد حين يُحشد الناس من خلال الجمعيات التطوعية في مبادرات لتشكيل النظام الاجتماعي. و الجماعات المدنية لديها مجموعة كبيرة من الدوائر والأشكال المؤسسية والإمكانات والتكتيكات والأهداف. وبالإضافة

إلى هذا التعريف الواسع والاعتراف بأن المجتمع المدني على قدر كبير من التنوع، يصعب التعميم بشأن الظاهرة.

## ما هو المجتمع المدني الكونى؟

بينما تعود أفكار "المجتمع المدني" إلى القرن السادس عشر، فإن الإشارة المحددة إلى "المجتمع المدني الكونى" لم تظهر إلا فى التسعينيات<sup>(٦)</sup> وتحدث المعلقون بأسلوب يتصل بذلك عن "المنظمات غير الحكومية الدولية" و"شبكات الدفاع المتعدية للقوميات" و"الحركات الاجتماعية الكونية" و"تعددية الأطراف الجديدة" وهلم جرا<sup>(٧)</sup> وهذه المناقشات جزء من اهتمام أوسع بالكونية globality (حالة أن يكون الشئ كونياً) والعولمة globalization (اتجاه الكونية المتزايدة). وبذلك لا ينفصل فهمنا للمجتمع المدني الكونى عن فكرتنا الخاصة بـ "العالمية" globalness بصورة أكثر عمومية.

وكما تشير أية نظرة على أدبيات العولمة التى تنتشر انتشاراً سريعاً، فإن هناك القليل من الإجماع على طابع الكونية الدقيق. ذلك أن مفردات جديدة ظهرت بصورة قابلة للجدل كرد فعل للتغيرات التى شهدتها العلاقات الاجتماعية الثابتة. إلا أن المحليين يختلفون اختلافاً شديداً فى كثير من الأحيان بشأن طبيعة تلك التغيرات ومداهها وزمنها واتجاهها. وليس هذا الفصل موضع الدخول فى بحث كامل لطابع العولمة وتبعاتها،<sup>(٨)</sup> ولكن من الضرورى تحديد مفهوم العلاقات "الكونية" المستخدم هنا.

يمكن تمييز خمسة أنواع عريضة من الأفكار بشأن العولمة.

أولاً: يساوى كثيرون بين مصطلح "العولمة" و"التدويل" internationalization. من هذا المنظور يكون الوضع "الكونى" هو ذلك الذى يتميز بالتفاعل والاعتماد المتبادل المكثفين بين وحدات الدول.

ثانياً: يفهم معلقون كثيرون كلمة "العولمة" على أنها تعنى "تحرير التجارة". وفى هذا الاستخدام تشير الكونية إلى عالم "مفتوح" تنتقل فيه الموارد إلى أى مكان لا تعوقها القيود التى تفرضها الدول من الحواجز التجارية وقيود رأس المال وتأشيرات السفر.

ثالثاً: يفهم محللون كثيرون "العولمة" على أنها تستلزم "التعميم" universalization . وفى هذه الحالة تكون الظاهرة "الكونية" ظاهرة موجودة فى أنحاء العالم كافة.

رابعاً: يستخدم بعض المراقبين مصطلح "العولمة" كمرادف لـ "الغربة" Westernization أو "الأمركة" Amercanization . وفى هذا السياق تنطوى الكونية على فرض البنى الحديثة، وخاصة بالشكل الاستهلاكي "الأمريكي".

خامساً: يعرف بعض الباحثين "العولمة" على أنها "عدم الارتباط بالأرض" deterritorialization . وهنا ينظرون إلى العلاقات "الكونية" على أنها تشغل مساحة اجتماعية تتجاوز الجغرافية الإقليمية.

يستحوذ المفهوم الأخير وحده من بين هذه المفاهيم الخمسة على اتجاه مميز يفصل الاقتصاد السياسى العالمى فى أواخر القرن العشرين عن الفترات السابقة. أما الأفكار الأربعة الأخرى فتطبق وحسب كلمة جديدة على ظروف موجودة من قبل. فقد برز التدويل وتحرير التجارة والتعليم والغربة جميعها بروزاً كبيراً فى ظروف مختلفة قبل مائة سنة أو حتى ألف سنة وأكثر. ولم تكن هناك حاجة إلى مفردات "العولمة" فى تلك المناسبة السابقة، ويبدو غير ضرورى الآن اختراع كلمات جديدة لظاهرة قديمة. وفى المقابل فإن عدم الارتباط المعاصر بالأرض واسع المدى غير مسبوق، وتوفر "العولمة" المصطلحات الجديدة المناسبة لوصف هذه الظروف الجديدة.

إذن فالعلاقات "الكونية" فى المناقشة الحالية صلات اجتماعية ليس فيها للموقع الإقليمى والمسافة الإقليمية والحدود الإقليمية تأثير حاسم. ذلك أن "المكان" فى الفضاء الكونى ليس ثابتاً ثباتاً إقليمياً، والمسافة الإقليمية تقطع فى لمح البصر، والحدود الإقليمية لا تشكل عائقاً بعينه. وبذلك فإن العلاقات الكونية ذات طابع يمكن تسميته بأنه "متعدى الأقاليم" أو "عابر للحدود" أو "عابر للعالم". (وسوف تستخدم المصطلحات الثلاثة الأخيرة باعتبارها مرادفات لمصطلح "كونى" فيما تبقى من هذا الفصل).

تكثر نماذج الظواهر الكونية فى عالم اليوم. فعلى سبيل المثال تعد أجهزة الفاكس وسلسلة "ماكدونالدز" McDonald's كونية من حيث إنها تمتد إلى أى مكان على هذا الكوكب فى الوقت نفسه وتوحد بقاعاً فى أى مكان على ظهر الأرض فى غمضة عين. وتاكل طبقة الأوزون وبث "سى إن إن" وبطاقات "فيزا" Visa الائتمانية لا تحدها كثيراً

الأماكن أو المسافات أو الحدود الإقليمية. وتظهر الظروف الكونية فى وقت واحد فى أى نقطة على الأرض مجهزة لاستضافتها (مثال ذلك أحد مصانع "توشيبا" أو وصلة إنترنت). وتتحرك الظواهر الكونية على الفور تقريباً عبر أية مسافة على كوكب الأرض (وهو ما تدل عليه الاتصالات التليفونية أو التغيرات التى تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية).

ولا يعنى هذا بحال من الأحوال القول بأن الجغرافيا الإقليمية فقدت صلتها الوثيقة بالموضوع فى نهاية القرن العشرين. فنحن نعيش فى عالم يتعولم وليس فى عالم تعولم تماماً. كما أن العلاقات الاجتماعية تعرضت لعدم ارتباط نسبى وليس كاملاً بالأرض. والواقع أن الأماكن والمسافات والحدود الإقليمية لا تزال تبرز بشكل مهم فى كثير من الأوضاع ونحن ندخل القرن الحادى والعشرين. ومن بين أشياء أخرى، لا تزال الإقليمية تمارس فى كثير من الأحيان تأثيراً قوياً على الهجرة، وعلى إحساسنا بالهوية والمجتمع، وعلى الأسواق الخاصة بسلع بعينها. إلا أنه فى الوقت الذى ربما تظل فيه الإقليمية territoriality مهمة، فقد قضت العولمة على النزعة الإقليمية territorialism (وهو الظرف الذى يمكن فيه للفضاء الاجتماعى أن يتحول إلى مجرد إحداثيات إقليمية). وبالإضافة إلى خطوط الطول ودوائر العرض والارتفاع، أضافت العولمة إلى الجغرافيا الاجتماعية بعداً رابعاً متعدداً للأقاليم.

وإذا عرفنا الإقليمية على أنها تعدى الأقاليم، فما الذى ينطوى عليه المجتمع المدنى الكونى حينئذ؟ باختصار، يضم المجتمع المدنى الكونى النشاط المدنى الذى (أ) يعالج القضايا العابرة للعالم و(ب) يشمل الاتصالات العابرة للحدود و(ج) له تنظيم كونى و(د) يعمل طبقاً لفرضية التضامن المتعدى للأقاليم. وغالباً ما تسير هذه الصفات الأربع جنباً إلى جنب، إلا أن الجمعيات المدنية يمكن أن تكون ذات طابع كونى كذلك فى جانب واحد فقط أو أكثر من هذه الجوانب. فعلى سبيل المثال، قد تعتبر الجماعة المحلية التى تقوم بحملة من أجل إحدى المشاكل المتعدية للأقاليم مثل التغير المناخى جزءاً من المجتمع المدنى الكونى وإن نقص الرابطة التنظيم العابر للحدود، وربما كان اتصالها نادراً بالجماعات المدنية فى الأماكن الأخرى من العالم.<sup>(٩)</sup> وعلى العكس من ذلك فقد



تحشد الشبكات المدنية الكونية فيما يتعلق بتطور محلى مثل الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤ .

ولكى نتوسع فى هذه النقاط الأربع بالتعاقب، فإن المجتمع المدنى يوجد بصورة من الصور حين تنشغل الجمعيات بالقضايا التى تتجاوز الجغرافيا الإقليمية. فعلى سبيل المثال، وإلى جانب معالجة التغير المناخى، نظمت جمعيات مدنية عديدة حملات بشأن مشاكل بيئية خاصة بتآكل طبقة الأوزون التى لها بالمثل صفة متعددة للأقاليم<sup>(١٠)</sup> كما أثارت الأمراض العابرة للعالم مثل الإيدز نشاطاً اجتماعياً ملحوظاً<sup>(١١)</sup> وأثارت منظمات مدنية كثيرة مسائل تتعلق بالاقتصاد المتعولم المعاصر، فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل العابر للحدود<sup>(١٢)</sup> ووجه قدر كبير من النشاط المدنى إلى هيئات الحكم الكونى مثل الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية<sup>(١٣)</sup> وشجعت جماعات حقوق الإنسان المعايير التى يقصد بها أن تطبق على الناس فى كل مكان على الأرض بغض النظر عن الحدود التى قد تفصل بينهم<sup>(١٤)</sup> كما تناولت بعض هيئات المجتمع المدنى مسائل التسليح مثل حظر الأسلحة الكيماوية والألغام الأرضية باعتبارها قضايا كونية<sup>(١٥)</sup>.

تكمن الطريقة الثانية التى يمكن أن تكون بها الجمعيات المدنية كونية فى استخدامها لأنماط اتصال متعددة للأقاليم. وتسمح الرحلات الجوية والاتصالات التليفونية وشبكات الكمبيوتر ووسائل الإعلام الجماهيرية الإلكترونية للجماعات المدنية بالحصول على المعلومات المتصلة بقضاياها ونشرها على الفور بصورة أو بأخرى بين أية مواقع على الأرض. ويمكن للطائرة النفاثة جمع ممثلى المجتمع المدنى من أنحاء كوكب الأرض فى مؤتمر كونى. وبهذه الطريقة، وعلى سبيل المثال، صاحب منتدى للمنظمات غير الحكومية العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة فى التسعينيات وكذلك الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ عام ١٩٨٦ . ويسمح التليفون والفاكس والتلكس للجماعات المدنية بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة عبر العالم بالكثافة نفسها التى يجرى بها هذا عبر أجزاء إحدى المدن الصغيرة. وكما أشرنا من قبل فإن جزءاً كبيراً من النشاط المدنى أصبح كونياً كذلك من خلال الإنترنت<sup>(١٦)</sup>.

والمجتمع المدنى كونى من ناحية ثالثة حين تتبنى الحملات تنظيمياً متعدداً للحدود. وطبقاً لما ذكره "اتحاد الجمعيات الدولية" Union of International Associations، كان هناك



فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٦٥٠٠ من الكيانات المدنية النشطة التى ينتشر أعضاؤها فى العديد من الدول<sup>(١٧)</sup> وكما أشرنا من قبل فإن نمط التنظيم قد يختلف. فبعض الكيانات المتعدية للأقاليم أحادية ومركزية. ومثال ذلك "المنتدى الاقتصادى الدولى" WEF الذى يضم حوالى ٩٠٠ شركة متعددة للحدود تحت شعار "تنظيم المشروعات من أجل المصلحة العامة الكونية". وبدلاً من ذلك، قد تأخذ الجمعية العابرة للعالم شكلاً فدرالياً، كما فى حالة "الكونفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة" ICFTU. وفى الوقت نفسه تتخذ بعض المنظمات العابرة للحدود شكل شبكات دون وجود أمانة منسقة. والحالات الدالة فى هذا الخصوص هى "الجمعية الأمريكية اللاتينية لمنظمات الدفاع" ALOP التى تربط بين ٥٠ مجموعة فى ٢٠ دولة، و"العمل الكونى للشعوب لمناهضة التجارة الحرة" ومنظمة التجارة العالمية PGA التى تربطها فى المقام الأول شبكة من مواقع الإنترنت<sup>(١٨)</sup> والمنظمات الكونية الأخرى ائتلافات عابرة تسعى لشن حملات تتعلق بسياسة بعينها. فعلى سبيل المثال، وحدت الجماعات المحلية قواها فى مناسبات عديدة مع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالتنمية أو الدفاع عن البيئة للحصول على دعم البنك الدولى لمشروع أو آخر من مشروعاتها<sup>(١٩)</sup>.

وأخيراً يمكن أن يكون المجتمع المدنى كونياً مادامت الجمعيات التطوعية تحركها مشاعر التضامن العابر للعالم<sup>(٢٠)</sup> فعلى سبيل المثال قد تخلق الجماعات المدنية إحساساً بالهوية الجماعية والمصير الجماعى يتجاوز الإقليمية؛ فى مجالات العمر أو الطبقة أو النوع أو المهنة أو العرق أو العقيدة الدينية أو التوجه الجنسى. يضاف إلى ذلك أن بعض النشاط المدنى الكونى (على سبيل المثال ما يتعلق بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والتنمية) نما نمواً كبيراً انطلاقاً من المطمح الكوزموبوليتانى الخاص بتوفير الأمن والعدل والديمقراطية لكل الناس بغض النظر عن موقعهم الإقليمى على كوكب الأرض.

لكى نكمل هذه التجليات الأربعة لتعدى الأقاليم، نقول إن المجتمع المدنى اكتسب أبعاداً ضخمة فى أواخر القرن العشرين. ومن المؤكد أنه لم تكتسب كل جمعية مدنية طابعاً كونياً. كما أن الجانب الكونى للحملات المدنية لم يكن مميزاً ولا مستداماً فى كل الأحوال. ومع ذلك لم يعد النشاط الكونى يفهم فى الوقت الراهن بالتصور الإقليمى للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وذلك بسبب النمو المعاصر للقضايا الكونية والاتصالات الكونية والتنظيم الكونى والتضامن الكونى.

## لماذا تطور المجتمع المدني الكونى ؟

كشأن العولمة بصورة عامة، ليس المجتمع المدني جديداً تماماً حتى أواخر القرن العشرين. فعلى سبيل المثال كان المؤيدون لإلغاء الرق يسعون لشن حملة عبر الأطلنطى (رغم عدم وجود اتصالات كونية) اعتباراً من القرن الثامن عشر. كما أن دعاة السلام، والفوضويين، والدولية الأولى والثانية للعمال<sup>(\*)</sup>، ودعاة الوحدة الأفريقية، ودعاة منح المرأة الحق فى التصويت - والصهاينة كانوا جميعاً يعقدون اجتماعات كونية نموذجية أولية خلال القرن التاسع عشر. وفى مجال الإغاثة الإنسانية يعود تاريخ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى عام ١٨٦٣ .

إلا أن المجتمع المدني اكتسب الصفات المتعدية للأقاليم فى المقام الأول منذ الستينيات. ولا نورد سوى مؤشر واحد على أن الزيادة الأساسية حدثت مؤخراً، وهو أن أقل من ١٠ بالمائة فقط من الجمعيات النشطة العابرة للحدود فى عام ١٩٩٨ كان عمره يزيد على ٤٠ سنة<sup>(٢١)</sup> وفى ضوء ذلك يقول ليستر سالامون: Lester Salamon "قد يثبت أن ثورة الجمعيات الكونية مهمة للنصف الأخير من القرن العشرين أهمية ظهور الدولة القومية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر"<sup>(٢٢)</sup> وبينما يبدو أن الوقت لم يحن للوصول إلى هذه النتائج الضخمة، فإن سالامون محق فى تحديده زمن النمو الأساسى للمجتمع المدني بتاريخ قريب.

فما الذى عجل بهذا التوسع السريع؟ بقدر ما كان انتشار المجتمع المدني الكونى جزءاً من عملية عولمة أوسع، فإن بعض القوى التى وراء النشاط المدنى العابر للحدود هى نفسها التى حركت العولمة بصورة عامة. وقد قلت بإسهاب فى موضع آخر إن ظهور تعدى الأقاليم نتج فى المقام الأول عن دوافع التفكير الكونى المعززة لبعضها، وتحولات بعينها فى التطور الرأسمالى، والمستحدثات التكنولوجية، والتنظيمات الممكنة<sup>(٢٣)</sup>.

(\*) تنظيم اشتراكى ذو بُعد دولى شكله الاشتراكيون فى أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتنسيق محاولات تحقيق الاشتراكية والشيوعية . (المترجم)

كانت تلك الشروط الأربعة جميعها ضرورية للعولة. فالتفكير الكونى مهم مادام من الضرورى أن يكون الناس قادرين على تخيل العالم على أنه مكان واحد من أجل إقامة علاقات كونية راسخة. وبدون النسق العقلى لا يمكن للناشطين المدنيين "رؤية" القضايا الكونية من النوع الذى سبق لنا ذكره. كما أن التطور الرأسمالى مهم ما دامت مساعى منسقى المشروعات تحت العولة بصورة كبيرة على زيادة المبيعات وتقليل التكلفة. يضاف إلى ذلك أن الفضاءات الكونية أتاحت فرصاً جديدة لتراكم الفائض من خلال قطاعات مثل التمويل الإلكتروني والإنترنت. والتكنولوجيا مهمة ما دامت التطورات فى الاتصالات ومعالجة المعلومات توفر البنية التحتية للصلات الكونية. وأخيراً فإن التنظيم مهم مادامت إجراءات مثل توحيد المقاييس وتحرير التجارة توفر إطاراً قانونياً يشجع العولة.

وكان لاتجاه قانونى آخر صلة أوثق بالنمو المعاصر للمجتمع المدنى الكونى أو غيره، وهو أن حكومات كثيرة فى التسعينيات أعادت صياغة القوانين بطريقة تيسر التنظيم المدنى. وتعد الدول المتحولة من اشتراكية الدولة مثلاً واضحاً لذلك، وإن قام بعضها مثل رومانيا وروسيا بإصلاحات أبطأ وأكثر محدودية من غيره. وشجع الدستور الذى بدأ العمل به فى تايلاند فى عام ١٩٩٧ نمو المجتمع المدنى فى مجالات عديدة تشجيعاً واضحاً<sup>(٢٤)</sup> وفى اليابان استعاض المشرعون كذلك عن القانون شديد التقييد للجمعيات المدنية بنظام أكثر تقدماً بكثير.

ونشأ محرك آخر للنشاط المدنى فى الثمانينيات والتسعينيات مع تخفيضات معينة فى توفير الدولة للضمان الاجتماعى. فقد ضغطت ميزانيات الكثير من برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بالقطاع العام فى أواخر القرن العشرين. ومن بين أسباب هذه المصاعب أن الحكومات كانت تواجه ضغوطاً لخفض الضرائب وتكلفة العمل باسم تشجيع "القدرة التنافسية الكونية"<sup>(٢٥)</sup> فى تلك الظروف كثيراً ما كانت الدول (وكذلك الهيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولى والمفوضية العامة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) تتعاقد مع جمعيات مدنية متعددة للحدود باعتبارها مورداً أقل كلفة للمساعدات الإنمائية والإغاثة الإنسانية على سبيل المثال. وفى حالات أخرى كانت المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية تتطوع بتقديم الهبات الخاصة والمساعدات التطوعية حين يصبح توفير القطاع العام للضمان الاجتماعى غير ملائم. ونشأ هذا السيناريو على سبيل المثال فى بعض الدول التى تمر ببرامج تعديل هيكلية ليبرالية جديدة.

وأخيراً فمن الممكن إرجاع التوسع المعاصر للمجتمع المدني الكونى إلى وضع متغير أكثر عمومية للدولة فى مواجهة العولة. ومن المؤكد أن ظهور تعدى الأقاليم لم يكن ينذر بحال من الأحوال بموت الدولة، بيد أن الجغرافية الجديدة قضت على احتكار الدولة الفعلى للحكم الذى نشأ فى ظل ظروف النزعة الإقليمية<sup>(٢٦)</sup> واستنتجت أعداد كبيرة من الناس أنه فى هذه الظروف المتغيرة (التي قد نسميها "ما بعد السيادة") أن الانتخابات المركزة على الدولة ليست فى حد ذاتها تعبيراً كافياً عن المواطنة والديمقراطية. وعلى أية حال فإن التنظيم الضخم يحدث كذلك فى الوقت الراهن من خلال الهيئات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية BIS حيث يكون للمشرعين المنتخبين القليل من التأثير المباشر. يضاف إلى ذلك أن جزءاً من سيطرة الأسواق الكونية يحدث من خلال ما تسمى الهيئات "ذاتية التنظيم" الخاصة بالقطاع الخاص مثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة International Accounting Standards Committee. بل إن هذه الهيئات يجرى إبعادها بشكل أكبر عن السياسات الحزبية. ولذلك نما المجتمع المدني الكونى من ناحية حين حاول المواطنون أن تتاح لهم فرصة أكبر للتعبير عن الرأى فى حكم ما بعد السيادة عن طريق حشد تأييد مؤسسات الحكم الكونية على سبيل المثال.

خلاصة القول إذن أن المجتمع المدني الكونى ظهر على السطح لأول مرة فى قرون سابقة واتسع اتساعاً كبيراً منذ الستينيات بفضل قوى عدة. وكانت بعض مسببات هذا النمو فى الوقت ذاته وراء انتشار تعدى الأقاليم بشكل أكثر عمومية. واتصلت مسببات أخرى بشكل أكثر تحديداً بالمجتمع المدني. وقد خلقت هذه الدوافع مجتمعة قوة دفع على نطاق واسع خلف النشاط المدني العابر للحدود. ويبدو من غير المرجح أن المجتمع المدني الكونى سوف ينكمش فى المستقبل المنظور، والأمر الأكثر احتمالاً هو أنه سوف يزداد اتساعاً.

### كيف أثر المجتمع المدني الكونى على السياسة؟

بعد تقييم المسببات، ما التبعات؟ كيف غير نمو المجتمع المدني الكونى أسلوب عمل السياسة، وإلى أى مدى كان التغيير؟ يمكن إبراز العديد من التداعيات، وهى الحكم



متعدد الطبقات، وبعض خصخصة الحكم، وإجراءات إعادة بناء الهويات الجماعية والمواطنة والديمقراطية. وأسهمت هذه التطورات الخمسة معاً في القضاء على سيادة الدولة. وبذلك لا ينبغي المبالغة في وصف هذه التغيرات. فعلى سبيل المثال لم يقض ظهور المجتمع المدني الكونى بحال من الأحوال على الدولية الإقليمية والولاءات القومية والسياسة الحزبية. وتوضح الفقرات التالية هذه الأمور العديدة الواحد تلو الآخر.

فإذا ما بدأنا بالنقطة الأولى لوجدنا أن النشاط المدني أسهم في كثير من الأحيان في الاتجاه المعاصر نحو الحكم متعدد الطبقات. فقبل العولمة المتسارعة - وعلى الأخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - كان التنظيم مركزاً بشكل يكاد يكون حصرياً على القوانين والمؤسسات الخاصة بالمستوى القومى. وواقع الأمر أن الحكم كان يعنى الحكومة، أى الدولة الإقليمية المركزية. إلا أن العقود الأخيرة جاءت بتراجع عام عن الحكم "ذى الصبغة القومية" مع اتجاهات مصاحبة من التنازل عن السلطة والأقلية والعولمة. ونتيجة لذلك حصلت هيئات على المستويات التى دون الدولة والمتعدية للدولة على مبادرة وأثر أكبر حجماً فى السياسة. وانتقل الحكم من أحادية البعد الخاصة بالدولة إلى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والكونية<sup>(٢٧)</sup>.

ولم يكن نمو المجتمع المدني الكونى القوة الوحيدة وراء هذا التطور بطبيعة الحال، بيد أن الجماعات المدنية كثيراً ما شجعت على تزايد هذا الاتجاه. وقد وجهت الاتحادات التجارية الكونية والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية وغيرها ما تقوم به من حشد للتأييد نحو أية طبقة من طبقات الحكم تبدو ذات صلة بقضيتها. ولذلك كثيراً ما ترتبط جماعات التعاون الإنمائى العابرة للحدود على سبيل المثال بالسلطات الإقليمية والمحلية فى الجنوب. فقد ارتبط العديد من منظمات المرأة على المستوى الإقليمى بهيئات الاتحاد الأوروبى. وارتبط العديد من اتحادات النقابات المهنية بالمؤسسات الاقتصادية العابرة للعالم مثل صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وقد أوجدت كل هيئات الحكم الإقليمية والكونية الكبرى تقريباً فى الوقت الراهن آليات مؤسسية من أجل الاتصال بالمجتمع المدني، فى مقارها الرئيسية وفى الدول الأعضاء بها<sup>(٢٨)</sup> والواقع أنه يمكن القول إن الجمعيات المدنية منحت من خلال هذا الارتباط مشروعية متزايدة للحكم المتعدى للدول، سواء أكان ذلك عمداً أم بدون قصد.



وفيما يتعلق بالتبعية العامة الثانية، وهى الخاصة بالحكم المخصص، كثيراً ما يصبح المجتمع المدنى مشاركاً بشكل مباشر فى وضع التنظيمات وتنفيذها. ولم يصبح الحكم المعاصر منتشراً فى أنحاء المستويات الجغرافية المختلفة وحسب، بل امتد كذلك إلى ما بعد القطاع العام. وبناء على ذلك اكتسب العديد من الهيئات غير الرسمية وظائف تنظيمية. وأدى هذا الاتجاه كذلك إلى الحد من مركزية الدولة فى السياسة<sup>(٢٩)</sup>.

أسهم المجتمع المدنى الكونى فى هذا التطور من عدة نواح. فمن ناحية لجأت الهيئات الرسمية - كما أسلفنا فى القسم السابق - إلى الجمعيات المدنية للمساعدة لتنفيذ السياسات، وخاصة برامج الرعاية الاجتماعية. ومثال ذلك زيادة حصة المساعدات الإنمائية الرسمية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى قدمت من خلال المنظمات غير الحكومية من ٤,٥ بالمائة فى عام ١٩٨٩ إلى ١٤ بالمائة فى عام ١٩٩٣<sup>(٣٠)</sup> وبالمثل فقد تدفق جزء كبير من الإغاثة الإنسانية من خلال المنظمات العابرة للحدود مثل "كير" CARE (التي بلغ دخلها ٥٨٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٥) و"أطباء بلا حدود" Medcins sans frontieres التى هى اسم على مسمى (بلغ دخلها ٢٥٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٦)<sup>(٣١)</sup>.

كما دخلت جمعيات المجتمع المدنى فى عدد من المناسبات القنوات الرسمية الخاصة بوضع السياسات، مما أدى إلى المزيد من عدم وضوح الحد الفاصل بين الحكم العام والخاص. ومثال ذلك قبول بعض المنظمات المدنية دعوات من دول كاستراليا وهولندا لشغل أماكن فى وفود حكومية إلى مؤتمرات عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد احتلت منظمة "المؤتمر الوطنى الأفريقى" African National Congress و"الصليب الأحمر" ومنظمة التحرير الفلسطينية مقاعد (بصفة مراقب) فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعا العديد من المقترحات فى التسعينيات إلى إنشاء "مجلس الشعب" الخاص بممثلى المجتمع المدنى فى الأمم المتحدة إلى جانب الجمعية العامة التى تضم الدول. ويتمتع بعض جماعات الدفاع عن البيئة بوضع المراقب فى الهيئة المشرفة على تنفيذ بروتوكول مونتريال لسنة ١٩٨٧ بشأن المواد التى تؤدى إلى تآكل طبقة الأوزون. وقام "مجلس الاتحادات العلمية" International Council of Scientific Unions

بدور استشارى مهم فى تشكيل "اللجنة الحكومية للتغير البيئى" Intergovernmental Panel on Climate Change فى عام ١٩٨٨ . ويشعر بعض النقاد بالقلق من أن هذه المشاركة فى الحكم الرسمى قد تحد من قدرات المجتمع المدنى الانتقادية والخلاقة.

وفى مناسبات أخرى شجع المجتمع المدنى خصخصة واسعة المدى للحكم، يكون فيها للهيئات الرسمية قدر قليل من المشاركة أو لا تشارك بالمرّة. مثال ذلك إصرار "مؤسسة فورد" Ford Foundation على عدم خضوع منحها للتمحيص والموافقة من قبل سلطات الدول. وفى التمويل الكونى، فإن "اتحاد البورصات" Federation of Stock Exchanges و"اتحاد الأسواق الأولية الدولية" International Primary Market Association و"الرابطة الدولية لأسواق الأوراق المالية" International Securities Market Association قد شغلت فيما بينها، وبشكل فضفاض، دور لجنة الأوراق المالية والبورصات. ووضعت "اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة" و"الاتحاد الدولى للمحاسبين" International Federation of Accountants معايير المحاسبة والمراجعة الدولية الأساسية المستخدمة حالياً. وقد بلغت هذه الأنشطة الحد الأقصى بما أسماه آخرون "الحكم بدون حكومة"<sup>(٣٢)</sup>.

تتصل الطريقة العامة الثالثة التى غير بها نمو المجتمع المدنى الكونى تضاريس السياسة بالهويات الجماعية؛ أى الطرق التى يشكل بها الناس الانتماءات الجماعية والتضامن العام. وكانت فترة مركزية الدولة فى الحكم (التي بلغت ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين) توازيها فترة من مركزية الأمة فى الهويات الجماعية. والواقع أن كلاً من الطرفين عزز الآخر بقوة. ومع أن العقود الأخيرة من العولمة واسعة النطاق لم تؤد إلى تصفية الدول القومية (أى تلك المجتمعات القومية المقابلة للدول الإقليمية)، نجد أن هذا الشكل من الهوية الجماعية فقد وضعه السابق من السيادة الكاسحة. وفى أواخر القرن العشرين نجد أن السياسة تشكلها بصورة كبيرة صور دون مستوى الدول من التضامن، كالأمم العرقية، وكذلك المجتمعات غير الإقليمية والعابرة للحدود القائمة على التوجه الطبقي والنوعى والعرقى والدينى والجنسى، وغيرها من جوانب الهوية<sup>(٣٣)</sup>.

لقد أسهم النشاط المدنى الكونى إسهاماً واضحاً فى هذا الاتجاه نحو التعددية. ووحدت جمعيات كثيرة عابرة للحدود الناس على أساس من الهوية غير الإقليمية، كالعمال أو الملونين أو المسلمين أو الشواذ. وكمثال محدد واحد لسياسة الهوية المتغيرة

هذه، نجد أن ٣٠ ألف امرأة فى الجماعات المدنية حضرن "منتدى المنظمات غير الحكومية" NGO Forum و"مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة" United Nations Conference on Women الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥<sup>(٣٤)</sup> بينما نجد أن هيئات مثل "المنتدى الاقتصادى العالمى" World Economic Forum و"معهد التمويل الدولى" Institute of International Finance (الذى يربط ما يربو على ٣٠٠ جهة توفر الخدمات المالية توجد مقارها الرئيسية فى ٥٦ دولة) ساعدت فى تشكيل ما يمكن أن تكون الطبقة الإدارية الكونية.

وفى حالات عديدة شجعت الجمعيات العابرة للحدود كذلك نمو الهويات العرقية. فعلى سبيل المثال، أيد عدد من المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة حركات الشعوب المحلية فى أفريقيا والأمريكتين وشبه القارة الهندية. كما ساعدت الشبكات العابرة للحدود شتات الأرمن والأيرلنديين والأكراد والفلسطينيين والسيخ والتيموريين<sup>(\*)</sup> فى الحصول على قوة سياسية. وبعد ذلك شجع المجتمع المدنى عبر الدول وداخلها التنوع فى الهويات الذى يحفز العمل السياسى ويشكله.

وارتبطت التغيرات التى طرأت على شكل الهويات الجماعية فى ظل تأثير العولمة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التى شهدتها بناء المواطنة، وهو نسق الحقوق والواجبات التى تشكل الأشخاص باعتبارهم أفراداً فى مجتمع سياسى اجتماعى<sup>(٣٥)</sup> وفى العالم الذى يتسم بالدول المركزية والنزعات القومية الذى ساد قبل الستينيات، كانت المواطنة مسألة خاصة بالجنسية والشرعية والعديد من الحقوق والالتزامات المرتبطة بذلك الوضع. ومع أن ذلك الإطار من مواطنة الدولة القومية لا يزال مهماً، فقد بات غير كافٍ فى حد ذاته فى عالم على هذا القدر الكبير من العولمة. فعلى سبيل المثال، أسس نمو نظام حقوق الإنسان الكونى منذ الأربعينيات العديد من الحقوق المتعدية للأقاليم. وفى الوقت ذاته أدت الاتصالات الكونية والتغيرات الإيكولوجية الكونية إلى زيادة الإحساس بالواجبات العابرة للحدود الخاصة بـ"المواطنين العالميين"<sup>(٣٦)</sup> ولجأ ملايين الأشخاص - حين أمكنهم ذلك - إلى المواطنة القومية مزدوجة أو متعددة الجنسية لتكييف حياتهم ما بعد الإقليمية. وفى الوقت ذاته هاجم بعض المدافعين عن البيئة والمدافعين عن حقوق المرأة

(\*) أهل جزر تيمور الشرقية التى انفصلت مؤخراً عن إندونيسيا . (المترجم)

وغيرهم من المنتقدين المتشددين مؤسسة مواطنة الدولة القومية الإقليمية نفسها، حيث اعتبروها متناقضة مع السلامة الإيكولوجية أو المساواة النوعية أو غيرها من الهموم الحيوية غير الإقليمية.

كما برز المجتمع المدني الكونى بروزاً كبيراً فى إعادة ترتيب السياسة هذه. والواقع أن الكثيرين من النشطاء المتعددين للحدود يعتبرون أنفسهم مواطنين عالميين بالإضافة إلى (أو حتى أكثر من) كونهم مواطنين فى دول قومية. وعلى سبيل المثال ساعد هذا المفهوم الذاتى على تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان فى ترويجهم للاتفاقيات الكونية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والعامل. ومنذ فترة قريبة قادت الجماعات المدنية حملة لإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية" International Criminal Court<sup>(٣٧)</sup> وشجعت منظمات الإغاثة الإنسانية وجماعات التعاون الإنمائى والمدافعين عن البيئة والعديد غيرهم من جمعيات المجتمع المدني - تصريحاً أو تلميحاً - فكرة أن على الناس واجبات مدنية كونية.

وتشير التطورات العديدة التى أوضحناها فيما سبق أسئلة بشأن مفاهيم الديمقراطية وممارساتها، وتشير إلى حدوث تغيرات فيها. وقبل العولة المعاصرة واسعة النطاق، كان "الحكم بواسطة الشعب ومن أجله" يعنى حكم الدولة بواسطة الأمة ومن أجلها. إلا أن الحكم فى الوقت الراهن يشمل ما هو أكثر من الدولة، ويشمل المجتمع ما هو أكثر من الأمة، وتشمل المواطنة ما هو أكثر من الحقوق والواجبات القومية. ولذلك فإن قضايا الديمقراطية مثل المشاركة والتشاور والنقاش العلنى والتمثيل والشفافية والمحاسبة لا تعالج المعالجة الواجبة فيما يخص المؤسسات والمجتمعات الإقليمية وحدها.

لقد وسع المجتمع المدني الكونى مجال الممارسة الديمقراطية. وخلقت الجمعيات المدنية العابرة للحدود قنوات إضافية للمشاركة الشعبية، وأنماطاً إضافية من التشاور الشعبى، ومنابر إضافية للنقاش الشعبى، ومواقع جديدة للتمثيل الشعبى بجوار المجالس المنتخبة والمجالس التشريعية، وضغوطاً شعبية جديدة من أجل وجود حكم منفتح ومسئول. وكانت تلك المستحدثات على قدر كبير من الأهمية فى جعلها المواطنين على اتصال أوثق بالهيئات التنظيمية الإقليمية والعابرة للعالم. وبذلك لم يواجه المجتمع المدني الكونى بحال من الأحوال الكثير من العجز الديمقراطي القائم فى السياسة المعاصرة، وهو ما سوف يتناوله القسم التالى من هذا الفصل بالتفصيل.



خلاصة القول أن نمو المجتمع المدني الكونى أبعد إطار السياسة عن مبدئه الجوهري السابق الخاص بسيادة الدولة، إلى جانب انتشار تعدى الأقاليم بصورة أعم. ويتناقض الحكم متعدد الطبقات والمخصص خصخصة جزئية، وسياسة الهوية التعددية، وأشكال المواطنة والديمقراطية الجديدة جميعها مع ممارسات السيادة التقليدية. فلا يمارس موقع واحد من مواقع السلطة الحكم الأعلى والشامل والمطلق والحصري على منطقة نفوذ منفصلة. لقد فقدت الدولة الإقليمية صفة السيادة (كما جرى العرف على فهمهما) ولا يبدو من المحتمل أن تتولى أية مؤسسة أخرى هذه المسؤولية<sup>(٣٨)</sup> ومن ثم فقد برز اتساع المجتمع المدني الكونى - وكذلك التطورات الموازية مثل نمو الاتصالات الكونية والأسواق الكونية وغير ذلك - بروزاً كبيراً فى التحول من حكم السيادة إلى حكم ما بعد السيادة.

ويجب بالطبع تمييز انتهاء السيادة عن انتهاء الدولة الإقليمية، ذلك أن وجود عالم يخلو من السيادة لا يوحى بأن هناك عالماً خالياً من الدول. فالواقع أن دولة ما بعد السيادة بصورة عامة على القدر نفسه من الصحة والقوة الذى كانت عليه سابقتها ذات السيادة. ولم يعد بمقدور الدول ممارسة سلطة وحيدة ومطلقة على منطقة محددة وسكان بعينهم، بيد أنها تحتفظ بالكثير من القدرات الأخرى واكتسبت بعض القدرات الجديدة من المراقبة باستخدام أجهزة الكمبيوتر<sup>(٣٩)</sup> ولا يزال معظم الناس ومعظم القوانين السائدة تعرف المواطنة فى المقام الأول من ناحية الولاء للدولة. وبذلك تظل الدول تمارس تأثيراً كبيراً على المجتمع المدني، كونياً كان أم غير كونى. (بالطبع تتمتع بعض الحكومات - مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بقدر من النفوذ فى مواجهة المجتمع المدني يزيد كثيراً على ما يتمتع به غيرها، كذلك التى فى جزء كبير من أفريقيا.) وكذلك فإن الدول تظل بسبب أهميتها المستمرة هدفاً أول للنشاط المدني، على المستويين الإقليمى والكونى.

وبالمثل فإنه من ناحية الهويات الجماعية، لم يكن انتهاء مركزية الأمية فى مواجهة العولمة ينذر بحال من الأحوال بانتهاء الأمم. وعلى عكس ذلك لا تزال الدول القومية قائمة فى أنحاء العالم، وقد انضمت إليها عشرات الدول العرقية على مستوى دون الدولة والعديد من الأمم الإقليمية (العرب والأوروبيون وغيرهم) على مستوى متعدد للدول. والواقع كما أسلفت أن الجمعيات المدنية الكونية كثيراً ما شجعت المشروعات



القومية الخاصة بالشعوب المحلية وجماعات الشتات. وبدقة أكثر، فإن الكثير من الشبكات العابرة للحدود حاكت مبدأ الجنسية بتنظيم نفسها تبعاً للفروع القومية.

وأخيراً فلم تكن الأشكال الجديدة من الهوية الجماعية والمواطنة والديمقراطية، التي ساعد المجتمع المدني الكونى على نموها، دليلاً على موت السياسة الحزبية بحال من الأحوال. والحقيقة أن هناك انخفاضاً فى عضوية الأحزاب والإقبال على التصويت فى الانتخابات فى السنوات الأخيرة فى معظم الديمقراطيات الليبرالية. وبعض الجمعيات المدنية الكونية لها من الأتباع والميزانيات ما يتضاعل بجانبه أتباع وميزانيات معظم الأحزاب السياسية. وقد اتضح أن مواطنين كثيرين اتجهوا إلى النشاط المدني بشكل جزئى على الأقل نتيجة للتحرر من وهم السياسة الحزبية التقليدية. ومع ذلك لا تزال السيطرة على الدولة تمنح نفوذاً ضخماً فى العالم المعاصر المتعولم، ومازال التنافس داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها أسلوباً أساسياً للحصول على المناصب الحكومية فى معظم الدول.

خلاصة القول أن النمو المعاصر للمجتمع المدني الكونى شجع على العديد من التغيرات المهمة فى المؤسسات والعمليات السياسية، غير أنه لا يجب المبالغة فى مدى تلك التغيرات. وبشكل خاص يتضمن عالم ما بعد السيادة مساحة كبيرة للدول والأمم والأحزاب. فالمجتمع المدني الكونى لم يحل محل قنوات السياسة القديمة بقدر ما فتح أبعاداً إضافية.

## وعدود المجتمع المدني وأخطاره

بعد أن بحثنا تعريفات المجتمع المدني الكونى ومسبباته وتبعاته، وضعنا قاعدة للأحكام المعيارية. باختصار، هل نمو المجتمع المدني المتعدى للأقاليم أمر إيجابى أم سلبى؟ كما نتوقع، لا يفضى هذا السؤال المباشر إلى إجابة مباشرة.

ليس المجتمع المدني على أى مستوى - كونى أو إقليمى أو قومى أو محلى - نافعاً أو ضاراً بالفطرة. وقد صور بعض المتحمسين "القطاع الثالث" على أنه حلبة الفضيلة التي تواجه الهيمنة فى الحكومة والاستغلال فى السوق<sup>(٤٠)</sup> إلا أن الجمعيات ذاتها يمكن

أن تكون بيروقراطيات تراتبية قمعية، ويمكن أن ينطوى النشاط المدني على العنف (المتعمد وغير المقصود) تجاه أشخاص وجماعات في موقف ضعف.

ومن ثم فإن لدينا مجتمعاً مدنياً ومجتمعاً غير مدنى. ويمكن للجمعيات المدنية تحسين السياسة أو إلحاق الضرر بها. ويمكن أن تزيد حقوق الإنسان أو تحد من الأمن الإنسانى. ويمكن أن تشجع العدالة الاجتماعية أو تدمرها. ويمكن أن تعزز الديمقراطية أو تضرها. باختصار، لابد لنا من تقييم كل جمعية وحملة فى المجتمع المدنى الكونى بناء على طابعها وسلوكها.

ونحن بطبيعة الحال بحاجة إلى معايير نصدر بناءً عليها تلك الأحكام. والفقرات التالية تقترح أولاً سبع طرق يمكن بها للمجتمع المدنى الإسهام فى مسار العولة الإيجابى. وبعد ذلك نلقى الضوء على أخطار المجتمع المدنى الكونى المحتملة.

وإحدى الطرق التى يمكن بها للمجتمع المدنى دعم المسار الإنسانى للعولة هى ضمان الرفاهية المادية. وكما أشرنا آنفاً، يمكن للجمعيات التطوعية تقديم بديل للدولة والسوق فى إنتاج السلع والخدمات وتوصيلها. والواقع آليات المجتمع المدنى كانت توفر فى بعض الأحيان الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر كفاءة وعدلاً من القطاعين العام والخاص. وتضع الكثير من هذه البرامج المدنية يدها على الدوائر الضعيفة الخاصة بشبكات السلامة المتصلة بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها من الاحتياجات المادية. إلا أن مبادرات المجتمع المدنى الاقتصادية الخاصة بالمجتمع المدنى يمكن أن تمتد كذلك إلى ما وراء الغذاء المجانى. فعلى سبيل المثال وضع الكثير من الجمعيات المدنية فى أواخر القرن العشرين خططاً لما تسمى "القروض الصغيرة" التى تقدم لجماعات مثل النساء وفقراء الريفيين كثيراً ما يتجاهلها المقرضون التجاريون<sup>(٤١)</sup> يضاف إلى ذلك أن العديد من جماعات التعاون الإنمائى شجعت خطط التسويق البديلة التى تزود المنتجين (فى حال البن والمنسوجات على سبيل المثال) فى الجنوب بعائدات أعلى من التى يقدمها المتعاملون التجاريون.

ثانياً: يمكن أن يكون المجتمع المدنى الكونى وسيلة مهمة من وسائل التعليم المدنى. ويمكن للجمعيات المدنية العابرة للحدود بصورة خاصة تحسين الفهم العام لجوانب

العولمة العديدة، وإعلام المواطنين بالظروف المتغيرة الخاصة بالجغرافيا والسياسة والاقتصاد والإيكولوجيا والثقافة فى العالم المعاصر. ويمكن للجماعات المدنية بهذه الطريقة إعداد كتيبات ومجموعات معلومات، وإنتاج عروض سمعية بصرية، وتنظيم ورش العمل، وتوزيع النشرات، وتزويد وسائل الإعلام الجماهيرية بالمعلومات، ووضع قوائم الخدمات والمواقع على الإنترنت، ووضع مواد خاصة بمناهج المدارس والجامعات. ويعود الفضل بصورة كبيرة إلى المجتمع المدنى المتعدى للأقاليم فى أن الجمهور العالمى بات أكثر وعياً (وإن لم يكن بالقدر الكافى بعد) بالقضايا الكونية. وبينما يكتسب الناس معرفة أكبر بالجغرافيا الجديدة وآثارها، يمكن تقليل فرص تدمير العولمة للأمن الإنسانى والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: يمكن أن يقدم المجتمع المدنى الكونى إسهامات إيجابية عن طريق منح فرصة للتعبير عن الرأى. بعبارة أخرى، يمكن أن توفر الجمعيات المدنية المتعدية للأقاليم القنوات التى يوصل بها المواطنون المعلومات والشهادات والتحليلات إلى بعضهم البعض وإلى الكيانات الفاعلة فى الأسواق وإلى الهيئات الحكومية. ويمكن للمجتمع المدنى الكونى بشكل خاص توفير وسائل التعبير عن الرأى لدوائر مثل الشعوب المحلية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وفقراء المدن، والمرأة، وهى الدوائر التى لها صوت محدود لدى الشركات والهيئات الرسمية. وبذلك يمكن أن تكون للنشاط المدنى العابر للحدود قوة كبيرة فيما يتعلق بالعدالة والديمقراطية.

رابعاً: فى الوقت الذى تتيح فيه الجمعيات المدنية الكونية فرصة أكبر للتعبير عن الرأى، فيمكنها كذلك إثراء النقاش. فالمدخلات الآتية من المجتمع المدنى توفر الرؤى وطرق البحث والمقترحات البديلة بشأن جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، كان لعدد من الجماعات المدنية دور فعال فى طرح التشكيك فى النظرية الاقتصادية المتشددة بإثارة القضايا الإيكولوجية وتقديم التقديرات الكيفية للفقر، وتشجيع بعض المقترحات الخاصة بخفض ديون الجنوب. وبفضل هذه الإسهامات، تصبح مناقشات القضايا الاجتماعية أكثر نقداً وخلقاً. فالمناقشة المفتوحة الأوسع مجالاً ضرورية للديمقراطية الصحية، بل ويمكن فى كثير من الأحيان أن تسفر عن سياسة أكثر وضوحاً وفاعلية.

خامساً: يمكن أن يحسّن المجتمع المدني السياسة في العالم المتعولم المعاصر عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة. فقد بات الكثير من أساليب عمل الأسواق الكونية والتنظيم الكوني بعيداً عن التمهيد العام، مما يزيد أخطار إساءة الاستغلال. ويمكن أن تساعد المبادرات التي تقدمها الجمعيات المدنية على سبيل المثال في كشف التعاملات المالية الكونية، وأنشطة الشركات العابرة للحدود، وعمليات هيئات الحكم المتعدية للدول مثل بنك التسويات الدولية وجهاز الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك يمكن للمواطنين تكوين أحكام تقوم على قدر أكبر من المعلومات بشأن الاقتصاد السياسي الدولي، ولابد أن يقوم الفاعلون الذين يتولون مناصب ذات سلطة ومسئولية ببذل جهد أكبر في تبرير سلوكهم واختياراتهم السياسية. فعلى سبيل المثال، كشفت حملات المجتمع المدني عدداً من أخطاء الشركات الكونية مثل تسويق تركيبة من حليب الأطفال للأمهات الفقيرات في الجنوب اللاتيني لم يكن باستطاعتهم دفع ثمنها<sup>(٤٢)</sup> ويعود بعض من الفضل إلى الضغط من جانب مجموعة من المنظمات المدنية في أن عمليات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية صارت أكثر شفافية منذ منتصف التسعينيات<sup>(٤٣)</sup>.

ويمكن أن يكون الأثر الإيجابي السادس للمجتمع المدني هو تشجيع منح الشرعية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم المتعدى للدول. فالمشروعية توجد حين يعترف الناس بأن للسلطة الحق في أن تحكمهم ويأمن من واجبهم طاعة أحكامها. ونتيجة لهذا الاتفاق غالباً ما يكون الحكم الشرعي أقل عنفاً وأيسر تنفيذاً من السلطة غير الشرعية. كما أن المشروعية مطلوبة كذلك على أسس ديمقراطية. وعادة ما تقام الشرعية في الدول الإقليمية في المقام الأول من خلال الأحزاب والاقتراع الشعبي، إلا أن آليات من قبيل الاستفتاءات والانتخاب المباشر للنواب نادراً ما تتاح فيما يتعلق بالحكم الإقليمي أو العابر للعالم. ويمكن أن يساعد المجتمع المدني في ملء هذه الفجوة الخاصة بالشرعية (وذلك مادامت الجماعات المدنية المعنية تحافظ على مصداقيتها الديمقراطية، وهي الصفة المهمة التي سوف نعود إليها لاحقاً). وعن طريق التشاور ومراقبة الأنشطة، يمكن للجمعيات المدنية التأثير على الاحترام الممنوح (أو الممنوع) لسياسات الهيئات التنظيمية المتعدية للدول والخاصة. وبالمثل يمكن أن تؤثر الجماعات المدنية الكونية على مستوى الموارد المخصصة لمؤسسات الحكم (أو المحجوبة عنها). باختصار، يمكن للمجتمع المدني أن يكون بمثابة قيد مهم على الدكتاتورية.



سابعاً وأخيراً: فيما يتعلق بالآثار المفيدة، يمكن للمجتمع المدني من خلال العديد من التأثيرات الإيجابية التي سبق توضيحها تحسين التماسك الاجتماعي. ويمكن للإسهامات في الرفاهية المادية، والتعليم المدني، والمناقشة العلنية والحكم الذي يتسم بالشفافية والمشروعية والقابل للمساءلة أن تساعد جميعها في مواجهة أشكال التفاوت والاستبعاد التعسفي في المجتمع. ونتيجة لذلك يمكن الحد من الصراع وزيادة الاندماج الاجتماعي.

الخلاصة أن مجموعة من الاحتمالات الإيجابية الأساسية تجعل تطوير المجتمع المدني الكوني مشروعاً جديراً بالأهمية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين. غير أن الكلمة التي كثر استعمالها في المناقشة السابقة هي "يمكن". ذلك أن الجمعيات المدنية لا تحقق الفوائد التي سبق ذكرها بشكل آلي.

بدايةً، لكي يؤتي النشاط المدني العابر للحدود ثماره لا بد أن تكون له قدرات كافية فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية والفكرية. وفي حالات كثيرة كانت هذه الوسائل شحيحة حتى الآن. ولأن المجتمع المدني يأتي بعد مؤسسات الحكم والسوق، فقد حصرنا على الثلث القليل جداً من الجهاز المساند والأموال والمعدات ورأس المال الرمزي. ولنقارن على سبيل المثال مستوى ما تتمتع به الأعلام القومية وشعارات الشركات من اعتراف بما تتمتع بها شعارات الجمعيات المدنية. وما دامت موارد المجتمع المدني شحيحة فسوف تظل فوائده محتملة أكثر منها فعلية.

بل إن إقرارنا للمجتمع المدني الكوني لابد أن يكون مؤهلاً بالاعتراف بأن هذا النشاط يمكن أن تكون له آثار سلبية في ظل ظروف بعينها. وبذلك لا يقتصر الأمر على احتمال فشل الجمعيات المدنية في فعل الخير بسبب نقص قدراتها. بل إن من المحتمل كذلك أن تُحدث أضراراً فعلية. ومن المحتمل أن تنتقص من الأمن والعدل والديمقراطية في العولة المعاصرة.

ويمكن أن تكون عناصر "المجتمع غير المدني" سيئة الذية. فهذه الجمعيات تسعى سعياً حثيثاً للقضاء على الرفاهية الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ولذلك، صارت الشبكات الإجرامية العابرة للحدود على سبيل المثال مرتكباً أساسياً للأذى في العالم المعاصر<sup>(٤٤)</sup> وفي الوقت ذاته استخدمت جماعات عديدة من العنصريين وغلاة القوميين



والأصوليين الاتصالات الكونية للدعوة إلى عدم التسامح والعنف. باختصار، يجب ألا ننسى أن المجتمع المدني ليس فاضلاً بطبعه.

ويمكن أن تكون للمبادرات الأخرى فى المجتمع المدني الكونى أهداف معقولة ولكنها تعاني من عيب آخر وهو السياسة الخاطئة. وكشأن برامج العمل فى القطاعين العام والخاص، لا بد من تخطيط الحملات المدنية بدقة وتنفيذها بحكمة. والواقع أن جهد المجتمع المدني المضلل الذى يساء توجيهه يمكن أن يؤدي - رغم طبيعته - بغير قصد إلى نتائج طيبة. وفى المقابل فإن أفضل الخطط الموضوعية يمكن أن تخطئ الهدف. إلا أنه عادة ما ينتج عن سوء وضع السياسات والتنفيذ احتمال أكبر لإحداث الضرر، بما فى ذلك الدوائر الاجتماعية المعرضة للخطر التى قد تستهدف الجمعيات المدنية حسنة النية مساعدها. فعلى سبيل المثال، أضرت بعض جماعات الدفاع عن البيئة بقضيتها من خلال التعامل بإهمال مع الأدلة العلمية. وفى بعض الأحيان كانت حجج المدافعين عن حقوق الإنسان الكونية تعاني من الأمية الثقافية. وأساعت بعض منظمات الإغاثة حساب احتياجات العملاء. وأخطأت بعض الاتحادات التجارية فهم المشاعر العامة. ولم تتعد بعض جماعات الدفاع عن التنمية الاحتجاجات على المقترحات فيما يتعلق بأساليب عمل الاقتصاد العالمى الحر. ولم تتعد بعض معاهد الأبحاث النماذج النظرية إلى التطبيقات السياسية. باختصار، يمكن أن ينتقر المجتمع المدني إلى القدرة - بل وتكون له آثار سلبية - حين تكون مدخلاته رديئة النوعية.

يتصل العيب الثالث المحتمل فى النشاط المدني العابر للحدود بالممارسة غير الديمقراطية. ولأسباب سبق ذكرها، غالباً ما يدافع عن المجتمع المدني باعتباره قوة للديمقراطية؛ فهو يتيح الفرصة للتعبير عن الرأى، ويحفز النقاش، ويمنح الشرعية، وهلم جرا. إلا أن الجماعات المدنية - حتى تلك التى تدعو بنشاط إلى "مقرطة" المؤسسات الرسمية وعمليات السوق - يمكن أن تفشل فى اتباع المعايير الديمقراطية فى أساليب العمل الداخلية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، لا تمنح بعض الجمعيات المدنية أعضائها فرصة المشاركة التى تتعدى دفع الاشتراكات. وبما لا يقل عن أية مصلحة حكومية أو شركة تجارية، يمكن أن تدار المنظمة المدنية بسلطوية إدارية "من أعلى

لأسفل". كما أن وضع السياسات فى الجمعيات المدنية الكونية يمكن أن يغمض إلى حد كبير على الغرباء عنها فيما يتعلق بمن الذى يتخذ القرارات، وما هى الوسائل المستخدمة فى اتخاذها، ومن بين أى الخيارات تتخذ، وما هى مبررات اتخاذها. ويمكن أن تكون الجماعات المدنية أكثر نقصاً من حيث الشفافية حين لا تنشر البيانات المالية أو حتى إعلان الأهداف، ناهيك عن التقارير الكاملة عن أنشطتها. بل إن قيادة الكثير من المنظمات المدنية تنتقى ذاتياً مما يثير أسئلة مزعجة خاصة بالمساءلة وتضارب المصالح المحتمل. باختصار، ليست عمليات المجتمع المدنى أكثر ديمقراطية فى جوهرها من البرامج التى فى القطاع العام أو الخاص.

ويقال إن العيب المحتمل الرابع فى المجتمع المدنى - وهو التمثيل غير الملئم - هو النقص الأصعب من حيث معالجته ويبرر المناقشة الأكثر اتساعاً. فإذا كان لابد للمجتمع المدنى من أن يكون مناسباً لتوفير الرفاهية، وتعليم المواطنين، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأى، وإثراء النقاش، وضمان الشفافية والمساءلة، وإقامة المشروعات، وتشجيع التماسك الاجتماعى، فحينئذ يجب أن يكون لكل المسهمين الحق فى الوصول إليه؛ ويفضل أن تكون لهم فرص متكافئة للمشاركة. والواقع أن الوصول المتحيز للمجتمع المدنى يمكن أن يولد التفاوت الهيكلى والميزات الجائرة المتصلة بالطبقة أو النوع أو القومية أو العرق أو الدين وغيرها أو حتى يضخمها. ومما يؤسف له أن المجتمع المدنى الكونى أظهر فى الواقع هذه المشكلات فى مرات كثيرة جداً، وبالتالى المزيد من تعريض صدقية تشجيعه الأمن والعدل والديمقراطية للشك.

لقد اتخذ التمثيل غير المتكافئ فى النشاط المدنى العابر للحدود، إن لم يكن الاستبعاد التام منه، العديد من الأشكال العامة. بداية، كان لسكان الشمال (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) وجود فى المجتمع المدنى الكونى أكبر وأقوى من وجود أهل الجنوب (ما يسمى "العالم الثالث"). وفيما يخص المدخلات الحضارية، فقد أخذ النشاط المدنى المتعدى للأقاليم بصورة عامة من التقاليد المسيحية واليهودية الغربية أكثر مما أخذ من الثقافات الأفريقية والبوذية والكونفوشية والأرثوذكسية الشرقية والهندوسية والإسلامية وغيرها. وفيما يتصل بالنوع والعرق، فقد أعطت أجزاء من المجتمع المدنى الكونى بالفعل المرأة والمثليين فرصة للتعبير عن الرأى تزيد عموماً

عما أمكنهم الحصول عليه من خلال الدولة والسوق والأحزاب السياسية. ومن ناحية أخرى فإن التفاوتات النوعية والعنصرية الشديدة غالباً ما تزال قائمة في قطاعات من المجتمع المدني مثل المعاهد الأكاديمية، والاتحادات التجارية، والهيئات المهنية، والنقابات. وأخيراً فقد أبدى المجتمع المدني بذلك تحيزاً طبقياً واضحاً إلى حد كبير. وتعود المبادرة في النشاط المدني العابر للحدود بصورة كبيرة جداً إلى المهنيين ذوي القاعدة الحضرية الحاصلين على شهادات جامعية الذين يتحدثون الإنجليزية ويتقنون العمل على أجهزة الكمبيوتر ويحصلون على رواتب كبيرة (نسبياً). باختصار، كشفت المشاركة في المجتمع المدني الدولي الكثير من أنماط التفاوت نفسها التي ميزت الاقتصاد السياسي العالمي المتعولم بشكل أعم.

ولا يعنى هذا الإشارة إلى أن الذين يعيشون في ظروف مميزة لا يمكنهم الاستفادة من النشاط المدني الكوني لتحسين حال مواطنيهم المحرومين. فكما أشرنا من قبل، فقد فعل المجتمع المدني الكوني الكثير لتعزيز الأمن والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك فكثيراً ما افتقرت الجماعات الدنيا إلى الفرص الكافية للتحدث عن نفسها من خلال المجتمع المدني، وكثيراً ما كان مديرو الحملات من دوائر النخبة مهملين حين يتصل الأمر بالتشاور الوثيق والمنظم مع دوائريهم المفترضة في المناطق المعرضة للأخطار.

وفي اتجاه حظى بالترحيب، شهدت السنوات الأخيرة قدراً أكبر من الحساسية في بعض المناطق تجاه قضايا التمثيل والمشاركة في المجتمع المدني الكوني. وأبرز خطاب التسعينيات الجديد "الحوار" و"الشراكة"، خاصة بين الجماعات المتركزة في الجنوب وتلك التي في الشمال. وإبرازاً لهذه الروح، أصدر مؤتمر كوني لدعاة التنمية في يوليو ١٩٩٨ "إعلان هراري للعلاقات الإنمائية" بهدف التغلب على نمط "الأب-الطفل" الخاص بالتفاعل بين النشطاء المدنيين الشماليين والجنوبيين. كما بادر الكثير من المنظمات المدنية بترقية الكثير من النساء والملونين إلى المناصب القيادية. ومن ناحية أخرى، ظهرت حتى الآن مبادرات قليلة نسبياً لمعالجة التفاوت الطبقي والحضاري في المجتمع المدني الكوني. ولا تزال جماعات من قبيل "الشبكة الدولية للبوذيين الملزمين" Network of Engaged Buddhists و "شبكة العمل من أجل موارد المشاركة"

Participation Resource Action Network (التي تربط بين الفقراء في أنحاء أربع قارات) أمراً نادراً<sup>(٤٥)</sup> وفي هذا الصدد، فإن لدى النقاد المتشددون الأسس التي تجعلهم ينظرون إلى المجتمع المدني الكونى فى ظرفه الحالى على أنه فى الأساس مشروع "غربى" أو "بورجوازى".

من الواضح إذن أنه ليس هناك من أسس القناعة فيما يتعلق بالنمو المعاصر للمجتمع المدني الكونى. ومع أن هذا التطور يضم فى طياته احتمالاً كبيراً للخير، إلا أنه يحمل كذلك الكثير من الأخطار. والتحدى هو أن نسير بالنشاط المدني قُدماً بالطرق التى تقلل من الأخطار المحتملة وتزيد الفوائد المحتملة.

## خاتمة

مع أنه من الممكن المبالغة في درجات المجتمع المدني الكونى، فقد بات ملمحاً مهماً من ملامح السياسة المعاصرة. وكما أوضحنا بإسهاب من قبل، فقد بدا الارتباط المدنى بالفضاءات المتعدية للأقاليم فى ظهور الحكم متعدد الطبقات، وفى بعض مناحى الخصخصة والتنظيم، وفى إعادة رسم خطوط الهويات الجماعية والمواطنة والديمقراطية. وأثناء ذلك كشفت الجمعيات المدنية عن احتمالات كبيرة لتعزيز الأمن والعدل فى الاقتصاد السياسى العالمى المتعولم وتدميرهما. وعلى افتراض (وقد يبدو معقولاً) أن من المحتمل أن يختفى النشاط المدنى العابر للحدود ومن المحتمل إلى حد كبير أن يتسع فى المستقبل، لابد لنا من بحث كيفية المحافظة على المزيد من تنميته فى المسار المحتمل الأكثر إيجابية. وفى هذا الصدد يمكن تقديم خمسة مقترحات.

أولاً: كما أشرنا آنفاً، لابد من منح قدر كبير من الاهتمام لبناء القدرات، وعلى الأخص فيما يتعلق بالجماعات المدنية الكونية التى تمثل الدوائر المحرومة. وهذه إلى حد ما مسألة خاصة بزيادة الاعتمادات من أجل تخفيف الوضع غير المستقر للكثير من الجمعيات المدنية الجديدة بالاحترام. إلا أن المال ليس كافياً فى حد ذاته. فعلى أية حال، لم تمنع الميزانيات الصغيرة، مثلاً، جماعات المرأة من أن يكون لها أثر كبير على الأجندات الرسمية والمواقف العامة. ولابد من أن يكون بناء القدرات مستهدفاً، ضمن أشياء أخرى، عند تدريب العاملين فى تكتيكات الدعوة والحديث العام والاتصال عبر الثقافات ومهارات القيادة. يضاف إلى ذلك وجوب إيجاد الجمعيات المدنية لأنماط من التنظيم التى تقوم بإعلام وتعبئة دوائرها على أحسن وجه وتحقق فى الوقت ذاته أكبر نجاح فى تعزيز أهدافها السياسية فى مواجهة الحكم والكيانات الفاعلة فى السوق. وبينما تفتقر الجماعات المدنية فى الوقت الراهن إلى تكنولوجيات الاتصالات الكونية، ينبغى أن يكون امتلاك تلك الأدوات إحدى الأولويات المتقدمة.



ثانياً: يمكن توجيه المزيد من الجهود إلى توسيع المشاركة في المجتمع المدني الكونى، فقد يحقق النشاط المدنى العابر للحدود العديد من الفوائد المحتملة التى سبق أن فصلناها إذا أمكن للحملات اجتذاب عدد من الأتباع وتحقيق قدر من الوضوح يزيد عما تحقق حتى الآن لمعظم الجمعيات. وقد يساعد القدر الأكبر من الاهتمام بمبادرات تقديم الخدمات للجمهور العام بشكل خاص فى تعزيز وعد المجتمع المدنى الكونى فيما يتعلق بالتعليم المدنى وتنمية المواطنة المتعدية للأقاليم.

ثالثاً: ينبغى أن تركز التنمية المستقبلية للمجتمع المدنى الكونى على تعزيز التنوع، فكما أكدنا فى ختام الجزء الأخير، ليس النشاط المدنى العابر للحدود حتى الآن نموذجياً بما يكفى. وينبغى أن تستمر الجهود الحالية لمد حق الوصول للمرأة والمولودين، وينبغى إتباع ذلك بمحاولات أكبر لإشراك الدوائر الريفية والطبقات الدنيا والثقافات غير الغربية، وإلا فسوف يعانى المجتمع المدنى الكونى من احتمال أن يكون بمثابة أداة للتفاوت الاجتماعى.

رابعاً: يوحى القصور المحتمل فى الممارسة الديمقراطية الذى أشرنا إليه آنفاً بضرورة زيادة اليقظة فيما يتعلق بالمجتمع المدنى الكونى. ولا يعنى هذا دعم مراقبة الدولة البوليسية التدخلية الخاصة بالجماعات المدنية العابرة للحدود، مع أن مؤسسات الحكم الديمقراطية لها من الحقوق والواجبات فى مراقبة الجمعيات المدنية ما لتلك الجمعيات من حقوق وواجبات. كما أنه من الممكن حث العاملين فى المجتمع المدنى على رعاية موقف أكثر نقداً للذات من ممارساتهم، وبالتالي اكتشاف عيوبهم الديمقراطية وإصلاحها. وفى الوقت الراهن تفتقر معظم الجمعيات المدنية إلى برنامج للتقييم المنظم يمارس داخلياً أو يقوم به مقيمون من الخارج (غير المراجعين الماليين).

وأخيراً، ولأسباب سياسية وكذلك فكرية، قد يعزز المزيد من البحث التنمية المستقبلية للمجتمع المدنى الكونى. ومن ناحية، لابد أن تدرس هذه الأبحاث الديناميكيات العامة للعولمة لكى تفهم الجماعات المدنية العابرة للحدود (وغيرها) السياق الذى تعمل فيه فهماً أفضل. كما أن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث بشأن المجتمع المدنى الكونى ذاته، وخاصة الدراسات الإمبريقية التى تقيم تجارب الجمعيات والحملات

الملموسة. ويمكن إعطاء اهتمام خاص فى هذا الخصوص لتزويد نوائر المجتمع المدنى الأكثر تهميشاً بالموارد كى تقوم بالأبحاث التى تتناول أجنداتها أو تكلف من يقوم بها .

تعزز هذه المقترحات الخمسة الفكرة التى عبرنا عنها خلال المناقشة ومؤداها أن المجتمع المدنى يمكن أن يكون قوة للأمن والعدل فى العالم المعاصر إذا جرى تشكيله بعناية بحيث يخدم تلك الغايات. وهناك احتمال كبير لأن تساعد الجمعيات المدنية العابرة للحدود فى توجيه العولمة ناحية الكفاءة والعدالة والديمقراطية والاستدامة الإيكولوجية. إلا أن الشعور بالرضا عن تلك الأنشطة قد يؤدى بها إلى تشجيع النتائج العكسية.

## الهوامش

1. E. M. Wood, 'The Uses and Abuses of "Civil Society"', in R. Miliband *et al.* (eds), *Socialist Register 1990* (London: Merlin, 1990) p. 61. For more on the concept of 'civil society', see J. L. Cohen and A. Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992); K. Kumar, 'Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of an Historical Term', *British Journal of Sociology*, 44 (1993) 375-95.
2. 'The Limits to Growth?', *The Economist* 348 (1 August 1998) p. 79.
3. On these issues more generally, see C. Hann and E. Dunn (eds), *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996).
4. Information provided by Philip Robertson, American Center for International Labor Solidarity, Bangkok, April 1999.
5. J. Bolnick *et al.*, 'Community Exchanges for Urban Transformation', paper for the NGOs in a Global Future Conference, University of Birmingham, January 1999.
6. Cf. R. A. Falk, 'The Infancy of Global Civil Society', in G. Lundestad and O. A. Westad (eds), *Beyond the Cold War: New Dimensions in International Relations* (Oslo: Scandinavian University Press, 1992) 219-39; R. D. Lipschutz, 'Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society', *Millennium*, 21 (1992) 389-420; *Citizens Strengthening Global Civil Society* (Washington: CIVICUS World Alliance for Citizen Participation, 1994); M. Shaw, 'Civil Society and Global Politics: Beyond a Social Movements Approach', *Millennium*, 23 (1994) 647-67; A. C. Drainville, 'The Fetishism of Global Civil Society', in M. P. Smith and L. E. Guarnizo (eds), *Transnationalism from Below* (London: Transaction, 1998).
7. P. Ghils, 'International Civil Society: International Non-Governmental Organizations in the International System', *International Social Science Journal*, 133 (1992) 417-31; J. Smith *et al.* (eds), *Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity beyond the State* (Syracuse: Syracuse University Press, 1997); M. E. Keck and K. Sikkink, *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1998); M. G. Schechter (ed.), *Sources of Innovation in Multilateralism* (Basingstoke: Macmillan, 1998).
8. I undertake such an exploration in *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke: Macmillan, forthcoming).

9. P. Ekins, *A New World Order: Grassroots Movements for Global Change* (London: Routledge, 1992).
10. J. McCormick, *Reclaiming Paradise: The Global Environmental Movement* (Bloomington: Indiana University Press, 1989); T. Princen and M. Finger (eds), *Environmental NGOs in World Politics: Linking the Global and the Local* (London: Routledge, 1994); P. Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (New York: State University of New York Press, 1996).
11. P. Söderholm, *Global Governance of AIDS: Partnerships with Civil Society* (Lund: Lund University Press, 1997).
12. J. Brecher and T. Costello, *Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom Up* (Boston, MA: South End, 1994).
13. T.G. Weiss and L. Gordenker (eds), *NGOs, the UN, and Global Governance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996); P. Willetts (ed.), 'Conscience of the World': *The Influence of Non-Governmental Organizations in the UN System* (London: Hurst, 1996); R. O'Brien et al., *Challenging Global Governance: Social Movements and Multilateral Economic Institutions* (Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming).
14. H.J. Steiner, *Diverse Partners: Non-Governmental Organizations in the Human Rights Movement* (Cambridge, MA: Harvard Law School, 1991).
15. R. Price, 'Transnational Civil Society Targets Land Mines', *International Organization*, 52 (1998) 613-44.
16. Cf. H. Frederick, 'Computer Networks and the Emergence of Global Civil Society', in L. Harasim (ed.), *Global Networks: Computers and International Communication* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993) 283-95; E. Lee, *The Labour Movement and the Internet: The New Internationalism* (London: Pluto, 1996); W. Harcourt (ed.), *Women @ Internet: Creating New Cultures in Cyberspace* (London: Zed, 1999).
17. Union of International Associations, *Yearbook of International Organizations 1998/99, Vol. I* (Munich: Saur, 1998), p. 1764.
18. <http://www.agp.org>.
19. See J. A. Fox and L. D. Brown (eds), *The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs, and Grassroots Movements* (Cambridge, MA: MIT Press, 1998).
20. For more on these issues, see P. Waterman, *Globalization, Social Movements and the New Internationalisms* (London: Mansell, 1998).
21. *Yearbook of International Organizations 1998/99*, p. 1764.
22. L. M. Salamon, 'The Rise of the Nonprofit Sector', *Foreign Affairs*, 73 (1994) p. 109. See also Salamon et al., *The Emerging Sector Revisited: A Summary* (Baltimore: Institute for Policy Studies, Johns Hopkins University, 1998).
23. See further *Globalisation: A Critical Introduction*, ch. 5.
24. J. R. Klein, *The Constitution of the Kingdom of Thailand, 1997: A Blueprint for Participatory Democracy* (San Francisco: The Asia Foundation Working Paper No. 8, March 1998).
25. Cf. G. Esping-Andersen (ed.), *Welfare States in Transition: National Adaptations in Global Economies* (London: Sage, 1996).



26. I elaborate these points in the next section of this chapter and in 'Global Capitalism and the State', *International Affairs*, 73 (1997) 427-52; 'Globalisation and Governance', in P. Hanafin and M. S. Williams (eds), *Identity, Rights and Constitutional Transformation* (Aldershot: Ashgate, 1999) 132-53.
27. I have elaborated this point in 'The Globalization of World Politics', in J. Baylis and S. Smith (eds), *The Globalization of World Politics: An Introduction to World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1997) p. 13.
28. P. Spiro, 'New Global Communities: Nongovernmental Organizations in International Decision-Making Institutions', *Washington Quarterly*, 18 (1994) 45-56; Weiss and Gordenker, *NGOs*; Willetts, *Conscience of the World*; P. J. Simmons, 'Learning to Live with NGOs', *Foreign Policy*, 111 (Fall 1998) 82-96.
29. A. C. Cutler *et al.* (eds), *Private Authority in International Affairs* (Albany: State University of New York Press, 1999).
30. Ghils, 'International Civil Society', p. 422; G. Windsperger, 'NGOs and the IMF: Shared Goals - Different Approaches', *IMF Staff News* (March 1997) p. 7. See also M. Edwards and D. Hulme (eds), *Too Close for Comfort? Donors, NGOs and States* (London: Macmillan, 1996); A. Van Rooy (ed.), *Civil Society and the Aid Industry* (London: Earthscan, 1998); I. Smillie and H. Helmich (eds), *Stakeholders: Government-NGO Partnerships for International Development* (London: Earthscan, 1999).
31. I. Smillie, 'At Sea in a Sieve? Trends and Issues in the Relationship between Northern NGOs and Northern Governments', in Smillie and Helmich, *Stakeholders*, pp. 17-18.
32. J. N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds), *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).
33. I have elaborated these points in 'The Geography of Collective Identities in a Globalizing World', *Review of International Political Economy*, 3 (1996) 565-607.
34. A. Mawle, 'Women, Environment and the United Nations', in F. Dodds (ed.), *The Way Forward: Beyond Agenda 21* (London: Earthscan, 1997) p. 155.
35. B. S. Turner and P. Hamilton (eds), *Citizenship: Critical Concepts* (London: Routledge, 1994) preface.
36. Cf. R. Bauböck, *Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration* (Aldershot: Edward Elgar, 1994).
37. See the website of the NGO Coalition for an International Criminal Court, <http://www.igc.apc.org/icc>.
38. Some authors speak of new practices of 'pooled sovereignty', 'joint sovereignty', etc.; however, such notions fundamentally contradict the ideas of supremacy and exclusivity that have marked every previous conception of sovereignty.
39. See sources cited in note 27; and L. Weiss, *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era* (Oxford: Polity, 1998).



40. E.g. D. C. Korten, *Getting to the 21st Century: Voluntary Action and the Global Agenda* (West Hartford, CT: Kumarian, 1990).
41. Cf. S. Johnson and B. Rogaly, *Microfinance and Poverty Reduction* (Oxford: Oxfam/ACTIONAID, 1997).
42. A. Chetley, *The Politics of Baby Foods: Successful Challenges to an International Marketing Strategy* (London: Pinter, 1986).
43. J. A. Scholte, "'In the Foothills': Relations between the IMF and Civil Society', in R. Higgott and A. Bieler (eds), *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 1999); Scholte with R. O'Brien and M. Williams, 'The WTO and Civil Society', *Journal of World Trade*, 33 (1999) 107-24.
44. Cf. P. Williams, 'Transnational Criminal Organizations and International Security', *Survival*, 36 (1994) 96-113; J. H. Mittelman and R. Johnston, 'The Globalization of Organized Crime, the Courtesan State, and the Corruption of Civil Society', *Global Governance*, 5 (1999), 103-26.
45. Cf. Sulak Sivaraksa, *Global Healing: Essays and Interviews on Structural Violence, Social Development and Spiritual Transformation* (Bangkok: Thai Inter-Religious Commission for Development and Sathirakoses-Nagapradipa Foundation, 1999); J. Gaventa, 'Learning across Boundaries: Strengthening Participation in North and South', paper for the NGOs in a Global Future Conference, University of Birmingham, January 1999.

## الفصل الثامن

### التحدى الذى تواجهه المؤسسات الدولية

#### نجير وودز

تصور العولمة، كما عرّفناها فى هذا الكتاب، التغيرات الضخمة فى التعاملات والتفاعلات التى تحدث بين الدول والشركات والشعوب فى العالم. وهى لا تمثل زيادة فى تدفق السلع والخدمات والصور والأفكار والبشر وحسب، بل كذلك تغيراً فى طريقة تحديد ومباشرة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وغير ذلك من أنشطة. ولم تعد حدود الدول تضم الهويات والمنتجات وإمكانات الكيانات الفاعلة وتحدها. صحيح أن الحدود لا تزال مهمة، ولكن الفرص المتعدية للقوميات مهمة كذلك لكل من السياسة والتجارة. ونتيجة ذلك زيادة عدد الأنشطة التى تتطلب شكلاً ما من أشكال الإدارة والتنظيم على المستوى الدولى. ولهذا السبب تنشئ الدول المؤسسات الدولية.

ويبحث هذا الفصل التحديات التى تفرضها العولمة على الدول والمؤسسات الدولية التى تنشئها، مع التركيز بشكل خاص على الأزمات الأخيرة وأثارها على المنظمات القائمة. ويعرض القسم الأول العديد من المؤسسات التى ظهرت فى العقدين الماضيين. ويعد ذلك أقدم الخطوط العامة للتحديات الجديدة والصعبة التى تواجهها هذه المؤسسات الدولية، مستعيناً فى توضيح ذلك بحالة العولمة فى التمويل. وفى أعقاب هذا أعرض بالتفصيل المشاكل التى يفرضها هذا على الحكومات، ليس فقط بشأن كيفية إصلاح النظام، بل كذلك بخصوص الطريقة التى ينبغى إصلاح النظام بها. وبعد بحث العقبات التى تواجه الإصلاح الضرورى، أوضح الخطوط العامة للمهام الجديدة التى

لابد للحكومات من القيام بها فى عالم متعولم من خلال المؤسسات الدولية. ويبحث الجزء الأخير من الفصل العوامل التى تحدد إذا ما كان من المحتمل تحقيق تلك المهام أم لا. وتشير الخاتمة إلى أنه رغم اقتضاء العولة إصلاح المؤسسات الدولية، فإن الإصلاحات الضرورية تقيدتها بشدة مصالح سياسية بعينها لا تخص الدول وحدها، بل كذلك الكيانات الفاعلة المتعدية للقوميات والخاصة داخل الدول.

## العولة وإنشاء المؤسسات

على مدار القرن العشرين، أدت توليفة من التقدم التكنولوجى والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة فى الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة فى السياسة الدولية. وبما أن إمكانيات السفر والاتصالات أتاحت لعدد أكبر من الناس وإلى عدد أكبر من الأماكن، فقد ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن لمعظم الدول القومية التعامل معها دون التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى. فعلى سبيل المثال يمكن فى الوقت الراهن للمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية التحرك بسهولة أكبر عبر الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للأمراض المعدية والعديد من أنواع المشاكل البيئية مثل المطر الحمضى أو التلوث النووى. وفى الوقت ذاته ظهرت أنواع جديدة من الاعتماد المتبادل التى تتطلب كذلك من الحكومات أن تعمل معاً. وعلى سبيل المثال تعنى عولة أسواق رأس المال أن الحكومات لا تزال أكثر عرضة لآثار الأزمات المالية فى أنحاء العالم الأخرى. وقد اتضح ذلك عام ١٩٩٧ حين ناقش واضعو السياسات كيفية الوقاية من "العدوى" عبر الاقتصاد العالمى حين كان شرق آسيا يعانى من أزمة اقتصادية. وبالمثل ينطبق خطاب "العدوى" على الأزمات الأمنية أو العنف العرقى أو القبلى الذى أبدى ميلاً مماثلاً للانتشار فى التسعينيات؛ سواء أكان ذلك فى البلقان أو حول البحيرات العظمى فى أفريقيا.

وإحدى الطرق التى سعت بها الحكومات لإدارة وتنظيم المشاكل الناشئة عن الأنشطة المتعدية للقوميات هى من خلال المنظمات الدولية، أو بالأحرى "الحكوماتية". وقد أدى هذا إلى زيادة مطردة فى عدد المنظمات الدولية. وفى نهاية التسعينيات كان

هناك ما يربو على ٢٥٠ منظمة دولية موجودة فى عالم يضم ما يزيد على ١٨٠ دولة. وهذا مقابل حوالى ٢٠ منظمة دولية كانت موجودة فى مطلع القرن فى عالم كان يضم أقل من ٥٠ دولة<sup>(١)</sup> وبشكل أوسع، أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول<sup>(٢)</sup> وتشمل هذه الترتيبات مجتمعة سياسة عالمية على قدر كبير من التأسيس.

وبصورة جذرية أكبر، فقد أتاح التأسيس ظهور حلبة من السياسة يمكن فيها للهيئات الأخرى القيام بدور أكبر. ويصف البعض هذا على أنه ظهور "السياسة الكونية" الجديدة<sup>(٣)</sup> وتسمح عولة السياسة للكيانات الفاعلة من غير الدول القيام بدور فى تشكيل الأولويات واتخاذ القرارات والتأثير على النتائج على المستوى الدولى. ومن بين تلك الكيانات الفاعلة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية. وقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية من حوالى مائة فى مطلع القرن إلى ما يربو على ٥ آلاف فى نهاية التسعينيات<sup>(٤)</sup> وكان ذلك يمثل تحديات ضخمة للمؤسسات الدولية، حيث طالب الكثير من المنظمات غير الحكومية بالاعتراف بها فى المؤسسات الدولية. وقد خطت هذه المنظمات غير الحكومية، التى تزعم أن لها مؤيدين متعددين للقوميات أو دون القوميات<sup>(٥)</sup> دوراً لنفسها فى العديد من المنظمات،<sup>(٦)</sup> ناهيك عن مبادرتها بتحريك المنظمات الدولية بشأن بعض القضايا المحددة مثل البيئة<sup>(٧)</sup> والحالة الآن هى أن بإمكان المنظمات غير الحكومية المشاركة فى إطار بعض المنتديات الدولية مثل جلسات الاستماع الخاصة بالقضايا البيئية التى تنظمها لجنة التفيتش بالبنك الدولى<sup>(٨)</sup> وكما أوضح جان آرت شولت Jan Art Scholte بالتفصيل فى الفصل السابع، فمن المحتمل أن تؤدي هذه التطورات إما إلى نتائج إيجابية أو نتائج سلبية<sup>(٩)</sup>.

والمشكلة بالنسبة للدول هى كيفية تنسيق ردودها وسياساتها فى مواجهة العولة بشكل أكثر فاعلية يضمن النمو الاقتصادى والأمن والاستقرار داخل حدودها. وفى الوقت الراهن تواجه المؤسسات التى أنشأتها للقيام بهذه المهمة أعباء وتحديات متزايدة، حيث يزداد حجم التدفقات المتعدية للقوميات التى تحاول تنظيمها أو تيسيرها أو تخفيف آثارها تزداد حجماً وتزداد السيطرة عليها صعوبة. ويضاف إلى مشاكل الإدارة حقيقة أن العولة تؤثر على أنحاء مختلفة من العالم بطرق على قدر كبير من

التفاوت. ففي بعض أنحاء العالم تأتي العولة بوعد بالإدماج فى الاقتصاد والمجتمع العالميين المزدهرين، وفى أنحاء أخرى تزيد العولة التفاوت وتوقعات الفوضى والاضطراب والفقراء<sup>(١٠)</sup> ولا ترغب كل الدول فى المشاركة فى المنظمات الدولية، وحين تشارك الدول فيها يكون هناك سؤال صعب يتعلق بمقدار ما تتمتع به أية دولة من تأثير. ويشير أحد الآراء إلى أنه ينبغي بناء المنظمات الدولية بطرق تعكس التراتب الكونى للقوة بين الدول. وفى المقابل يقول المنتقدون إن المؤسسات التى تبنى على هذا النحو لن تصبح ذات فاعلية فى العالم المتعولم حيث إن المهام التى تواجهها تتطلب شكلاً مختلفاً من القوة؛ إنها قوة الإقناع اللينة فى مقابل قوة القمع الصلبة<sup>(١١)</sup> ويعود هذا الفصل إلى هذه القضية فيما بعد. أما فى البداية فسوف تفصل التحديات الجديدة التى تواجهها المؤسسات الدولية باستخدام نموذج العولة فى النظام المالى الدولى.

## التحديات التى تواجه المؤسسات الدولية:

### حالة التمويل المعولم

للعولة فى التمويل الدولى آثار قوية على الحكومات وعلى المؤسسات الدولية التى أقامتها. فالأسواق المالية العالمية المعولة أكثر انفتاحاً، وأكثر سيولة، وأكثر اندماجاً على المستوى الدولى مما كانت عليه من قبل، وعلى نفس القدر من الأهمية، تصور العولة تغييراً لمفاهيم الحكومات عن تلك الأسواق باعتبارها أكثر قوة وأشد تقييداً لاستقلال الحكومات من أى عصر سبق. ولهذا السبب حولت العولة انتباه الحكومات إلى دور وطبيعة المؤسسات المالية الدولية؛ وهى ليست المرة الأولى فى هذا القرن.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أنشئ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية (الذى تحول إلى البنك الدولى) لضمان النمو المستقر والعادل فى الاقتصاد العالمى. وكان الغرض من صندوق النقد الدولى ضمان استقرار أسعار الصرف والتعديلات التى تقوم بها الدول التى تعاني من مشاكل تتعلق بالسيولة النقدية. أما البنك الدولى فكان الغرض منه (فى المقام الأول) هو إيصال أموال القطاع الخاص



إلى المشروعات الاستثمارية التي تضمن النمو والتنمية. إلا أنه منذ السبعينيات نُحيت المؤسسات الخاصة بما يسمى نظام "بريتون وودز" جانبا، وتلاقى إلغاء القيود المالية فى الدول الصناعية مع التحرر الاقتصادى فى الدول النامية كى ينتجا المزيد من أسواق رأس المال الكونية.

وجدير بالذكر أن أنواعاً عديدة من السياسة الحكومية زادت من العولة. ففى الستينيات أدى إلغاء القيود فى الدول الصناعية إلى ظهور سوق "العملة الأوروبية" التى كان يمكن بمقتضاها للمقترضين إصدار سندات بعملات غير عملتهم القومية (مما أدى إلى التنافس بين العملات الذى عرضه بالتفصيل بنجامين كوين فى الفصل الرابع). وفى عام ١٩٧١ خرجت الولايات المتحدة من قاعدة الذهب، مما أدى إلى انهيار نظام سعر صرف بريتون وودز. وفى عام ١٩٧٢ أنشئت بورصة شيكاغو للبيع الآجل، وهى الخطوة الأولى فى اتجاه النمو الضخم للتعامل فى المشتقات فى الثمانينيات. وأخيراً فإنه فى الوقت الذى عولت فيه البنوك التجارية الأمريكية والأوروبية عملاءها، فقد أتاحت مصادر جديدة للتمويل بالنسبة للحكومات فى أنحاء العالم النامى؛ مما بذر بذور أزمة الدين فى الثمانينيات. باختصار، أطلقت توليفة من التكنولوجيا الجديدة والسياسات الأمريكية (وسياسات الدول الصناعية الأخرى) العنان لعولة الأسواق المالية والعملات التى انتعشت فيها كيانات فاعلة جديدة وتعاملات جديدة<sup>(١٢)</sup>.

تنوعت الطرق التى ردت بها الحكومات على تحديات النظام الجديد وتهديداته. فقد ناقشت الدول الصناعية الكبرى التى كانت تتوق إلى استقرار نظام سعر الصرف القديم تنسيق السياسات. وبشكل أكثر فاعلية، لجأت الحكومات إلى مجموعة من المؤسسات الدولية سعياً وراء الحلول والاستقرار. ومن بين تلك المؤسسات بنك التسويات الدولية،<sup>(١٣)</sup> وصندوق النقد الدولى،<sup>(١٤)</sup> ومجموعة العشر G-10،<sup>(١٥)</sup> ومجموعة السبع G-7،<sup>(١٦)</sup> والبنك الدولى<sup>(١٧)</sup>، والمؤسسات الأوروبية وعدد كبير من المنتديات الأقل رسمية من أجل مناقشة التنظيم فى الاقتصاد العالمى. وخلال الثمانينيات كانت تلك المؤسسات تعمل بالتنسيق مع وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالى للقضاء على التهديدات التى يتعرض لها النمو المصرفى والاقتصادى فى العالم الصناعى، حيث كانت تدير على سبيل المثال أزمات الدين فى أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا التى كانت تهدد البنوك التجارية الدولية الكبرى.

وفى التسعينيات جعلت موجة من الأزمات المالية الجديدة واضعى السياسات الاقتصادية العالمية يفكرون فى كيفية التعامل مع خطوط الصدع الجديدة فى الاقتصاد العالمى. وفى نهاية عام ١٩٩٤ هبطت قيمة البيزو المكسيكى هبوطاً شديداً (بلغ ٥٠ بالمائة فى أسبوع واحد) الأمر الذى كانت له أصداء فى واشنطن العاصمة ونيويورك، وكذلك فى دول أمريكا الوسطى والجنوبية الأخرى التى كان يقلقها أثر "التيكيتا"؛ أى فقدان الثقة الذى ينتقل بالعدوى عبر الإقليم الذى يؤدى إلى انتشار الأزمة<sup>(١٨)</sup> وفى نموذج المكسيك، تمكنت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولى من أن يقدموا معاً على عجل مساعدة كبيرة لدعم الثقة فى الاقتصاد المكسيكى؛ وهو رد فعل يسره حجم المصالح الأمريكية فى المكسيك<sup>(١٩)</sup> إلا أن النموذج المكسيكى أثار على الفور المخاوف بشأن ما إذا كان لدى صندوق النقد الدولى الموارد الكافية لتعزيز الثقة فى المكسيك وماذا يمكن أن يحدث إذا كانت دول أخرى تعاني من أزمات نقدية. من الذى ينقذها من ورطتها؟ وهل يجب إعطاء صندوق النقد الدولى دوراً جديداً فى إدارة الأزمة؟ وإذا حدث ذلك، من أين تأتى الموارد اللازمة؟

ثبت أن مخاوف واضعى السياسات بشأن الاستقرار المالى لها ما يبررها. ففي عام ١٩٩٧ امتدت الأزمة المالية التى أشعلها خفض قيمة البات التايلاندى إلى أنحاء شرق آسيا. وسرعان ما أعقب ذلك أزمة فى الروبل الروسى فى عام ١٩٩٨. وكما أوضح بنجامين كوين، جعلت تلك الأزمات دولاً كثيرة تفكر فى ترتيبات بديلة لسعر الصرف، تراوحت بين تعويم العملة ومجالس العملات والدولة. وركزت كارثة مالية أخرى داخل الولايات المتحدة - وهى انهيار المجموعة الاستثمارية التى تسمى "إدارة رأس المال طويلة المدى" LTCM - الاهتمام بشكل أكبر على ضرورة إصلاح "الهيكل المالى الكونى".

أبرزت كل أزمات التسعينيات ضعف الأنظمة المالية القومية وضرورة مشاركة الدول فى النظام المالى الكونى كى تكون هناك معايير قوية للمحاسبة والتنظيم الحكيم والمكاشفة وتبادل المعلومات وهلم جراً. وكذلك أظهرت الأزمات قدرة الكيانات الفاعلة فى القطاع الخاص، ومنها البنوك وبيوت الاستثمار وشركات سمسرة الأوراق المالية وصناديق التغطية ومديرو الأصول، على خلق الاضطراب والفوضى. ولأن هؤلاء

الفاعلين موجودون في مراكز الربح من العملات والمشتقات وأقسام التعامل في أسهم الأسواق الناشئة، ويحتلون مواقع كبيرة في الأدوات المتنفذة بشأن الحسابات الخاصة، فإن أنشطتهم التجارية المسعورة تخلق ما وصفه أحد المحللين بأنه "دوامة كونية"<sup>(٢٠)</sup> وقد بدا عجز الحكومات عن تهدئة بعض من "التدويم" في المكسيك وشرق آسيا وروسيا. وأدى هذا إلى إعادة تقييم جاد للتنظيم الدولي والمؤسسات الدولية.

## التحديات التي تواجهها الحكومات:

### من الذي ينبغي له التنظيم، وكيف ينظم؟

في أواخر التسعينيات ركزت مجموعة من المقترحات بشأن الإصلاح المالي الكوني الاهتمام على قضيتين، كانت أولاهما: من الذي ينبغي أن يتولى مسئولية إصلاح النظام؟ وكانت الثانية: ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه النظام الجديد؟ هل ينبغي أن يكون صندوق نقد دولياً أكبر وأشد قوة، أم منظماً مصرفياً كونياً جديداً؟ وأدت هذه الأسئلة إلى جدل مشابه في مجالات أخرى من مجالات العلاقات الدولية حيث جرى التدخل. فعلى سبيل المثال كان هناك جدل كثير في أعقاب الأزمات التي حدثت في الصومال ورواندا والبوسنة بشأن من الذي ينبغي أن يجلس في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،<sup>(٢١)</sup> وكذلك بشأن الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه النظام الأمني؛ هل ينبغي إحياء لجنة أركان الحرب وإنشاء قوة دائمة،<sup>(٢٢)</sup> وهل ينبغي إعادة تعريف الأمن ليشمل الهموم البيئية والديموجرافية؟<sup>(٢٣)</sup>

في النظام المالي الدولي، نجد أن السؤال الخاص بمن الذي ينبغي أن يؤثر على الإصلاح في أعقاب أزمات التسعينيات طرحته وزارة المالية الأمريكية التي هبت مسرعة بدعوة ٢٢ دولة للمشاركة في مناقشة خاصة بالإصلاح (ما تسمى مجموعة الاثنين والعشرين G-22) إلا أنه سرعان ما اشتكت حكومات أخرى من أن المبادرة كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة إلى حد كبير. وقال وزير المالية الفرنسي إنه لا بد من إجراء المناقشات في اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي التي تمثل على الأقل

كل أعضاء صندوق النقد الدولي<sup>(٢٤)</sup> وفي اقتراح منفصل، عرض وزير المالية البريطاني جوردون براون Gordon Brown أسباب إنشاء "اللجنة الدائمة للتنظيم المالي الكوني" الشاملة التي تجمع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشر وغيرها من المؤسسات التنظيمية القومية والدولية<sup>(٢٥)</sup> وفي النهاية أنشأت مجموعة السبع "منتدى الاستقرار المالي" FSF في شهر فبراير من عام ١٩٩٩، وكان يشمل دول المجموعة وممثلين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للإشراف المصرفي والمنظمات الدولية للجان الأوراق المالية والاتحاد الدولي لمراقبة التأمين وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة أنظمة المدفوعات والتسويات، ولجنة النظام المالي الكوني (وكانت تعرف سابقاً باسم اللجنة الدائمة للعملة الأوروبية)<sup>(٢٦)</sup>.

وتبرز عضوية المنتدى أمرين، أولهما أن الأعضاء يعكسون التنوع الكبير في المؤسسات التي ظهرت في النظام المالي الدولي، بما في ذلك شبكات المنظمين والمشرفين. أما الأمر الثاني فهو أن عضوية منتدى الاستقرار المالي تعكس مدى إدارة الدول الصناعية الكبرى للنظام. وفي يونيو ١٩٩٩ وسعت مجموعة السبع التمثيل في المنتدى بدعوة ممثلين كبار من هونج كونج وسنغافورة وأستراليا وهولندا للمشاركة. إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن العضوية العالمية أمر غير وارد. وكانت المسألة الأكثر أهمية بالنسبة للمفاوضات بشأن تركيبة لجنة مناقشة الإصلاحات هي كيفية مشاركة الولايات المتحدة وأوروبا للسلطة. وقد برز التنافس بين الاثنتين في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ربيع ١٩٩٩ حين اقترح وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين Robert Rubin الدوائر التي تتجمع داخلها الدول في صندوق النقد الدولي، وهو الاقتراح الذي رفضه وزير المالية الألماني الذي اعترف بأنه لن يؤدي إلا إلى إضعاف مواقف الدول الأوروبية<sup>(٢٧)</sup> وبذلك فإن مناقشة الإصلاح سوف تمضي في منتدى تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى، رغم حقيقة أن العولة وسعت من الناحية الجغرافية المناطق المتأثرة بتدفق رؤوس الأموال، وكذلك طبيعة وعمق القضايا والإصلاحات التي لا بد من أن تتعامل معها أية مؤسسات دولية.



ولا يزال من الواجب تحديد طبيعة وشكل النظام الذي جرى إصلاحه. وقد كثرت الأفكار الخاصة بالمنظم المالي الكوني ومحكمة الإفلاس الكونية والنقد الكوني والبنك المركزي الكوني، حيث اعتُرف بعمق تحدى العولة. إلا أنها كما أشار باري إيكينجرين Barry Eichengreen، غير واقعية حيث إن طول الوقت والجهد اللازمين لإيجاد عملة موحدة وبنك مركزي في أوروبا يبينان أنه "من الخيال الظن بأن هذه العملية يمكن تكرارها على نطاق كوني في بضع سنوات"<sup>(٢٨)</sup> بل إنه مع تكرار الأزمات (سواء في التمويل الدولي أو الأمن الدولي) يتكرر كذلك الحماس الذي يعلن به واضعو السياسات عن أفكار من أجل الإصلاح. كما أنهم باتوا يعترفون بالمصالح الثابتة التي سيضطرون للدخول معها في صراع من أجل اتخاذ ولو خطوات متواضعة في الاتجاه الجديد. وفي التمويل الدولي، تبين طبيعة المصالح المتضاربة مدى صعوبة إنشاء أو إصلاح ترتيبات أو منظمات حكوماتية.

## المصالح المكتسبة والمؤسسات الدولية:

### العوائق التي تحول دون التنظيم والإصلاح

شملت الأزمات المالية الدولية في التسعينيات دائني القطاع الخاص الذين أصبحت ديونهم - سواء لدى الحكومات أو القطاع الخاص في الدول المقترضة - معدومة حيث تبخرت الثقة في الحكومة أو العملة (كما في المكسيك وتايلاند وكوريا وروسيا وغيرها). بل كانت الاستثمارات في الغالب عبارة عن محافظ قصيرة الأجل، مما جعل آثار فقدان الثقة أكثر مباشرة وضرراً. وقبل أولى تلك الأزمات (المكسيك في عام ١٩٩٤)، كان واضعو السياسات يشعرون بالرضا بشأن القروض (سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل) المقدمة للقطاع الخاص، على فرض أنه بما أنها لا تضم حكومات فهي لا تمثل خطراً على الاستقرار المالي. وكانوا مخطئين في ذلك. فقد أظهرت أزمات التسعينيات أن تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، سواء أكان المقترضون من القطاع الخاص أم العام، يمكن أن يعرض الاستقرار المالي الدولي للخطر. ولهذا السبب كان



التدخل مطلوباً فى كل حالة من الحالات؛ حيث استخدمت أموال دافعى الضرائب لإنقاذ دائنى القطاع الخاص من ورطتهم.

لقد خلق التدخل العام فى التسعينيات حركة ارتجاعية سياسية قوية ضغطت على وزراء المالية ورجال البنوك المركزية ضغطاً شديداً كي يعيدوا تقييم خيارات هذا التدخل. وفى عام ١٩٩٦ أصدرت مجموعة العشر تقريراً عن حل أزمات السيولة السيادية يدعو إلى سلسلة من الإجراءات التى تحسن قدرة المدينين على التعديل والتعامل مع أزمة السيولة السيادية، أى تعديل القواعد التى تتدخل فى إطارها المؤسسات الدولية وإعادة توزيع بعض تكاليف وأعباء التعديل على الدائنين من القطاع الخاص<sup>(٢٩)</sup> وكان رد القطاع الخاص سريعاً. فقد صدر تقرير مضاد أعده ويليام كلاين William Cline ونشره معهد التمويل الدولى IIF (إحدى جماعات الضغط ومنظمة بحثية لرجال البنوك والمستثمرين الدوليين مقرها واشنطن العاصمة). رفض تقرير معهد التمويل الدولى معظم مقترحات مجموعة العشر مشيراً إلى أن الأزمات يمكن التغلب عليها بمزيد من الشفافية وتدفق المعلومات من المقترضين وقدر معقول من التنظيم الذاتى من جانب القطاع الخاص. إلا أن الأزمات اللاحقة زادت من الضغوط السياسية من أجل اتخاذ موقف أكثر تشدداً فى مواجهة الدائنين.

وفى قمة مجموعة السبع فى فرانكفورت عام ١٩٩٩، اتفق الوزراء على المبادئ التى تحكم إشراك دائنى القطاع الخاص مستقبلاً فى حل الأزمات المالية، بما فى ذلك الدعوة إلى أن يقدم صندوق النقد الدولى الدعم الأخلاقى والمالى للدول التى تفرض قيود رأس المال أو تعلق تسديد الديون. كما أيدوا مقترحات مجموعة السبع الخاصة لتصويت الأغلبية وبنود المشاركة التى تمنع الدائنين الأفراد من اللجوء إلى رفع الدعاوى القضائية أو غيرها من الوسائل التى تعوق التسويات؛ ومن ثم تخلق جواً يؤدى إلى مفاوضات إعادة الهيكلة. وسوف تفرض كل هذه الإجراءات فى حال تنفيذها تكلفة أكبر على الدائنين الذين يقرضون الدولة التى تضطر لاحقاً إلى إعادة جدولة ديونها.

وكان للضغوط التى مورست على مستثمري القطاع الخاص لتحمل بعض المسؤولية الخاصة بإدارة الأزمة بعض الأثر بالفعل. وفى حالة البرازيل الأخيرة على

سبيل المثال، تفاوض صندوق النقد الدولي من أجل حزمة مساعدات شملت دائئى القطاع الخاص وكذلك الحكومات. وكانت مشكلة واضعى السياسات هى الحل العاجل للأزمة فى القطاع الخاص (لأنها كانت تهدد الاستقرار المالى الأكثر اتساعاً) الذى كان يضم عدداً كبيراً جداً (ومتزايداً) من المقرضين. وكان لكل دائئ من دائئى القطاع الخاص مصلحة فى مبدأ "خذ الفلوس واجرى". إلا أنه إذا بقى كل الدائنين حتى النهاية لأمكن التغلب على الأزمة أو على الأقل إدارتها بقدر أقل من التكلفة بالنسبة للجميع. وفى البداية هددت حكومات الدول الصناعية بإجبار البنوك الأجنبية على المشاركة فى حزمة المساعدات. إلا أن مقرضى القطاع الخاص قالوا إن المشاركة الإجبارية سوف تجعل الكثير منهم يتحرك على الفور للحد من المكاشفة، وبذلك تتفاقم المشكلة. وكانت النتيجة النهائية اتفاقاً وسطاً مع المشاركة الطوعية من جانب القطاع الخاص. وأجبرت الصعوبات الكامنة فى إدارة هذه الأزمات واضعى السياسات على البحث عن الطرق التى تحول دون وقوع الأزمات بحثاً أكثر جدة.

وفى مسعى لمنع الأزمات عزز واضعو السياسات قدرة صندوق النقد الدولي. فقد زادوا موارد الصندوق عن طريق مطالبة الدول الأعضاء بالإسهام بشكل أكبر من خلال آليتين، هما "ترتيبات الاقتراض الجديدة" التى طرحت فى نوفمبر ١٩٩٨ التى يزيد بمقتضاها عدد الدول المسهمة فى هذه الميزانية الخاصة عن أعضاء مجموعة العشر، وعن طريق زيادة الحصص التى اتفق عليها فى يناير من عام ١٩٩٩. بل إن الحكومات زادت من قدرة صندوق النقد الدولي على العمل بتمكينه من توسيع حدود التسهيلات الائتمانية المحتملة لتزويد الدول التى تتبع السياسات الاقتصادية القوية بالتمويل قصير المدى ليكون بمثابة إجراء احترازى لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات التى قد تنشأ عن أزمة ما فى دولة أخرى (ما يسمى "العدوى المالية الدولية"). وقد أقر مجلس صندوق النقد الدولي حدود التسهيلات الائتمانية المحتملة تلك فى أبريل من عام ١٩٩٩.

وتتعلق الإصلاحات الرئيسية الأخرى التى أعلنها واضعو السياسات بالمعلومات والإشراف والتنظيم. وعند نشر المعلومات، أخذ صندوق النقد الدولي زمام المبادرة، رغم محدودية قدرته وخبرته فيما يتعلق بأمور الإشراف والتنظيم، ومن ثم استعان بمؤسسات دولية أخرى. وبناء على توجيهات مجموعة العشر على سبيل المثال، أعدت

"لجنة بازل للإشراف المصرفي" (التي تكونت عام ١٩٧٥ وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في مجموعة العشر إضافة إلى لوكسمبورج) مقترحات جديدة تهدف إلى مطالبة البنوك بتخصيص المزيد من الموارد لتغطية مخاطرها. وفي عام ١٩٩٩ تضمنت المقترحات معايير لرأس المال لا تتعلق بقروض البنوك فحسب، بل كذلك بمخاطرها التشغيلية (حيث تغطي كل شيء؛ من الإعصار الذي يضرب أنظمة الكمبيوتر إلى تلاعب العاملين). ولا حاجة إلى القول بأن البنوك رفضت تلك المقترحات بشدة<sup>(٣٠)</sup>.

إلا أنه حتى إذا كانت مقترحات لجنة بازل فعالة، فإنها تشمل البنوك الدولية وحسب، تاركة أعداداً متزايدة من الدائنين الآخرين غير منظمين نسبياً. ولهذا السبب أخذ واضعو السياسات يبحثون عن طرق للحد من القدرة على زعزعة الاستقرار التي لدى مراكز "الأوفشور" المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية والتعاملات التي تشمل مؤسسات على قدر كبير من النفوذ (أو ما تسمى "صناديق التغطية"). وقد وسعت البيانات التي تنقل إلى بنك التسويات الدولية ووضعت الأسس الإرشادية فيما يتعلق بتعاملات البنوك مع المؤسسات التي على قدر كبير من النفوذ وأنشطة التجارة العامة الخاصة بالبنوك وشركات الأوراق المالية<sup>(٣١)</sup> ويجرى حالياً بحث أشكال أخرى من التنظيم<sup>(٣٢)</sup>.

ويجرى في الوقت الراهن كذلك تمحيص السياسات الحكومية. ويقول صندوق النقد الدولي إن على الحكومات وضع وتبني معايير أو قواعد خاصة بالممارسة الجيدة للأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية تكون مقبولة دولياً. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي وضع معيار نشر البيانات الخاصة في صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦. وهذا نسق من الأسس الإرشادية بشأن نشر البيانات الاقتصادية والمالية من أجل الدول التي تسعى للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وفي عام ١٩٩٩ وافق مجلس الصندوق على ضرورة تقوية المعيار وعلى ضرورة قيام الصندوق بمراقبته. كما يعلن الصندوق "قاعدة الممارسات الجيدة للشفافية المالية" وقاعدة الممارسات الجيدة بخصوص "الشفافية في السياسة النقدية والمالية". وتعكس هذه القواعد "أفضل الممارسات" والأسس الإرشادية الخاصة بـ "المبادئ الجوهرية" التي كتبتها لجنة بازل بشأن الإشراف المصرفي الخاص بالمؤسسات المصرفية<sup>(٣٣)</sup>.

وترى الحكومات أن القواعد الجديدة المتصلة بالسياسة الاقتصادية تعكس نفوذاً جديداً للمؤسسات يتسم بقدر أكبر من التدخل في شئونها. فالمطلوب من الحكومات الآن ليس مجرد تبرير مؤشرات أو نتائج اقتصادية كلية بعينها وحسب، بل تشكيل سياساتها المحلية بالصورة التي تتفق مع المعايير الدولية. وفي القسم التالي يناقش هذا التوسيع لنفوذ المؤسسات الدولية بشكل أكبر.

والقضية الأخيرة التي أثارتها الأزمات المالية في التسعينيات هي قيود رأس المال؛ أو مقدار ما يمكن أو ينبغي أن يكون من سيطرة للحكومات على الاستثمارات قصيرة الأجل من الخارج وإليه. وهناك الآن دعم كبير لفكرة أنه يمكن للحكومات أن تحاول بطريقة أو بأخرى وضع حاجز أمام تدفق التمويل قصير الأجل وبالتالي تخفيف المشاكل التي تحدثها العولة. وحظيت بالاهتمام تجربة شيلي مع الضرائب للحد من الاقتراض الخارجي قصير الأجل من جانب كل الكيانات المحلية. وفي أعقاب الأزمات الأخيرة خفف صندوق النقد الدولي من عدائه السابق لهذه الإجراءات. وفي عام ١٩٩٩ راجع الصندوق الطريقة التي ينبغي بها "إدارة" الدمج المالي والدور الذي قد تقوم به قيود رأس المال. ويظل دائنو القطاع الخاص على معارضتهم الشديدة لتلك الإجراءات.

لقد كانت النتيجة العملية للعولة في أسواق رأس المال هي إبراز قدرة المؤسسات الدولية وأدوارها الفعلية، كما أبرزت صراع المصالح بين القطاع الخاص والحكومات في الدول الصناعية. وقبل ذلك كان القطاعان العام والخاص الماليان تجمعهما علاقة ودية إلى حد ما، وإن اتسمت بالتوتر من حين لآخر. ففي منتصف التسعينيات على سبيل المثال، وأثناء معالجة مشكلة الديون في أمريكا اللاتينية، استطاعت وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولي تنسيق عدد صغير إلى حد ما من البنوك في استراتيجية لإدارة الأزمة ("خطة بيكر" Baker Plan) إلا أنه في التسعينيات ازداد عدد الكيانات الفاعلة من القطاع الخاص بصورة ضخمة حيث دخلت أنواع جديدة من المستثمرين وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وما شابه سوق التمويل الكونية. ولم يعد هناك تأثير للتفاهات الضمنية القديمة والثقافة المشتركة التي كانت تيسر التعاون بين القطاعين العام والخاص (كما كان الحال في وول ستريت بالولايات المتحدة وفي حي السيتي بلندن في المملكة المتحدة).



ويجبر ما استجد من هشاشة مرتبطة بأسواق رأس المال الكونية الحكومات والمؤسسات الدولية على أن تخط لنفسها دوراً. وفي التمويل الدولي يقتضى أى دور جديد من الحكومات والمؤسسات الحكومية ممارسة السلطة على القطاع الخاص، وعلى التنظيم المحلى داخل الدول الأخرى. إلا أنه من المهم أن السلطة التى اعتادت الحكومات (والمؤسسات الحكومية) على التمتع بها لم يعد لها تأثير فى تحقيق هذه المهام الجديدة.

### النفوذ التدخلى الجديد للمؤسسات الدولية

تزداد فى العالم المتعولم مطالبة الحكومات القوية المؤسسات الدولية ببذل الجهد فى بحث التفاصيل المحلية الخاصة بالسياسة والمعايير والقيم والتنظيم داخل الدول. وفى التسعينيات لم تكن هذه الظاهرة ملحوظة فى التمويل الدولى وحسب، بل كذلك فى مجالات مختلفة مثل التجارة والأمن.

ففى التجارة الدولية، كما أوضحنا فى الفصل الثالث، لم تؤد شروط النظام التجارى الأكثر كونية إلى إنشاء منظمة دولية أقوى (منظمة التجارة العالمية) وحسب، بل كذلك إلى التفاوض بشأن قواعد ومعايير فى أمور كانت تعتبر فيما مضى وبشكل واضح "محلية" وليست دولية. وبينما كانت المفاوضات فى يوم من الأيام تعمل على تقليل التعريفات الجمركية والحد من الحواجز الحمائية، نجدها الآن تهتم بمجموعة كبيرة من السياسات والممارسات الاقتصادية التى لا يزال معظمها يعتبر على نطاق واسع حكراً على الحكومات القومية.

أما فى مجال الأمن القومى، فقد أصبحت المؤسسات القومية كذلك أكثر اهتماماً بما يحدث داخل الدول، مقابل معالجة ما يجرى بين الدول. وحدث التغير لأن الحكومات تواجه فى الوقت الراهن تهديداً من الصراعات التى تتعدى الحدود وتعم الدول وحتى الأقاليم المجاورة. وجاء خطر نشر الصراع إلى حد ما نتيجة لانتهاء الحرب الباردة التى كانت تضم أطرافاً متحاربة داخل ميزان القوى الأساسى. إلا أن الخطر الجديد



يعود بقدر مماثل إلى السهولة التي يمكن بها للمحاربين والأسلحة واللاجئين وهيئات المساعدات والدعاية ونقل الأخبار عبور الحدود والأقاليم. ويسمح توسيع وتعميق الاتصالات الدولية والسفر والأنشطة العابرة للحدود للعنف وعدم الاستقرار بالانتشار السريع. ويتطلب هذا من حماية الأمن في أية دولة من الدول الاهتمام الشديد بما يحدث داخل حدود الدول الأخرى. ومنذ فترة قريبة جداً حفز الخوف من انتشار الصراع التدخلات الدولية في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا وهايتي. وكما أشار محللو الأمم المتحدة، فإن هذه التدخلات تعكس "الرغبة المتزايدة في معالجة المشاكل الأساسية داخل حدود الدول التي مزقتها الحروب وليس تجاهلها"<sup>(٣٤)</sup> وفي أوائل التسعينيات كان هناك كلام كثير عن "النزعة التدخلية الجديدة" التي تشرك مؤسسات الأمن في القضايا الداخلية الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم<sup>(٣٥)</sup>.

وبطريقة مشابهة، فإننا نجد في التمويل الدولي أن احتمال امتداد المشكلة التي في دولة ما إلى غيرها من الدول خلق شبح عدم الاستقرار الكوني الذي تتسبب فيه الأحداث في دولة ما (ليست بالضرورة دولة كبيرة). وقد دفع هذا الشبح واضعي السياسات إلى تركيز اهتمامهم على السياسات الداخلية للدول المدمجة في النظام المالي الكوني. وكما ينظر إلى الحكم الجيد والديمقراطية على أنهما واقيان في مجال الأمن، فكذلك ينظر إلى السياسة الاقتصادية الجيدة على أن لها تأثيراً مخففاً لحدة المشاكل في النظام المالي الدولي. وأدى هذا إلى المقترحات التي نوقشت آنفاً بالنسبة للمعايير الدولية في مجالات مثل التنظيم والإشراف المصرفي، والمراجعة والمحاسبة، والسيطرة على الشركات، وقوانين الإفلاس. وأثر ذلك أن العولة تقتضى من المنظمات الدولية فرض مستوى أكثر عمقاً من دمج السياسات أو تقاربها، مما يدفع المؤسسات الدولية بصورة أشد عمقاً من أى وقت مضى إلى ما هو حكر على وضع السياسات الخاص بالحكومات القومية.

المشكلة المشتركة التي تواجهها المنظمات الدولية في العالم المتعولم مشكلة حكم، وهي هل يمكن أن تؤثر المنظمات التي تشارك فيها الدول، وعادة ما يسيطر عليها عدد صغير من الدول، تأثيراً فعالاً على المعايير الدولية عبر عدد كبير من الدول وداخله وتنفيذها؟

## فاعلية المؤسسات الدولية في العالم المتعولم

جرت العادة على تفسير فاعلية المؤسسات الدولية التي تنشئها الدول إما من ناحية المعاملة بالمثل والمصالح المتبادلة التي تأمل الدول في الحصول عليها من المؤسسة، أو من ناحية القمع الذي تمارسه الدولة أو الدول المهيمنة في المؤسسة. وتقترح الرؤية الواقعية للنظام الدولي الترتيب باعتباره عنصر ترتيب إيجابي في النظام الدولي. أما احتمال قيام المؤسسات الدولية بدور مستقل فيوضع جانباً<sup>(٣٦)</sup> وتوصف المؤسسات بأنها طريقة تقلل بها الدول القوية تكاليف الحفاظ على نظام بعينه أو تجد من يشاركها فيها. ومن ثم سوف تعتمد فاعلية المنظمات متعددة الأطراف في المقام الأول على النفوذ والالتزام النسبي لأقوى أعضائها<sup>(٣٧)</sup>.

ومقابل هذا الرأي، يقول آخرون إن المنظمات الدولية تعكس الأغراض والمصالح المشتركة، ليست تلك الخاصة بالدول وحسب، بل كذلك أغراض ومصالح الشعوب وجماعات المصلحة داخل الدول<sup>(٣٨)</sup> إحدى هذه الحالات هي "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" European Economic Community كما ظهرت في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية<sup>(٣٩)</sup> بل إنه ما إن تنشئ الدول القوية المؤسسات فإنها قد تظل تعمل بشكل جيد حتى وإن تراجع وضع الدولة القوية، كما كان الحال بالرغم من تراجع الهيمنة الأمريكية في السبعينيات<sup>(٤٠)</sup> وطبقاً لهذا الرأي فإن المؤسسات متعددة الأطراف موجودة لنشر القواعد التي تعكس الأهداف المشتركة ولضمان تطبيق القواعد من خلال المشاركة والاعتراف المتبادل بمصالح كل الأطراف. ونتيجة لذلك تتمتع المنظمات التي تشارك فيها الدول بقدر معقول من الاستقلال. إلا أن فاعليتها تعتمد على الالتزام المستمر من جانب الأعضاء كافة بأهداف المؤسسات واستعدادهم للمشاركة في تطبيقها.

للتحدى في عالم يتزايد عولمة نظام مختلف. فبينما كانت القواعد الدولية تغطي فيما مضى مجموعة محدودة من القضايا (مثل السياسة الخارجية والدفاع وبعض أمور التجارة)، وسعت العولمة الأجندة الدولية وعمقتها بحيث زحفت على مجالات تحميها الحكومات والناخبون بغيرة باعتبارها تخصهم. ويزداد مدى القضايا السياسية التي تتأثر بالاتفاقيات الدولية أو الأنظمة التعاونية اتساعاً، مما يشكل تحدياً خطيراً

لاستقلال قيادات الدول. ويبرز التحدى بشكل خاص فى الدول التى لا تتمتع بوضع مسيطر داخل المنظمات الدولية. فهى معرضة لأن تصبح أكثر ضعفاً فى مواجهة المعايير التى يضعها عدد صغير من الدول القوية. وبالنسبة للمنظمات الدولية التى تتسع مناطق نفوذها، يشكل هذا سؤالاً عميقاً خاصاً بالمشروعية، وهو على أى أساس يمكنها بصورة مشروعة وضع السياسات للمجتمعات البعيدة؟

أثيرت مسألة الشرعية بصورة حادة فى التسعينيات فى مجالات الأمن والتجارة والمال التى سبق ذكرها. فعلى سبيل المثال حاول صندوق النقد الدولى مطالبة الدول بإجراء "إصلاحات قوية واسعة المجال" من أجل تصحيح نقاط الضعف فى الأنظمة المالية المحلية وإزالة ملامح الاقتصاد التى باتت عوائق فى سبيل النمو (كالاختكارات والحواجز التجارية وممارسات الشركات التى تفتقر إلى الشفافية)<sup>(٤١)</sup> وتتعدى هذه الشروط أنواع الأهداف الاقتصادية الكلية التى سبق أن طالب بها صندوق النقد الدولى. فهى تدخل بعمق فى سياسة الدولة الاقتصادية المحلية. ومن الناحية السياسية، جعل ذلك المعلقين يشكون فى مشروعية هذه المقاربة. فعلى سبيل المثال، كتب مارتى فيلدستاين Marty Feldstein فى دراسته لرد فعل صندوق النقد الدولى تجاه أزمة شرق آسيا المنشور فى مجلة "الشئون الخارجية" Foreign Affairs: "ينبغى أن تقرر مؤسسات الدولة السياسية الشرعية الهيكل الاقتصادى للبلاد وطبيعة مؤسساته. ولا تعطى حاجة البلاد الماسة إلى المساعدات المالية قصيرة الأجل صندوق النقد الدولى الحق الأخلاقى فى أن يحل محل أحكامها الفنية الخاصة بنتائج العملية السياسية للدولة"<sup>(٤٢)</sup>.

تتسم هذه القضية بالصعوبة. فصندوق النقد الدولى منوط به القيام بدور حماية استقرار النظام النقدى الدولى. إلا أنه فى عالم متعولم يصعب إلى حد كبير القيام بذلك دون التعدى على السياسات الداخلية للدول. وبالمثل فإنه كما قيل فى القسم السابق يصعب فى التجارة والأمن الدولى إدارة المشاكل التى تنشأ على المستوى الإقليمى أو الدولى عن طريق التدفق المتزايد من السلع والبشر والجريمة والعنف (وما يرتبط بذلك من تغيرات فى المفاهيم والسياسات)، دون معالجة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المحلية. والمشكلة هنا هى أن ما قد نسميه السياسات والنتائج

"شديدة المحلية" لا يمكن قصر تغييرها على الضغط الخارجى أو الأوامر الآتية من الخارج. فالجهة الوحيدة القادرة على ضمان احترام حقوق الإنسان أو المعايير البيئية أو الأسس الإرشادية المصرفية بشكل منتظم داخل أى بلد هى دولة ذلك البلد وحكومته. ونجد فى الوقت الراهن أن المؤسسات الدولية مطالبة من أعضائها المهيمنين بالبحث عن طرق لتعميق التزامات الدول الأعضاء فيها كافة بالمعايير الدولية لى تصبح القواعد الدولية مطبقة تطبيقاً قوياً داخل حدود الدول كافة. وهذا صعب بالنسبة للهيئات القائمة بالفعل المنظمة تنظيماً تراتبياً، حيث تقوم مجموعة صغيرة من الدول القوية بوضع القواعد وتضمن الالتزام بتلك القواعد. وفى الماضى كانت تلك هى الوسيلة التى يمكن بها للدول القوية تطبيق المعايير والقواعد بين الدول. إلا أن العولة تقتضى من المؤسسات تطبيق القواعد داخل الدول. والمهمة الجديدة للمنظمات متعددة الأطراف هى تجميع الحكومات لإقناعها بالسياسات المتفق عليها دولياً وتنسيق هذه السياسات. وإذا لم تفعل ذلك فسوف تغير الحكومات سلوكها وحسب بالنسبة للحوافز قصيرة الأجل وترتد إلى سياساتها القومية بمجرد انتهاء تلك الحوافز.

فكيف يمكن إذن للمؤسسات الدولية أن تكون أكثر فاعلية فى تطبيق المعايير الدولية؟ إن الحل هو الشرعية. وفى الوقت الذى تزحف فيه المنظمات الدولية أكثر وأكثر على سياسات الحكومات المنتخبة سيكون من الواجب رؤيتها تحترم مبادئ الديمقراطية الأساسية. وسيتعين على الحكومات التى تشجعها أن تكون قادرة على أن توضح لناخبها السبب فى أن قواعد المنظمات الدولية تمثل مصالحهم وينبغى تطبيقها بصورة مشروعة. بعبارة أخرى، سيكون على المؤسسات الدولية الدلالة على ما هو أكثر من سلطة أعضائها المهيمنين كحجة للطاعة من جانب سائر الدول. وسيكون على المنظمات الحكومية فى المقام الأول إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لتمثيل الدول كافة وضمان مشاركتها فى وضع المعايير الجديدة<sup>(٤٣)</sup> وعلاوة على ذلك، وكما جاء فى الفصل السابع، سيتعين على المؤسسات بحث الدور الذى قد تقوم به الكيانات الفاعلة من غير الدول والجماعات المتعدية للقوميات.



ويشير ما حدث إلى أن المنظمات التي تشارك فيها الحكومات المذكورة في هذا الفصل تدرك ضرورة توسيع عضويتها وتغيير أسلوب عملها. إلا أنه من الواضح كذلك تردها في قطع شوط بعيد في تغيير هياكلها. فقد فتح بنك التسويات الدولية أبوابه في عام ١٩٩٦ للبرازيل وهونج كونج والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وكوريا الجنوبية. غير أنه جدير بالذكر أن هذا التغيير في العضوية لم يواكبه تغيير في النفوذ. فلا يزال عمل بنك التسويات الدولية الفعلى يقوم به مجلس يضم محافظى البنوك المركزية لمجموعة العشر. وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أجريت تغييرات على قدر كبير من التواضع في الإجراءات في التسعينيات،<sup>(٤٤)</sup> وقبل الكثير من الأعضاء ضرورة تغيير عضوية المجلس، على الأقل لتشمل ألمانيا واليابان باعتبارهما عضوين دائمين إلى جانب ممثلين للدول النامية<sup>(٤٥)</sup> إلا أن المجلس لا يزال تسيطر عليه الدول الخمس دائمة العضوية (الصين وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) التي ليس لها مقاعد دائمة وحسب، بل تتمتع كذلك بحق النقض (الفيتو) لقرارات مجلس الأمن<sup>(٤٦)</sup> ويعود تعطيل الإصلاح في المقام الأول إلى عدم رغبة الأعضاء الدائمين الحاليين، وخاصة الولايات المتحدة، في السماح بأى انتقاص من حقوقها<sup>(٤٧)</sup> لقد أنشئت منظمة التجارة العالمية بتمثيل متكافئ لكل الدول، ولكن واقع الأمر أن "الرباعى" الذى كان يسيطر على الجات ما زال يسيطر على المنظمة (انظر الفصل الثالث). وقد طرح صندوق النقد الدولى عمله وإجراءاته لقدر أكبر بكثير من التمحيص العام، كما بدأ للتو مراجعة هيكل التصويت الخاص به الذى يميل ميلاً شديداً نحو الدول الصناعية الكبيرة<sup>(٤٨)</sup>.

إن السبب وراء هذا التغيير المتواضع واضح. فالدول القوية مطلوب منها حالياً الموازنة بين الفاعلية السابقة الثابتة (من خلال التراتب الذى وفر لها السيطرة) والفاعلية المستقبلية المحتملة (من خلال المشاركة الأوسع). وهى لن تفكر في التغيير إلا حين تكون المؤسسات التي تفرض عليها إرادتها غير فعالة بشكل واضح. إلا أنه ما دامت المؤسسات المنظمة تنظيماً تراتبياً تتمتع ولو بأثر محدود فمن غير المحتمل أن يتخلى الأعضاء الأقوياء عن أى سيطرة أو ميزة. ولكن قد يحدث تغيير آخر على مستويات أخرى من الحكم الدولى.



ويتعلق أحد مستويات التغيير التي تحدث في الحلبة الدولية بإقامة شبكة من الكيانات الفاعلة دون الدول مثل المنظمين والمشرفين والجهات الخاصة والاعتماد المتزايد للمنظمات غير الحكومية القائمة على تلك الشبكات. ومن الملاحظ على سبيل المثال أن "منتدى الاستقرار المالي" Financial Stability Forum (سبق الحديث عنه)، الذي أنشأته الدول الصناعية الكبرى لمناقشة إصلاح النظام المالي، يشمل "مشرفي الاتحاد الدولي للتأمين" IAIS (الذي أسس في عام ١٩٩٤ ليجمع بين المنظمين من مجموعة كبيرة من الدول) و"المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية" IOSCO. وتضم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لجان الأوراق المالية القومية وتهيمن عليها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. وقد مُنحت الجهات المنظمة ذاتياً وضع العضو المشارك في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية<sup>(٤٩)</sup> ويقترح علينا المحامون الدوليون أن تمثل هذه المنظمات نوعاً جديداً من التنظيم والتطبيق الدوليين أو حتى أن تكون، كما يقول أحد الباحثين، "رؤية جديدة للحكم الكوني تتسم بالأفقية وليس بالرأسيّة، وباللامركزية وليس المركزية"<sup>(٥٠)</sup> ووصف باحثون آخرون هذا بأنه انتقال خطير للسلطة من فاعلي القطاع العام إلى فاعلي القطاع الخاص<sup>(٥١)</sup> إلا أن تلك الشبكات لم تثبت فاعليتها بعد. فالواقع أن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية أخفقت في محاولتها في وضع شروط كفاية رأس المال لأعضائها. بل إنه قد يكون من الخطأ التغاضي عن حقيقة أن هذه الشبكات الجديدة لا تتفادى تراتب النفوذ الموجود في المنظمات التي تضم الدول؛ والواقع أن مشاركين كثيرين يقولون إنها تعكس هذا التراتب.

وليست الشبكات دون الدول هي الشكل الإضافي الوحيد للحكم في النظام المالي الدولي. ففي نهاية التسعينيات تبدى دول كثيرة اهتماماً متزايداً بالمؤسسات الإقليمية. إلا أن المؤسسات المالية الدولية (أو بالأحرى أعضائها الأشد قوة) أبدت القليل من التحمس لهذه التطورات. فعلى سبيل المثال، ناقشت دول شرق آسيا ما إذا كانت أية منظمة إقليمية أفضل قدرة على منع أو احتواء أزمات أسواق العملة أو رءوس الأموال في الدول المعرضة للخطر، أو على فصل الإقليم بكامله عن الآثار السلبية الناجمة عن أزمات أمريكا اللاتينية أو روسيا. والواقع أنها قدمت العديد من المقترحات الخاصة

بإنشاء "صندوق النقد الآسيوى" أو ما شابه. ولاقت هذه المقترحات معارضة قوية من جانب وزارة الخزانة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التى تعترف مباشرة بأن أية مؤسسات إقليمية قد تحد من سيطرتها ونفوذها على الشئون النقدية والمالية فى المنطقة. إلا أنه لا يمكن فى الوقت ذاته للمؤسسات الحالية تجاهل حقيقة أن مطالب الجهات الإقليمية يدعمها مدى استبعاد المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية للدول والاقتصادات الأصغر حجماً والأقل قوة من المشاركة الفعلية فى وضع السياسات واتخاذ القرارات<sup>(٥٢)</sup>.

باختصار، رغم ظهور بُنى الحكم المكملة لبعضها والمتنافسة، فهى لا تمثل حلاً لمشكلة الفاعلية التى تواجهها المنظمات الدولية فى العالم الذى يزداد تعولماً.

## خاتمة

أوضح هذا الفصل أن العولة يصاحبها عدد متزايد من المؤسسات الدولية يمثل الكثير منها محاولات من جانب الدول للتعاون وتنظيم القضايا الكونية بصورة متعددة الأطراف. إلا أن هذه المنظمات الرسمية وغير الرسمية الجديدة لم تنجح في العثور على طرق لإدارة التحديات والأخطار التي تنشأ عند تأثير العولة على المال والتجارة والأمن. والتغيير المؤسسي يعوقه التنافس بين الدول على السلطة والنفوذ، وعلى الأخص عدم رغبة الدول المهيمنة في قبول نظام ينطوي على قدر أكبر من المشاركة. كما تقف في وجه التغيير كذلك الكيانات الفاعلة غير الحكومية القومية والمتعدية للقوميات ذات المصالح المكتسبة في النظام الحالي، وبالتالي فهي تقاوم أية محاولة لإصلاحه. فماذا يعنى ذلك بالنسبة لفاعلية المؤسسات الدولية؟

تستخدم المؤسسات في الوقت الراهن لإيجاد مستوى أكثر تدخلاً للتنظيم وتنسيق السياسات. ويتطلب هذا الإذعان ليس فقط من جانب الحكومات المستعدة لتوقيع الاتفاقيات، بل كذلك من جانب مواطنيها. ولهذا السبب لن تكون المؤسسات فعالة وهي تعتمد على الحوافز قصيرة الأجل وعلى ما يمارسه أقوى أعضائها من قمع من أجل الحفاظ على المعايير والقوانين الكونية. وبدلاً من ذلك سيكون على المنظمات الدولية أن تقدم لعدد أكبر من الحكومات فرصة المشاركة الحقيقية وتقدم لمواطني هذه الدول مبرراً منطقياً أفضل لتطبيق المعايير المتفق عليها دولياً. وقد اعترف الكثير من الدول القوية بهذه القاعدة. غير أنه مع المزيد من زحف التنظيم والإصلاح الكونيين أكثر وأكثر على المصالح المكتسبة الخاصة بجماعات معينة داخل الدول (وخاصة في الدول التي تهيمن على المؤسسات الحالية)، سوف تواجه الحكومات مقاومة متزايدة للتغيير من جانب الكيانات الفاعلة القومية والمتعدية للقوميات التي تدرك أن أى انتقاص من نفوذ حكومتها في المؤسسات الدولية قد يحد من تأثيرها على التنظيم الكونى أو المعايير الكونية.

## الهوامش

1. Union of International Associations, *Yearbook of International Organizations 1996* (Munich: Saur, 1996).
2. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press, 1999).
3. A. G. McGrew (ed.), *Global Politics* (Milton Keynes: Open University Press, 1988); Held *et al.*, *Global Transformations*.
4. Held *et al.*, *Global Transformations*, p. 54.
5. L. MacDonald, 'Globalizing Civil Society: Interpreting international NGOs in Central America', *Millenium*, 23 (2) (1994) 267-85; Thomas Princen, *Environmental NGOs in World Politics: Linking the Local and the Global* (Routledge, 1994).
6. Thomas G. Weiss and Leon Gordenker, *NGOs, the UN and Global Governance* (Boulder: Lynne Rienner, 1996). Nick Wheeler, 'Guardian Angel or Global Gangster: A Review of the Ethical Claims of International Society', *Political Studies*, 44, 123-35.
7. John Meyer, David Frank, Ann Hironaka, Evan Schoefer and Nancy Tuma, 'The Structuring of a World Environmental Regime 1870-1990', *International Organization*, 51 (1997) 623-52.
8. R. Bisell, 'Recent Practice of the Inspection Panel of the World Bank', *American Journal of International Law* (1997) 91: 741-4; Ibrahim Shihata, *The World Bank Inspection Panel* (Oxford: Oxford University Press, 1994).
9. See also M. Edwards and D. Hulme, 'Too Close for Comfort: the Impact of Official Aid on Non-governmental Organizations', *World Development*, 24 (1996) 961-73; and Katherine Bain, 'Building or Burning Bridges: The Accountability of Trans-national NGO Networks in Policy Alliances with the World Bank', Paper prepared for the Conference of NGOs in a Global Future (Washington, DC: World Bank, 1999).
10. Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
11. Robert Keohane and Joseph Nye, 'Power and Interdependence in the Information Age', *Foreign Affairs*, 77 (1998) 81ff.
12. Eric Helleiner, *States and The Reemergence of Global Finance: from Bretton Woods to the 1990s* (Ithaca: Cornell University Press, 1994).



13. Created in the interwar period to promote the cooperation among central banks and provide additional facilities for international financial operations see *The Bank for International Settlements: A Profile of an International Institution* (BIA/Profile Basle, Switzerland) June 1991.
14. Created in 1944, see Harold James, *International Monetary Cooperation since Bretton Woods* (Oxford: Oxford University Press, 1996).
15. The G-10 comprises the United States, the United Kingdom, Germany, France, Belgium, the Netherlands, Italy, Sweden, Canada, Japan and Switzerland – the countries which signed the General Agreement to Borrow (GAB) in 1962 which increased the resources available to the IMF.
16. Created in 1944 as the International Bank for Reconstruction and Development: see Devesh Kapur, John P. Lewis and Richard Webb, *The World Bank: Its First Half Century Volumes 1 & 2* (Washington, DC: Brookings Institution, 1997).
17. Comprising the United States, Japan, Germany, the United Kingdom, France, Italy and Canada, who first met as the 'Group of Seven', in 1975. Since the 1986 Tokyo Economic Summit, finance ministers and central bankers from these countries have met (along with the managing director of the IMF) more specifically as an economic forum.
18. Ricardo Ffrench-Davis, 'The Tequila Effect: Its Origins and its Widespread Impact', *Desarrollo Económico: Revista de Ciencias Sociales*, 37 (1997) 195–214.
19. Ngaire Woods, 'International Financial Institutions and the Mexican Crisis, in Carol Wise (ed.), *The Post-NAFTA Political Economy: Mexico and the Western Hemisphere* (Pennsylvania University Press, 1998) 148–70.
20. Percy Mistry, 'The Challenges of Financial Globalisation', in Jan Joost Teunissen, *The Policy Challenges of Global Financial Integration* (The Hague: Forum on Debt and Development, 1998) 83–119.
21. Thomas G. Weiss (ed.), *Collective Security in a Changing World* (Boulder CO: Lynne Rienner, 1993).
22. Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace 1995* (New York: United Nations, 1995); Thomas G. Weiss, 'New Problems for Future UN Military Operations: Implementing an Agenda for Peace', *Washington Quarterly* 15, 1 (1993) 58–66; Benjamin Rivlin, *The Rediscovery of the UN Military Staff Committee* (New York: Ralph Bunche Institute, Occasional Papers Series No. 4, 1991).
23. Jessica Tuchman Mathews, 'Redefining Security'. *Foreign Affairs* 68, 2 (1989) 162–77.
24. Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (Dominique Strauss-Kahn), 'Réforme des institutions financières internationales', presented at Interim Committee Meeting of IMF, Hong Kong, 21 September 1997.
25. Gordon Brown, 'New Global Structures for the New Global Age', Speech delivered at the Commonwealth Finance Ministers Meeting in Ottawa, 30 September 1998, and also delivered at the Annual Meeting of the Governors of the World Bank and IMF, 4 October 1998. See also Gordon Brown,



- 'Rediscovering Public Purpose in the Global Economy', Speech delivered at the Kennedy School, 15 December 1998: a brief report of this speech is in David Wighton, 'Companies warned on obligations', *Financial Times*, 15 December 1998.
26. This FSF has been described as a logical step in the evolution of a financial regulation regime: Tony Porter, 'Representation, Legitimacy, and the Changing Regime for Global Financial Regulation'. Prepared for Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September 1999.
  27. Robert Chote, 'Rubin Seeks to Limit Europe's Influence', *Financial Times*, 28 April 1999, p. 4.
  28. Barry Eichengreen, *Toward a New International Financial Architecture: A Practical Post-Asia Agenda* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1999), p. 93.
  29. Group of Ten 'The Resolution of Sovereign Liquidity Crises', *Report to the Ministers and Governors Prepared under the Auspices of the Deputies* (1996) ([www.bis.org/publ](http://www.bis.org/publ)).
  30. See Basle Committee on Banking Supervision, *Principles for the Management of Credit Risk* (Basle: Bank for International Settlements, 1999); George Graham, 'Banks Unhappy at Basle Risk Proposals', *Financial Times*, 5 March 1999, p. 3; Richard Lapper and Stephen Fidler, 'Investors say no to Crisis "Bail-ins"', *Financial Times*, 17 March 1999, p. 6.
  31. Basle Committee: <http://www.bis.org/wnew.htm>.
  32. The 'Financial Stability Forum' mentioned above has created three working groups to look into this. See Press Release, BIS, Ref No. 19/1999E, 11 May 1999.
  33. See, for example, the Basle Committee on Banking Supervision publications: *Best Practices for Credit Risk Disclosure, Sound Practices for Loan Accounting and Disclosure, Principles for the Management of Credit Risk* (Basle: Bank for International Settlements, 1999).
  34. Thomas G. Weiss, David P. Forsythe, and Roger A. Coate, *The United Nations and Changing World Politics* 2nd edn (Boulder, CO: Westview, 1997) p. 90.
  35. James Mayall (ed.), *The New Interventionism: United Nations Experience in Cambodia, Former Yugoslavia, and Somalia* (New York: Cambridge University Press, 1996); Stephen John Stedman, 'The New Interventionists', *Foreign Affairs*, 72, 1 (1993) 1–16.
  36. Robert Tucker, *The Inequality of Nations* (London: Martin Robertson, 1977); Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (New York: McGraw-Hill, 1979); John Mearsheimer, 'The False Promise of International Institutions', *International Security*, 19 (1995) 5–49.
  37. Mearsheimer, 'The False Promise'; Charles Glaser, 'Realists as optimists: cooperation as self-help', *International Security*, 19 (1995) 50–93.
  38. Robert Keohane, *International Institutions and State Power* (Boulder: Westview Press, 1989); Kenneth Oye (ed.), *Cooperation under Anarchy* (Princeton:

- Princeton University Press, 1986); Volcker Rittberger (ed.), *Regime Theory and International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 1993).
39. Early postwar writings include: Ernst Haas, *Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization* (Stanford: Stanford University Press, 1964); David Mitrany, *The Functional Theory of Politics* (London: M. Robertson, 1975).
  40. Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984). Of course, the claim that hegemony had declined became hotly contested: Joseph Nye, *Bound to Lead: the Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990). Cf. the realist view: Hans Morgenthau, *Politics Among Nations: the Struggle for Power and Peace* (New York: McGraw-Hill, 1967) and Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987).
  41. IMF, *The IMF's Response to the Asian Crisis* (Washington, DC: IMF, 1998).
  42. Marty Feldstein, 'Refocusing the IMF', *Foreign Affairs*, 77 (1998), p. 24.
  43. Ngaire Woods, 'Good Governance in International Organizations', *Global Governance*, 5 (1999) 39–61.
  44. Michael Wood, 'Security Council: Procedural Developments', *International and Comparative Law Quarterly*, (1996) 45 150–61.
  45. Bruce Russett, Barry O'Neill and James Sutterlin, 'Breaking the Security Council Restructuring Logjam', *Global Governance* (1996) 2 65–80. Note that among the developing countries' regions, there are competing contenders for a permanent seat: India versus Pakistan or Indonesia; Brazil versus Mexico or Argentina; Nigeria versus South Africa or Egypt.
  46. When the UN was created many members were opposed to giving the 'Permanent Members' special rights, but ultimately they agreed to give what amounts to a veto in order to secure the major powers' participation. Whilst on procedural matters, the P5 do not have a veto, they can veto the prior question as to whether an issue is procedural or substantive: giving rise to what some call a 'double veto'.
  47. Benjamin Rivlin, 'UN Reform from the Standpoint of the United States', *UN University Lectures: 11* (Tokyo: UN University, 1996); Newt Gingrich, Bob Schellhas, Ed Gillespie and Rich Armey, *Contract with America: The Bold Plan by Rep. Newt Gingrich, Rep. Dick Armey and the House Republicans to Change the Nation* (New York: Random House, 1994); Ruggie, *Winning the Peace*, p. 172.
  48. See IMF, *A Guide to Progress in Strengthening the Architecture of the International Financial System* (Washington, DC: IMF, 28 April 1999). Also published at the website: [www.imf.org/external/np/exr/facts/arch.htm](http://www.imf.org/external/np/exr/facts/arch.htm).
  49. See website at <http://www.iosco.org>.
  50. Anne-Marie Slaughter, 'Governing the Global Economy through Government Networks' (Manuscript, Harvard). See also David Zaring, 'International Law by Other Means: the Twilight Existence of International

Financial Regulatory Organizations', *Texas International Law Journal*, (1998 33: 281.

51. William Coleman and Tony Porter, 'International Institutions, Globalization, and Democracy: Assessing the Challenges', Prepared for 11th Annual Meeting on Socio-Economics, Madison, Wisconsin, USA, 8-11 July 1999.
52. Mistry, 'The Challenges', p. 86.



## المحررة فى سطور

- نجير وودز

- محاضرة فى السياسة والعلاقات الدولية وعضو بإدارة يونيفيرستى كوليدج  
بجامعة أكسفورد .

- صدرت لها مؤخراً الكتب التالية :

● Inequality

● Globalization and World Politics (مشاركة مع أندرو هاريل)

● Explaining International Relations Since 1945

- كما كتبت العديد من المقالات عن المؤسسات الدولية والعولة والحكم الاقتصادى الكونى .



## المترجم فى سطور

- أحمد محمود

- حاصل على ليسانس الآداب - قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة عام ١٩٧٣ ودبلوم الدراسات العليا عام ١٩٨٧ ، وهو حالياً عضو اتحاد الكتاب وعضو نقابة الصحفيين. حصل على جائزة محمد بدران عن ترجمة كتاب "طريق الحرير" .

- نشرت له ترجمات عديدة ، من أهمها :

- ١ - الناس فى صعيد مصر ، وينيفريد بلاكمان ، دار عين ، القاهرة ١٩٩٥
- ٢ - طريق الحرير ، إيرين فرانك وديفيد براونستون ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ١٩٩٧
- ٣ - عالم ماك ، بنجامين باربر ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ١٩٩٨
- ٤ - صناعة الخبر - فى كواليس الصحف الأمريكية ، جون هاملتون وجورج كريمسكى ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٠
- ٥ - التحالف الأسود - وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٢ (ط ١) ٢٠٠٣ (ط ٢)

## المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .



## المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقي جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كارييتنكوفا	ت : أحمد الحضري
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللساني	ميلكا إفييتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	جيرار چينيت	ت : محمد مقتصم وعبد الجليل الأزنى وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوفا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عثمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت : يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوذة وألف خوذة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هويكنز	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

- ٢٦ - نظريات السرد الحديثة والاس مارتن  
٢٧ - واحة سيوة وموسيقاها بريجيت شيفر  
٢٨ - نقد الحداثة آلن تورين  
٢٩ - الإغريق والحسد بيتر والكوت  
٤٠ - قصائد حب آن سكستون  
٤١ - ما بعد المركزية الأوروبية بيتر جران  
٤٢ - عالم ماك بنجامين بارير  
٤٣ - اللهب المزدوج أوكتافيو پاث  
٤٤ - بعد عدة أصياف ألدوس هكسلى  
٤٥ - التراث المغفور روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين  
٤٦ - عشرون قصيدة حب بابلو نيرودا  
٤٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج١ رينيه ويليك  
٤٨ - حضارة مصر الفرعونية فرانسوا دوما  
٤٩ - الإسلام فى البلقان ه . ت . نوريس  
٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير جمال الدين بن الشيخ  
٥١ - مسار الرواية الإسبانية أمريكية داريو بيانوبيا وخ . م بينياليستى  
٥٢ - العلاج النفسى التدعيمى بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج .  
روجسيفيتز وروجر بيل  
٥٣ - الدراما والتعليم أ . ف . ألنجاتون  
٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح ج . مايكل والتون  
٥٥ - ما وراء العلم جون بولكنجهوم  
٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١) غديريكو غرسية لوركا  
٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢) غديريكو غرسية لوركا  
٥٨ - مسرحيتان غديريكو غرسية لوركا  
٥٩ - المحبرة كارلوس مونييث  
٦٠ - التصميم والشكل جوهانز ايتن  
٦١ - موسوعة علم الإنسان شارلوت سيمور - سميث  
٦٢ - لذة النص رولان بارت  
٦٣ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٢ رينيه ويليك  
٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة) آلان وود  
٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى برتراند راسل  
٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية أنطونيو جالا  
٦٧ - مختارات فرناندو بيسوا  
٦٨ - نتاشا العجوز وقصص أخرى فالنتين راسبوتين  
٦٩ - العالم الإسلامى فى أول القرن العشرين عبد الرشيد إبراهيم  
٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية أوخينيو تشانج رودريجت  
٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى داريو فو
- ت : حياة جاسم محمد  
ت : جمال عبد الرحيم  
ت : أنور مغيث  
ت : منيرة كروان  
ت : محمد عيد إبراهيم  
ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد  
ت : أحمد محمود  
ت : المهدي أخريف  
ت : مارلين تادرس  
ت : أحمد محمود  
ت : محمود السيد على  
ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد  
ت : ماهر جويجاتى  
ت : عبد الوهاب علوب  
ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأتلكى  
ت : محمد أبو العطا  
ت : لطفى قطيم وعادل دمرداش  
ت . مرسى سعد الدين  
ت . محسن مصيلحى  
ت : على يوسف على  
ت : محمود على مكى  
ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى  
ت : محمد أبو العطا  
ت : السيد السيد سهيم  
ت : صبرى محمد عبد الفنى  
مراجعة وإشراف : محمد الجوهري  
ت : محمد خير البقاعى .  
ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد  
ت : رمسيس عوض .  
ت : رمسيس عوض .  
ت : عبد اللطيف عبد الحليم  
ت : المهدي أخريف  
ت : أشرف الصباغ  
ت : أحمد فؤاد متولى وهريدا محمد فهمى  
ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد  
ت : حسين محمود



- ٧٢ - السياسى العجوز  
٧٣ - نقد استجابة القارئ  
٧٤ - صلاح الدين والممالك فى مصر  
٧٥ - فن التراجم والسير الذاتية  
٧٦ - چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى  
٧٧ - تاريخ النقد الألبى الحديث ج ٢  
٧٨ - العولة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية  
٧٩ - شعرية التأليف  
٨٠ - بوشكين عند «نافورة الدموع»  
٨١ - الجماعات المتخيلة  
٨٢ - مسرح ميغيل  
٨٣ - مختارات  
٨٤ - موسوعة الأدب والنقد  
٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية)  
٨٦ - طول الليل  
٨٧ - نون والقلم  
٨٨ - الابتلاء بالتغرب  
٨٩ - الطريق الثالث  
٩٠ - وسم السيف (قصص)  
٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق  
٩٢ - أساليب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر  
٩٣ - محدثات العولة  
٩٤ - الحب الأول والصحة  
٩٥ - مختارات من المسرح الإسباني  
٩٦ - ثلاث زنبقات ووردة  
٩٧ - هوية فرنسا (المجلد الأول)  
٩٨ - الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى  
٩٩ - تاريخ السينما العالمية  
١٠٠ - مسألة العولة  
١٠١ - النص الروائى (نقنيات ومناهج)  
١٠٢ - السياسة والتسامح  
١٠٣ - قبر ابن عربى يليه آباء  
١٠٤ - أوبرا ماهوجنى  
١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع  
١٠٦ - الأدب الأندلسى  
١٠٧ - صورة الدائر فى الشعر الأمريكى المعاصر
- ت . س . إليوت  
جين . ب . تومكينز  
ل . ا . سيمينوفا  
أندريه موروا  
مجموعة من الكتاب  
رينيه ويليك  
رونالد روبرتسون  
بوريس أوسبنسكى  
ألكسندر بوشكين  
بندكت أندرسن  
ميغيل دى أونامونو  
غوتفريد بن  
مجموعة من الكتاب  
صلاح زكى أقطاى  
جمال مير صادقى  
جلال آل أحمد  
جلال آل أحمد  
أنتونى جينز  
نخبة من كتاب أمريكا اللاتينية  
باربر الاسوستكا  
كارلوس ميغيل  
مايك فيذرستون وسكوت لاش  
صمويل بيكيت  
أنطونيو بويرو بايخو  
قصص مختارة  
فرنان برودل  
نماذج ومقالات  
ديفيد روبنسون  
بول ميرست وجراهام تومبسون  
بيرنار فاليط  
عبد الكريم الخطيبى  
عبد الوهاب المؤدب  
برتولت بريشت  
جيرارچينيت  
د . ماريا خيسوس روبييرامتى  
نخبة
- ت : فؤاد مجلى  
ت : حسن ناظم وعلى حاكم  
ت : حسن بيومى  
ت : أحمد درويش  
ت : عبد المقصود عبد الكريم  
ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد  
ت : أحمد محمود ونورا أمين  
ت : سعيد الغانمى وتناصر حلاوى  
ت : مكارم الفمرى  
ت : محمد طارق الشرقاوى  
ت : محمود السيد على  
ت : خالد المعالى  
ت : عبد الحميد شيحة  
ت : عبد الرازق بركات  
ت : أحمد فتحى يوسف شتا  
ت : ماجدة العنانى  
ت : إبراهيم الدسوقى شتا  
ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين  
ت : محمد إبراهيم مبروك  
ت : محمد هناء عبد الفتاح  
ت : نادية جمال الدين  
ت : عبد الوهاب علوب  
ت : فوزية العشماوى  
ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف  
ت : إدوار الخراط  
ت : بشير السباعى  
ت : أشرف الصباغ  
ت : إبراهيم قنديل  
ت : إبراهيم فتحى  
ت : رشيد بنحدو  
ت : عز الدين الكتانى الإدريسى  
ت : محمد بنيس  
ت : عبد الغفار مكاوى  
ت : عبد العزيز شبيل  
ت : أشرف على دعور  
ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ - حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء فى العالم النامى	حسنه بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيات حصاد كونجى وسكان المستنق	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمىة رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : ليس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيل الكسندر وفنادولينا	ت : أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	جون جراى	ت : أحمد فؤاد بليغ
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديقى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ - فعل القراءة	فولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - منكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ - عالم التلفزيون بين الجمال والعنف	إيقلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - باريس فى	ريشارد فاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ - قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

- ١٤٥ - موت أرتيميو كروث كارلوس فوينتس  
١٤٦ - الورقة الحمراء ميجيل دى ليبس  
١٤٧ - خطبة الإدانة الطويلة تانكريد دورست  
١٤٨ - القصة القصيرة (النظرية والتقنية) إنريكي أندرسون إمبرت  
١٤٩ - النظرية الشعرية عند إليوت وأنونيس عاطف فضول  
١٥٠ - التجربة الإغريقية روبرت ج. ليتمان  
١٥١ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١) فرنان برودل  
١٥٢ - عدالة الهنود وقصص أخرى نخبة من الكتاب  
١٥٣ - غرام القراءة فيولين فاتويك  
١٥٤ - مدرسة فرانكفورت فيل سليتر  
١٥٥ - الشعر الأمريكى المعاصر نخبة من الشعراء  
١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو  
١٥٧ - خسرو وشيرين النظامى الكنوجى  
١٥٨ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ٢) فرنان برودل  
١٥٩ - الإيديولوجية ديفيد هوكس  
١٦٠ - آلة الطبيعة بول إيرليش  
١٦١ - من المسرح الإسباني اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا  
١٦٢ - تاريخ الكنيسة يوحنا الآسيوى  
١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع ج ١ جوردون مارشال  
١٦٤ - شامبوليون (حياة من نور) جان لاكوتير  
١٦٥ - حكايات الشعب أ. ن. أفانا سيفا  
١٦٦ - العلاقات بين المذنبين والطحانين فى إسرائيل يشعيا هو ليتمان  
١٦٧ - فى عالم طاغور رابندراناث طاغور  
١٦٨ - دراسات فى الأدب والثقافة مجموعة من المؤلفين  
١٦٩ - إبداعات أدبية مجموعة من المبدعين  
١٧٠ - الطريق ميغيل دليبيس  
١٧١ - وضع حد فرانك بيجو  
١٧٢ - حجر الشمس مختارات  
١٧٣ - معنى الجمال ولتر ت. ستيس  
١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء ايليس كاشمور  
١٧٥ - التليفزيون فى الحياة اليومية لورينزو فيلشس  
١٧٦ - نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية توم تيتنبرج  
١٧٧ - أنطون تشيخوف هنرى تروايا  
١٧٨ - مختارات من الشعر اليونانى الحديث نخبة من الشعراء  
١٧٩ - حكايات أيسوب أيسوب  
١٨٠ - قصة جاويد إسماعيل فصيح  
١٨١ - النقد الأدبى الأمريكى فنسنت . ب . ليتش
- ت : أحمد حسان  
ت : على عبد الرؤوف البمبى  
ت : عبد الغفار مكاوى  
ت : على إبراهيم على منوفى  
ت : أسامة إسبر  
ت : منيرة كروان  
ت : بشير السباعى  
ت : محمد محمد الخطابى  
ت : فاطمة عبد الله محمود  
ت : خليل كلفت  
ت : أحمد مرسى  
ت : مى التمساني  
ت : عبد العزيز بقوش  
ت : بشير السباعى  
ت : إبراهيم فتحى  
ت : حسين بيومى  
ت : زيدان عبد الحليم زيدان  
ت : صلاح عبد العزيز محجوب  
ت : بإشراف : محمد الجوهري  
ت : نبيل سعد  
ت : سهير المصادفة  
ت : محمد محمود أبو غدير  
ت : شكرى محمد عياد  
ت : شكرى محمد عياد  
ت : شكرى محمد عياد  
ت : بسام ياسين رشيد  
ت : هدى حسين  
ت : محمد محمد الخطابى  
ت : إمام عبد الفتاح إمام  
ت : أحمد محمود  
ت : وجيه سمعان عبد المسيح  
ت : جلال البنا  
ت : حصة إبراهيم منيف  
ت : محمد حمدى إبراهيم  
ت : إمام عبد الفتاح إمام  
ت : سليم عبدالأمير حمدان  
ت : محمد يحيى

- ١٨٢ - العنف والنبوة و . ب . بيتس  
١٨٢ - چان كوككو على شاشة السينما رينيه چيلسون  
١٨٤ - القاهرة .. حالة لا تنام هانز إيندورفر  
١٨٥ - أسفار العهد القديم توماس تومسن  
١٨٦ - معجم مصطلحات هيجل ميخائيل أنود  
١٨٧ - الأرضة بزرّج علوى  
١٨٨ - موت الأدب القين كرنان  
١٨٩ - العمى والبصيرة پول دى مان  
١٩٠ - محاورات كونفوشيوس كونفوشيوس  
١٩١ - الكلام رأسمال الحاج أبو بكر إمام  
١٩٢ - ساحت نامہ إبراهيم بك جا زين العابدين المراغى  
١٩٣ - عامل المنجم بيتر أبراهامز  
١٩٤ - مختارات من النقد الأنجلو - أمريكى مجموعة من النقاد  
١٩٥ - شتاء ٨٤ إسماعيل فصيح  
١٩٦ - المهلة الأخيرة فالتين راسبوتين  
١٩٧ - الفاروق شمس العلماء شبلى النعمانى  
١٩٨ - الاتصال الجماهيرى إيوين إمري وأخرون  
١٩٩ - تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية يعقوب لاندوى  
٢٠٠ - ضحايا التنمية جيرمى سيبروك  
٢٠١ - الجانب الدينى للفلسفة جوزايا رويس  
٢٠٢ - تاريخ النقد الألبى الحديث جـ٤ رينيه ويليك  
٢٠٣ - الشعر والشاعرية أطفاف حسين حالى  
٢٠٤ - تاريخ نقد العهد القديم زلمان شاراز  
٢٠٥ - الجينات والشعوب واللغات لويجى لوقا كافاللى - سفورزا  
٢٠٦ - الهيولية تصنع علماً جديداً جيمس جلايك  
٢٠٧ - ليل إفريقي رامون خوتاسنديز  
٢٠٨ - شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى دان أوريان  
٢٠٩ - السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين  
٢١٠ - مثنويات حكيم سنائى سنائى الغزنوى  
٢١١ - فردينان دوسوسير جوناثان كلر  
٢١٢ - قصص الأمير مرزبان مرزبان بن رستم بن شروين  
٢١٣ - مصر منذ نفوذ نابليون حتى رحيل عبد الناصر ريمون فلاور  
٢١٤ - قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع أنتونى جينز  
٢١٥ - سياحت نامہ إبراهيم بك جا زين العابدين المراغى  
٢١٦ - جوانب أخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين  
٢١٧ - مسرحيتان طليعيتان صمويل بيكيت  
٢١٨ - راويلا خوليو كورتازان
- ت : ياسين طه حافظ  
ت : فتحي العشرى  
ت : دسوقي سعيد  
ت : عبد الوهاب علوب  
ت : إمام عبد الفتاح إمام  
ت : علاء منصور  
ت : بدر الديب  
ت : سعيد الغانمى  
ت : محسن سيد فرجاني  
ت : مصطفى حجازى السيد  
ت : محمود سلامة علاوى  
ت : محمد عبد الواحد محمد  
ت : ماهر شفيق فريد  
ت : محمد علاء الدين منصور  
ت : أشرف الصباغ  
ت : جلال السعيد الحفناوى  
ت : إبراهيم سلامة إبراهيم  
ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد الطيف حماد  
ت : فخرى ليبي  
ت : أحمد الأنصارى  
ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد  
ت : جلال السعيد الحفناوى  
ت : أحمد محمود هويدي  
ت : أحمد مستجير  
ت : على يوسف على  
ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف  
ت : محمد أحمد صالح  
ت : أشرف الصباغ  
ت : يوسف عبد الفتاح فرج  
ت : محمود حمدي عبد الفنى  
ت : يوسف عبد الفتاح فرج  
ت : سيد أحمد على الناصرى  
ت : محمد محمود محي الدين  
ت : محمود سلامة علاوى  
ت : أشرف الصباغ  
ت : نادية البنهاوى  
ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ - شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	يرانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر ابراهيم السيد
٢٢٥ - حكاية غريق	جابريل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ - المسرح الإسباني فى القرن السابع عشر	موسى مارديا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمن	ت : أمير ابراهيم العمرى
٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى ابراهيم فهمى
٢٣١ - الدراغيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ - مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى ابراهيم فهمى
٢٣٣ - فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ - الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج ١	جلال الدين الرومى	ت : ابراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ - الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ - مصر أرض الوادى	روبن فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ - العولة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعيسى مدبولى أحمد
٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رايوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ - فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ - الفليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ - نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ - قصص مختارة	جابريل جرثيا ماركث	ت : على ابراهيم على منوفى
٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	ولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ - حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ - لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ - علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباطة
٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت : بإشراف محمد الجوهري
٢٥٢ - راندات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ - الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ - أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام



٢٥٦ - ديكارت	ديف روبنسون وجودي جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ - تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ - الفجر	سير أنجوس فريزر	ت : عبادة كُحيلة
٢٥٩ - مختارات من الشعر الأرمني	نخبة	ت : فاروچان كازانچيان
٢٦٠ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت : بإشراف : محمد الجوهري
٢٦١ - رحلة في فكر زكي نجيب محمود	زكي نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ - مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ - الكشف عن حافة الزمن	جون جرين	ت : علي يوسف علي
٢٦٤ - إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ - روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ - مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ - فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودى
٢٦٨ - ديوان شمس تبريزى ج ٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦٩ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج ١	وليم جيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج ٢	وليم جيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ - الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ - الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ - الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ - السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ - ت. س. إليوت شاعرًا وناقدًا وكاتبًا مسرحيًا	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ - فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ - الجينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ - البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ - الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ - من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ - الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ - طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ - السهل يحترق	خوان روافو	ت : على البمبى
٢٨٤ - هرقل مجنوناً	يوريبيدس	ت : أحمد عثمان
٢٨٥ - رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ - سياحت نامه إبراهيم بك ج ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ - الثقافة والعولة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ - الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ - ديوان منجوهري الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ - علم اللغة والترجمة	جورج مونا	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ - المسرح الإسباني فى القرن العشرين ج ١	فرانشيسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ - المسرح الإسباني فى القرن العشرين ج ٢	فرانشيسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ - مقدمة للأدب العربي	روجر آلان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ - فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ - سلطان الأسطورة	جوزيف كاميل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ - مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوي
٢٩٧ - فن النحويين اليونانية والسورانية	ديونيسيوس ثراكس - يوسف الأهواني	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ - مأساة العبيد	أبو بكر تفاوالبويه	ت : مصطفى حجازي السيد
٢٩٩ - ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ - أسطورة برومثيروس مج ١	لويس عوض	ت : جمال الجزيري وبهاء جاهين
٣٠١ - أسطورة برومثيروس مج ٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيري ومحمد الجندي
٣٠٢ - فنجنشتين	جون هيتون وجودي جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ - بوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ - ماركس	ريوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ - الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ - الحماسة - النقد الكانطي للتاريخ	جان - فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ - الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ - علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ - الذهن والمخ	انجوس چيلاتي	ت : جمال الجزيري
٣١٠ - يونج	ناجي هيد	ت : محيي الدين محمد حسن
٣١١ - مقال في المنهج الفلسفي	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ - روح الشعب الأسود	وليم دي بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ - أمثال فلسطينية	خابير بيان	ت : عبد الله الجعدي
٣١٤ - الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعي
٣١٥ - جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو	ت : كاميليا صبحي
٣١٦ - محاكمة سقراط	أ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ - بلاغ	شير لايموفا - زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ - الأدب الروسي في السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ - صور دريدا	جايتري ياسبيفاك وكريستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ - لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	ليفى برو فنتال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ - وجهات نظر حبيبة في تاريخ الفن الغربي	دبليو. إيوجين كلينباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ - فن الساتورا	تراث يوناني قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ - اللعب بالنار	أشرف أسدي	ت : محمود سلامة علاوي
٣٢٥ - عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كريستين يوسف
٣٢٦ - المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ - مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ - يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ - رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٢٣٠ - كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت : سامى صلاح
٢٣١ - عندما جاء السرددين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٢٣٢ - رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٣٣ - الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٢٣٤ - لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٢٣٥ - عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٢٣٦ - متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٢٣٧ - فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٣٨ - نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٣٩ - تاريخ الأدب فى إيران ج٢	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٢٤٠ - اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٢٤١ - قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٢٤٢ - سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٢٤٣ - العالم البرجوازي الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٢٤٤ - الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٢٤٥ - الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦ - سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٢٤٧ - الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٢٤٨ - المتصوفة الأولون فى الألب التركى جا	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٢٤٩ - دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٢٥٠ - بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٢٥١ - مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٥٢ - قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٢٥٣ - الفن الإسلامى فى الأندلس (هنسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٥٤ - الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٥٥ - التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٥٦ - الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٢٥٧ - متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٢٥٨ - أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٥٩ - محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٢٦٠ - أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٢٦١ - التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٢٦٢ - تلميذ باينبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٢٦٣ - حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبرى محمد حسن
٢٦٤ - حادثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٢٦٥ - سنم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٢٦٦ - نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد

٣٦٦ - القلم الجريء	نخبة	ت . البراق عبد الهادي رضا
٣٦٨ - المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت . عابد خزندار
٣٦٩ - المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ - الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ - المتصوفة الأولون فى الألب التركى ج٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ - عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ - كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ - اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ - الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ - الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إيوار الخراط
٣٧٧ - تاريخ الأدب فى إيران ج٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ - المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ - ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ - حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ - أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ - تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ - هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ - القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ - مشترى العشق	محمد على بهزادارد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ - نفاعاً عن التاريخ الأنبي النبى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ - أغنيات وسوناتات	جون دن	ت : بهاء جاهين
٣٨٨ - مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ - من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ - الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت . عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ - الحافلة الليلية	مايف بينشى	ت : منى الدروبي
٣٩٢ - مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ - فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : زينب محمود الخضيرى
٣٩٤ - القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ - ألام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ - السافاك	تقى نجارى راد	ت : محمود سلامة علاوى
٣٩٧ - نيتشه	لورانس جين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ - سارتر	فيليب تودى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ - كامى	ديفيد ميروفتس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ - مومو	مثنائيل إنده	ت : باهر الجوهري
٤٠١ - الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ - هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ - رية المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ - تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت : ظبية خميس
٤٠٥ - إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ - المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ - الألب الإسبانى المعاصر بقلم كتبه	أقلام مختلفة	ت : طلعت شاهين
٤٠٨ - معجم تاريخ مصر	جوان فوشركنج	ت : عنان الشهاوى

٤٠٩ - انتصار السعادة	برتراند راسل	ت : إلهامى عمارة
٤١٠ - خلاصة القرن	كارل بوبر	ت : الزواوى بغودة
٤١١ - همس من الماضى	جينيفر أكرمان	ت : أحمد مستجير
٤١٢ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)	ليفى بروفنسال	ت : نخبة
٤١٣ - أغنيات المنفى	ناظم حكمت	ت : محمد البخارى
٤١٤ - الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوف	ت : أمل الصبان
٤١٥ - صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	ت : أحمد كامل عبد الرحيم
٤١٦ - مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردن	ت : مصطفى بدوى
٤١٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٥	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨ - سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	ت : عبد الرحمن الشيخ
٤١٩ - العصر الذهبى للإسكندرية	جون ماريو	ت : نسيم مجلى
٤٢٠ - مكرو ميجاس	فولتير	ت : الطيب بن رجب
٤٢١ - الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى	روى متحدة	ت : أشرف محمد كيلانى
٤٢٢ - رحلة لاستكشاف أفريقيا ج ١	نخبة	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٢٣ - إسرءات الرجل الطيف	نخبة	ت : وحيد النقاش
٤٢٤ - لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبد الرحمن الجامى	ت : محمد علاء الدين منصور
٤٢٥ - من طاووس حتى فرح	محمود طلوعى	ت : محمود سلامة علاوى
٤٢٦ - الخفيش وقصر أخرى من أفغانستان	نخبة	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧ - بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ت : ثريا شلبى
٤٢٨ - الخزانة الخفية	محمد هوتك	ت : محمد أمان صافى
٤٢٩ - هيجل	ليود سبنسر وأندرجى كروز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٠ - كانط	كرستوفر وانت وأندرجى كليموفسكى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣١ - فوكو	كريس هيروكس وزوران جفتيك	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٢ - ماكياڤلى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٣ - جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	ت : حمدى الجابرى
٤٣٤ - الرمانسية	دونكان هيث وچودن بورهام	ت : عصام حجازى
٤٣٥ - توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ت : ناجى رشوان
٤٣٦ - تاريخ الفلسفة (مج ١)	فردريك كوبلستون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٧ - رحالة هندي فى بلاد الشرق	شيلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨ - بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	ت : عايدة سيف الدولة
٤٣٩ - موت المراهب	صدر الدين عيسى	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠ - قواعد اللهجات العربية	كرستن بروسناد	ت : محمد الشرقاوى
٤٤١ - رب الأشياء الصغيرة	أروندهاتى روى	ت : فخرى لبيب
٤٤٢ - حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	قوزية أسعد	ت : ماهر جويجاتى
٤٤٣ - اللغة العربية	كيس نرستينغ	ت : محمد الشرقاوى
٤٤٤ - أمريكا اللاتينية الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	ت : صالح علمانى
٤٤٥ - حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	ت : محمد محمد يونس



٤٤٦ - التحالف الأسود	ألكسندر كوكيرن وجيفرى سانت كلير	ت : أحمد محمود
٤٤٧ - نظرية الكم	ج. پ. ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٨ - علم نفس التطور	ديلان ايقانز - أوسكار زاريت	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٩ - الحركة النسائية	مجموعة	ت : جمال الجزيرى
٤٥٠ - ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا - ريبكارايت	ت : جمال الجزيرى
٤٥١ - الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن / بوردن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢ - لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجنانزى / أوسكار زاريت	ت : محى الدين مزيد
٤٥٣ - القاهرة : إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	ت : حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤ - خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	ت : سوزان خليل
٤٥٥ - تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فردريك كوبلستون	ت : محمود سيد أحمد
٤٥٦ - لا تنسنى	مريم جعفرى	ت : هويدا عزت محمد
٤٥٧ - النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر اوكين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٨ - المورييسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	ت : جمال عبد الرحمن
٤٥٩ - نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
٤٦٠ - الفاشية والنازية	ستوارت هود - ليتزا جانستز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦١ - لكأن	داريان ليدر - جودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦٢ - طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبد الرشيد الصادق محمودى	ت : عبد الرشيد الصادق محمودى
٤٦٣ - الدولة المارقة	ويليام بلوم	ت : كمال السيد
٤٦٤ - ديمقراطية القلة	ميكائيل بارنتى	ت : حصة منيف
٤٦٥ - قصص اليهود	لويس جنزيرج	ت : جمال الرفاعى
٤٦٦ - حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	ت : فاطمة محمود
٤٦٧ - التفكير السياسى	ستيفين ديلى	ت : ربيع وهبة
٤٦٨ - روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٤٦٩ - جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	ت : مجدى عبد الرازق
٤٧٠ - الأراضى والجودة البيئية	نخبة	ت : محمد السيد الننة
٤٧١ - رحلة لاستكشاف أفريقيا ج ٢	نخبة	ت : عبد الله الرازق إبراهيم
٤٧٢ - دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٣ - دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٤ - الأدب والنسوية	بام موريس	ت : سهام عبد السلام
٤٧٥ - صوت مصر : أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	ت : عادل هلال عنانى
٤٧٦ - أرض الحباب بعيدة : بيرم التونسي	ماريلين بوث	ت : سحر توفيق
٤٧٧ - تاريخ الصين	هيلدا هوخام	ت : أشرف كيلانى
٤٧٨ - الصين والولايات المتحدة	ليو شيه تشنج ولى شى بونج	ت : عبد العزيز حمدي
٤٧٩ - المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	ت : عبد العزيز حمدي
٤٨٠ - تساي ون جى (مسرحية صينية)	كو موروا	ت : عبد العزيز حمدي
٤٨١ - عبادة النبى	روى متحدة	ت : رضوان السيد
٤٨٢ - موسوعة الاساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	ت : فاطمة محمود
٤٨٣ - النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	ت : أحمد الشامى

٤٨٤ - جمالية التلقى	هانسن روبرت ياوس	ت : رشيد بنحدو
٤٨٥ - التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٦ - الذاكرة الحضارية	يان أسمن	ت : عبد الحليم عبد الغنى رجب
٤٨٧ - الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٨ - الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٩ - هُسرل : الفلسفة علماً دقيقاً	هُسْرُل	ت : محمود رجب
٤٩٠ - أسمار البيغاء	محمد قدرى	ت : عبد الوهاب علوب
٤٩١ - نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	ت : سمير عبد ربه
٤٩٢ - محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	ت : محمد رفعت عواد
٤٩٣ - خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	ت : محمد صالح الضالع
٤٩٤ - كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	ت : شريف الصيفى
٤٩٥ - اللوى	إيوارد تيفان	ت : حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦ - الحكم والسياسة فى أفريقيا	إكوانو بانولى	ت : مجموعة من المترجمين
٤٩٧ - العلمانية والنوع والنولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	ت : مصطفى رياض
٤٩٨ - النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	ت : أحمد على بدوى
٤٩٩ - تقاطعات : الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	ت : فيصل بن خضراء
٥٠٠ - فى طغولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	ت : طلعت الشايب
٥٠١ - تاريخ النساء فى الغرب	أرثر جولد هامر	ت : سحر فراج
٥٠٢ - أصوات بديلة	هدى الصدة	ت : هالة كمال
٥٠٣ - مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	ت : محمد نور الدين عبد المنعم
٥٠٤ - كتابات أساسية ج١	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٥ - كتابات أساسية ج٢	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٦ - ربما كان قديساً	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥٠٧ - سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	ت : شوقى فهمى
٥٠٨ - المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبد الباقي جلبنارلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩ - الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	أدم صبرة	ت : قاسم عبده قاسم
٥١٠ - الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	ت : عبد الرازق عيد
٥١١ - كوكب مرقع	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥١٢ - كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريغان	ت : جمال عبد الناصر
٥١٣ - العلم الجسور	تيد أنتون	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤ - مدخل إلى النظرية الأدبية	جوتثان كولر	ت : مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥ - من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى بوجلاس	ت : فدوى مالطى بوجلاس
٥١٦ - إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	آرنولد واشنطنون - ودينا باوندى	ت : صبرى محمد حسن
٥١٧ - نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨ - استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	ت : هاشم أحمد محمد
٥١٩ - محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٥٢٠ - الولع الفرنسى بمصر من الطم إلى المشروع	أحمد يوسف	ت : أمل الصبان

- ٥٢١ - فاموس تراجم مصر الحديثة  
٥٢٢ - إسبانيا في تاريخها  
٥٢٣ - الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن  
٥٢٤ - الملك لير  
٥٢٥ - موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى  
٥٢٦ - علم السياسة البيئية  
٥٢٧ - كافكا  
٥٢٨ - تروتسكى والماركسية  
٥٢٩ - بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى  
٥٣٠ - مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية  
٥٣١ - ما الذى حدث فى «حدث» ١١ سبتمبر؟  
٥٣٢ - المغامر والمستشرق  
٥٣٣ - تعلم اللغة الثانية  
٥٣٤ - الإسلاميون الجزائريون  
٥٣٥ - مخزن الأسرار  
٥٣٦ - الثقافات وقيم التقدم  
٥٣٧ - للحب والحرية  
٥٣٨ - النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى  
٥٣٩ - خمس مسرحيات قصيرة  
٥٤٠ - توجهات بريطانية - شرقية  
٥٤١ - على تتخيل وهلاوس أخرى  
٥٤٢ - قصص مختارة من الألب اليونانى الحديث  
٥٤٣ - السياسة الأمريكية  
٥٤٤ - ميلانى كلاين  
٥٤٥ - ياله من سباق محموم  
٥٤٦ - ريموس  
٥٤٧ - بارت  
٥٤٨ - علم الاجتماع  
٥٤٩ - علم العلامات  
٥٥٠ - شكسبير  
٥٥١ - الموسيقى والعولة  
٥٥٢ - قصص مثالية  
٥٥٣ - مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر  
٥٥٤ - مصر فى عهد محمد على  
٥٥٥ - إستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين  
٥٥٦ - جان بودريار  
٥٥٧ - الماركيز دى ساد  
٥٥٨ - الدراسات الثقافية
- آرثر جولد سميث  
أميركو كاسترو  
باسيليو بايون مالدونادو  
وليم شكسبير  
دنيس جونسون رزيفز  
ستيفن كرول ووليم رانكين  
ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب  
طارق على وقل إيفانز  
محمد إقبال  
رينيه جينو  
چاك دريدا  
هنرى لورنس  
سوزان جاس  
سيقرين لبا  
نظامى الكنجوى  
صمويل هنتجتون  
نخبة  
كيت دانييلز  
كاريل تشرشل  
السير رونالد ستورس  
خوان خوسيه مياس  
نخبة  
باتريك بروجان وكريس جرات  
نخبة  
فرانسيس كريك  
ت.ب. وايزمان  
فيليب ثودى وأن كورس  
ريتشارد أوزيرن ويورن فان لون  
بول كوبلى وليتا جانز  
نيك جروم وبيرو  
سايمون ماندى  
ميجيل دى ثريانتس  
دانيال لوفرس  
عفاف لطفى السيد مارسوه  
أناتولى أوتكين  
كريس هوروكس وزوران جيفتك  
ستوارت هود وجراهام كرولى  
زيودين ساردار ويورين فان لون
- ت : عبد الوهاب بكر  
ت : على إبراهيم منوفى  
ت : على إبراهيم منوفى  
ت : محمد مصطفى بدوى  
ت : نادية رفعت  
ت : محيى الدين مزيد  
ت : جمال الجزيرى  
ت : جمال الجزيرى  
ت : حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى  
ت : عمر الفاروق عمر  
ت : صفاء فتحى  
ت : بشير السباعى  
ت : محمد الشرقاوى  
ت : حمادة إبراهيم  
ت : عبد العزيز بقوش  
ت : شوقى جلال  
ت : عبد الغفار مكاوى  
ت : محمد الحيدى  
ت : محسن مصيلحى  
ت : رؤوف عباس  
ت : مروة رزق  
ت : نعيم عطية  
ت : وفاء عبد القادر  
ت : حمدى الجابرى  
ت : عزت عامر  
ت : توفيق على منصور  
ت : جمال الجزيرى  
ت : حمدى الجابرى  
ت : جمال الجزيرى  
ت : حمدى الجابرى  
ت : سمحه الخولى  
ت : على عبد الرعوف البمبى  
ت : رجاء ياقوت  
ت : عبد السميع عمر زين الدين  
ت : أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالى  
ت : حمدى الجابرى  
ت : إمام عبد الفتاح إمام  
ت : وفاء عبد القادر

٥٥٩ - الماس الزائف	تشا تشاجى	ت : عبد الحى أحمد سالم
٥٦٠ - صلصلة الجرس	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦١ - جناح جبريل	محمد إقبال	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢ - بلالين وبلالين	كارل ساجان	ت : عزت عامر
٥٦٣ - ورود الخريف	خاثيرتو بيناييتتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٤ - عُش الغريب	خاثيرتو بيناييتتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٥ - الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	ت : أحمد عبد الحميد أحمد
٥٦٦ - تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	ت : على السيد على
٥٦٧ - الوطن المغتصب	مايكل رايس	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨ - الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	ت : عبد السلام حيدر
٥٦٨ - موقع الثقافة	هومي . ك . بابا	ت : ثائر ديب
٥٧٠ - دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	ت : يوسف الشارونى
٥٧١ - تاريخ النقد الإشباني المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	ت : السيد عبد الظاهر
٥٧٢ - الطب فى زمن الفراعنة	بروتو أليوا	ت : كمال السيد
٥٧٣ - فرويد	ريتشارد ايحنانس وأسكار زارتى	ت : جمال الجزيرى
٥٧٤ - مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	ت : علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥ - الاقتصاد السياسى للعولة	تجير وودز	ت : أحمد محمود

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٤٨٩١ / ٢٠٠٣

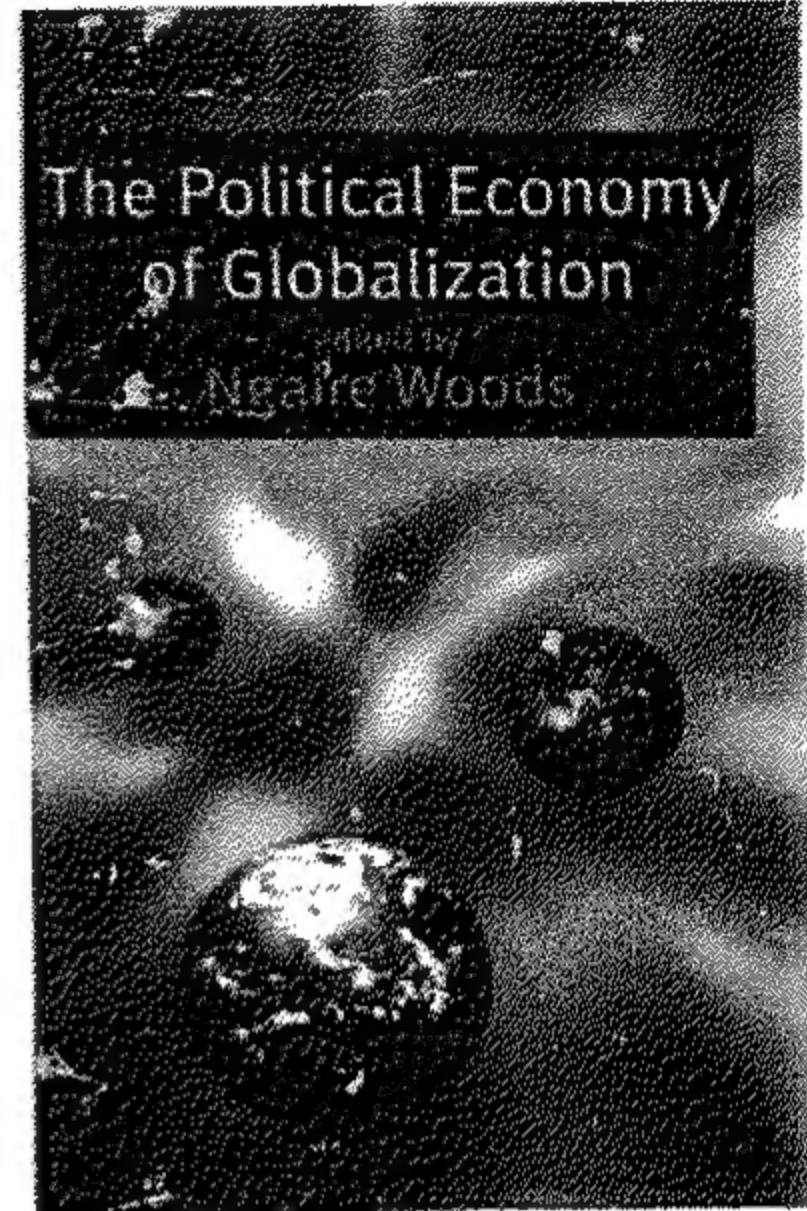




# The Political Economy of Globalization

edited by  
Ngair Woods

تقدم فصول هذا الكتاب في مجملها ارتياباً محسوباً يقوم على النظرية والأدلة بشأن الروايات المتفائلة أو المتشائمة البسيطة الخاصة بالعولة. وليست العولة مجرد طغيان الأسواق على سيادة الدول. فالدول والأسواق وغيرها من العوامل تدخل في عملية تشكل طبيعة العولة وسرعتها. وبينما تُنتقص بعض أشكال سيادة الدولة (مثل ما يتعلق بالسياسة النقدية الرسمية) فإن حركات جديدة للقوة والمنافسة تفتح. وتشمل هذه الحركات المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والتنافس بين العملات. وفي الوقت ذاته لا تغير العولة ما تفعله الدول



والشركات والبشر وحسب، بل تغير كذلك الطريقة التي يرون بها أنفسهم وما يريدونه. وهي لا تؤدي إلى تقارب كوني؛ ففي حالة الشركات متعددة الجنسيات تقوم الشركات بعمل حسابات معقدة متعددة الضلال بشأن كيفية التنظيم ومكان الإنتاج. وفي حالة الشعوب، تندمج بعض الجماعات والمجتمعات بشكل أوثق في العالم الذي يحدده الغرب، بينما تحدد جماعات ومجتمعات غيرها هويات وقيم بديلة وتدعو لها. وفي المجال السياسي، بينما تفقد الدول والشركات وغيرها من الكيانات الفاعلة الاستقلال في بعض المجالات، فهي تكسب نفوذاً في غيرها. إلا أن المكاسب والخسائر ليست مقسمة بالتساوي بين الدول القوية والضعيفة. وعلى المستوى الدولي قد تزيد العولة إلى حد كبير من تمكين تلك العولة في المقام الأول؛ حيث تعزز قدرتها على تنظيم أثرها الد